

الْفَتْحُ السَّيِّئُ



تأليف

الدكتور علي عبد الواحد وافي

إيساسيه ودكتور في الآداب من جامعة باريس

مدرس الاجتماع والاقتصاد السياسي بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول



المجلد الأول

الطبعة الثالثة

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م

المطبعة السليمانية

بجيزة الروضة - القاهرة

بعض كتب أخرى للمؤلف

١ - Contribution à une Théorie Sociologique de L'Esclavage

٢ - Distinction entre La Femme et L'Homme dans L'Esclavage

نال شهادة الدكتوراه بدرجة الشرف الممتازة من جامعة السربون بباريس

٣ - في القرية : بحث في عوامل التربية (قررت وزارة المعارف تدريسه بدارالعلوم)

٤ - البطالة ووسائل علاجها (نال جائزة « المباراة الأدبية »)

٥ - لمحة في تاريخ الأدب اليوناني

٦ - مواد الدراسة

٧ - علم اللغة .

الْفَصْحَاءُ السَّيِّئَاتُ



تأليف

الدكتور علي عبد الواحد وافي

ليسانس و دكتور في أداب من جامعة بايين

مدرس الاجتماع والاقتصاد السياسي بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول



المجلد الأول

الطبعة الثالثة

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

١٣٥٧ هـ - ١٩٣٩ م

المطبعة السليمانية

بجزيرة الروحة - القاهرة

بعض كتب أخرى للمؤلف

- ١ - Contribution a une Théorie Sociologique de L' Esclavage
 - ٢ - Distinction entre La Femme et L' Homme dans L' Esclavage
 - ٣ - في التربية: بحث في عوامل التربية (قررت وزارة المعارف تدريسه بدار العلوم)
 - ٤ - البطالة ووسائل علاجها (نال جائزة «المباراة الأدبية»)
 - ٥ - لمحة في تاريخ الأدب اليوناني
 - ٦ - مواد الدراسة
 - ٧ - علم اللغة
-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن
تبعهم بإحسان .

وبعد فإن قيامي بتدريس الاقتصاد السياسي بدار العلوم العليا ثم بكلية الآداب
بالجامعة المصرية قد جعلني أشعر بحاجة المكتبة العربية في هذه المادة إلى مؤلف
جديد تنبّه بحوثه إلى تحقيق الأغراض الثلاثة الآتية :

(أولاً) علاج مسائل هذا العلم بطريقة تتلاءم مع الدراسات الاجتماعية ،
وتناول موضوعاته من الناحية التي تتفق مع وجهة طالب الآداب ، والعمل على
توثيق الصلة بينه وبين فروع علم الاجتماع . - فهذه الطريقة وحدها ينزل هذا
العلم منزله الحق ويرجع إلى وضعه الصحيح بين أفراد أسرته ، ويتاح لإصلاح
ما في قوانينه ودراساته القديمة من فساد وتكلمة ما بها من نقص ، ويستطاع
تحقيق الأغراض المقصودة من تدريسه في معاهد تغلب فيها الوجهة الثقافية
الأدبية ككلية الآداب ودار العلوم وما إليهما .

(ثانياً) تبسيط موضوعاته ، وعرض مسائله في أبسط صورها وأقربها مأخذاً ،
وعلاج نظرياته وقوانينه بطريقة تزيل من نفس المبتدئ الرهبة منه ، وتحبب إليه
بحوثه ، وتشعره بشديد الحاجة إليه ، وتعدّه للدراسة المطولات .

(ثالثاً) التوسع فى المبادئ المتعلقة ببيان موضوعه ، وتميز حدوده ، وما يسلكه فى دراسته من طرق ، وما يرمى اليه من أغراض ، وتتبع المراحل التى اجتازها حتى بلغ وضعه الأخير ، وتوضيح الصلات القريبة والبعيدة التى تربطه بما عده من البحوث ... وما الى ذلك من الامور التى تعين المبتدئ على تكوين فكرة صحيحة شاملة عن حقيقة هذا العلم قبل أن يخوض فى مسائله .

هذا ، وقد وجهت أكبر قسط من عنايتى فى الطبعتين الاولى والثانية من هذا الكتاب إلى تحقيق الغرض الأخير ؛ ولذلك جعلت عنوانه فيهما « ما هو الاقتصاد السياسى ؟ » مشيراً بذلك إلى أن أهم ما يرمى إليه هو تعريف هذا العلم وتميز حدوده . ثم حاولت فى هذه الطبعة إتمام مبادئه فى الطبعتين السابقتين ، فعملت على أن ينال كل غرض من هذه الأغراض الثلاثة حظه الجدير به من العناية . وقد اقتضى ذلك أن أضفت إلى موضوعات الطبعتين السابقتين - بعد أن أدخلت عليها ما كان يعوزها من تهذيب وتنقيح وتكملة - كثيراً من أمهات مسائل هذا العلم ، متوخياً فى علاجها تحقيق ما أشرت اليه . - وأرجو أن يتاح لى علاج المسائل الباقية على هذه الوتيرة فى جزء ثان إن شاء الله .

والله أسأل أن يوفقنا إلى الخير والسداد وأن يهيىء لنا من أمرنا رشداً .

على عبد الواهر وافي

الفصل الأول

فى التعريف بالاقتصاد السياسى



ترمى بحوث الاقتصاد السياسى الى دراسة الثروة دراسة علمية من حيث إنتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها .
فالإلمام بموضوع الاقتصاد السياسى يتوقف اذن على معرفة الأمور الثلاثة الآتية :

- ١ - الثروة ؛
 - ٢ - الدراسة العلمية وخصائصها ؛
 - ٣ - مدلول كل من الإنتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك .
- وستكلم عن كل مسألة من هذه المسائل الثلاث على حدة :

أولاً - الثروة La Richesse

تطلق الثروة فى الاستعمال المتداول المؤلف على الغنى وكثرة المال ؛ فيقال فلان ذو ثروة اذا كان غنياً يمتلك أشياء كبيرة القيمة . أما فى عرف الاقتصاديين فتطلق على كل ما يسد حاجة من حاجات الإنسان أياً كانت قيمته .
غير أن هذا التعريف لا يزال فى حاجة الى توضيح وتكملة سنعرض لها فيما يلى :

- ١ -

المنفعة L'Utilité

يصفون الشيء الذى يسد حاجة من حاجات الانسان بأنه " نافع " أى قائمة

به خاصة « المنفعة » . - فالمنفعة بهذا المعنى شرط أساسى فى اعتبار الشيء ثروة فى نظر الاقتصاديين .

ولا يعد الشيء نافعا فى نظرهم ، أى قائمة به صفة المنفعة ، إلا إذا توافر فيه شرطان : (الشرط الاول) أن يرى الانسان أنه صالح لأن يسد حاجة من حاجاته . فكل شيء لا يرى الانسان فيه هذا الرأى لا يعتبر نافعا ، ولا يمكن تبعاً لذلك اعتباره ثروة ، ولو كان صالحاً فى ذاته لأن يسد حاجة من حاجاته . - فليس فى الكون شيء قد خلق عبثاً لا فائدة فيه للنوع البشرى . ولكن الإنسان - لأن معارفه لم تصل بعد إلى درجة الكمال - لم يكشف فائدة كل ما يحيط به من حيوان ونبات وجماد . وكل ما توصل إلى معرفة فائدته له لا يتجاوز قطرة من بحر إذا قيس بجميع ما يشتمل عليه هذا الكون . وهذه القطرة وحدها هى التى تعتبر فى عرف الاقتصاديين نافعة ، أى متوافراً فيها شرط من شروط الثروة . ففى المملكة الحيوانية ، التى تعد فصائلها بمئات الآلاف ، لم يستخدم الانسان منها فى حاجاته المختلفة : فى مأكله ومشربه وملبسه وزينته ومرافق حياته وكإلياته المتعددة ، إلا نحو مائتى فصيلة وكـم من منافع مستورة وفوائد كامنة فى الفصائل الأخرى لم يكشفها الإنسان ولم تصل إليها مداركه ! وفى عالم الحشرات ، الذى تجل أفراده عن الحصر ، لم يكشف الانسان بعد إلا منفعة عدد قليل منها . وكذلك الحال فى مملكتى النباتات والجمادات .

غير أنه بتقديم العلوم والمعارف الانسانية ، نرى أن عدد الأشياء التى يكشف الانسان منفعتها له آخذ باطراد فى الزيادة ، ونرى أن حدود الثروة تتسع تبعاً لذلك . وإليك مثال الفحم الحجري والميكروبات . فان الانسان لم يستخدم الفحم الحجري فى المبدأ الا وقوداً فى منزله ، فلم يكن معتبراً ثروة الا من هذه الناحية فحسب . ثم استخدمه لتوليد القوى المحركة . ومنذ زمن يسير ، وبفضل تقدم البحوث العلمية ، اهتدى الإنسان الى كثير من المنافع المدفونة فى باطن هذا المعدن . فاستخرج منه غاز الاستصباح وطائفة كبيرة من مواد الصباغة والتلوين

وكثيراً من الروائح العطرية وعدداً كبيراً من العقاقير الطبية وكل المواد المفارقة تقريباً . لحدود الثروة بصدد الفحم قد اتسعت تبعاً لاتساع معلوماتنا عنه . . وكذلك الميكروبات ، فإن الإنسان لم يكشف فائدتها في الشفاء وكسب الحصانة من الأمراض بحقق الجسم بها الا منذ زمن يسير .

ومن مفهوم هذا الشرط يتبين أن الشيء يعتبر نافعا ، أى متوافراً فيه شرط من شروط الثروة ، متى اعتقد الإنسان أنه يسد حاجة من حاجاته ولو كان غير صالح في ذاته لأن يسد هذه الحاجة . وأمثلة هذا النوع كثيرة . فمن ذلك مخلفات القديسين والاولياء (إرب من جسيمهم ، أسنانهم ، ثيابهم ، الأشياء التي كانوا يستخدمونها ، الادوات التي استخدمت في تعذيبهم ... وهلم جرا) التي يتهاافت الناس على اقتنائها والتي كانت ولا تزال تعتبر من أجل الثروات لاعتقاد الناس أنها تحقق لمقتنيها كثيراً من المنافع المادية والادبية . وكذلك بعض مياه معدنية يعتقد كثير من الناس فائدتها في تقوية الجسوم أو في شفاء بعض الأمراض ، مع أنه لم تقم أدلة علمية على صحة ما ينسبونه اليها . ومن هذا النوع بعض نباتات وبعض حيوانات وبعض أجزاء خاصة من حيوانات معينة يرى بعض الناس نفعها في شفاء الأمراض أو العمليات السحرية ، مع أنها مجردة في ذاتها من كل الخواص التي يلصقونها بها . ومن هذا القليل المشروبات الروحية والمخدرات وما اليها من المواد التي يرى كثير من الناس نفعها للتقوية أو لتوليد الحرارة في الجسم ، مع أن العلماء والاطباء قد أجمعوا على تجردها من هذه الفوائد كلها وعلى أنه ليس فيها الا الضرر المحقق للجسم والعقل والنسل ، اللهم إلا في حالات نادرة تحصل بالطب والجراحة .

ومن هذا الشرط يتبين كذلك أن الشيء قد يكون ثروة عند أمة ولا يكون ثروة عند أمة أخرى ، وقد يكون ثروة عند شخص ولا يكون ثروة عند شخص آخر ، وقد يكون ثروة في عصر ولا يكون كذلك في عصر آخر .

(الشرط الثاني) أن يستطيع الانسان استخدامه في سد حاجة من حاجاته .

فالأشياء التى يعتقد الإنسان أنها صالحة لسد حاجة من حاجاته ولكن لا يستطيع استخدامها فى سد هذه الحاجة لا تعتبر نافعة فى نظر الاقتصاديين . وأمثلة هذه الأشياء كثيرة . فمن ذلك الغابات الشاسعة المملوءة بها المنطقة الاستوائية والتى لم يستطع الإنسان بعد استخدامها فى حاجاته مع أنه لا يساور أحداً شك فى نفعها ؛ والشلالات العظيمة المنتشرة فى كثير من أنحاء المناطق المجهولة النائية والتى لم يستطع الإنسان بعد الاتفاغ بها ؛ والقوى التى أثبت العلماء اشتغال المد والجزر عليها ولكن لم يستطع الإنسان بعد تسخيرها فى حاجاته ؛ وعناصر « الألومنيوم » التى ذهبوا إلى وجودها فى الصلصال ، ولكن لم يهتد بعد للوسائل التى استطاع بها استخراجها

ومن هذا الشرط يظهر لك صحة ماسبق أن استنبطناه من الشرط السابق من أن الشئ قد لا يكون ثروة فى عصر ، ولكن بفضل تقدم العلوم والمعارف الإنسانية لا يلبث أن يصبح من أجل الثروات . فقد يأتى اليوم الذى تستغل فيه غابات المنطقة الاستوائية وأنهارها وشلالاتها وتسخر قوى المد والجزر ويستخلص « الألومنيوم » من الصلصال ... فتصبح هذه الأشياء نافعة وتضاف إلى قائمة الثروات .

- ٢ -

الأشياء المادية ، والأعمال الإنسانية (الخدمات) والصفات النافعة

Les objets materiels, les services, et le bien immateriel

إن الأمور النافعة ، أى المتوافر فيها الشرطان السابقان ، ليست مقصورة على « الأشياء المادية » بل تشمل كذلك طائفة كبيرة من « الأعمال والصفات الإنسانية » .

فمن الواضح أن كثيراً من « الأعمال الإنسانية » تعتقد أنها تسد حاجتنا بشكل مباشر أى بدون توسط شئ مادى ونستطيع استخدامها فى سد هذه

الحاجات . فأعمال الطيب تحقق لنا الشفاء والصحة ، وأعمال المدرس تكسبنا المعلومات وتقفنا على حقائق الكون ، وأعمال القاضي تحقق لنا العدالة ، وأعمال الشرطي تحقق الأمن ... وهلم جرا . ولا شك أن الصحة وكسب المعلومات والعدالة والأمن ... وما إلى ذلك من أهم ما يحتاج إليه الإنسان .

ومن الواضح كذلك أن كثيراً من « الصفات » المتلبس بها الإنسان يتوافر فيها صفة النفع ؛ وذلك كصحة الإنسان وأخلاقه الفاضلة وقواه الجسمية والعقلية والنية المتبادلة بين شخصين ... وما إلى ذلك .

فهل يطلق اسم الثروة على « الأعمال » و « الصفات » الإنسانية النافعة كما يطلق على الفحم الحجري والحديد وما إليهما من الأشياء المادية المتوافر فيها شرط المنفعة ؟

قد أجاب على هذا السؤال بالإيجاب طائفة من علماء الاقتصاد السياسي . ولكن معظمهم يجيبون عليه سلباً ، فلا يطلقون اسم الثروة إلا على « الأشياء المادية » النافعة . وهذا الرأي الأخير هو الصحيح . لأن الاقتصاد السياسي يقصر بحثه على دراسة الأشياء المادية النافعة من حيث انتاجها واستبدالها واستهلاكها وتوزيعها . أما الخدمات التي يؤديها الناس بعضهم لبعض وأخلاق الإنسان وصفاته ومداركه ... وما إلى ذلك من الأمور المعنوية غير القابلة للتداول ، أي للانتقال من ملكية شخص إلى ملكية شخص آخر ، فليست من بحوث الاقتصاد السياسي في شيء . فالثروة التي قلنا إنها موضوع دراسته يجب أن يفهم مدلولها على هذا الأساس .

ولهذا ينبغي أن نضيف إلى تعريف الثروة الذي وضعناه في صدر هذا الفصل قيداً جديداً للدلالة على أنها لا تطلق إلا على الأشياء المادية .



- ٣ -

المجهود L' Effort وعلاقته بالثروة

لا يدرس الاقتصاد السياسى إلا الأشياء النافعة التى يحتاج الحصول عليها إلى مجهود. أما الأشياء النافعة التى لا يحتاج الحصول عليها إلى مجهود كالهواء من حيث إنه مادة للتنفس وأشعة الشمس من حيث إنها مصدر الحرارة والضوء... وما إليهما، فليست من موضوع الاقتصاد السياسى فى شيء. على أن إطلاق اسم «الثروة» على مثل هذه الأشياء غير مسلم به من جمهور المشتغلين بهذا العلم. حتماً أن كميات الهواء التى يحتاج الحصول عليها إلى مجهود يبدلها الإنسان فى عمل آلات خاصة أو غيرها كهواء التنفس فى المناجم وفى الفواصات وفى الكامات الواقعة من الغازات الخائفة، وكالهواء المستخدم بآلات خاصة فى توليد القوى المحركة...، لا يعارض أحد فى اعتبارها ثروة بالمعنى العلمى لهذه الكلمة. ومثل ذلك يقال فى أشعة الشمس.

لهذا ينبغى أن نضيف إلى تعريف الثروة السابق قيداً آخر للدلالة على أنها لا تطلق إلا على الأشياء التى يحتاج الحصول عليها إلى مجهود.

- ٤ -

القيمة La Valeur والفرق بينها وبين الثروة

إن الحكم على الشيء بأنه ثروة يختلف اختلافاً جوهرياً عن الحكم عليه بأنه ذو قيمة. ويظهر الفرق بينهما فى نواح كثيرة نكتفى بأن نذكر منها ما يلى :

(أولاً) إن الحكم على الشيء بأنه ثروة يتضمن عقد نسبة بينه وبين الإنسان؛ أما اعتباره ذا قيمة أو تقدير قيمته فيتضمن عقد نسبة وموازنة بينه وبين شيء آخر.

فاذا قلت : « إن هذا الشيء ثروة » كان معنى ذلك أنه شيء مادى يرى الإنسان

أنه صالح لأن يسد حاجة من حاجاته ويستطيع استخدامه في سد هذه الحاجة ويحتاج الحصول عليه إلى مجهود منه . فالعلاقات التي أراعينا في الحكم على الشيء بأنه ثروة هي علاقات تربط ذلك الشيء بالإنسان . أما إذا قلت : « إن هذا الشيء ذو قيمة » كان معنى ذلك أنه يساوى كذا من الأشياء الأخرى أو من النقود . فالعلاقات التي أراعينا في الحكم على الشيء بأنه ذو قيمة هي علاقات تربط ذلك الشيء بشيء آخر .

فالحكم على الشيء بأنه ذو قيمة شبيه بالحكم عليه بأنه صغير أو كبير أو خفيف أو ثقيل ؛ لأن الحكم عليه بواحد من هذه الأوصاف يتطلب الموازنة بينه وبين شيء آخر .

فإن لم يكن في الكون إلا شيء واحد لا يمكن الحكم على قيمته ؛ كما أنه لا يمكن الحكم عليه بأنه صغير أو كبير أو خفيف أو ثقيل .

ولذلك عند ما نقول : « هذا الشيء له قيمة » ، لا تكون عبارتنا مفهومة اقتصادياً إلا إذا أضفنا إليها ما يفيد الموازنة بينه وبين شيء آخر ، بأن نقول : « إن له قيمة كذا من النقود » ، إذا كنا في أمة وحدة المبادلة فيها النقود ، أو « كذا متراً من النسيج القطني أو كيلو جراماً من العاج أو من الملح ... » ، إذا كنا في أم وحدة المبادلة فيها النسيج القطني أو العاج أو الملح ...

حقاً إننا نصف الشيء أحياناً بأنه قيم أو بأنه ذو قيمة كبيرة ولا نزيد على ذلك شيئاً . ولكننا نقصد من عبارات كهذه أنه يساوى كمية كبيرة من النقود ؛ فوازنته بغيره مفهومة وإن لم ينص عليها صراحة . كما أننا عند ما نقول إن الزئبق ثقيل جداً نقصد بذلك أن ثقله النوعي أعظم كثيراً من الثقل النوعي لبقية المعادن ؛ فوازنته بغيره مفهومة كذلك وإن لم ينص عليها .

ومن هذا يتبين أنه من المستحيل أن ترتفع قيم الأشياء كلها أو تنخفض في آن واحد . لأن ارتفاع قيمة شيء عما كانت عليه يستلزم انخفاض قيمة شيء آخر والعكس بالعكس . فإن قيمة الشيء ، كما تقدم ، تقدر بالكمية التي يساويها .

من شيء آخر . فارتفاعها يستلزم زيادة هذه الكمية ، أى نقص قيمة الشيء الآخر ؛ وانخفاضها يستلزم نقص هذه الكمية ، أى ارتفاع قيمة الشيء الآخر . فلو فرضنا أن قطار القطن يساوى فى وقت ما خمسة أرادب من القمح فإن ارتفاع قيمته لا يتصور إلا إذا ساوى أكثر من خمسة أرادب من القمح ، بأن ساوى ستة مثلاً ؛ وهذا معناه انخفاض قيمة القمح ، لأن الأردب منه بعد أن كانت قيمته خمس قطار من القطن تصبح قيمته سدس قطار فقط . وكذلك انخفاض قيمة القطن ، فإنه لا يتصور فى هذه الحالة إلا إذا ساوى القطار كمية من القمح أقل من الكمية التى كان يساويها من قبل ، وهذا معناه ارتفاع قيمة القمح بالنسبة له .

ولما كانت النقود هى وحدة الاستبدال فى الأمم المتعددة ترتب على ذلك أن ارتفاع قيمة شيء ما معناه انخفاض قيمة النقود بالنسبة له وبالعكس . فلو فرضنا أن قطار القطن يساوى فى وقت ما جنيتين ، فإن ارتفاع قيمته لا يتصور إلا إذا ساوى أكثر من جنيتين ، بأن ساوى ثلاثة مثلاً ؛ وهذا معناه انخفاض قيمة النقود بالنسبة لهذه السلعة ؛ لأن الجنيه بعد أن كانت قيمته نصف قطار من القطن أصبحت قيمته ثلث قطار فقط . وانخفاض قيمته كذلك لا يتصور فى هذه الحالة إلا إذا ساوى أقل من جنيتين ، بأن ساوى جنيهاً واحداً مثلاً ؛ وهذا معناه ارتفاع قيمة النقود بالنسبة للقطن ؛ لأن الجنيه بعد أن كانت قيمته نصف قطار من القطن أصبحت قيمته قطاراً كاملاً .

ولذلك كان كل تغير فى القيمة الذاتية للنقود ينجم عنه تغير عكسى فى أثمان الأشياء الأخرى جميعها . فإذا انخفضت القيمة الذاتية للنقود لأمر تتعلق بوفرتها أو كشف مناجم جديدة منها أو لآى سبب آخر ، نجم عن ذلك ارتفاع فى أثمان الأشياء الأخرى جميعها بنفس النسبة التى انخفضت بها قيمة النقود . وإذا ارتفعت القيمة الذاتية للنقود لأمر تتعلق بندرتها أو نفاد ما فى مناجمها أو لآى سبب آخر ، نجم عن ذلك انخفاض عام فى أثمان الأشياء الأخرى جميعها بنفس النسبة التى ارتفعت بها قيمة النقود . فالنقود عندنا فى تقدير القيمة بمثابة المتر فى تقدير

الأطوال . فإذا زاد طول المتر عشرة سنتيمترات مثلاً انخفضت أطوال الأشياء الأخرى كلها بنفس هذه النسبة ؛ فما كان طوله أحد عشر متراً يصبح طوله عشرة أمتار فقط . وإذا نقص طول المتر عشرة سنتيمترات مثلاً زادت أطوال الأشياء الأخرى كلها بنفس هذه النسبة ؛ فما كان طوله تسعة أمتار يصبح طوله عشرة أمتار كاملة . وبذلك يفسر القانون الاقتصادي الذي يقول : « كل تغير في القيمة الذاتية للنقود يؤدي إلى تغير عكسي في الثمن » (والثمن هو قيمة الشيء مقدرة بالنقود ^(١)) .

(ثانياً) أن وفرة الشيء وكثرته تزيد من الثروة فيه ولكنها تنقص من قيمته والعكس بالعكس .

زيادة الثروة في شيء ما معناها وفرة هذا الشيء وكثرة كميّاته ؛ في حين أن ارتفاع قيمته ينتج غالباً عن قلة كميّاته عن ذي قبل .

فالسبب الذي يؤدي إلى زيادة الثروة يؤدي إلى انخفاض القيمة . وما يؤدي إلى قلة الثروة ينتج عنه زيادة القيمة . فإذا كشف مثلاً في بلد ما منجم فحمي وصل بفضله المستخرج من الفحم إلى ضعف ما كان عليه من قبل ، فإن ثروة هذه البلد في هذا المعدن تزداد إلى الضعف ، في حين أن قيمته لا بد أن تنخفض عن ذي قبل إذا ظلت العوامل الاقتصادية الأخرى على الحالة التي كانت عليها قبل هذه الزيادة .

وقد أدركت الأمم الإنسانية هذا التاموس الاقتصادي منذ عصور متقدمة . ففي جاوة وسومطرة كان تجار التوابل يلجئون إلى إتلاف جزء من المحصول إذا ظهر لهم وفرته حتى لا تنخفض قيمته ؛ أي إنهم كانوا يقللون من الثروة لتزداد القيمة . وهذا ما يفعله كثير من الأمم المتقدمة في العصور الحالية للحفاظ على قيم حاصلاتها : وما عهدنا ببعيد بإحراق البرازيل لكمية كبيرة من محصول بنها عند ما رأت وفرته وشعرت بالخطر الذي يتهبذ قيمته . وهذا

(١) سنبروس هذا الموضوع بتفصيل في موطنه بفصل الاستبدال .

ما تراعيه شركات الانتاج الكبيرة المسماة كارتل Cartels وترست Trusts إذ تحدد لكل شركة من الشركات المساهمة المشرقة عليها كمية الأشياء التى لا يصح لها تجاوزها فى الانتاج . - وهو ما تلجأ إليه كذلك الحكومة المصرية وحكومات الولايات المتحدة أحياناً إذ تحدد لزراعة القطن مساحة من أرضها لا يصح تعديها وتعاقب كل من يتجاوز هذا الحد .

ولو فرضنا أنه ، بفضل تقدم العلوم والمعارف والصناعات والمخترعات ، قد أصبحت كل الأشياء التى تعتبر ثروة وفيرة وفرة مياه البحار ورمل الجبال ، وأصبح فى متناول كل إنسان الحصول على ما يشاء الحصول عليه منها . فى هذه الحالة تفقد كل الأشياء قيمتها . بل تمحى كلفة القيمة من المعاجم ومن لغات التخاطب ؛ على حين أن ثروة العالم الإنسانى تكون عندئذ قد بلغت أقصى درجة يمكن أن تبلغها .

ولذين الفرقةين وغيرهما من الأمور التى تختلف بها الثروة عن القيمة ، لم يكن لقيمة الشيء أى وزن فى الحكم عليه بأنه ثروة . فالشيء متى كان مادياً يحتاج الحصول عليه إلى مجهود ويرى الإنسان صلاحيته فى سد حاجة من حاجاته ويستطيع استخدامه فى سد هذه الحاجة ، يصدق عليه أنه ثروة مهما كانت قيمته (١) .

- ٥ -

حاجات الانسان وخواصها Les Besoins de l' Homme

غير أنه لا تزال فى تعريف الثروة نقطة تحتاج الى شيء من الإيضاح : تلك هى حاجات الإنسان التى ظهر أنه لا يحصى من الرجوع إليها فى الحكم على الشيء

(١) ملا ، وقد جرت عادة بعض المؤلفين ، بمناسبة كلامهم ، فى تعريف الاقتصاد السياسى ، عن القينة والفرق بينها وبين الثروة ، أن يعرضوا لاس القيمة ومقاييسها وما يتصل بذلك . ولكننا - رغبة فى وضع هذه المسائل وضعا الصحيح - آثرنا ارجاء الكلام عنها الى أن يبين موضوع الاستبدال .

بأنه ثروة . - لذلك رأينا قبل أن ندع موضوع الثروة أن نقف هذه الفقرة على دراسة حاجات الإنسان وخواصها .

وتطلق حاجات الإنسان على الأمور التي تتعلق بها رغباته ، سواء أ كانت ضرورية لحياته وبقاء نوعه كحاجات المأكل والمشرب والملبس والسكن والنفاع عن النفس ، أم غير ضرورية لذلك كالحاجات المتعلقة بالثقافة والزينة والدين والسياسة والجاه والسيطرة ... وما إلى ذلك . ويطلقون على الطائفة الأولى من هذه الحاجات اسم « الحاجات الطبيعية » ، وعلى الطائفة الثانية اسم « الحاجات الاجتماعية » .

هنا ، ولحاجات الإنسان عدة خصائص تعرف بها وتمتاز بكثير منها عن حاجات ماعده من الكائنات الحية ويتصل بكل منها أمور ذات بال من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية . وأهم هذه الخصائص ما يلي :-

(أولاً) أنها غير محصورة العدد ، أو غير قابلة للوقوف عند حد .

وهذه هي أهم خاصية تمتاز بها حاجات الإنسان عن حاجات ماعده من الكائنات الحية . فحاجات النبات والحيوان لم تتكد تزيد أو تتغير منذ عصور سحيقة ، بينما يطرد ازدياد حاجات الإنسان كلما تقدم به الزمن ورسخت قدمه في الحضارة .

ففي العصور الإنسانية الأولى كانت حاجات الإنسان ساذجة محدودة ، يكتفى في إشباعها بما تجود به الطبيعة عليه ، ولا يبذل في سبيل سدها إلا قسطاً يسيراً من المجمود . فقد كان يكفيه في مأكله ثمرة يقطفها أو شريحة فريسة يصيدها ، وفي مشربه حسوة من بئر أو جرعة من غدير ، وفي ملبسه جلد حيوان يستتر به أو ورق شجر يخففه عليه ، وفي مسكنه مغارة ينحها من الأرض وبأوى إليها إذا جن الليل ، وفي دفاعه عن نفسه أسنانه وبيداه أو غصن شجر أو حجر يثق به عاديات الحيوان . - ولكنه لم يكد يسير في سبل الحضارة ، حتى أخذت حاجاته تكثر وتنشعب ويتسع نطاقها وتظهر منها في كل مرحلة طوائف كانت مجهولة له في المرحلة السابقة : فإذا بها الآن تجل عن الحصر ، وإذا بالطبيعة على قدرتها تظهر

عاجزة عن سدها ، وإذا بالأرض على سعتها لا تكفيه فيطعم إلى طبقات الجو ، وإذا بالجهود التى يتطلبها الحصول عليها تستنفد كل ماله من قوى الجسم والعقل . فقد أصبح يحتاج فى أطعمته وحدها لآلاف مؤلفة من أنواع الحيوان والنبات والجماد ، ولأصناف هذا العدد من الأدوات التى يستخدمها فى إعدادها وجعلها صالحة للغذاء ، وإطائفة كبيرة من الماعون والآنية التى يستعين بها فى تناولها ، ولكثير من الأثاث المتصل بمائدته وزخرفها . فإذا تأملت فيما تشتمل عليه مائدة أسرة من الأسرات الفقيرة - فضلا عن الغنية - رأيت عليها من صنوف الأغذية وما يتصل بها ما يمثل جهود آلاف مؤلفة من الخلق وتناج مئات من ممالك العالم . - ومثل ذلك يقال فى المشرب والملبس والمسكن وحاجات الدفاع عن النفس الفردى منها والجمعى .

ولم يقتصر الأمر على هذه « الحاجات الطبيعية » أى الضرورية لحفظ الإنسان وبقاء نوعه من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ووسائل دفاع عن النفس ، بل زودته المدنية بنوع آخر أكثر عدداً وأوسع نطاقاً يطلق عليه اسم « الحاجات الاجتماعية » ؛ وذلك كحاجاته المتعلقة بالثقافة والزينة والتدين والسياسة والجاه والسيطرة على غيره وتكوين الأسرة والتربية والفنون الجميلة... وهلم جرا .

فما أشبه الإنسانية بالطفل لا يشعر فى مبدأ حياته إلا بالقليل من الرغبات ثم تنسع دائرة حاجاته كلما تقدمت به السن . وما المدنية فى الحقيقة إلا تعدد مطالب الإنسان وكثرة حاجاته ؛ ولا تمنع من الأمم إلا بزيادة حاجاتها وتعقيد طرق معيشتها .

(ثانياً) إن كل حاجة منها يكفى لإشباعها مقدار محدود من الأمور المادية أو المعنوية إذا حصل عليه الإنسان سدت حاجته ، فإذا تزايدى فى الحصول على الشيء بعد ذلك أخذت رغبته فيه تقل تدريجياً حتى تنعدم ثم تنقلب إلى ألم .

فحاجة الإنسان إلى الشرب مثلاً يكفى لإشباعها مقدار محدود من الماء إذا

شربه الإنسان سد ظمؤه . فاذا تمالى فى الشرب بعد ذلك أخذت رغبته فى الماء تقل تدريجياً حتى تنعدم ثم لا تلبث أن تتحول الى ألم ربما أفضى الى الموت . وقد كانوا فى العصور الوسطى يعذبون المجرمين بصب كميات كبيرة من المياه فى أفواههم : فيزهقون الأرواح بما هو مصدر الحياة . - وكذلك حاجة الانسان للغذاء : فانه يكفى فى إشباعها كمية محدودة من الاغذية ؛ فاذا تناولها الشخص وتمادى فى الأكل بعد ذلك أخذت رغبته فى الطعام تقل تدريجياً حتى تنعدم ثم تتحول الى ألم . - وقس على ذلك بقية حاجات الإنسان .

ولست هذه الخاصة صحيحة فى الحاجات الطبيعية فحسب ، أى فى الحاجات اللازمة لبقاء الإنسان كالأكل والشرب وما إليهما ، بل تصدق كذلك على ما سميناه بالحاجات الاجتماعية . غير أن المقدار الذى يكفى لسد حاجة من الحاجات الطبيعية يمكن تقديره بضبط وإحكام ؛ فى حين أن المقدار الذى يكفى لسد حاجة من الحاجات الاجتماعية من لا يقف عند حد مضبوط دقيق . فكمية الملابس مثلاً التى تسد حاجة سيدة فى زينتها لا يمكن تقديرها بشكل دقيق كما يمكن تقدير كمية الماء التى تكفى لسد ظمئها . ولكن ليس من شك فى أن لكل حاجة من هذه الحاجات الاجتماعية - مهما كانت مرنة فى سدها - درجة إشباع متى بلغها الإنسان أخذت رغبته فى الأشياء تقل تدريجياً حتى تنعدم ثم تنقلب إلى ألم .

حقاً إن رغبة الإنسان فى النقود لا يمكن أن تقف عند حد ولا يكفى لإشباعها أى مقدار منها مهما عظمت كميته . ولكن سبب هذا راجع إلى أن النقود لا يرغب فيها الإنسان لذاتها ؛ وإنما يرغب فيها لأنها وسيلة لسد حاجاته ، ولأنها الوسيلة الفذة فى الأمم المتحضرة لسد الحاجات . ولما كانت حاجات الإنسان غير محصورة العدد وغير قابلة للوقوف عند حد كما تقدم فى الخاصة الأولى ، كان لزوماً ألا تنتهى أبداً رغبة الإنسان فى الوسيلة التى تسدها جميعها . هذا إلى أننا إذا أنعمنا النظر تبين لنا أن حاجة الإنسان إلى النقود نفسها حداً تأخذ بعينه الرغبة فى التناقص (وإن كان لا يتصور انعدامها أو تحولها إلى ألم فى العاديين من الناس)

فالسرور الذى يحدثه لصاحب الملايين ربحه لمبلغ من المال ليس شيئاً مذكوراً إذا قيس بالسرور الذى يحدثه لفقير معدم ربحه لمثل هذا المبلغ .

(ثالثاً) أن كل حاجة مهما ضعفت سيطرتها على النفس وقلت الرغبة فيما يسدها أو انعدمت عقب إشباعها ، لا تزول بتاتاً بل تتجدد سيطرتها على النفس وتتجدد الرغبة فيما يشبعها بتجدد الحالة التى ظهرت فيها ، ويكثر هذا التجدد كلما كانت وسائل الإشباع ممكنة ميسورة . وإذا تكرّر الإشباع عدة مرات بشكل واحد وفى ظروف متجانسة تحولت هذه الرغبة إلى عادة ثابتة يصعب على الإنسان مقاومتها ويصعب عليه التخلص منها ، وإذا حاول ذلك تعرض لأضرار جسمية أو لآلام نفسية أو لكليهما معا .

فرغبة الإنسان فى شرب القهوة بعد الأكل مثلا يكتفى لإشباعها كما تقدم فى الخاصة الثانية مقدار محدود منها تسد الحاجة بعد الحصول عليه . غير أن هذه الرغبة لا تزول بتاتاً بل تتجدد عقب الأكل الثانية وهكذا . ويكثر هذا التجدد وتقوى الرغبة فى كل مرة منه كلما كان الحصول على القهوة ميسوراً ؛ وإذا تكرّر إشباع هذه الرغبة بشكل واحد وفى ظروف متجانسة لا يلبث تناول القهوة بعد الأكل أن يتحول إلى عادة ثابتة لا يمكن التخلص منها بدون أن يتعرض الشخص لأضرار جسمية أو نفسية . - وقس على هذا المثال كل حاجات الإنسان طبيعياً واجتماعياً .

ولهذه الخاصة يصادف أصحاب المصانع وأولو الأمر فى الحكومة مقاومة كبيرة من جانب عمالهم وموظفيهم كلما حاولوا تخفيض أجورهم ومرتباتهم . وذلك أنهم قد ألفوا حاجات معينة وزعوا عليها دخلهم ، وأخذوا يكررون إشباعها بأشكال متجانسة حتى صارت عادات ثابتة لديهم . فانقاص مرتباتهم يضطرهم إلى التخلص من بعض هذه الحاجات التى تحولت بتكرار إشباعها إلى عادات . وقد علمت أن هذا يعرضهم للغت والضرر .

وإذا أضفت إلى ما قلناه أن كثيراً من العادات المكتسبة لا تلبث أن تستقر

فى الإنسان وتشكل جسمه ومجموعه العصبى تشكلاً خاصاً يجعلها قابلة للانتقال بطريق الوراثة من الأصول إلى الفروع ، تبين لك أهمية هذه الخاصة فى عالم الاقتصاد وآثارها فى تقدير مستويات المعيشة لمختلف الطبقات وفى ثبات هذه المستويات ودوامها على كى العصور .

هذا ، ويستنبط من نص هذه الخاصة أنه إذا كانت وسائل الإشباع غير ميسورة للشخص قل تجد رغبته حتى تنعدم ، لأن الشعور باستحالة وسائل الإشباع أو بصعوبة الحصول عليها كفيل بتهدئه الرغبة تدريجياً حتى ينعدم تجددها .

ولذا كان أقرب طريق للقضاء على العادات القبيحة هو القضاء على وسائل إشباعها . فإذا أردنا أن نقضى على عادة شرب الخمر مثلاً كان أيسر سبيل لذلك أن نمنع استيرادها من الخارج ونحظر صنعها فى البلاد . وهذا هو ما لجأت إليه حكومات الولايات المتحدة عند ما حظرت على الشعب شرب الخمر ، وما تلجأ إليه الآن كل الدول المتعدنية فى محاربة المخدرات . غير أن هذه الوسيلة كثيراً ما تتخفق فى تحقيق الغرض المقصود منها ، وكثيراً ما يترتب عليها نتائج ضارة من النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية .

ولا يظهر أثر هذه الوسيلة إلا فى « الحاجات الاجتماعية » . أما « الحاجات الطبيعية » فلا يقل تجدد الرغبة فى سدها إذا تغذرت وسائل إشباعها أو استحال . فالإنسان إذا احتاج للغذاء وأعيتة وسائل الحصول عليه ، لا تضعف لذلك رغبته فيه بل تظل ملحة حتى يفارق الحياة إذا تقطعت به الأسباب ولم يجد ما يسد رمقه . (رابعاً) حاجات الإنسان يحل بعضها حل بعض ويطرده بعضها بعضاً .

فن اعتاد الاختلاف إلى المسارح مثلاً فى أوقات فراغه قد يعرض له ما يربغبه فى الاختلاف إلى قاعات المحاضرات أو إلى دور الكتب فى نفس الأوقات التى كان يقضيها بالمسارح ، وتكرر منه ذلك ، فلا تلبث حاجته إلى سماع المحاضرات أو إلى البحث فى دور الكتب أن تحل محل حاجته القديمة إلى شهود التمثيل وتطردها ، أو على الأقل تجردها من كل سيطرة على نفسه . ومن اعتاد ارتياد البحيرات

والمستقعات لصيد الطيور قد يعرض له ما يرغب فى العزف على الآلات الموسيقية فى نفس الأوقات التى كان يقضيها فى الصيد ، فلا تلبث حاجته إلى العزف أن تحل محل حاجته إلى الصيد وتطردها ، أو على الأقل تجردها من سيطرتها على نفسه . - وقس على ذلك كل ما للإنسان من « حاجات اجتماعية » .

نقول : « حاجات اجتماعية » ؛ لأن الحاجات التى سميناهم « بالحاجات الطبيعية » لا يصدق هذا عليها . فحاجة الإنسان للغذاء مثلا لا يمكن أن تحل محلها أية حاجة أخرى .

(خامسا) وسائل أشباع الحاجة وطرقه يحل بعضها محل بعض كذلك ويطرد بعضها بعضا .

فمن اعتاد تناول القهوة بعد الطعام مثلا قد يتناول بدلها منها آخر كالشاي ويتكرر منه ذلك فتحل رغبته فى تناول الشاي بعد الطعام محل رغبته فى تناول القهوة وتطردها . والفرنسى الذى يروى ظمأه بالنبيذ قد يشرب بدله الماء القراح ويتكرر منه ذلك فتحل حاجته إلى شرب الماء محل حاجته إلى شرب النبيذ وتطردها . ومن اعتاد شغل أوقات فراغه بقراءة الروايات مثلا قد يقرأ بدلها المجلات العلمية أو الصحف السياسية ويتكرر منه ذلك فتحل رغبته فى قراءة المجلات والصحف محل رغبته فى قراءة الروايات . ومن اعتاد ركوب الجياد فى نزهه وأسفاره قد يركب بدلها السيارات أو الدراجات فتحل حاجته إلى استخدام إحدهما فى نزهه وأسفاره محل حاجته إلى استخدام الخيول وقس على تلك الأمثلة جميع الوسائل التى تسد بها حاجات الإنسان لا فرق فى ذلك بين الطبيعى منها والاجتماعى .

والفرق بين هذه الخاصة والخاصة السابقة يتضح بالتأمل فى الأمثلة التى أوردناها لكل منهما . فى أمثلة الخاصة السابقة نرى أن الحاجة تحل محل حاجة أخرى وتطردها ؛ فى حين أننا لا نرى فى أمثلة هذه الخاصة إلا وسيلة من وسائل إشباع الحاجة تحل محل وسيلة أخرى كانت تستخدم فى سد الحاجة نفسها .

وهاتان الخاصتان تخففان كثيراً من حدة الحاجة الثالثة وتطفان من عنفها وقساوتها . ولذلك كانتا جليتي النفع لطوائف المستهلكين من الناحية الاقتصادية .
فراهم إذا شق عليهم سد حاجة اعتادوها أحلوا محلها حاجة أخرى سهلة الاشباع يسيرة التكاليف ، فلا تلبث أن تنسيهم الحاجة الأولى ؛ وإذا عز عليهم سد حاجة بوسيلة خاصة اعتادوها أحلوا محلها وسيلة أخرى في متناول أيديهم ، فلا تلبث رغبتهم في الوسيلة الجديدة أن تمحو رغبتهم في الوسيلة القديمة . فقد يلجأ الإنسان إلى شرب القهوة أو محلول الحلبة بدل الشاي إذا غلا ثمنه وعن وجوده . والمدخن قد يعتاض عن التدخين بامتصاص الحلوى إذا اضطرت له الحال . ومرتاد المسارح قد يستبدلها بزيارة أقربائه أو بمسامرة أهله إذا رأى ذلك خيراً له أو أعوزته النقود ... وهلم جرا .

وعلى هذه الخاصة يعتمد المربون أيما اعتماد في تهذيب النشء وتقويم أخلاقه .
فراهم مثلاً يغيرون مجرى غرائز الأطفال ويحولون طرق إشباعها كلها آنسوا منها خروجاً عن الجادة . فإذا آنسوا من الطفل ميلاً شديداً إلى المقاتلة مثلاً ، ورأوا أن هذه الغريزة قد أخذت تتجه اتجاهاً سيئ الأثر في أخلاقه ، عملوا على تغيير مجراها من مقاتلة لإخوانه والبطش بصغار زملائه إلى لعب الكرة أو تسلق الجبال أو حل المسائل الرياضية ... وما إلى ذلك من الأمور التي يسودها عنصر التغلب على صعوبات معنوية والتي من شأنها أن تشبع غريزة المقاتلة من طريق مشروع . وهنا ما يسميه علماء النفس « بتغذية الغريزة » ولا يرى في مثله الاقتصاديون أكثر من ارتفاع بالحاجة التي نحن بصدد الكلام عنها . فهو عبارة عن إحلال وسيلة إشباع لحاجة محل وسيلة إشباع أخرى للحاجة نفسها . -
ومن ذلك يتبين لك أنه لولا وجود هذه الخاصة في حاجات الإنسان لضاقت سبل الإصلاح أمام المربين .

وإلى هذه الخاصة يلجأ كذلك كثير من المصلحين الذين يسعون في القضاء على الأمراض الاجتماعية وتطهير الشعب أو بعض طبقاته من العادات الضارة .

قترام يعملون على أن يحلوا محل الحاجات الدنيئة الرغبة في حاجات نيلة . فإذا انتشر بين طبقات العمال مثلاً مرض اجتماعى كالمقامرة أو إدمان الخمر ، ترى المصلحين يختارون غالباً للقضاء عليه طريقة « الإحلال » . وذلك بأن ينشئوا لهذه الطبقات متدييات يتاح لهم فيها التمتع بلذات بريئة شريفة (موسيقى ، خيالة ، تمثيل ... الخ) تعلى من شئونهم وتهذب من عواطفهم ؛ أو بأن ينشئوا لهم قاعات للمحاضرات العلمية والاجتماعية ويرغبوهم فى الاختلاف إليها بشئى الوسائل ؛ أو بأن يطلبوا إلى الحكومة أن تلتقى على كاهل العمال بعض تبعات سياسية تعودهم الاشتراك فى شئون البلاد ويشغلهم الاهتمام بها عن ارتياد دور المقامرة وحانات الخمر .

وإلى هذه الطريقة يلجأ كذلك كثير من المستعمرين إذا آنسوا من الأهم الخاضعة اتجاهها نحو المطالبة بحقوقهم ورغبة فى التحرر من نير الاستعباد أو طموراً إلى الرقى . قترام يشغلونهم بحاجات أخرى حقيرة تستحوذ على نفوسهم وتنسيبهم مطالبهم وتحل محل رغباتهم الأولى .

(سادساً) حاجات الانسان تتألف ويرتبط بعضها ببعض ويكمل بعضها بعضاً ، فيتكون منها مجموعات تشتمل كل مجموعة منها على عدد كبير من الحاجات المترابطة المتناسكة التى لا يمكن أن تشبع حاجة منها اشباعاً كاملاً إلا اذا أشبعت جميع الحاجات المنصلة بها .

فحاجة الإنسان إلى الغذاء مثلاً قد اتصلت بحاجته إلى الجلوس على كرسى فى أثناء تناوله ، وإلى مائدة تصف عليها أصنافه ، وإلى استخدام آنية خاصة ومدى وملعق ... ، وإلى أن يشترك معه فى المائدة أفراد أسرته أو أصدقائه ، وإلى الحديث معهم ، وإلى التدخين أو شرب القهوة بعد الفراغ ... وهلم جرا . وقد تتصل بحاجات أخرى أجنبية عن الغذاء والمائدة كسماع الموسيقى أو رؤيه أزهار جميلة فى أثناء الطعام .. وما إلى ذلك . فاذا لم تشبع كل هذه الحاجات شعر الشخص أن حاجته الأصلية إلى الغذاء لم تسد ولم تل حظها الكامل ،

وإن كان قد تناول من الطعام والشراب نفس الكميات والأصناف التي اعتاد أن يتناولها . - وقس على ذلك كل حاجات الإنسان سواء في ذلك الطبيعي منها والاجتماعي .

- ٦ -

ثروة الأمة وأنواعها

لكل أمة نصيب من الثروات العالمية ينسب إليها ويعتبر ملكا لها دون غيرها . وتتكون ثروة كل أمة من جميع ما يحتوي عليه قطرها من الأشياء التي يصدق عليها تعريف الثروة السابق والتي لا ينازعها فيها من الأمم الأخرى . وتنقسم هذه الأشياء باعتبار ملاكها المباشرين إلى ثلاثة أقسام :
(١) ثروات الأفراد : وثروة كل فرد هو مقدار ما يملكه من الأشياء الثابتة أو المنقولة التي يصدق عليها تعريف الثروة السابق .

هذا ، وثروة الأفراد جزء هام من ثروة الأمة التي ينتسبون إليها ؛ لأن الأشياء التي يملكونها يعود نفعها بشكل غير مباشر إلى مجموع أمتهم وبشكل مباشر إلى أشخاصهم وهم جزء من الأمة .

(٢) ثروات الجماعات : وهي الثروات التي يملكها أشخاص معنيون كالجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية والأكاديميات والغرف التجارية والكنائس . فإن هذا النوع من الثروات لا يملكه أفراد بعينهم ، وإنما يملكه أشخاص معنيون ، *Personnes Juridiques, Personnes morales* . أي هيئات لها وجود شرعي وإن لم يكن لها وجود حسي . فثروة « الجمعية الخيرية الإسلامية » بمصر مثلا ليست ملكا لأفراد معينين بل لتلك الهيئة المعنوية التي يطلق عليها هذا الاسم .

وغنى عن البيان أن ثروات الجماعات جزء كبير من ثروة الأمة التي تنتسب إليها ، فإن نفع هذه الثروات عائد لا محالة إلى الأمة نفسها .

هذا ، وقد ذهب كثير من مؤرخي القوانين إلى أن الثروات الجمعية أو ملكية الجماعات *Propriétés Collectives* سابقة في تاريخ ظهورها للثروات الفردية . فالعقار مثلا كان عند معظم الأمم في العصور القديمة ملكا للعشائر أو للقبائل لا للأفراد : فكان المالك الحقيقي للعقار هو ذلك الشخص المعنوي المسمى بالعشيرة أو القبيلة لا الأفراد الذين تتألف منهم . ولذلك أباح القانون الروماني القديم (شريعة الألواح الاثني عشر *Loi des Douze Tables*) للدائن أن يحجز على مدينه أى على جسمه وما يتصل به *Système des voies d'exécution* *sur la personne* ويسترقه أو يبيعه أو يقتله إذا لم يف بدينه ولم يبيع له الحجز على أمواله ؛ لأن العشائر وحدها هي التي كانت ماله للآمال ، أما الأفراد فلم يكونوا يملكون إلا أجسامهم وما يتصل بها اتصالا مباشرا (١) . - والتوراة تنبئنا أن الأراضي التي احتلها العبريون بعد خروجهم من التيه قسمت بين قبائلهم لا بين أفرادهم . (٢)

وذهب بعضهم إلى نقيض هذا الرأي ، فقرر أن الملكيات الفردية سابقة في ظهورها للملكيات الجمعية ؛ مستدلا على ذلك بأن أول ملكية ظهرت في العالم الإنساني هي ملكية الفرد للملابسه وأدوات زينته وحليه وأسلحته ... ثم ملكيته لزوجته وأرقائه وأولاده ؛ وبأن الملكيات الجمعية للعقار لا ينبثق تاريخ ظهورها إلا في عصور لاحقة للعصور التي كان يملك فيها الأفراد الأشياء السابق ذكرها . والذي أميل إليه وتؤيده بحوث علم الاجتماع أنه لم يخل عصر من عصور الإنسانية من هذين النوعين من الملكية . وكل ما هنالك أن بعض الأشياء اقتصرت ملكيتها على الأفراد وظلت كذلك إلى يومنا هذا (ملابس الإنسان مثلا) ؛ وبعضها اقتصرت ملكيتها على الجماعات وظلت كذلك إلى عصرنا الحاضر

(١) انظر مؤلفي *Contribution à une Théorie sociologique de l' Esclavage*

صفحات ٨٠ - ٨٣ - ١٩٥٠ - ٢٠٢ .

(٢) انظر مثلا « سفر العدد » آيات ١٣-١٦ من الجزء الرابع والثلاثين .

فلم تكن يوما ما ملكا للأفراد (الطرق العمومية مثلا) ؛ وقسم منها تناوبته الملكية الفردية والملكية الجمعية مع أسبقية الأولى للثانية (المساكن مثلا) ؛ وقسم آخر تناوبته مع أسبقية الثانية للأولى (الأراضى الزراعية مثلا) .

(٣) ثروات الحكومات : وهى فى الحقيقة نوع من ثروات الجماعات ، لأن الحكومة ليست إلا شخصا معنويا . وتشمل ثروة الحكومة كل ما تملكه باعتبارها حكومة للبلاد من الأموال الثابتة أو المنقولة .

وأموالها هذه تنقسم من حيث قابليتها للمبادلة الى قسمين :-

١- أموال قابلة للمبادلة ؛ وهى ما تملكه من الأراضى والمحاجر والغابات والمصايد وما إليها ؛

ب- أموال غير قابلة للمبادلة وتعرف بأموال المنافع العامة كالطرق العمومية والمنزعات والفنارات والآثار القديمة وما إلى ذلك .

ثانيا - دراسة الاقتصاد السياسى لمسائله

ذكرنا فى صدر هذا الفصل أن بحوث الاقتصاد السياسى ترمى إلى دراسة الثروة دراسة علمية من حيث إنتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها ؛ وأن الإلمام بموضوع هذا العلم متوقف إذن على معرفة ثلاثة أمور : احدها الثروة ؛ وثانيها الدراسة العلمية وخصائصها ؛ وثالثها مدلول كل من الإنتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك (١) . ثم درسنا فى الفقرات السابقة النقطة الأولى وهى الثروة . وسنأخذ الآن فى توضيح النقطة الثانية وهى دراسة الاقتصاد السياسى لمسائله . وهذه النقطة يتوقف شرحها على علاج الموضوعات الآتية :



- ١ -

أغراض الاقتصاد السياسى

يرى الاقتصاد السياسى من وراء دراسته للظواهر المتعلقة بإنتاج الثروة واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها إلى أغراض وصفية تحليلية يرجع أهمها إلى الأمور الآتية -

- (١) الوقوف على حقيقة هذه الظواهر وأقسامها والعناصر التى تتألف منها والشروط التى تتوقف عليها ... وهلم جرا .
- (٢) الوقوف على نشأتها وتطورها واختلافها باختلاف العصور والأمم .
- (٣) الوقوف على الوظائف التى تؤديها فى مختلف المجتمعات الإنسانية .
- (٤) الوقوف على العلاقات التى تربطها بعضها ببعض والتى تربطها بما عداها .
- (٥) الكشف عن القوانين الخاضعة لها فى كل ناحية من نواحيها . وهذا هو الغرض الأساسى لبحوث الاقتصاد السياسى ؛ بل فى استطاعتنا ، بدون مبالغة فى القول ، أن نقرر أنه غرضها الوحيد . وذلك ان الأغراض السابقة ليست فى الواقع إلا وسائل للوصول إليه . فعالم الاقتصاد السياسى لا يعرض لحقيقة الظواهر الاقتصادية ونشأتها وتطورها ووظائفها والعلاقات التى تربطها بعضها ببعض والتى تربطها بغيرها ... لا يعرض لهذا كله إلا ليصل على ضوئه إلى كشف القوانين الخاضعة لها .



- ٢ -

قوانين الاقتصاد السياسى

تمهيد فى معنى القوانين وانساع نطاقها .

تطلق كلمة القوانين فى العرف العلمى على الأصول العامة التى تبين ارتباط الأسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها اللازمة ؛ أو بعبارة أخرى : التى تنبئ بحدوث نتائج معينة لازمة إذا حدثت أسباب خاصة وترجع النتائج الحادثة إلى أسبابها . فما يقرره علماء الرياضيات والطبيعات وغيرهم من القواعد التى تبين علاقة السببية بين أمرين أو أكثر يصدق عليه اسم قوانين . وذلك كقوانين ضرب عدد فى عدد (١) وقوانين الريح (٢) وقانون تساوى المثلثين فى الرياضيات (٣) ، وقانون الجذب العام وقانون بويل (٤) فى الطبيعات ... وهلم جرا .

هذا ، وقد فطن الانسان منذ عصور سحيقة فى القدم إلى خضوع الكواكب والنجوم فى سيرها وبزوغها وأفولها لقوانين ثابتة مطردة هدته إلى ذلك مشاهداته اليومية وملاحظته لاطراد النظام الذى تسير عليه هذه الأجرام . وعلى هذه المشاهدات أسس أول علم عرفه بنو الانسان وهو علم الفلك .

ومع ارتقاء الفكر الانسانى ، أخذ الاعتقاد بخضوع الظواهر لقوانين ثابتة يتسع نطاقه قليلا قليلا حتى شمل كل نواحي الطبيعة وكل مظاهر الحياة ، وحفز الباحثين على إنشاء علوم الطبيعة والكيمياء والجغرافيا والبيولوجيا والفيزيولوجيا والتاريخ الطبيعى ... وما إلى ذلك من البحوث التى لم تدع ظاهرة من ظواهر

(١) مثال ذلك : إذا ضربت أربع وحدات فى خمس وحدات كان الم حاصل تسعين وحدة .

(٢) مثال ذلك : ربح مبلغ ما يساوى حاصل ضرب رأس المال فى الزمن فى السعر مقسوما على مائة .

(٣) مثال ذلك : ينطبق المثلثان كل على الآخر تمام الانطباق إذا ساوى فى كل ضلعين والزوايا المحصورة بينهما نظائرها فى الآخر .

(٤) فى درجة الحرارة الواحدة تكون حجوم مقلد معين من غاز مناسبة لضغوط الواقعة عليه تناسبيا عكسيا .

الطبيعة ولا ناحية من نواحي النوحى كشفت عما يسيطر عليها من قوانين . ولم يمتص على ذلك أمد طويل حتى تمكن العلماء من الوقوف على القوانين الطبيعية الخاضعة لها الرياح والعواصف والأمواج . . . وما إلى ذلك من الظواهر التى كانت مضرب الأمثال فى التقلب وعدم الاستقرار التى كان الشعراء يتخذونها رمزاً للتحرر من ربة القواعد والقوانين . فأنشوا « الميتورولوجيا » (علم الأحوال الجوية) و « الاسينوجرافيا » (علم أحوال المحيطات) وتمكنوا فى بحوثهم الجغرافية وغيرها من الكشف عن القوانين الخاضعة لها التيارات البحرية والزلازل والبراكين .

وقد كان لزاما بعد هذا كله أن توجه الأفكار شطر الإنسان والمجتمع الإنسانى وأن يتساءل الباحثون عما اذا كانت الأعمال الانسانية الفردية والاجتماعية خاضعة لقوانين شبيهة بالقوانين الخاضعة لها ظواهر الطبيعة . غير أنهم قد طال تساؤلهم وترددوا كثيرا بهذا الصدد . وذلك أن كلامنا الظواهر الفردية والاجتماعية تبدو حرة طليقة غير خاضعة لما نسنيه بالقوانين . فالأولى تبدو أنها من صنع الفرد يسيطر عليها ويسيرها وفق ما يراه ؛ والأخرى تبدو أنها من صنع المجتمعات تتخلقها خلفا وتغير فيها حسب ما نشاء ونشاء لها أهواؤها . فتذكر الفرد أمرا من الأمور ونسيانه لأمر آخر ، وارتفاع ثمن سلعة أو انخفاضه ، واختلاف مدلول كلمة ما فى عصرين . . . كل هذه الأمور وما إليها من الظواهر الإنسانية الفردية والاجتماعية يظهر للنظرة الأولى أنه لا سيطرة عليها لغير ارادة الأفراد والمجتمعات وأهوائهما ، ويصعب بداية ذى بدء الاعتقاد بخضوعها لقوانين ثابتة مطردة كالقوانين الخاضع لها القمر فى تزايد وتناقصه أو النهار والليل فى اختلافهما باختلاف الفصول .

لمثل هذه الشبهات لم ينفك الباحثون يقدّمون فى هذا السبيل رجلا ويؤخرون أخرى ، حتى ظهر فى أواخر القرون الوسطى العلامة ابن خلدون وألف مقدمته الشهيرة التى أثبت فيها بالأدلة القاطعة أن أعمال المجتمع وظواهر العمران خاضعة

فى مختلف نواحيها لقوانين لا تقل فى صرامتها واطرادها عن القوانين الخاصة لها الظواهر الطبيعية . - غير أن آراءه وبحوثه فى هذه الناحية لم يتح لها ما كانت أهلا له من الذبوع والانتشار وما كان يعوزها من التقيق والتذيب إلا فى القرن الثامن عشر الميلادى . فقد ظهر فى هذا القرن فى مختلف بلدان أوروبا وبخاصة فى فرنسا طائفة من قادة الفكر لم تدع مؤلفاتهم أى مجال للريب فى خضوع الظواهر الاجتماعية بمختلف أنواعها لقوانين يمكن استنباطها من ملاحظة هذه الظواهر فى مختلف أحوالها وفى شتى الأمم والعصور . وقد كان على رأس هذه الطائفة العلامة « منسكيو » صاحب المؤلف الشهير « روح القوانين » وجماعة « الفيزيوقراتيين » الذين سنعرض فيما يلى لكثير من آرائهم وبحوثهم . ومن ذلك الحين أخذ المشتغلون بدراسة الظواهر الاجتماعية يوجهون كل عنايتهم إلى كشف القوانين الخاصة لها ، وأخذت العلوم الاجتماعية تظهر شيئا فشيئا وينمو عددها قليلا قليلا ويتكون من فروعها مجموعة حديثة بجانب المجموعتين القديمتين وأعنى بهما العلوم الرياضية والطبيعية . ولم ينتصف القرن التاسع عشر حتى تم تكوين هذه المجموعة أو كاد على يد العلامة الفرنسى « أوجيست كونت » Auguste Comte الذى ضم شتاتها ونظمها وحاول أن يدخل جميع فروعها تحت لواء علم واحد سماه « السوسولوجيا » La Sociologie (أو علم الاجتماع) .

قوانين الاقتصاد السياسى

على هذا الأساس قام الاقتصاد السياسى كما قام غيره من العلوم الاجتماعية ، واتجهت عناية الباحثين فيه إلى كشف القوانين الخاصة لها الظواهر الاقتصادية المتعلقة بإنتاج الثروة وتداولها وتوزيعها واستهلاكها . - وقد اهتموا إلى طائفة كبيرة من هذه القوانين نذكر لك من أمثلتها قوانين العرض والطلب (١) وقانون

(١) مآتى الكلام عن هذه القوانين بتفصيل فى فصل الاستبدال ، وبمجلها : يرتفع الثمن كلما زاد الطلب أو قل العرض وينخفض الثمن كلما زاد الطلب أو زاد العرض . - كلما ارتفع الثمن قل الطلب وزاد العرض وكلما انخفض الثمن زاد الطلب وقل العرض .

تغير القيمة الذاتية للنفود (١) وقوانين حاجات الإنسان (٢) وقانون التحديد الكلى وقانون تحديد الغلة فى مدة معينة وقانون تناقص الغلة وقانون تزايد الغلة (٣) وقانون جريشام (٤) ، وقانون ريكاردو (٥) وقانون ملتوس فى نمو عدد السكان والموازنة بينه وبين زيادة مواد المعيشة (٦) ... وغير ذلك من مئات القوانين التى سنعرض لكثير منها فى فصول هذا الكتاب .

- ٣ -

آراء العلماء فى قوانين الاقتصاد السياسى

انقسم العلماء فى الحكم على هذه القوانين وفى تقدير قيمتها ومدى صدقها الى فريقين : فريق ينظر اليها نظرة تقديس ويرفعها الى مدار الأفلاك ؛ وفريق يغض من شأنها ويهوى بها الى الحضيض .

فالفريق الأول ، وعلى رأسه جماعة « الفيزيوقراتيين » Les Physiocrates ، أى الطبيعيين ، يرى أن قوانين الاقتصاد السياسى لا تقل عن قوانين العلوم

(١) تقدمت الإشارة الى هذا القانون بصفحة ١٣ وسأبني الكلام عنه بتفصيل فى فصل الاستبدال .
(٢) هى القوانين المبنية لحواس هذه الحاجات وملامة هذه الحواس بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية . وقد تكلمنا عنها بصفحة ١٤ وتوابها .

(٣) سأبني الكلام بتفصيل على هذه القوانين الأربعة فى فصل الانتاج . وسذكر بمجلد الثلاثة الأولى منها فى التلخيص الثانى فى الصفحة ٣٢ .

(٤) إذا اجتمع فى السوق تقدان أحدهما جيد والآخر ردىء تطلب الردىء على الجيد وطرده من السوق .

(٥) ويقال له كذلك قانون الأيراد العكازى وهو : فى كل سوق تتطوّل فيها كمية المروضة من غلات زراعية مع كمية المطلوب منها يكون ثمن الوحدة من هذه الغلات مساوياً لما أنفق على انتاجها فى أكثر الأراضى تكاليف ، وبذلك يكون ربح كل زارع من هذه الغلات مساوياً لفرق بين ما أنفقه هو على انتاجها وما أنفقه أكثر زملائه تكاليف على انتاج مثلها .

(٦) يقرر هذا القانون أن السكان يتزايدون فى كل خمس وعشرين سنة بنسبة متوالية هندسية (١٠٠٠٩٦٠٨٠٤٠٢٠١) إذا لم يقع تزايدهم أى عائق خارجى ، فى حين أن مواد المعيشة لا تمكن زيادتها فى المدة نفسها إلا بنسبة متوالية حسابية (١٠٠٠٥٠٤٠٣٠٢٠١) بفرط أن تتوفر أحسن الظروف وأكثرها ملائمة للزراعة .

الطبيعية والرياضية فى صرامتها واطرادها وعدم قابليتها للتخلف ، بل ينهب الى أبعد من ذلك فيقرر أنها حسنة ومحقة لرغبات نبي الانسان ، وأنها من النعم التى أوجدها البارئ جل وعز (Lois Providentielles) لسعادة النوع البشرى ، وأن الواجب على الأفراد والحكومات أن تقف أمامها مكتوفة الأيدي وأن تدعها حرة طليقة تبرم ما تبرمه وتنفذ ما تشاؤه (Laisser faire) ؛ فليس فى الإمكان الإتيان بأحسن مما يتم على يديها ؛ على أنه لا يستطيع مخلوق لنقض ما قضت به أو لتعديله سيلا . واليك مثالا قوانين العرض والطلب . فإنها تعمل متضافرة على أن يظل كل من الطلب والعرض والثن فى مستواه الطبيعى ؛ فإذا تزعج واحد منها أو أكثر عن هذا المستوى لا يلبث أن يعود سيرته الأولى بفضل واحد أو أكثر من هذه القوانين (١) . فإذا تزعج الثمن عن مستواه الطبيعى بأن ارتفع مثلا فانخفض معه الطلب وخرج بذلك هو أيضاً عن مستواه الطبيعى ، فإن انخفاض الطلب يخفض الثمن خضوعاً لقانون من قوانين العرض والطلب ، ولا يزال يخفضه حتى يرجعه إلى مستواه الطبيعى ، وانخفاض الثمن يرفع الطلب خضوعاً لقانون آخر من قوانين العرض والطلب ولا يزال يرفعه حتى يرجعه إلى مستواه الطبيعى . وبذلك لم يلبث كل من الثمن والطلب اللذين تزعجا عن مستواهما الطبيعى أن عادا إليه بفضل هذه القوانين . فهذه القوانين تعمل وحدها على تحقيق التوازن الاقتصادى وعلى علاج ما يتعرض له السوق من خلل واضطراب وعلى إصلاح ما تفسده المطامع الإنسانية الجاححة .

هذا ما تقرره جماعة الفيزيوكرايين ومن نحا نحوهم . . ويظهر أنهم قد ركبوا متن الشطط فى آرائهم فغالوا فى تقديسهم لهذه القوانين ولم يكونوا موفقين إذ وصفوها جميعها بالحسن وبأنها محقة لرغبات نبي الإنسان . وفى الحق ، إن قوانين الاقتصاد السياسى ليست إلا قواعد عامة تبين ارتباط الأسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها اللازمة ، أو بعبارة أخرى تنبئ بحدوث نتائج معينة لازمة إذا حدثت

أسباب معينة، شأنها في ذلك شأن قوانين العلوم الطبيعية والرياضية. وقواعد هذا شأنها لا يمكن وصفها من حيث ذاتها بالحسن ولا بالقبح: فكما أنه لا يصح أن يوصف بالحسن ولا بالقبح، انطباق المثلثين كل على الآخر تمام الانطباق عند ما يساوى في كل منهما ضلعان والزاوية المحصورة بينهما نظائرهما في الآخر، كذلك لا يصح لغة ولا عرفاً أن يوصف بالحسن ولا بالقبح «انخفاض ثمن السلعة عند ما يزيد المعروض منها وارتفاعه عند ما يزيد المطلوب منها». - وإن أردنا الحكم على هذه القوانين باعتبار ما ينجم عن عملها من النتائج في الحياة الاقتصادية للأفراد، وجدنا كذلك أنها لا تمتاز بشيء من هذه الناحية عن قوانين العلوم الرياضية والطبيعية. فكما أن قوانين هاتين الطائفتين من العلوم منها ذو النتائج النافعة ومنها ذو النتائج الضارة ومنها ما ينجم عنه نفع أحياناً وضرر أحياناً (١)، كذلك قوانين الاقتصاد السياسي: منها النافع، ومنها الضار، ومنها النافع في بعض مظاهره الضار في بعضها الآخر. واليك مثلاً «قانون التحديد الكلي»، و«قانون تحديد الغلة في مدة معينة»، و«قانون تناقص الغلة (٢)». فانه لا يساور أحداً شك في ضرر نتائجها لبني الإنسان: فلولا تقيد الإنتاج بهذه القوانين لما عرف الفقر ولا الشقاء. واليك مثلاً آخر قوانين العرض والطلب نفسها؛ فانه لا يجرؤ عاقل أن يقول بنفعها في جميع الأحوال. فكم ضرر بليغ

(١) فقانون الجذب العام مثلاً لا يقول أحد بنفسه في حالة ما إذا قسم أحد المولعين بالالعب الرياضية شاعراً فقلت رجله فهوى الـ الأرض صريماً خضوا لهذا القانون، وقوانين الصواب واللازلز وما إليها حكثيراً ما تسبب خسائر فادحة في الأرواح والأموال ... ولم جراً .

(٢) سيأتي شرح هذه القوانين بفصل الإنتاج . وبجمل الاول : كل إنتاج يتوقف على الأرض أو على ما تقتضيه عليه من مواد أولية محدودة في كمية الملكية . وبجمل الثاني : الغلة التي تتجها مساحة ما في مدة معينة لا يمكن أن تتجاوز قدراً معيناً مهما بطل فيها من جهد ونفقت . - وبجمل الثالث : لكل قطعة من الأرض حد يبلغ عنده الإنتاج فائته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زيد مقدار المستخدم منها على هذا الحد لاخذت الغلة التي تنشأ عن هذه الزيادة في التناقص النسبي .

أصاب الأفراد والألم من جراء ما ترتب عليها من ارتفاع الأثمان أو انخفاضها أو زيادة العرض أو الطلب أو نقص واحد منهما .

وإذا ثبت خطأ الفيزيوكراتيين ومن تابعهم في الحكم على آثار هذه القوانين ، وثبت أنها ليست خيراً محضاً كما يدعون ، بل منها ما هو ضار في جميع مظاهره أو في بعضها ، تبين لك فساد ما رتبوه على حكمهم هذا من أن الواجب على الأفراد والحكومات أن تقف أمامها مكتوفة الأيدي وأن تدعها حرة طليقة تبرم ما تبرمه وتنفذ ما تشاؤه . وإذا كنا لم نقف مكتوفى الأيدي أمام القوانين الطبيعية نفسها ، وهى هى ما نعلم ضبطاً وصرامة ، بل تدخلنا فيها تدخلًا وقانا شر أضرارها فأنشأنا « مائة الصواعق » لتدرا عنا أخطار الكهرباء السهاوية وقوانينها و « مظلة الوقاية Parachute » لتقينا في بعض الأحوال شر قانون الجذب العام ، وما إلى ذلك من المخترعات التى أصبحت أكبر ميمز للبدنية الحديثة وأكبر دليل على ما بلغه العقل الإنسانى من قدرة على المكر بالطبيعة ، فأولى بنا ألا نستسلم لقوانين الاقتصاد السياسى وأرب نعمل على درء شرورها ما استطعنا إلى ذلك سبيلا . - غير أن التدخل فى القوانين كافة طبيعية كانت أم اقتصادية ليس معناه إبطال عملها ؛ فإن القوانين لا تغالب ولا بد لمخلوق على نقض ما تقضى به ولا على تعديله . وإنما معناه تعديل الأمور والأحوال التى يتوقف عليها تحقق هذه القوانين بشكل لا يدع للضرر منها مجالاً للظهور . فالتدخل فى قانون العرض والطلب مثلاً ليس معناه العمل على نقض ما يقرره ؛ لأن هذا مما لا سبيل إليه ؛ إذ ليس فى وسع مخلوق أن يحول مثلاً دون انخفاض الثمن فى سوق تسودها المنافسة الحرة متى زاد المعروض من السلعة كما ينبىء بذلك هذا القانون . وإنما معناه العمل على ألا يزيد المعروض حتى لا ينخفض الثمن ، بأن تتحدد الشركات أو الحكومات لكل مصنع من المصانع الكمية التى لا يصح له أن ينتج أكثر منها يومياً ، أو بأن تتحدد لزراعة صنف ما مساحة من الأرض لا يصح تعديها ، أو بأن تلف جزءاً من المحصول إذا شعرت بوفرته وزيادته عن المطلوب قبل أن يعرض فى السوق ، أو بأن تشتري

الحكومة نفسها من المتجين القدر الزائد عن المطلوب وتحفظ به فلا يعرض في السوق أكثر مما يحتاج اليه المستهلكون... وهلم جرا .

(٢) والفريق الثانى وعلى رأسه كارل مركس ومن شايعه من أعضاء المدرسة التاريخية الألمانية *Ecole Historique Allemande* ينهب إلى نقيض ماتراه طائفة الفيزيوكراتيين ، فيخض من شأن هذه القواعد ، ويرى أنه من المبالغة في القول ومن استعمال الألفاظ في غير مدلولاتها تسميتها قوانين . وأهم ما يدلى به من الحجج لتأييد رأيه الأمران التاليان :

(أولاً) أن لفظ « قوانين » لا يطلق إلا على الأصول الثابتة العامة التي لا يعترىها التخلف بل تصدق في كل زمان ومكان ، كقانون الجذب العام وقانون الأجسام الطافية وما إليهما . وقواعد الاقتصاد السياسى غير متوافرة فيها هذه الصفات ؛ لأنها كثيراً ما تتخلف وكثيراً ما تأتى الحوادث دالة على كذب ما تقرر . واليك مثلاً « قوانين العرض والطلب » نفسها . فانها تتخلف في الصناعات المحتكرة . فإن أثمان منتجاتها لا تخضع لهذه القوانين ؛ إذ تحديد أثمانها موكل إلى أصحاب الاحتكار يخفضونه أو يرفعونه حسب ما تشاء لهم منافعهم وإلى عوامل أخرى لا دخل فيها للعرض والطلب . وتتخلف كذلك في بعض السلع كالملابس وما إليه من أدوات الزينة والترف وكالخبز وما إليه من حاجات الغذاء الضرورية : فإن انخفاض أثمان الطائفة الأولى لا يترتب عليه ازدياد طلبها كما تنص على ذلك قوانين العرض والطلب بل على العكس يجعل الناس يرغبون عن شرائها ، لأنهم لا يطلبونها غالباً إلا لغلاء ثمنها وليتمكنوا بفضلها من الظهور بمظهر العظمة والترف ؛ وانخفاض أثمان الطائفة الثانية لا يكاد يزيد كذلك من طلبها ، لأن مقدار ما يحتاج اليه كل مستهلك من الخبز محدود لا تكاد تمكن زيادته .

(ثانياً) أن قوانين العلوم الكونية تنبئ عما يحدث في المستقبل بشكل قاطع لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه . فعالم الفلك مثلاً يستطيع أن ينبئ عن

اليوم والساعة والدقيقة التي ستتكشف فيها الشمس أو ينخسف فيها القمر أو يظهر فيها مذنب من المذنبات . . . قبل حدوث هذه الحوادث بسنين بل بقرون أحياناً ، وتأتى الوقائع مصدقة لما تنبأ به . أما عالم الاقتصاد السياسي فلا يستطيع على ضوء قواعده أن ينبئ بشكل قاطع عما سيحدث في المستقبل ، ومعظم ما يتنبأ به من هذا القبيل لا تسمح له قواعد علمه بالجزم به ، وكثيراً ما تأتى الحوادث مكذبة لما توقعه . وقواعد هذا شأنها ليست جديدة باسم « القوانين » .
ولكن حججهم هذه تحمل في طيها دليل بطلانها .

فأما دعواهم أن قوانين الاقتصاد السياسي تنخلف ، فلم يستطيعوا أن يقيموا أى دليل قاطع على صحتها ؛ لأن ما ذكره من الأمثلة لا يعتبر في الواقع تخلفاً لقوانين العرض والطلب .

وذلك أن كل قانون ، طبعياً كان أم اقتصادياً ، لا يحدث تأثيره إلا إذا توافرت شروط معينة ولم يعترضه عمل قانون آخر . فعدم حدوث آثاره لأن شروطه لم تتوافر أو لأن نتائجه قد اصطدمت بنتائج قانون آخر لا يصح أن يسمى تخلفاً . وإليك مثلاً قانون التجمد الذى ينص على أن الماء يتجمد في درجة الصفر ، فإنه لا يصدق إلا إذا كان الماء نقياً وكان مقدار الضغط الجوى ٧٦٠ مليمتراً . فإذا لم يتجمد الماء في درجة الصفر لعدم توافر شرط من هذين الشرطين لا يعتبر ذلك تخلفاً لهذا القانون . وكذلك قانون الجذب العام فإنه لا يصدق إلا إذا توافرت شروط خاصة ولم يعترض انجذاب الجسم قانون آخر . فتطبيق الطائفة في الجو وعدم انجذابها إلى الأرض لا يعتبر تخلفاً لقانون الجذب العام ؛ لأن آثاره في هذه الحالة قد تصادمت مع نتائج قوانين أخرى (قوانين البخار والارتفاع وما إليها) . . . وكذلك القانون الاقتصادي ، فإنه لا يصدق إلا إذا توافرت شروط خاصة ولم يعترض عمله قانون آخر . فعدم حدوث آثاره لأن شروطه لم تتوافر أو لاصطدام نتائجه بنتائج قانون آخر لا يصح أن يسمى تخلفاً إلا بحسب الظاهر .

فإذا رجعنا الآن إلى الأمثلة التي ذكرناها للاستدلال على تخلف قوانين العرض والطلب، وجدنا أن ليس في أحدها ما يدل على ما يدعون. فتخلف هذه القوانين في الصناعات المحتكرة سببه عدم توافر الشروط اللازمة لتحقيقها. وذلك أن الاقتصاديين يشترطون لتحقيق قوانين العرض والطلب أن تتوافر المنافسة الحرة وأن يكون كل فرد من أفراد البائعين والمشتريين مسيراً بعامل المنفعة الشخصية. ومن الواضح أنه في حالة الصناعات المحتكرة قد اختل الشرط الأول من هذين الشرطين. وكذلك تخلفها في أدوات الترف وفي الخبز. فإن سببه اصطدام آثارها بنتائج قوانين أخرى، ففي أدوات الترف قد اصطدمت بقانون اقتصادي آخر ينص على أن هذه الأدوات تقل الرغبة فيها كلما انخفض ثمنها؛ وفي الخبز قد اصطدمت «بقانون الحاجات الطبيعية» الذي ينص على أن كل حاجة منها يكفي لاشباعها مقدار محدود من الأشياء (١). - وقد تبين لك أن عدم حدوث الآثار التي ينص عليها قانون ما لاصطدامه بقانون آخر أو لاختلال شرط من شروطه لا يصح أن يعتبر تخلفاً بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة؛ ولو صح أن يعتبر ذلك تخلفاً لحق لنا أن نحكم على كل قانون من قوانين العلوم الطبيعية نفسها بالتخلف وعدم الاطراد!!

وأما دعواهم أن قوانين الاقتصاد السياسي لا تنبئ عن المستقبل بشكل قاطع، فلا تختلف في جوهرها عن دعواهم الأولى، ويرد عليها بنفس الردود التي ذكرناها. على أنه لم يشترط أحد في القانون أن ينبئ عن المستقبل البعيد؛ فإن هذا المعنى لا يتوافر إلا في بعض قوانين علم الفلك؛ وقد تقدم لك أن كل قاعدة تبين ارتباط الأسباب بالمتبقيات والمقدمات بنتائجها اللازمة يطلق عليها «قانون» سواء استطاع الإنسان على ضوءها أن ينبئ عن مستقبل بعيد أم لم يستطع ذلك. هذا إلى أن بعض القوانين الطبيعية التي يستطيع بها التنبؤ عن المستقبل لا يمكن القطع بأحكامها وكثيراً ما تكذب الوقائع تنبؤاتها. واليك مثلاً النشرات التي

(١) أنظر الحاشية الثانية من خولس حاجت الانسان بصفحة ١٦ وتوابها .

نصدرها مصالح الطبيعات عما ينتظر أن تكون عليه حالة الجو في الغد معتمدة في نشرها على قوانين «الميتيورولوجيا» (علم الأحوال الجوية) ؛ فإنها كثيراً ماتخطئ. كثيراً ما يأتى الغد مكذباً لما تقول . ومع ذلك لم يرض أحد عليها باسم «القوانين» ؛ لأن تخلفها لا يكون في الغالب إلا ظاهرياً ناشئاً عن حدوث حادث جوى فجائى لم يكن في الحسبان .

فلا يضير بعض قوانين الاقتصاد السياسى أنها لا تنبئ عن المستقبل ؛ ولا يضير ما ينبئ منها عن المستقبل تخلف أحكامه ؛ لأن هذا التخلف لا يزيد عن تخلف أحكام «الميتيورولوجيا» ؛ كلاهما ظاهرى أكثر منه حقيقى ، وكلاهما يرجع سببه إلى عدم توافر الشروط أو إلى الاصطدام بقوانين أخرى أو إلى حدوث ما لم يكن في الحسبان .

- ٤ -

الفرق بين قوانين الاقتصاد السياسى وقوانين العلوم الطبيعية

ومع هذا كله لا مناص من الاعتراف بأن ثمت فروقا غير يسيرة بين قوانين الاقتصاد السياسى وقوانين العلوم الطبيعية . وأهم هذه الفروق مايلي :

١ - أن قوانين الاقتصاد السياسى لم تصل بعد في دقتها وضبطها إلى ما وصلت إليه قوانين العلوم الطبيعية . ويرجع السبب في ذلك إلى أمرين :

أحدهما أن العلوم الطبيعية قد عنى بها الإنسان من بدء الخليقة تقريبا ؛ فأتبع لقوانينها الوقت الكافى للتقصيح والتهذيب والضبط والإحكام . فى حين أن الاقتصاد السياسى ، لا يزال فى طور التكون ؛ فهو وليد القرن الثامن عشر كما سيتبين لك ؛ فلا غرو أن يعوز قوانينه بعض ما توافر فى قوانين العلوم الطبيعية من الدقة والضبط . وثانيهما أن قوانين العلوم الطبيعية تتناول حقائق ثابتة لا تتغير ولا سيطرة لإرادة الإنسان عليها أما قوانين الاقتصاد السياسى فتتناول أموراً للارادة الإنسانية

دخل كبير في الإشراف عليها وفي تغييرها ؛ وأمور هذا شأنها كثيراً ما تنصل العقول قبل أن تصل إلى كشف قوانينها الصحيحة .

٢ - أن قوانين العلوم الطبيعية تصدق في كل زمان ومكان ؛ في حين أن كثيراً من قوانين الاقتصاد السياسي لا تصدق بشكل تام إلا في الأمم التي استنبطت من ملاحظة نظمها الاقتصادية وفي الأمم التي تشبهها من ناحية التكوين ونواميس العمران . والسبب في هذا راجع إلى أن الاقتصاديين لم يستقروا في بحوثهم كل المجتمعات الإنسانية ، ولم يعنوا كثيراً بربط الظواهر الاقتصادية بما عداها من النظم الاجتماعية (كالنظم السياسية والحلقية والأسرية والدينية والقضائية وما إلى ذلك) ولا بكشف ما بين هذه وتلك من علاقات . وقد فطن إلى خطئهم هذا علماء الاجتماع ، وبخاصة العلامة دوركايم Durkheim وأعضاء مدرسته (المدرسة الاجتماعية الفرنسية L' Ecole Sociologique Française) وعملوا على إصلاحه في الشعبة التي أنشروها وسموها « علم الاجتماع الاقتصادي Sociologie Économique » .

٣ - أن صدق القوانين الطبيعية يستلزم توافر شروط كثيراً ما تتوفر في الخارج ؛ على حين أن صدق كثير من القوانين الاقتصادية يستلزم توافر عدة شروط فرضية قلما يتاح توافرها جميعاً . ولذا كان التنبؤ على ضوءها عما ينتظر حدوثه من النتائج لظاهرة اقتصادية معينة أدنى إلى الاحتمال منه إلى اليقين ؛ ويزداد ما فيه من عناصر الجزم كلما كانت ظروف الحياة العملية أكثر اقتراباً من الشروط الفرضية اللازمة لانطباق القانون . - فقانون العرض والطلب مثلاً لا يصدق بشكل تام إلا في سوق تسودها المنافسة الحرة ، أي لا أثر فيها لأي مظهر من مظاهر الاحتكار (وما أكثر مظاهره !) ويكون كل فرد من أفراد البائعين فيها والمشتريين مسيراً بعامل المصلحة المادية الفردية . ومن الواضح أن هذه الشروط قلما تتوفر في سوق من الأسواق على ما سيأتى في بيان ذلك (١) .

(١) انظر فصل الاستبدال .

- ٥ -

الشعبة التي ينتمى إليها الاقتصاد السياسى

تمهيد في تعريف العلم والفن وأمثلتهما وأقسام كل منهما

ترجع جميع شعب البحوث إلى قسمين : بحوث علمية وبحوث فنية : ويطلق العلم Science اصطلاحاً على كل بحث موضوعه دراسة طائفة معينة من الظواهر لبيان حقيقتها ونشأتها وتطورها ووظائفها والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها وكشف القوانين الخاضعة لها في مختلف نواحيها . ويطلق الفن L' Art على كل بحث موضوعه بيان الوسائل التي ينبغي الالتجاء إليها للوصول إلى طائفة معينة من الغايات العملية .

فالبحث في جسم الإنسان مثلاً يختلف الحكم عليه باختلاف مايرمى إليه من أغراض . فإن كان الغرض منه شرح أعضائه وأجهزته ، وبيان العناصر التي تتألف منها ، ومعرفة الوظائف التي تقوم بها ، والوقوف على تطورها ونموها ، وتوضيح العلاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها ، وكشف القوانين التي تخضع لها في تكوينها ونشوتها وتطورها وأدائها لوظائفها ... ، صدق عليه أنه « علم » . وإن كان الغرض منه بيان الوسائل التي ينبغي الالتجاء إليها لشفاء الجسم مثلاً عما عسى أن يفتابه من مرض واختلال ، صدق عليه أنه « فن » . ومن ثم يعدون « الفيزيولوجيا » علماً لأنها تدرس جسم الإنسان من وجهة النظر الأولى ؛ في حين أنهم يعتبرون « الطب » من طائفة الفنون ، لأنه يدرس جسم الإنسان من وجهة النظر الثانية .

وكذلك البحث في القوى العقلية ؛ فالحكم عليه يختلف باختلاف الطريق التي يسير فيها والغرض الذي يرمى إليه . فإذا كان موضوعه وصف هذه القوى وشرحها ببيان حقيقتها والعناصر التي تتألف منها والوظائف التي تؤديها والمراحل

التي تجتازها في نموها والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بغيرها والقوانين الخاضعة لها في مختلف نواحيها كان جديرا باسم « العلم ». وان كان الغرض منه بيان الوسائل التي ينبغي الالتجاء اليها للتأثير في هذه القوى وتربيتها وتهذيبها ...، صدق عليه أنه « فن » .. ومن ثم كانت بحوث « السيكولوجيا » (علم النفس) من طوائف العلوم ، وكانت اليداوجيا العامة (التربية العامة) شعبة من شعب الفنون .

ومن هذا يتبين أن أهم فارق بين العلوم والفنون أن الأولى نظرية وصفية تحليلية ترمى الى شرح ما هو كائن ، على حين أن الأخرى عملية تطبيقية يهتما بيان ما ينبغي أن يكون (١) .

هذا ، وتنقسم الفنون قسمين رئيسيين :

١ - فنون يقينية Arts Rationnels وهي ما كانت بحوثها الفنية مؤسسة على بحوث علمية ومستمدة منها . وذلك كفن الطب الحديث فانه مؤسس على علم « الفيزيولوجيا » ؛ وكفنون التربية الحديثة ، فإن الخطط التي ترسمها للتأثير في جسم الطفل وعقله وخلقه مؤسسه على بحوث علم النفس وعلم وظائف الأعضاء وما اليهما .

٢ - فنون غير يقينية Arts Irrationnels : وهي ما كانت بحوثها الفنية غير مؤسسة على بحوث علمية ، وذلك كفنون السحر والشعوذة والطب القديم ... وما الى ذلك من الفنون التي تعتمد فيما تقررره على العقائد أو الخرافات أو على محض التجارب .

أما العلوم فتتقسم باعتبار الظواهر التي تدرسها الى ثلاث طوائف رئيسية :

(١) ولاصحة لما ذهب اليه فونت Wundt من أن « العلوم » تنقسم قسمين : « وصفية » موضوعها الوصف والتحليل ، و « معيارية » Normatives موضوعها بيان ما يجب عمله ، لأن في تقسيمه هذا خطأ بين العلوم والفنون ، ولأن البحوث التي سبها « علوما معيارية » ليست في الحقيقة الافتراضية . هنا ، وقد كفانا العلامه لبني برول Levy Bruhl شئونة الاطالة في الرد على هذه النظرية بما كتبه عنها في مؤلفه الجليل : « الاخلاق وعلم الاجتماع الخلقى » .

La Morale et La Science des mœurs

- ١ - العلوم الرياضية، وهى العلوم التى تدرس خواص الكم من حيث أنه معدود أو مقيس، كالحساب والجبر والهندسة وما إليها.
- ٢ - العلوم الطبيعية وهى التى تدرس ظواهر الكون سماوية كانت أم أرضية، عضوية كانت أم غير عضوية، كالفلك والجيولوجيا والجغرافيا الطبيعية وعلم الحيوان وعلم النبات والطبيعة والكيمياء وما إليها.
- ٣ - العلوم الإنسانية، وهى التى تبحث فى الإنسان أو فى المجتمع الإنسانى، وهى بذلك تنقسم قسمين :

(أولاً) علوم فردية، وهى التى تدرس الإنسان من حيث إنه فرد كالأنثروبولوجيا (علم الإنسان) والفيزيولوجيا الإنسانية (علم وظائف أعضاء الإنسان) والسيكولوجيا (علم النفس).

(ثانياً) علوم اجتماعية، وهى التى تدرس الإنسان من حيث إنه عضو فى مجتمع؛ أو بعبارة أخرى، تدرس العلاقات التى تكون بين أفراد يضمهم مجتمع... ولتعدد هذه العلاقات تعددت علوم هذه الطائفة: فمنها ما يدرس العلاقات السياسية ويبحث فى نشأة الامم وتطورها ونظم الحكم فيها وعلاقاتها بعضها ببعض... وما إلى ذلك، ويسمى «علم السياسة»؛ ومنها ما يدرس النظم القضائية وتطورها والأسس المبنية عليها... وما يتصل بذلك، ويسمى «علم الحقوق»؛ ومنها ما يدرس النظم الدينية ويبحث فى أصولها وتطورها وآثارها...، ويسمى «علم الأديان»؛ ومنها ما يعالج النظم الخلقية ويسمى «علم الأخلاق»؛ ومنها ما يعرض للغات من حيث إنها ظاهرة اجتماعية، ويسمى «علم اللغة»... وهلم جرا. وتتماز هذه الطائفة الأخيرة عن بقية طوائف العلوم بشدة الصلة التى تربط فروعا بعضها ببعض. فيبحث علم الاخلاق تمت بصلة وثيقة إلى بحوث علم الأديان؛ وبحوث علم السياسة شديدة الارتباط بحوث علمي الاخلاق والحقوق... وهلم جرا. والسبب فى هذا راجع إلى أن فروع هذه الطائفة متحدة فى موضوعها الرئيسى وهو الإنسان من حيث إنه عضو فى مجتمع، وإلى أن النظم الاجتماعية

التي تدرسها متداخل بعضها في بعض ومتأثر بعضها ببعض للدرجة تجعل تقسيمها إلى فروع ضربا من الاصطلاح ومجرد وسيلة لتسهيل الدراسة . - وهذا ما حدا بأوجيست كونت August Comte على أن يجعلها كلها تحت لواء علم واحد سماه « علم الاجتماع » أو السوسيولوجيا (١) Sociologie .

وعلى العكس من ذلك العلوم الطبيعية ؛ فإن موضوعات كل فرع منها متميزة تمام التميز عن موضوعات ماعداه . فموضوعات الجيولوجيا مثلا لا يمكن أن تلبس بموضوعات علم الفلك ؛ إذ الاول يدرس طبقات الأرض في حين أن الثاني يبحث في أفلاك السماء .

الشعبة التي ينتمى إليها الاقتصاد السياسى

فإذا عرفت هذا ورجعت الى ماقلناه في الفقرات السابقة عن أغراض الاقتصاد السياسى وقوانينه ، ظهر لك أنه علم لا فن وأنه من طائفة العلوم الاجتماعية . - أما أنه علم فذلك لأنه يرمى من وراء دراسته للظواهر الاقتصادية إلى أغراض وصفية تحليلية ترجع إلى الوقوف على حقيقتها والعناصر التي تتألف منها ، والوظائف التي تؤديها ، والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بما عداها ، وأساليب تطورها ، والقوانين التي تخضع لها في مختلف نواحيها ؛ وبالجمل : يدرس الظواهر الاقتصادية لشرح ما هو كائن لا لبيان ما ينبغي أن يكون . وقد تقدم أن كل بحث هذا شأنه يسمى علما . - وأما أنه من طائفة العلوم الاجتماعية فذلك لأن موضوع العلوم الاجتماعية على ما تقدم هو دراسة العلاقات التي تتكون بين أفراد يضمهم مجتمع . ومن الواضح أن الظواهر التي يدرسها الاقتصاد السياسى (ظواهر إنتاج الثروة واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها) ليست إلا شعبة من شعب هذه العلاقات .



-٦-

الانتفاع ببحوث الاقتصاد السياسى من الناحية العملية

غير أنه من الممكن الانتفاع بمحقات هذا العلم من الناحية العملية ، أى الاهتمام على ضوئه إلى ما ينبغى عمله فى الحياة الاقتصادية . فكما أن بحوث الفيزيولوجيا التى تدرس وظائف الأعضاء دراسة علمية ، أى دراسة وصف وتحليل ، قد أقيم على أسسها فن الطب الذى يشرح الوسائل التى ينبغى الالتجاء إليها للوصول إلى طائفة معينة من الغايات العملية المتصلة بجسم الإنسان ، وكما أن بحوث « السيكولوجيا » (علم النفس) التى تدرس القوى النفسية لمجرد وصفها وتحليلها وكشف القوانين الخاضعة لها . قد أقيم على أسسها فن « البيداغوجيا » الذى يشرح الوسائل التى ينبغى اتخاذها لتربية قوى الطفل النفسية وتعليلها وتهذيبها وإعدادها إعداداً صالحاً للحياة المستقبلية ، كذلك من الممكن أن يقام على قواعد علم الاقتصاد السياسى بحوث فنية ترشد إلى ما ينبغى عمله فى مختلف شئون الاقتصاد . وقد أنشئت فعلاً هذه البحوث ، وأصبحت موضوع شعبة مستقلة أطلق عليها اسم « الاقتصاد التطبيقي » ، وأخذ نطاقها يتسع شيئاً فشيئاً حتى شملت كل نواحي الحياة الاقتصادية . ففرضت للطرق التى تؤدي إلى زيادة الثروة للأمم والأفراد ، وللخطط التى يستطيع بها الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من المنافع المادية مع بئل أقل ما يمكن بنله من المجهود ، وللوسائل الوقائية والعلاجية التى ينبغى الالتجاء إليها فى مختلف الشئون لاتقاء حالة اقتصادية ضارة أو لعللاجها ، وللطرق التى ينبغى السير عليها فى النظم النقدية والمصارف والبورصات والتجارة الداخلية والخارجية ووسائل النقل ونظام الأجور ... وهلم جرا .

وسميت هذه الشعبة « بالاقتصاد التطبيقي » لأن بحوثها بمثابة تطبيق لعلم

الاقتصاد السياسى . فالوسائل العملية التى تقررها مستنبطة استنباطا من نظريات الاقتصاد السياسى وقوانينه ، فهى مؤسسة عليه كما أسس فن الطب على علم الفيزيولوجيا وكما أسست فنون التربية على علم النفس .
هذا ، وسنعود إلى الكلام عن هذه الشعبة بتفصيل فى موضع آخر (١) .

- ٧ -

علاقة الاقتصاد السياسى بما عداه من البحوث

تقدم أن الاقتصاد السياسى من العلوم الاجتماعية (٢) وأن طائفة العلوم الاجتماعية تمتاز عن بقية طوائف العلوم بشدة الصلة التى تربط فروعها بعضها ببعض (٣) . فعلم الاقتصاد السياسى يتصل إذن اتصالا وثيقا بسائر أفراد فصيلته ونعنى بها العلوم الاجتماعية . ومن ثم اشترك معه فى علاج موضوعاته عدد كبير من العلوم الاجتماعية الأخرى . وإليك مثلا القرض بفائدة والملكية والوراثة والتوفير ونظام أجور العمال ... ؛ فإنها من الموضوعات المشتركة بين الاقتصاد السياسى والقانون والأخلاق .. حقا إن لكل علم من العلوم الاجتماعية وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر ما عداه . فالتسليف بفائدة مثلا يدرسه علم الاقتصاد السياسى من ناحيته الاقتصادية فيشرح المنافع التى يحصل عليها المقرض فى نظير الفائدة التى يدفعها للمقرض والقوانين الاقتصادية التى تخضع لها الفائدة التى تحدد مقدارها وتبين أسباب ارتفاعها وانخفاضها ... وما إلى ذلك ؛ فى حين أن علم الحقوق يدرسه من ناحيته القضائية ، فمعنى بتفصيل ما فى القوانين المدنية والتجارية من مواد متعلقة بالفائدة ومقدارها والحدود التى حظر الشارع على المقرض أن يتجاوزها وما فى قوانين العقوبات من مواد متعلقة بالربا الفاحش ...

(١) انظر فقرة « فروع البحوث الاقتصادية » .

(٢) انظر من ٤٢ . (٣) انظر صفحتى ٤٩ ، ٤٢ .

هلم جرا ؛ وأما « علم الأخلاق » فيدرسه من ناحية ما يشتمل عليه من عناصر الخير والشر فيبين مثلاً مبلغ تلاؤمه مع مايجب على الإنسان نحو أخيه الإنسان . ولكن مع اختلاف وجهة النظر لا تنفك بحوث العلوم الاجتماعية متصلاً بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً ، ولا تنفك ظواهر كل منها متأثرة بظواهر الفروع الأخرى . فالظواهر الاقتصادية تتأثر بمختلف الظواهر الاجتماعية من قضائية وسياسية ودينية وخلقية ... وهلم جرا ، ولا يمكن أن نفهم مسائل الاقتصاد السياسى حق الفهم إلا إذا رجعنا إلى ما يرتبط بها من مسائل العلوم الاجتماعية الأخرى . فلا يمكن مثلاً أن نسيغ ما يقرره علماء الاقتصاد السياسى فى الأسس المبنى عليها توزيع الثروة بدون أن نرجع فى علم الحقوق إلى المواد المتعلقة بالملكية وطرق نقلها من يد إلى يد وبالمالك وحقه وواجباته .

وليس الاقتصاد السياسى مرتبطاً بالعلوم الاجتماعية فحسب ، بل إن بحوثه متصلة كذلك ببحوث العلوم الفردية وبخاصة علم النفس . فكثير من المسائل التى يتناولها الاقتصاد السياسى لا يمكن أن نفهمها فهماً تاماً إلا اذا رجعنا فى علم النفس إلى ما يرتبط بها من الحقائق . فلا يمكن مثلاً أن نسيغ ما يقرره علماء الاقتصاد السياسى بمدد الحاجة وقوانينها ، وتفضيل الإنسان لربح كبير على ربح قليل ، وتضحية الفرد فى ظروف معينة بمنفعة عاجلة للحصول على منفعة آجلة ، وارتفاع ثمن الأشياء النادرة لشدة الرغبة فيها ، واختلاف قدرة العمال على الانتاج حسب اختلاف ميل كل منهم إلى العمل الذى يزاوله ... ، أقول لا يمكننا أن نسيغ ما يقرره علماء الاقتصاد السياسى فى هذه الامور وما إليها بدون أن نستعين بما يقرره علماء النفس فى العادة والرغبة والميول والارادة والتعب ومقاييسه وسبب وفرته فى العمل وقتله فى اللعب والعوامل التى تخفف من وطأته ... وهلم جرا . وليس الاقتصاد السياسى متصلاً بالعلوم الانسانية بنوعها فحسب ، بل إن بحوثه مرتبطة كذلك ببحوث العلوم الطبيعية نفسها . فن هذه العلوم يستمد الاقتصاد السياسى بعض قواعده وقوانينه ، كقانون التحديد الكلى ، وقانون

تحديد الغلة فى مدة معينة ، وقانون تناقص الغلة وتزايدها (١) . وكالقرارد المتعلقة
بأثر العوامل الطبيعية والمناخ فى الإنتاج وفى نشاط العامل .
وجملة القول أن الاقتصاد السياسى متصل بكل طوائف العلوم ؛ غير أن صلته
بأفراد طائفته ، وأعنى بها العلوم الاجتماعية ، أشد من صلته بالطوائف الأخرى .

- ٨ -

تاريخ الاقتصاد السياسى

البحث فى الظواهر الاقتصادية قبل ظهور « علم الاقتصاد السياسى »

على الرغم من أن الاقتصاد السياسى بالمعنى الذى نفهمه الآن لم يظهر إلا
فى القرن الثامن عشر كما سيتبين لك ، فإن عددا غير يسير من المفكرين فى العصور
القديمة والعصور الوسطى وصدر العصور الحديثة قد اهتموا بالبحث فى كثير من
نواحي الحياة الاقتصادية .

ففلاسفة اليونان القدماء ، وبخاصة سقراط وأفلاطون وزينوفون
وارسطوطاليس ، قد عرجوا فى مؤلفاتهم على كثير من الظواهر الاقتصادية
كتقسيم العمل ووظائف النقود وقوانين الملكية وتوزيع الثروات . - كما أن أنبياء
بنى اسرائيل وحكامهم وآباء الكنيسة وعلماء القرون الوسطى قد وقفوا قسما
كبيرا من مجهودهم العلمى على البحث فى بعض ظواهر اقتصادية . وكان توزيع
الثروات والأسس القائم عليها هذا التوزيع من أهم الأمور التى استوقفت
نظرهم فى هذه الناحية . فقد هالمهم ما بين طبقتى الأغنياء والفقراء من
فروق فى المعيشة وفى مظاهر السعادة المادية ، ولم يهتموا الى ما يبرر كل هذه
الفروق ، فحاولوا تخفيف ما فى هذا النظام التوزيعى من نقائص وعيوب . وهذا
ما أحداهم على محاربة الترف والبذخ والاسراف والتهافت على جمع الثروات ،

(١) سيأتى شرح هذه القوانين بفصل الاتاج . وقد ذكرنا مجمل بعضها فى التمليق الثانى بصفحة ٣٧ .

ودعاهم إلى تحریم الربا وإلى القول بوجوب الإحسان ومساعدة الغنى للفقير ذاهبين إلى أن حقوق الملكية تقابلها واجبات البر بالفقراء ، وجعلهم يتخيلون أساليب متعددة لتوزيع الاراضى والثروات توزيعاً يتفق مع مقتضيات العدالة والانصاف. ولكن لم يفكر هؤلاء فى تأليف علم خاص بالظواهر الاقتصادية ؛ وإنما كانوا يعرجون على هذه الموضوعات فى أثناء دراستهم لمسائل الدين وموضوعات السياسة وقواعد الأخلاق ... وما إلى ذلك . هذا إلى أن دراستهم لما عرجوا عليه من الظواهر الاقتصادية لم تكن من الدراسة العلمية فى شىء ؛ فإنهم لم يعنوا بالبحث فى أصول هذه الظواهر ونشأتها وتطورها والعلاقات التى تربطها بعضها ببعض والتى تربطها بغيرها والقوانين الطبيعية التى تخضع لها ، بل اتجهت كل عنايتهم إلى اسداء النصيح إلى الملوك والحكومات والأفراد واصلاح الفاسد من نظم المعيشة وبيان ما ينبغى أن تكون عليه الحياة الاقتصادية .

حقاً إن زينوفون Xenophon أحد فلاسفة اليونان فى العصور القديمة (٢٥٠-٣٥٢ ق م) قد ألف كتاباً خاصاً سماه « الاقتصاد » . ولكنه لم يبحث فى مؤلفه هذا إلا الظواهر الاقتصادية المتعلقة بتدبير الامور المنزلية والشئون الأسرية (ولم يكن فى تسميته لهذه الظواهر باسم « الاقتصاد » شىء من التجوز ؛ فان كلمة الاقتصاد فى اللغة اليونانية كانت إذا أطلقت انصرفت إلى شئون المنزل . هذا إلى أنه قد درس هذه الظواهر دراسة فنية ترمى إلى بيان ما ينبغى أن يكون لا إلى شرح ما هو كائن .

ولهذا كله يمكن القول بأن العصور القديمة والعصور الوسطى قد انقضت جميعها ولما يتكون علم الاقتصاد السياسى .

وفى غضون القرنين السادس عشر والسابع عشر حدثت فى الغرب حوادث اقتصادية ذات بال يرجع السبب فى إثارتها إلى كشف أمريكا وما تلاه من نتائج خطيرة فى عالم الاقتصاد . ولقد كان لهذه الحوادث صدى كبير فى ميدان البحث والتأليف . فقد اتجه بعض العلماء فى كثير من الدول ، وخاصة بفرنسا

وانجلترا وإيطاليا ، إلى دراسة الظواهر الاقتصادية دراسة مستقلة متميزة ، وتألف من أفراد هذه الطائفة مدرسة خاصة اشتهرت فى التاريخ باسم « المدرسة التجارية أو الكسبية » (Ecole Mercantile) واشتهر المبدأ الاقتصادى الذى كانت تدن به باسم « المبدأ التجارى أو الكسبى » (Mercantilisme) .

وذلك أن فرنسا وإنجلترا وإيطاليا قد هالها ما كان يتدفق على أسبانيا من الذهب والفضة على أثر كشفها للعالم الجديدة وانفرادها باستغلال ما كان مدفونا فى تربتها من هذين المعدنين النفيسين ، فهب ساسة هذه الدول وعلماؤها يقدحون أفكارهم فى البحث عن الوسائل الاقتصادية التى ينبغى أن تلجأ إليها أهمهم لتصل إلى ما بلغته أسبانيا من الثروة والجاه ولتحول بينها وبين الاستئثار بهذه الغنيمة .

وحينئذ ظهرت « مدرسة التجارىين » وأخذ أفرادها على عاتقهم البحث عن هذه الوسائل . فهداهم بحثهم إلى عدة نظريات ضمنوها مؤلفاتهم ، أشهرها « نظرية رجحان الميزان التجارى » التى تقرر أن خير طريق تسلكها الأمة للحصول على الذهب والفضة هو الإكثار من إصدار منتجاتها إلى الخارج والتقليل من استيراد المنتجات الأجنبية ، فإن ذلك يجعل كمية الذهب والفضة التى تدخل بلادها ثمناً لمنتجاتها أكثر من الكمية التى تنسرب منها إلى الأمم الأخرى . ولما يشمل عليه منذهبهم هذا من تشجيع التجارة الخارجية ورسم الطرق لكسب المال ، اشتهروا فى التاريخ باسم « التجارىين أو الكسبيين » واشتهر منذهبهم هذا باسم المذهب « التجارى أو الكسبى » .

ومن أشهر أئمة هذه المدرسة « أنطونيو سرا » الإيطالى (Antonio Serra) الذى نشر سنة ١٦١٣ كتاباً سماه : « العوامل التى يكثر بفضلها الذهب والفضة عند الأمم المحرومة من مناجم هذين المعدنين » وضمنه منذهب مدرسته وخططها . ومن أشهرهم كذلك « انطوان دو مونتكريان » Antoine de Montchrétien الذى نشر سنة ١٦١٥ كتاباً سماه « بحث فى الاقتصاد السياسى » وعنى فيه بما عنى به انطونيو سرا فى كتابه السابق .

ومن هذا يتبين أن بحوث هذه المدرسة أدنى إلى البحوث السياسية الفنية منها إلى البحوث النظرية العلمية ، فإن أعضائها لم يدرسوا الظواهر الاقتصادية لبيان حقيقتها وعناصرها والعلاقات التى تربطها بعضها ببعض والتى تربطها بغيرها والقوانين الخاصة لها فى مختلف نواحيها ، وإنما درسوا الوسائل التى رأوا أنها توصل أهمهم الى غايات اقتصادية معينة . هذا الى أنهم قد وجهوا كل عنايتهم إلى ناحية صغيرة من نواحي الحياة الاقتصادية ، وأسسوا دراساتهم على نظرية دلت لبحوث الحديثة على فسادها ، وهى النظرية التى تقرر أن ثروة الأمة تقاس بمقدار ما لديها من ذهب وفضة .

فقد انقضى إذن القرن السابع عشر الميلادى قبل أن يظهر « علم الاقتصاد السياسى » بالمعنى الذى نفهمه الآن من هذه الكلمة . حقاً أن « أنطوان دومنكرتيان » قد سعى مؤلفه « الاقتصاد السياسى » كما سبقت الإشارة إلى ذلك . ولكن بحوث هذا الكتاب كما رأيت تختلف اختلافاً كبيراً عن البحوث التى نطلق عليها الآن هذا الاسم .

نشأة الاقتصاد السياسى

وفى منتصف القرن الثامن عشر ظهرت بفرنسا طائفة « الفيزيوقراتيين » Les Physiocrates أى الطبيعيين التى كان على رأسها الدكتور كنانى Quesnay أحد أطباء لويس الخامس عشر ، والتى ضمت بين أعضائها عدداً كبيراً من ساسة فرنسا وعلمائها ، كتورجو Turgot الذى كان وزيراً للويس السادس عشر ، ومرسيدولاريفير Marcier de La Rivière وديودونيمور Dupon de Nemours والمركيز دو ميرابو Marquis de Mirabeau أبو ميرابو خطيب الثورة الفرنسية . وقد وقف أعضاء هذه المدرسة قسماً كبيراً من جهودهم على دراسة الظواهر الاقتصادية ، وسلكوا فى هذه الدراسة مسلكاً جديداً صاغ بحوثهم بصيغة خاصة وميزهم عن سائر الباحثين من قبلهم بمميزات كثيرة خلدت ذكرهم فى تاريخ العلوم . ومن أهم هذه المميزات مايلي :

(أولا) عنايتهم بدراسة الظواهر الاقتصادية دراسة وصفية تحليلية ، أى دراسة ترمى إلى مجرد شرح هذه الظواهر ببيان حقيقتها ونشأتها وعناصرها والعلاقات التى تربطها بعضها ببعض والتى تربطها بغيرها والقوانين الخاضعة لها . وقد ألفوا على هذا الأساس كتابا قيمة من أشهرها : « الجدول الاقتصادى ، Tableau Economique للدكتور كنانى و« النظام الطبيعى والأساسى للمجتمعات السياسية ، L'Ordre Naturel et Essentiel des Sociétés Politiques لمرسييه دولاريقيير ، و«الفيزيوكراسية أو الدستور الأساسى لأنفع حكومة للنوع الإنسانى La Physiocratie, ou Cnstitution essentielle du gouvernement le plus avantageux au genre Humain لديودونيمور ، والفلسفة الزراعية Philosophie Rurale ونظرية الضريبة Théorie de L'Impôt لميرابو .

ومن هذا يظهر أن للفيزيوكراتيين يرجع الفضل فى إنشاء الاقتصاد السياسى بالمعنى الذى نفهمه الآن .

(ثانيا) ذهابهم إلى أن الظواهر الاقتصادية خاضعة لقوانين لا تقل فى صرامتها واطرادها عن القوانين الخاضعة لها ظواهر الطبيعة ، وأن الكشف عن هذه القوانين ينبغى أن يكون الهدف الأساسى لدراسة الاقتصاد .

وهذا يؤكد ما قلناه من أن الفضل فى نشأة الاقتصاد السياسى وتأسيسه على الدعائم القائم عليها الآن يرجع إلى جماعة الفيزيوكراتيين .

(ثالثا) اعتقادهم أن القوانين الاقتصادية قوانين حسنة تحقق رغبات بنى الإنسان ، وأنها من النعم التى أسبغها الله على عباده لتحقيق سعادتهم (Lois providentielles) وأن الواجب على الأفراد والحكومات أن تقف أمامها مكتوفة الأيدى وأن تدعها حرة طليقة تهرم ما تبرمه (Laisser faire) ؛ فليس فى الإمكان الإتيان بأحسن مما يتم على يديها ؛ على أنه لا يستطيع مخلوق لنقض ما قضت به أو لتعديله سيلا .

وقد ناقشنا هذه النظرية بتفصيل عند كلامنا عن «قوانين الاقتصاد السياسى» وأظهرنا مافيهما من غلو وفساد (١). ولكنها، على الرغم من ذلك، كانت أساسا لعدة مذاهب اقتصادية لا يزال بعضها معمولا به الى الآن. ومنها «مذهب حرية التجارة» أو «سياسة الباب المفتوح» (Libre échange) الذى لا يزال له بالبحرلأا وغيرها أنصار كثيرون.

(رابعا) أنهم غضوا من شأن الصناعة والتجارة وذهبوا إلى أن الأرض وحدها هى التى تنتج من الثروات أكثر مما تستهلكه، فهى وحدها التى تأتى «بنتائج صاف» (produit net)، وأنه من المزارعين ومن الهم (٢) تتكون طبقة المنتجين. وأما الصناع والتجار فطبقات عقيمة (Stériles) عالة على طبقة المزارعين. ولا يتسع المقام لتفصيل نظريتهم هذه ونقدها، وحسبنا أن نقول إنها ظاهرة الفساد؛ إذ لا يخفى ما للتجارة والصناعة من الأثر فى الإنتاج وخاصة فى العصور الحالية.

هذا، وقد كان ما ذهبوا إليه بشأن القوانين الطبيعية سبباً فى إطلاق اسم «الفيزيوكراتيين» عليهم (كلمة physiocrates مؤلفة من كلمتين معناهما حكومة الطبيعة)، مع أنهم كانوا يسمون أنفسهم باسم «الاقتصاديين».

وفى سنة ١٧٧٦ نشر العلامة الاسكتلندى «آدم سميث» Adam Smith كتابا قيما فى الاقتصاد السياسى سماه «مبحث فى طبيعة ثروة الأمم وأسبابها» An Inquiry into the nature and causes of the Wealth of Nations وقد أسس بحوثه على القواعد التى وضعها الفيزيوكراتيون من قبله؛ ولكنه امتاز عنهم بخصائص جعلت لمؤلفه هذا أكبر فضل فى نهضة الاقتصاد السياسى. ومن أهم هذه الخصائص ما يلى:

(١) انظر صفحات ٣٠ - ٣٤.

(٢) يشبه المزارعين، هنا الصدد، فى نظر الفيزيوكراتيين، المعتنلون بالصيد البرى والبحرى وبالصناعات الاستخراجية (استخراج المعادن من مناجمها).

(أولاً) أنه على الرغم من موافقة الفيزيوكراتيين فى القوانين الاقتصادية وفى الأسس التى يجب أن يقام عليها علم الاقتصاد السياسى ، قد خالفهم فى موقفهم حيال التجارة والصناعة ، فلم يفض من شأنهما كما فعلوا ، بل اعترف بألها من الأثر فى الإنتاج وفى ثروة الأمم والأفراد ، وذهب إلى أنهما لا يقلان أهمية فى الحياة الاقتصادية عن الزراعة ، وبذلك أصلح خطأ كبيراً من أخطاء الفيزيوكراتيين .

(ثانياً) أنه يفضل الفيزيوكراتيين فى دقة البحث وضبط الأحكام والانتفاع بحقائق التاريخ . وذلك أنه لم يلاحظ الظواهر الاقتصادية فى عصره فحسب ، بل رجع بصره كذلك إلى الماضى ، واستعان به على فهم الحاضر .

(ثالثاً) أنه وسع من نطاق الاقتصاد السياسى وأضاف إليه بحوثاً لم يتناولها أحد من قبل ، لدرجة لم يستطع معها من جاموا بعده أن يزيدوا على بحوثه شيئاً مذكوراً . ولذلك لقب «بأبى الاقتصاد السياسى» كما لقب هيريدوت «بأبى التاريخ» ، وجرت عادة طائفة من المؤلفين المحدثين أن ينسبوا إليه اختراع هذا العلم ، على ما فى هذا من المبالغة ومن الإجحاف بالفيزيوكراتيين وتناسى فضلهم وأسبقيتهم فى هذه السيل .

وفى أوائل القرن التاسع عشر ظهر عالمان إنجليزيان كان لهما فضل كبير على علم «الاقتصاد السياسى» : أحدهما ملتوس Malthus الذى امتاز ببحثه فى نمو عدد السكان والموازنة بينه وبين زيادة مواد المعيشة (١) ؛ وثانيهما ريكاردو Ricardo الذى امتاز ببحثه فى الإيراد العقارى . (٢)

وفى نفس هذا العصر ظهر العلامة الفرنسى جان باتيست ساي Jean Baptist Say وألف كتابه الشهير «بحث فى الاقتصاد السياسى» ، Traité d' Economie Politique الذى امتاز بوضوح أسلوبه ، وضبط أحكامه ، وسعة بحوثه ودقة نظامه ، ودل على بعد نظر مؤلفه فى الشئون الاقتصادية . وقد

(١) أنظر مجل هذا الموضوع بالتعليق السادس بصفحة ٣٠ .

(٢) أنظر مجل قانونه فى الإيراد العقارى بالتعليق الخامس بصفحة ٣٠ .

تناول فى كتابه هذا معظم الموضوعات التى كتب عنها المتقدمون فحررها وأصلح ما كان بها من أخطاء ودرسها دراسة وافيه؛ وأضاف إليها طائفة من المسائل لم يرجع عليها أحد قبله. - وإلى جان باتيست سائى يرجع الفضل فى ترتيب مسائل الاقتصاد السياسى وفصلها بعضها عن بعض: فهو أول من قسم مسائل هذا العلم إلى أقسام متميزة، فرجعها إلى الإنتاج والاستهلاك والتوزيع (١). - وإليه يرجع الفضل كذلك فى وضع الاقتصاد السياسى فى القالب العلمى المحض وتخليصه تحليليا تاما من الصبغة الفنية ومن الغايات العملية التى جرت عادة من قبله أن يخلطوها ببعضه. ولذلك لم يرتض ما قاله آدم سميث من «أن الغرض من الاقتصاد السياسى تحقيق الثروة للأمة والحكومة»، وقرر أن الغرض منه لا يتجاوز «الوقوف على القوانين التى يخضع لها إنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها». - وقد ترجم كتاب جان باتيست سائى إلى معظم لغات العالم، واحتذاه كثير من المؤلفين بعده، ولا يزال إلى الآن من أهم مراجع هذا العلم. -
وجمل القول: أن الاقتصاد السياسى قد وضع أسسه الفيزيوكرازيون، ورفع بنيانه آدم سميث وريكاردو وملتوس وتلاميذهم، وقام بإتمامه وتهذيبه جان باتيست سائى. ولكن شأنه شأن كل بناء علمى: لا يمكن أن يستقر على شكل نهائى، وإنما يتسع نطاقه باتساع المعارف المتعلقة بظواهره، ويستفيد بشكل غير مباشر من نهضات العلوم الأخرى، وينتفع بما يكشفه الباحثون من الحقائق، ويظل قابلا للإصلاح والحنف والزيادة ما دامت العقول والأقلام.

(١) اعتبر جان باتيست سائى موضوع الاستبدال داخلا فى موضوع الإنتاج واعتبره المجهنون من علم الاقتصاد السياسى قسما مستقلا؛ ولكل وجهة لا يتسع المقام لبسطها، وسنشير إليها عند كلامنا عن مسائل الاقتصاد السياسى.

- ٩ -

تسمية هذا العلم باسم « الاقتصاد السياسي »

أول من سمي البحث في الظواهر الاقتصادية باسم « الاقتصاد السياسي » هو أنطوان دومنكرتيان . فقد تقدم أنه ألف في أوائل القرن السابع عشر كتاباً سماه : « بحث في الاقتصاد السياسي » (١) . - وقد حدا هذا المؤلف على نعت بحثه « بالسياسي » أمران :

أحدهما أنه أراد أن يميزه عن البحوث التي كان يطلق عليها قديماً اليونان اسم « الاقتصاد » مجرداً من كل وصف ، والتي كان موضوعها قواعد التدبير المنزلي واقتصاديات الأسرة ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك (٢) . - فقي وصف الاقتصاد بالسياسي إشارة إلى أن موضوعه دراسة الظواهر الاقتصادية المتعلقة بثروات الدول لا بثروات الأسرات ولا بتدبير المنازل .

وثانيهما أن معظم موضوعات كتابه ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك (٣) ، يدور حول البحث عن الوسائل التي تستطيع بفضلها الدول المحرومة من مناجم الذهب والفضة أن تحصل على كميات وفيرة من هذين المعدنين فتحفظ بذلك منزلتها في ميدان السياسة الدولية . - فالغرض الذي قصد إليه من وراء بحوثه كان سياسياً قبل كل شيء . وقد وصف الاقتصاد بالسياسي في عنوان كتابه لتوضيح هذا الغرض .

وظل من بعده اسم « الاقتصاد السياسي » يطلق على هذا العلم إلى يومنا هذا . ولكن لم تنفك هذه التسمية مثار اعتراضات كثيرة . ومن أهم هذه الاعتراضات ما يلي :

(١) انظر آخر صفحة ٤٨ وأول صفحة ٤٩ .

(٢) انظر ص ٤٧ .

(٣) انظر صفحتي ٤٨ - ٤٩ .

١ - أن وصف البحث بأنه سياسى يفهم منه أحد معنيين : احدهما أنه بحث عملى تطبيقى موضوعه بيان ما ينبغى أن يكون لاشرح ما هو كائن . وهذا المعنى هو الذى قصده « أوجيست كونت » ، إذ سمي أحد كتبه « بالسياسة الإيجابية *Système de Politique positive* » . وثانيهما أنه بحث متعلق بالنظم السياسية للأمم ، أى بتكوينها ونشأتها وشكل حكوماتها ونظام السلطات فيها وعلاقتها بعضها ببعض وما يتمتع به كل منها من مكانة دولية ... وهلم جرا . وهذا المعنى هو الذى تصرف اليه فى الغالب كلمة سياسى ، وهو الذى قصده العلماء إذ أطلقوا على فرع من البحوث الاجتماعية اسم « علم السياسة » ، وهو الذى قصده « دومنكرتيان » ، إذ سمي كتابه السابق باسم « الاقتصاد السياسى » .

ومن الواضح أن العلم الذى نسميه الآن بالاقتصاد السياسى لا يصدق عليه واحد من هذين المعنيين . فقد ظهر بما تقدم أن هذا العلم وصفى تحليلى يعنى بشرح ما هو كائن ولا يعرض مطلقا لما ينبغى أن يكون ، وظهر كذلك أن لا شأن له بدراسة النظم السياسية للأمم والحكومات . فهو مجرد إذن من جميع المعانى التى تختملها كلمة سياسى .

٢ - أنه قد جرت العادة فى تسمية العلوم أن يطلق على كل منها كلمة واحدة لسهولة الاستعمال ، فان تعذر وجود كلمة مفردة تدل على المراد نحت من كلمتين أو أكثر لفظ واحد . ففى تسمية هذا العلم بكلمتين : « الاقتصاد السياسى » مخالفة للاستعمال المألوف وتعقيد لا حاجة اليه ، فضلا عما فى هذه التسمية من خطأ . ولكن ، على الرغم من وجاهة هذه الاعتراضات ، ظل معظم المؤلفين محتفظين بهذا الاسم الخاطىء الى يومنا هذا . على أن « الاقتصاد السياسى » لم ينفرد بهذا النقص ؛ فكثير من العلوم تشترك معه فى أن مدلولات أسمائها لانكاد تبين عن حقيقة ما تشتمل عليه .

- ١٠ -

فروع البحوث الاقتصادية

ليس « الاقتصاد السياسى » إلا فرعاً من فروع البحوث الاقتصادية . فقد اشترك معه فى دراسة ظواهر الاقتصاد فروع أخرى كثيرة تختلف وجهات نظرها عن وجهة نظره . واليك أهم هذه الفروع :

١ - الاقتصاد التطبيقى *L'Économie Appliquée* . - وهو فن يرشد إلى ما ينبغى عمله فى مختلف شئون الاقتصاد . فيعرض للطرق التى تؤدى إلى زيادة الثروة للامم والأفراد ، وللخطط التى يستطيع بها الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من المنافع المادية مع بذل أقل ما يمكن بذله من المجهود ، وللوسائل الوقائية والعلاجية التى ينبغى الالتجاء إليها فى مختلف الشئون لاتقاء حالة اقتصادية ضارة أو لعلاجها ، وللطرق التى ينبغى السير عليها فى النظم النقدية والمصارف والبورصات والتجارة الداخلية والخارجية ووسائل النقل ونظام الأجور وهلم جرا .

وسمى هذا الفرع « بالاقتصاد التطبيقى » ، لأن بحوثه عبارة عن تطبيق لعلم « الاقتصاد السياسى » . - وذلك أن الوسائل العملية التى يقررها مستنبطة استنباطاً من نظريات الاقتصاد السياسى وقوانينه . فهو مؤسس عليه كما أسس فن الطب على علم الفيزيولوجيا وكما أسست فنون الترية على علم النفس .

هنا ، وقد جرت عادة طائفة كبيرة من الباحثين فى « الاقتصاد السياسى » ، أن يعرجوا فى أثناء بحثهم على كثير من مسائل « الاقتصاد التطبيقى » .

٢ - الاقتصاد الأهلى *L'Économie Nationale* . - ويتناول البحث فى الوسائل التى تستطيع بها أمة معينة فى ظروفها الخاصة بها أن تحتفظ بكيانها الاقتصادى وأن ترقى من أحوالها المادية . وهو مؤسس على ما يذهب إليه بعضهم

من أن لكل أمة اقتصادا أهليا خاصا بها لا تصلح قواعده لامة أخرى. ومن أشهر الباحثين في هذا الفن العلامة الألماني فردريك ليست F. List .

٣ - الاقتصاد الاشتراكي L' Economie Sociale (١) . - وموضوعه البحث فيما ينبغي أن يكون عليه توزيع الثروات بين الأفراد حتى يتحقق أكبر حظ ممكن من العدالة، ودراسة الوسائل التي يستعان بها على تقويض النظام الحاضر أو التي تؤدي من نفسها إلى ذلك . - وهذا الفرع هو أقدم البحوث الاقتصادية وأوسعها دائرة وأكثرها مؤلفات . فقد اشتغل به في العصور القديمة كثير من فلاسفة اليونان وبخاصة أفلاطون (الذي يدعو به الاشتراكيين) وأرسطو وزينوفون، وكثير من حكماء بني اسرائيل وأنبيائهم؛ ووقف عليه آباء الكنيسة وعلماء القرون الوسطى قسطا كبيرا من جهودهم ومؤلفاتهم؛ واتسع نطاق البحث فيه اتساعا كبيرا في العصور الحديثة على يد مئات من أعلام الباحثين من أشهرهم سان سيمون Saint - Simon وبرودون Proudon وروديرتوس Rodbertus ولاسال Lassale وكارل ماركس Karl Marx ولينين Lévine وجان جورس Jean Jaurès، وساعدت النظم الاقتصادية في العصور الحاضرة، وبخاصة النظم الصناعية، على كثرة المشتغين به (الذين اشتهروا باسم الاشتراكيين) وعلى انتشار مدارسهم وتعدد طوائفهم وأحزابهم .

وبحوث هذا الفرع قائمة على الاعتقاد بفساد النظام التوزيعي الحاضر وعدم انفاقه مع ما ينبغي أن تكون عليه العدالة الإنسانية .

٤ - تاريخ النظريات الاقتصادية Histoire des Doctrines économiques . - واسم هذا الفرع يدل على ما يشتمل عليه؛ فهو يترجم للنابيين من الاقتصاديين من فجر التاريخ الى العصر الحاضر، ويشرح نظرياتهم ويوضح المبادئ التي قامت

(١) قد ترجم كثير من المؤلفين كلمة Economie Sociale « بالاقتصاد الاجتماعي »، ولكني أفضل ترجمتها « بالاقتصاد الاشتراكي » لان كلمة Sociale في هذا التركيب ملاحظ فيها معنى Socialisme (الاشتراكية) لا معنى Société (الجماعة) .

عليها مدارسهم ، وبين ما كان لمؤلفاتهم وآرائهم من أثر فى الحياتين الاقتصادية والاجتماعية... وهلم جرا . ومن أشهر من كتب فى هذه الشعبة الأستاذة شارل جيد Ch. Gide وشارل ريست Ch. Rist ورومو Rambaud وسوشون Souchon ودويوا Dubois وإسبناس Espinas .

٥- الاجتماع الاقتصادى Sociologie Économique . - وهو فرع من فروع « علم الاجتماع » ، ويدرس نفس الموضوعات التى يدرسها الاقتصاد السياسى ويرمى إلى نفس الأغراض التى يرمى إليها ؛ غير أنه يمتاز عنه بشدة عنايته برابط النظم الاقتصادية بما عداها من النظم الاجتماعية (كالنظم السياسية والدينية والخلقية والأسرية والقضائية والجمالية وما إلى ذلك) وبعظيم حرصه على كشف ما بين هذه وتلك من روابط وصلات . وقد تقدم أن هذه الشعبة قد نهضت بالدراسات الاقتصادية نهضة مشكورة وأنها أصححت كثيرا من أخطاء علماء « الاقتصاد السياسى » (١) .

وكان للفرنسيين اليد الطولى على هذا الفرع من الدراسة الاقتصادية ، فقد أنشأه فيلسوفهم أوجيست كونت A. Comte وتناوله من بعده أعضاء المدرسة الاجتماعية الفرنسية (وبخاصة دوركايم وبوجليه وموس وهوبر ودافى وهلفاكس واتونلى Durkheim, Bouglé, Mauss, Hubert, Davy, Halbwachs) فبلغوا به درجة كبيرة فى الكمال . (Antonelli)

ثالثا - مسائل الاقتصاد السياسى

ذكرنا فى صدر هذا الفصل أن بحوث الاقتصاد السياسى ترمى إلى دراسة الثروة دراسة علمية من حيث إنتاجها وتداولها واستهلاكها وتوزيعها ؛ وأن الإلمام بموضوع هذا العلم متوقف إذن على معرفة ثلاثة أمور : أحدها الثروة ؛

وثانيها الدراسة العلية وخصائصها ؛ وثالثها مدلول كل من الإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك (١) . ثم عرضنا في القسم الأول لشرح الثروة (٢) ؛ وفي القسم الثاني لمنهج الدراسة الاقتصادية (٣) ؛ وسنشرح الآن في شرح النقطة الثالثة وهي مدلول كل من الإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك .

١ - يطلق الإنتاج على كل عملية يترتب عليها إنشاء منفعة اقتصادية في ثروة ما . فيصدق على أمور كثيرة : منها استخلاص الثروة من موطئها الأصلي حيث لا تصلح لسد الحاجة إلى حيث تصبح صالحة للاستخدام ؛ ومنها العمل على جعلها صالحة لسد الحاجة في زمن مستقبل ؛ ومنها إخضاعها لمؤثرات خاصة تجعلها محققة لنفع لم تكن لتقوى على تحقيقه وهي في حالتها الأولى ؛ ومنها تحويلها من صورة إلى صورة أخرى تصبح بفضلها صالحة لاستعمال لم تكن صالحة له من قبل ؛ ومنها التأليف بين أنواعها بطريقة تزيد من كمياتها أو تمكنها من إخراج ثروة جديدة أو تجعلها صالحة لأن تسد حاجة لا تستطيع سدها متفرقة . - وسنعرض في الفصل التالي لهذا مباشرة لتوضيح هذه الأمور وضرب الأمثلة لها .

٢ - والاستبدال هو انتقال ملكية الثروة من يد إلى يد عن طريق البيع الناجز أو بيع النسبة (٤) . وهو يؤدي إلى نفس الغاية التي يؤدي إليها الإنتاج ، وهي إنشاء منفعة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من قبل . - وذلك أنه بفضل عملية الاستبدال تنتقل الثروة الزائدة عن حاجة صاحبها من يده إلى يد شخص آخر هو في حاجة إليها . وبذلك تتوافر فيها خواص المنفعة التي كانت مجردة منها ، أي تصبح نافعة بعد أن كانت معطلة وخالية من النفع .

(١) المقرر ص ٥ . (٢) من ص ٥ إلى ٢٥ . (٣) من ٢٥ إلى ٥٨ .

(٤) البيع الناجز هو ما يقبض فيه كل من الموضين ، وبيع النسبة أو الائتمان Crédit هو ما يؤخر فيه تسليم أحد الموضين إلى أجل ما . - وهذا وانتقال ملكية الثروة عن طريق آخر غير هذين الطريقين كانتاها عن طريق الهبة أو الهبات لا يسمى استبدالا .

ولذلك يذهب بعضهم إلى أن الاستبدال ظاهرة من ظواهر الإنتاج (١). ولكن المحدثين من علماء الاقتصاد السياسى يفرقون بين الموضوعين ، ووجهتهم فى ذلك أنه على الرغم من اتفاقهما فى أن كلا منهما ينشئ منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل ، فإن بينهما فرقا جوهرياً : وهو أن الإنتاج ينشئ هذه المنفعة عن طريق عمليات جسمية وعقلية تجرى على الشيء ؛ أما التداول فينشئها عن طريق عقد شرعى (عقد المبادلة) ينقل ملكيتها من يد إلى يد .

وهذا الموضوع هو أهم موضوعات الاقتصاد السياسى ؛ فإن استبدال الثروات قد أصبح المحور الذى تدور عليه ربح الحياة الاقتصادية فى العصر الحاضر ؛ فأهم شئوننا الاقتصادية قائمة على عمليات البيع والشراء والائتمان ، أى على استبدال الثروات بعضها ببعض .

٣ - والتوزيع هو تقسيم الثروات بين الأمم والأفراد ، وذلك أن لكل أمة نصيباً من الثروات العالمية ينسب لها ويعتبر ملكاً خالصاً لها من دون غيرها ، ولكل فرد من أفراد الأمة نصيباً من ثروتها لا ينازعه فيه منازع ، والثروات المستحقة توزع على الأمم والأفراد وفقاً لنظم خاصة .

ومن الواضح أن التوزيع بهذا المعنى ظاهرة اقتصادية هامة . ولذلك وقف عليه علماء الاقتصاد السياسى قسطاً كبيراً من جهودهم العلمية وجعلوه موضوعاً أساسياً من موضوعات علمهم .

غير أن علماء الاقتصاد السياسى يدرسون التوزيع من وجهة نظر تختلف كل الاختلاف عن وجهة نظر الاشتراكيين . فبينما يعنى الاشتراكيون ببيان ما عليه النظام التوزيعى الحاضر من ظلم وإجحاف وبالبحث عن الوسائل التى يستعان بها على تقويضه والتفكير فى النظم التى ينبغى إحلالها محله ؛ نرى أن علماء الاقتصاد السياسى يدرسون دراسة وصفية تحليلية على الحالة التى هو عليها أو التى كان عليها ، فيعنون بشرح عناصره والأسس القائم عليها والعلاقات

(١) وهذا هو رأي جان باتيست سائى على ما تقدم ذكره بصفحة ٥٣ .

التي تربط مظاهره بعضها ببعض وتربطها بما عداها والقوانين الخاضع لها .
فلاشترى كيون يدرسونه لبيان ما ينبغى أن يكون ؛ أما علماء الاقتصاد السياسى
فيدرسونه لشرحه وتوضيحه أى لبيان ما هو كائن بصدده .

٤ - والاستهلاك هو الانتفاع بالثروة بشكل مباشر فى سد حاجة من
حاجات الإنسان ، سواء أفتيت الثروة بهذا الانتفاع كما فى استهلاك الخبز بأكله
والفحم بإحراقه للتدفئة ، أم ظلت قائمة بعده كما فى استهلاك المنزل بسكناه والحلة
بلبسها والداية بركوبها والكرسى بالجلوس عليه والحديقة بالتزدهن فيها والصور
الجميلة بالنظر إليها وهلم جرا .

والاستهلاك هو الغرض الأخير الذى تنتهى إليه عمليات الإنتاج والتداول
والتوزيع . ولذلك رأى المحدثون من علماء الاقتصاد السياسى دراسته وعدوه
موضوعاً أساسياً من موضوعات علمهم .

ويسلك علماء الاقتصاد السياسى فى دراسته نفس المسلك الذى يسلكونه فى
دراسة غيره من الموضوعات ، فلا يدرسونه من ناحيته الخلقية وما ينبغى أن
يكون عليه ، وإنما يدرسونه من ناحيته الاقتصادية وبيان ما هو كائن بصدده .
حقاً إنهم كثيراً ما يتناولون فى هذا الموضوع وفى الموضوعات الثلاثة
الأولى بعض بحوث خلقية أو عمالية أو تطبيقية . ولكنهم إذ ذاك يخرجون عن
موضوعات علمهم إلى موضوعات بحوث أخرى رغبة فى تكملة الموضوع أو
الربط بين المسائل أو الإشارة إلى طرق تطبيقها .

وغنى عن البيان أن كل قسم من هذه الأقسام الأربعة متصل بما عداه اتصالاً
وثيقاً . فظواهر الاستبدال مثلاً تكمل ظواهر الإنتاج وتؤثر فيها وتؤثر بالتجاهاً .
فلا أثر للإنتاج فى الحياة الاقتصادية بدون عمليات الاستبدال ؛ وحالة التداول
تؤثر فى سير الإنتاج فتعوقه أو تستحثه ؛ ونظم الإنتاج وكمياته تؤثر من جهة
فى حالة التداول وأساليبه . وقس على ذلك ما بين الأقسام الأربعة السابقة من

التداخل والارتباط .

فلسنا فى الواقع بصدد أقسام متميزة واضحة الحدود ، بل بصدد طوائف متداخل بعضها فى بعض ومكمل بعضها لبعض ومتوقف كل منها على ماعداه . - ولم يلجأ القدامى من علماء الاقتصاد السياسى إلى تقسيمها على النحو السابق إلا لتسهيل الدراسة ورجع الظواهر إلى أصول عامة .

ولذلك أخذ كثير من المحدثين يعدلون عن هذا التقسيم الصناعى ، ويسلكون فى دراستهم طرقا أخرى أكثر اتفاقا مع حقائق الأمور . فترى فريقا منهم مثلا يتناول الحالات الاقتصادية فيدرس كل حالة منها دراسة شاملة تستوعب جميع وجوها وعناصرها ؛ فيمزج بذلك بين ظواهر الإنتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك فى كل موضوع يعالجه .

ولكننا - على الرغم من وجهة طريقتهم - قد آثرنا السير على طريقة القدامى ، لسهولة على المبتدئين الذين ألف لأجلهم هذا الكتاب .

فسنقف على كل من الإنتاج والاستبدال والتوزيع والاستهلاك ببحثا مستقلة ، غير مغفلين فى كل قسم منها الإشارة إلى مختلف العلاقات التى تربطه بما عداه .



الفصل الثانی

الإنتاج

يطلق الإنتاج على كل عملية يترتب عليها إنشاء منفعة اقتصادية جديدة في ثروة ما . وهو بهذا التعريف يصدق على أمور كثيرة :

منها استخلاص الثروة من موطنها الأصلي حيث لا تصلح لسد الحاجة إلى حيث تصبح صالحة للاستخدام ؛ كإخراج المعادن من مناجمها ، وصيد السمك من الماء ، وقطع الخشب من الغابات ، واستخلاص الترات من الهواء ، والكحول والزيوت والشراب من النباتات والبذور والفواكه ، وصيد الحيوانات والطيور ، واستخلاص صوفها وشعرها ووبرها وريشها وسنها ، وحلب اللبن من ضروعها وهلم جرا . فمن الواضح أن كل عملية من هذه العمليات وما شاكلها تنشئ في الشيء الذي تجرى عليه منفعة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة فيه من قبل . فاللبن مثلا وهو في ضرع الحيوان لا يصلح لسد حاجة الإنسان ؛ وإخراجه من الضرع هو الذي ينشئ فيه هذه الصلاحية ويوجد فيه صفة المنفعة . وقس على ذلك بقية الأمثلة التي ضربناها وما إليها .

ومنها نقلها من مكان تزيد فيه عن الحاجة إلى مكان آخر يحتاج إليها فيه . كنقل القطن أو القمح الزائد عن حاجة الاستهلاك في مكان ما إلى بلد آخر يحتاج إليه . فمن الواضح أن عملية كهذه تنشئ في الثروة صفة النفع التي كانت مجردة منها وهي في مكانها الأول .

ومنها العمل على الإبقاء عليها لينتفع بها فى مستقبل قريب أو بعيد ، كتعبئة الفواكه وحفظها وتجفيفها ، وحفظ الاسماك واللحوم والخضر ، وخزن الغلال والقطن ... وما إلى ذلك . فكل عملية من هذه العمليات وما إليها تنشىء فى المادة التى تجرى عليها منفعة مستقبلية لم تكن صالحة لتحقيقها وهى على حالتها الأولى قبل إجراء هذه العملية .

ومنها إخضاعها لمؤثرات غير المؤثرات التى كانت خاضعة لها فى حالتها العادية بطريقة تجعلها صالحة لسد حاجة ما كانت تصلح لسدها من قبل . وذلك كاستخدام الريح والهواء والشمس بأساليب خاصة لتوليد القوى المحركة .

ومنها تحويلها من حالة إلى حالة أخرى تصبح فيها صالحة لاستعمال لم تكن صالحة له وهى فى حالتها الأولى ؛ وذلك كطبخ القطن ، ونقش الصوف وتحويلها إلى خيوط بغزلها ، أو إلى أفشة بنفسجها ، وتحويل كتل الأشجار إلى ألواح من الخشب بنشرها ، وتحويل الماء إلى ثلج ، والقمح إلى دقيق بطحنه وماء العنب إلى نبيذ بتخميره ... وهلم جرا .

ومنها التأليف بين بعض أنواعها تأليفا يزيدها من كمياتها ، أو يخرج منها ثروة جديدة ، أو يجعلها صالحة لأن تسد حاجة لا تستطيع سدها متفرقة . وذلك كتربية الحيوان والزراعة والصناعة ومزج المواد بعضها ببعض لعمل شراب أو دواء أو لون للرسم ... وهلم جرا . فتربية الحيوان مثلا هى عبارة عن التأليف بينه وبين المواد الغذائية والأمور اللازمة له بطريقة تزيد من وزنه ، أو تجعله يتناسل فينتج ثروات جديدة ، أو تجعله صالحا لسد حاجة لا يستطيع سدها بدون هذه الوسيلة . وكذلك الزراعة والصناعة . فالزراعة عبارة عن تأليف بين البذرة والتربة والمواد المنتجة والماء .. وما إلى ذلك بطريقة تنجم عنها ثروات جديدة ؛ والصناعة فى الغالب تأليف بين مواد مختلفة بشكل خاص لتكوين شىء جديد كالتأليف بين الزيت والصودا بمقادير خاصة وتحت درجة حرارة معينة لصنع الصابون . وقس على ذلك بقية الأمثلة التى ضربناها وما إليها .

وبالتأمل فى هذه المظاهر يتبين أن كل ما يقوم به الإنسان فى الإنتاج لا يتجاوز التغيير فى أوضاع الأشياء وأما كنها . فكل ما يعمل به الإنسان حيل الثروة - إذ يستخلصها من مواطنها الأصلية ، أو ينقلها من مكان تزيد فيه عن الحاجة إلى مكان آخر يحتاج إليها فيه ، أو يحفظها عن طريق التعبئة أو الحزن . . . ليتنفع بها فى المستقبل ، أو يخضعها لبعض المؤثرات لتصبح صالحة لسد حاجة ما ، أو يحولها من شكل إلى آخر بالحلج أو النقش أو الغزل أو النثر أو الطحن . . . ، أو يؤلف بين أنواعها تأليفا خاصا - هو مجرد التغيير فى أوضاع العناصر وأما كنها . ويصدق هذا حتى فى حالة إحداث ثروة جديدة لم تكن موجودة من قبل . ففى الزراعة مثلا أو فى تربية الحيوان حيث يترتب على عملية الإنتاج وجود ثروة جديدة ، لا يعمل الإنسان أكثر مما يعمل فى المظاهر الإنتاجية الأخرى ، أى مجرد التغيير فى أوضاع الأشياء وأما كنها : فهو فى الزراعة يقتصر على التغيير من أوضاع البذرة والتربة والماء . . . وما إلى ذلك ؛ وفى تربية الحيوان يقتصر على التغيير من أما كنه وأما كن غذائه ؛ ثم يدع للطبيعة وقوانينها العمل على تحقيق الغاية المقصودة .

- ٢ -

عوامل الإنتاج

جرت عادة القدامى من علماء الاقتصاد السياسى أن يرجعوا عوامل الإنتاج إلى ثلاثة أمور : الطبيعة والعمل ورأس المال . ويقصدون بالطبيعة الأرض نفسها ويبتها وما بها من قوى وما يشتمل عليه سطحها وباطنها وجوها من مواد ؛ وبالعامل الجهود الجسمية والعقلية التى يجريها الإنسان على الأشياء ليتحقق الإنتاج ؛ ورأس المال كل ثروة يستعين بها الإنسان فى إنتاج ثروة أخرى كمحراث الفلاح وآلة النسيج .

وستتكم بتفصيل فى الفقرات التالية عن كل عامل من هذه العوامل الثلاثة. ولكن يجدر بنا قبل ذلك أن نوجه النظر بهذا الصدد إلى الأمور الآتية:

١ - أن العمل وحده هو الذى يصح عده عاملا من عوامل الإنتاج بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة؛ لأنه هو الذى يقوم بالعمليات التى يترتب عليها إنشاء المنفعة. فهو وحده الذى يستخلص الثروة من مواطنها الأصلية، وينقلها من مكان تزيد فيه عن الحاجة إلى مكان آخر يحتاج إليها فيه، ويحفظها لينتفع بها فى مستقبل قريب أو بعيد، ويخضعها لبعض المثرات لتصبح صالحة لسد حاجة ما، ويحولها من حالة إلى حالة أخرى تصبح فيها صالحة لاستعمال لم تكن صالحة له من قبل، ويؤلف بين أنواعها تأليفا خاصا ... وهلم جرا.

أما الطبيعة ففى عدها عاملا من عوامل الإنتاج شىء من التجوز واستعمال الكلمة فى غير مدلولها. لأن الطبيعة لا تقوم بأية عملية من العمليات السابق ذكرها. وكل ما تؤديه بهذا الصدد لا يزيد، فى معظم الأحيان، عن خضوعها لأعمال الإنسان. ومن الواضح أن الخضوع ليس عملا إيجابيا فى الإنتاج. على أن هذا الخضوع لا يتحقق غالبا إلا بعد مقاومة كبيرة منها ومجهود شاق يبذله الإنسان فى سبيل التغلب عليها.

ولهذا كان الأخرى أن تعد الطبيعة «شرطا» من شروط الإنتاج، أو «ميدانا» له، لا عاملا من عوامله. وذلك لأن العمل الإنتاجى يجرى على أشياء، والطبيعة هى التى تقدمها له. ففى إذن ميدان من ميادين الإنتاج، أى حلبة يجرى فيها العمل الإنسانى فى طريقه إلى إنشاء المنفعة؛ أو شرط من شروطه أى أمر لابد من توافره حتى يتاح للعمل القيام بوظيفته الإنتاجية.

ولا يختلف رأس المال فى هذه الناحية عن الطبيعة. فهو مثلها لا يقوم بأى عملية من العمليات التى يترتب عليها إنشاء المنفعة. وكل ما يؤديه بهذا الصدد لا يتجاوز خضوعه للعمل الإنسانى. فالمحراث مثلا لا يؤدي فى الإنتاج أكثر من خضوعه للاتجاهات التى يوجه إليها عمل الفلاح. - وأمر كهذا لا يصح عده

عاملًا من عوامل الإنتاج بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة .
 هذا إلى أنه هو نفسه متوقف على الإنتاج . فهو عبارة عن ثروة أنتجها العمل والطبيعة وأعدّها الإنسان للاستعانة بها في إنتاج الثروات . ومن الواضح أن ما يتوقف وجوده على الإنتاج لا يصح أن يعد عاملًا من عوامله .
 وكما لا يصح أن يعد رأس المال عاملًا من عوامل الإنتاج ، لا يصح كذلك أن يعد شرطًا من شروطه . وذلك لأن الإنتاج قد يتحقق بدون رأس المال . فقد لا يستخدم الإنسان في الإنتاج غير يديه وقواه الجسمية والعقلية وما تقدمه له الطبيعة من مواد .

ولذلك كان الأخرى أن يعد رأس المال « أداة » من أدوات الإنتاج .
 ٢ - أن الأهمية النسبية لكل أمر من هذه الأمور الثلاثة تختلف باختلاف نوع الإنتاج وباختلاف العصور والأمم . ففي إنتاج الصيد وجمع الثمار المتساقطة من الشجر مثلاً تزداد أهمية الطبيعة ويتضاءل بجانها العمل ورأس المال ؛ على حين أنه في الزراعة مثلاً يستأثر العمل بأكبر نصيب في الإنتاج . وفي الأدوار الإنسانية الأولى حيث كانت مظاهر النشاط الإنتاجي لا تتجاوز الصيد ورعى الأغنام كان معظم الاعتماد بهذا الصدد على الطبيعة ؛ ثم أخذ العمل يتبوأ منزلة هامة على أثر ظهور الإنتاج الزراعي ؛ وفي عصورنا الحديثة ظهرت أهمية رأس المال وأصبح له المكانة الأولى في الإنتاج : حتى لقد سمي النظام الاقتصادي الذي نسير عليه « بنظام رؤوس الأموال » Régime capitaliste .

٣ - أن هذه الأمور الثلاثة غير منفصل كل منها عما عداها تمام الانفصال ؛ بل متداخل بعضها في بعض لدرجة يصعب معها أحياناً التمييز بينها . فالأرض مثلاً ، التي تعد من الطبيعة ، إذا أصلحت وحفر بها مصارف وأزيل ما فيها من المواد الضارة لا يكون الفرق كبيراً بينها وبين رأس المال . إذ يمكن في هذه الحالة النظر إليها من بعض نواحيها على أنها ثروة أنتجها العمل والطبيعة واستخدمت

لإنتاج ثروات أخرى (١) - وكذلك الدواب مثلا التى تربي لتستخدم فى أعمال النقل أو الزراعة أو الصناعة (٢) - والعمل الإنسانى لا يمكن تمييزه من الطبيعة تميزا واضحا . فهو لا يتحقق إلا بأعضاء الجسم والقوى المزودة بها ومن الواضح أن كل أولئك من هبات الطبيعة (٣) .

- ٣ -

العامل الأول : الطبيعة

يقصد بالطبيعة - كما تقدمت الإشارة إلى ذلك - الأرض نفسها وبيئتها وما بها من قوى وما يشتمل عليه سطحها وباطنها وجوها من مواد حيوانية كانت أم نباتية أم جمادية ، صلبة كانت أم سائلة أم غازية .
وهى بهذا المعنى تشمل مظاهر كثيرة ، لكل مظهر منها أهمية كبيرة فى الإنتاج . فمن ذلك :

١ - حالة الجو - ولهذا العامل أثر كبير فى مختلف مظاهر الإنتاج : فعلى حالة الجو يتوقف الإنتاج الزراعى . وذلك لأن كل نوع من النبات يتطلب نموه جوا خاصا . فمن النبات ما يضر به البرد ولا يطيب إلا فى البلاد الحارة أو الباردة كالقطن والذرة والأرز وقصب السكر وشجر التوت ؛ ومنه ما يتحمل البرد كالقمح والكتان وما إليهما - وعلى حالة الجو يتوقف كذلك كثير من مظاهر الإنتاج الصناعى . فمن المصنوعات ما يلائمه أجواء خاصة كغزل القطن

(١) غير أن علماء الاقتصاد السيسى لا يمدونها ، حتى فى هذه الحالة ، رأس مال . ويذهبون الى أنها لا تزال مظهرا من مظاهر الطبيعة ، وأن كل ما هناك أنها فى هذه الحالة استفدت بعض أعمال وبعض رموس أموال ، وأن استفادتها هذه الأمور لا يحولها هى نفسها الى رأس مال .
(٢) غير أن علماء الاقتصاد السيسى لا يمدونها مطلقا رأس مال لنفس الأساليب التى ذكرناها فى التعليق السابق .
(٣) غير أن علماء الاقتصاد السيسى يرون أن توافقه على ذلك لا يحول دون عدم مالا مستقلا ، لأن توفيق الله على الطبيعة لا يجعله منها .

الصوف الذى يلائمه الجو البارد الرطب ، وصناعة الطبايق التى يلائمها الجو الجاف ... وهلم جرا .. وعلى حالة الجو تتوقف كذلك حركة نقل الثروات من المواطن التى تزيد فيها عن الحاجة إلى حيث يحتاج إليها . فالبلاد الباردة التى تتكدس فيها الثلج فيخلق الموانئ ويغنى قضبان السكك الحديدية والبلاد التى بكثرت ضبابها فيعوق سير السفن والقوافل ، تضعف فيها حركة النقل ، وتقل صلاحيتها للأعمال التجارية ، فتعطل ثرواتها ويصبح قسم منها مجردا من النفع ؛ على حين أن البلاد المعتدلة الأجواء تنهض فيها حركة النقل وأعمال التجارة ، لتحقق المنفعة الاقتصادية فى كل ما تنتجه من ثروات .

وللجو يرجع السبب فى غنى بعض المناطق فى الثروات الطبيعية الحيوانية والنباتية وفقر بعضها الآخر بهذا الصدد . فقد وهبت الجهات الاستوائية والغنية بسطة فى هذه الثروات لتلائم جوها مع ما يتطلبه نمو كبير من فصائل النبات والحيوان ؛ وأقترت منها المناطق الباردة لتعارض حالة جوها مع ما تقتضيه حياة هذه الفصائل .

وللجو أثر كبير كذلك فى النشاط الإنتاجى للسكان وفى تحديد أنواع إنتاجهم . ففي الأصفاع الشمالية - حيث يشتد البرد ، ويغمر الأرض الجليد فى معظم فصول السنة ، وتضن الطبيعة بخيراتنا النباتية - لا يسع السكان إلا الاشتغال بالصيد والحرف البحرية . وفى المناطق الحارة - حيث تخصب الأرض ، وتغزى خيرات الطبيعة حيوانها ونباتها ، ولا يتطلب الحصول عليها كبير مجهود ، وتؤدى شدة الحرارة إلى خمول الأجسام وضعف العقول - يسود السكان الكسل ، ويعوزهم الإقدام ، وتقل لديهم وسائل المهارة ، فلا يعبتون بتنمية ثروتهم ، ولا يتجه تفكيرهم إلى محاولة الاختراع ، ولا يكادون يزاولون غير الحرف الأولية الساذجة كالزراعة فى أبسط مظاهرها وتربية الأنعام ... وما إلى ذلك . وفى المناطق المعتدلة - حيث تحمل حالة الجو على النشاط الجسمى وتنهض بالحياة العقلية ، وحيث تختلف درجات الحرارة والرطوبة ، فتنوع تبعاً لذلك أصناف

النباتات التى تصلح الأرض لإنتاجها، ولا تبدو الطبيعة سخية كل السخاء ولا مقتررة كل التقير، فيبحث اعتدالها الأمل فى النفوس ويحفز على النشاط والجرأة ويولد المهارة والإقدام - نرى السكان مختلن المهن، متعددى الحرف، مبرزين فى مختلف مناحى الحياة الاقتصادية، ناهى الشأن فى الإنتاج العقلى واليدوى .

٢- طبيعة الأرض . - لطبيعة الأرض آثار كبيرة فى الإنتاج بمختلف مظاهره . فهى التى تحدد نوعه للسكان وتذل لهم سبله . فى مناطق المناجم والبتروىل يولى الناس جهودهم شطر الصناعات، وفى مناطق المروج يؤثرون رعى الأنعام، وفى البقاع الخصبة تستهويهم الزراعة... وهلم جرا .

٣- الشكل الجغرافى للمنطقة . - تختلف البلاد بعضها عن بعض اختلافا كبيرا فى شكلها الجغرافى : فهنا الممتد طولا وعرضا، ومنها الممتد طولا الضيق عرضاً، ومنها ما هو عكس ذلك؛ ومنها كثير التضاريس والفجوات والخلجان، ومنها مستقيم الساحل... وهلم جرا . ولا يخفى ما لكل شكل من هذه الأشكال وما إليها من أثر فى الإنتاج . فكثرة الفجوات والخلجان مثلاً فى ساحل بلد ما وتغلغل الأنهار فى أجزائه... كل أولئك يتيح للأمة مرافق صالحة للملاحة فيمهد لها سبل التجارة والنقل؛ على حين أن تجردها من هذه المزايا الطبيعية يعوق حركاتها ويحول بينها وبين التقدم فى هذه السيل .

٤- موقع البلد الجغرافى بالنسبة لغيره من البلاد وبالنسبة للبحار . - فلها الموقع آثار ذات بال فى مختلف نواحي الحياة الاقتصادية وبخاصة فى الإنتاج . ففي البلاد الساحلية مثلاً يتجه السكان إلى التجارة والصيد والصناعة، ويحفزهم موقع بلادهم وكثرة احتكاكهم بمن عداهم من أفراد الشعوب الأخرى على النشاط والإقدام . على حين أنه فى البلاد القارية تضعف حركة التجارة والنقل ويستولى على السكان الخمول، ولا يكادون يزاولون من المهن غير الزراعة السهلة ورعى الأنعام . ووقوع البلد فى ممر تجارى أو بين قارتين يمنحها مركزاً ممتازاً ويدلل لها سبل النهوض فى الإنتاج .

٥ - ما تشتمل عليه الأرض من جبال وأنهار وبحار وبحيرات فلكل واحد من هذه الأمور وما إليها شأن كبير في الإنتاج بمختلف مظاهره . فالجبال هي مهيطة الأمطار ومنبع المياه التي يتوقف عليها الإنتاج الزراعي ؛ وهي التي تعترض سير الرياح الضارة بالنباتات فتحمي بذلك كثيراً من حاصلات السكان الزراعية ؛ وهي ، فضلاً عن هذا أو ذاك ، موطن المعادن التي لا حياة للصناعة بدونها .

وعلى الأنهار وفيضاتها وجفافها يتوقف نظام الري ، وعلى هذا النظام يتوقف سير الزراعة . - والأنهار كذلك هي الوسيلة التي ينتقل بها زبد الجبال إلى السهول فتفيض بالخصب . - وكثيراً ما تؤثر الأنهار في الصناعة : فعدم وجود الأملاح الجيرية مثلاً في تربة فلاندر بلجيكا جعل نهر لايس صالحاً لتطهير الكتان ؛ وبمثل هذه الخواص الطبيعية وما يشبهها يصلح ماء الرون عند ليون لصباغة الحرير وماء نهر مين في شرق الولايات المتحدة لصناعة الورق . - وقد يستختم تيار النهر إذا كان قوياً سريعاً لإدارة الآلات ، فتفيد الصناعة من ذلك أيما فائدة . - وانحدر مياه الأنهار على الجنادل التي تعترضها من أفضل القوى المولدة للكهرباء ومن أقلها نفقات ؛ ولا يخفى ما لهذه القوى من أثر في مختلف فروع الإنتاج . - وللأنهار الصالحة للملاحة شأن كبير في الحياة التجارية وحركة النقل : فهي أسهل الوسائل بهذا الصدد وأقلها تكاليف . - ووديان الأنهار ، إذا كانت مستقيمة ، يتكون منها طرق صالحة لمسالك الحديدية : وغنى عن البيان ماللسكك الحديدية من أثر في النقل والحياة التجارية ومختلف مظاهر الإنتاج . - هنا إلى ما تشتمل عليه الأنهار من ثروات طبيعية كالأسماك وغيرها : فعلى استخراج هذه الثروات يقوم مظهر هام من مظاهر النشاط الإنتاجي .

وما قلناه في الجبال والأنهار يقال مثله بصدد البحار والمحيطات والبحيرات وما إلى ذلك .

٦ - سطح الأرض . - لا يتحقق أى مظهر من مظاهر الإنتاج بدون هذا

العامل : فطية تتوقف عمليات الزراعة والصناعة والنقل والصيد وتربية الأنعام ...
وملم جرا . هذا إلى أن كل فرد محتاج إلى جزء من سطح الأرض لمسكنه وأداء
حركاته الإنتاجية وغيرها .

ويختلف مبلغ حاجة الشعوب إلى سطح الأرض باختلاف الحرف التى
يزاولونها . فتحتاج الشعوب التى تزاول الصيد البرى أو رعى الأنعام مثلاً إلى
أضعاف ما تحتاج إليه الشعوب الزراعية . وذلك أن عماد الإنتاج فى الشعوب
الأولى هو الحيوان ، والحيوان متحرك وتتوقف حياته على الحركة ، فيحتاج فى
سبيل ذلك إلى مساحات كبيرة ؛ على حين أن الإنتاج فى الشعوب الثانية يقوم
على النبات ، والنبات ثابت ولا يتطلب نموه إلا جزءاً صغيراً من الأرض .
ولذلك كان متوسط ما يخص الساكن الواحد فى بعض شعوب الرعاة ميلاً
مرعباً كاملاً ، على حين أنه فى بعض الشعوب الزراعية يعيش نحو ١٨٥ نفساً
فى الميل المربع كما فى الهند ، وفى بعضها يعيش نحو ٢٦٠ نفساً فى الميل المربع
كما فى الصين ، وقد يتحمل الميل الواحد فى بعض هذه الشعوب أكثر من ألف
نسمة كما فى دلتا النيل .

وتختلف مساحة الأراضى التى يحتاج إليها الإنسان فى الزراعة باختلاف
الأساليب التى يسير عليها . فهو يحتاج إلى مساحة كبيرة إذا اتبع أسلوب « الزراعة
الصناعية » ، أى استخدم الآلات الحديثة فى الحرث والرى والبذر والحصاد
والدرس ... وما إلى ذلك ، وذلك أن الزراعة الصناعية - لكثرة تكاليفها وغلاء
آلاتها - لا توفى أكلها إلا فى المساحات الواسعة . على حين أنه لا يحتاج إلى
كبير مساحة إذا اتبع طريقة « الزراعة غير الصناعية » فلم يستخدم إلا الآلات
الأولية قليلة التكاليف كما هو الحال فى معظم مناطق القطر المصرى وأودية الصين .
ويختلف مبلغ كفاية الأرض لحاجة السكان باختلاف نسبة عددهم إلى
المساحة التى يشغلونها . ففى الأمم الكثيفة السكان يتعرض الناس لصعوبات جمّة
فى سبيل حصولهم على ما يحتاجون إليه من المساحة الأرضية ، يدلنا على ذلك

ارتفاع أمان أراضي البناء والأراضي الزراعية ارتفاعا كبيرا في هذه المناطق . وعلى عكس ذلك البلاد المتخلفة السكان ، ذات المساحة الواسعة ، ففيها يحصل الفرد بسهولة على ما يحتاج إليه من سطح الأرض .

هذا ، ويظهر أن أزمة مستقبلية حادة تهدد العالم الإنساني بهذا الصدد . وذلك أن عدد سكان المعمورة في تزايد مستمر ، على حين أن الأرض محدودة المساحة . حقا أن الأنهار تخلق أحيانا أرضا جديدة في البحار بما تحمله من الطمي والزبد إلى مصباتها ؛ وأن هذه العملية البطيئة قد ينشأ عنها مع تقادم الزمن مساحات شاسعة كما نشأ القطر المصري وبلاد أخرى كثيرة ؛ وأن جزرا جديدة تتكون في البحار بفضل ما تقذفه البراكين البحرية من عصابات وما يتخلف من رفات المرجان ؛ وأن الإنسان لم يكشف بعد جميع أجزاء اليابسة ولم يستغل استغلالا صحيحا جميع ما كشفه منها : فلا تزال إلى الآن في مختلف الممالك مساحات واسعة لم ينتفع بها الإنسان ؛ ولدينا في القطر المصري وحده نحو أربعة ملايين فدان غير منزرعة دع صلاحيتها للزراعة ، أي ما يقرب من ثلثي المساحة المنزرعة (١) ؛ وأن ما سيستدعه العقل الإنساني من مخترعات سيحسن كثيرا من طرق استغلال الأرض ويزيد من قدرتها على الإنتاج ؛ وأن وسائل الفناء غير العادية كالصواعق والزلازل والبراكين وطفغان البحار وفيضانات الأنهار والحروب ... وما إلى ذلك من الكوارث الطبيعية والإنسانية تعمل دائبة على دفع الناس بعضهم ببعض وعلى التقليل من عدد السكان . ولكن هذه الأمور جميعها لا ترفع الخطر الذي أشرنا إليه . فما تنشئه الأنهار وعصابات البراكين ورفات الحيوانات المائية من أرض جديدة ، تحت البحار مثله بل أكثر منه من أطراف الأرض القديمة . والمناطق التي لم يكشفها الإنسان بعد تكاد تكون مجردة من النفع من الناحية الاقتصادية ، لصعوبة استغلال بعضها ولوقوع معظمها في المناطق القطبية الجليدية . والأراضي التي لم يستغلها الإنسان بعد من الجزء المكتشف من اليابسة يتألف قسم كبير منها

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع بمؤلفي في « البقالة » صفحتي ٦١ ، ٦٢ .

من مساحات غير صالحة للاستغلال أو تزيد نفقات استغلالها عما ينتظر أن
تنتجه ؛ وما عدا ذلك محدود المساحة لا يقوى على رفع الخطر الذي أشرنا إليه
وإن زحزح وقوعه بعض قرون . ولكل قطعة أرض حد أقصى من الغلة لا يمكن
أن تخرج أكثر منه في مدة ما مهما استخدم فيها من مخترعات حديثة (١) .
ووسائل الهلاك غير العادية تسير عادة بخطى أبطأ من الخطى التي تسير بها
وسائل النمو ؛ فعلى الرغم مما تعرض له العالم الإنسانى من سنة ١٩١٤ إلى الآن
من كوارث وحروب مبيدة فإن عدد السكان اليوم أكبر كثيرا من عددهم قبل
الحرب العظمى (٢) . فلا بد إذن أن يأتى يوم - إن عاجلا وإن آجلا - يقصر
فيه سطح الأرض عن أن يفي بحاجة بنى الإنسان إلى السكنى والاستغلال . -
وقد أخذ كثير من الأمم يحس من الآن وطأة هذا الخطر ويجاهد جهاد
المستमित فى سبيل التغلب عليه ، بل إن معظم الحروب الحديثة ترجع أهم أسبابها
إلى أمر من هذا القبيل .

٧ - المواد الأولية . - يقصد بالمواد الأولية ما يشتمل عليه باطن الأرض من
معادن ووسائل نافعة ، وما يحتوى عليه ظاهرها من مواد ، وما يخرج من نبات ،
وما يدب على سطحها من حيوان . - وعلى هذه المواد تتوقف حياة الانسان وجميع
مظاهر إنتاجه .

وقد جادت الطبيعة بكميات وفيرة من بعض هذه المواد كالخجر والفحم ،
وقد ترقى في بعضها الآخر كالذهب والفضة وما إليهما .
وليس جميع مناطق الكرة الأرضية سواء في هذه المواد . فمن المناطق
ما جادت عليه الطبيعة بكميات وفيرة من بعض هذه المواد وقبرت عليه في بعضها أو
ضنت عليه به ، ومنها ما ساء حظه فلم يرزق سعة فى أى مادة منها ، وقليل منها ما أوقى
بسطة فى جميع هذه المواد أو فى معظمها . غير أن الإنسان قد استطاع أن يخفف

(١) انظر « قانون تحديد الغلة فى مدة معينة » بالفقرة الخامسة من هذا القسم .

(٢) يضاف إلى هذا كله ما سذكره فى « قانون التجديد الكلى » (انظر الفقرة الخامسة من هذا القسم) .

كثيراً من مضار هذا التوزيع بما استنبطه من وسائل النقل السريعة وما اهتدى له من أساليب الاستبدال . ففضل هذه الوسائل والأساليب تنقل الثروات لى تزيد عن حاجة السكان فى منطقة ما إلى حيث يحتاج إليها ، وتستطيع البلد المحرومة من مادة ما أن تحصل على ما يعوزها منها فى مقابل ما تقدمه لغيرها من المواد الوفيرة فى منطقتها .

هذا ، وجميع ما تشتمل عليه الأرض من مواد أولية وما تستطيع أن تخرجه منها ، محدود فى كميته . فلا بد أن يأتى يوم ينفد فيه جميع ما تحتوى عليه الأرض من مواد أولية ولا يصلح فيه ظاهرها للإنبات . - وسنتكلم عن هذا بتفصيل فى « قوانين الإنتاج » (١) .

٨ - القوى المحركة - تقدم أن كل عملية إنتاجية ترجع إلى تغيير فى أوضاع المادة وأما كن عناصرها (٢) . غير أن المادة كثيراً ما تقاوم الإنسان ولا تتبع له بسهولة هذا التغيير ، وكثيراً ما تصل فى مقاومتها إلى درجة تعجز معها قوى الإنسان العضلية عن القيام وحدها بعملية الإنتاج . ولذلك لجأ الإنسان إلى الاستعانة بقوى الطبيعة فى هذا السبيل ، فاستخدم القوى العضلية للحيوان ، واستخدم قوى الرياح والمياه والنار ، ثم استخدم البخار والكهرباء ، ولجأ إلى الآلات ليتمكن من استغلال هذه القوى على أكمل وجه . - ويطلق الاقتصاديون على جميع هذه الوسائل اسم القوى المحركة .

أما فيما يتعلق بالحيوان فقد استخدم الإنسان منه لهذا الغرض أنواعا كثيرة كالخيل والبغال والحمير والبقر والفيلة ... وهلم جرا ؛ فسخرها فى حمل الأثقال وجر العربات ونقل الثروات وحرث الأرض وربها ... وما إلى ذلك وقد كان اعتناء الإنسان إلى هذه الوسيلة عاملاً هاماً من عوامل نهضته الاقتصادية ؛ وذلك أن الفصائل الحيوانية السابقة أقوى كثيراً من الإنسان وأقل منه تكاليف . فقوة

(٣) . انظر « قانون التحديد الكلى » فى الفقرة الخامسة من هذا القسم .

(٤) انظر ص ٦٥ .

الحصان مثلاً تبلغ سبعة أمثال قوة إنسان عادى ، مع أن تكاليف غذائه ومأواه ... أقل كثيراً من تكاليف الإنسان . - ولكن على الرغم من ذلك ، لم يجد الإنسان فى القوى الحيوانية كفايته فى هذه الناحية . وذلك أن الحيوانات التى يستطيع الإنسان استخدامها لهذه الغاية محصورة العدد ومحدودة القوى : فلا يمكن زيادة عددها إلا فى الحدود الضيقة التى رسمتها الطبيعة للتناسل الحيوانى وحياة الحيوان ؛ ولكل حيوان ، فيما يستطيع تقديمه من قوة محركه فى فترة ما ، حد أقصى ، لا يقوى على إعطاء أكثر منه مهما بذل فيه من تكاليف وقدم إليه من غذاء .

ولذلك فكر الإنسان فى الاستعانة بشيء آخر ، فلبأ إلى الريح والأنهار واستخدمها قوى محركه فى كثير من عملياته الإنتاجية كالطحن والنقل وتسيير السفن وما إلى ذلك . - غير أنه لم يجد كذلك فى هذه الناحية ما يسد حاجته : فقوة الريح ضعيفة وغير دائمة ؛ وقوة المياه محدودة ولا توجد إلا حيث الجنادل والشلالات والمساقط .

فاستعان بالنار إذ وجد فيها من قوة البأس ما لم يجد مثله فى المظاهر السابقة ، واستخدمها بمحالتها الطبيعية فى استخراج المعادن وطرقها ثم للتدمير وكسر الصخور وشق النفق ؛ وازدادت أهميتها بهذا الصدد حينما اخترع البارود . - غير أنه لا يمكن الاستعانة بالنار وهى فى حالتها الطبيعية إلا فى عمليات إنتاجية قليلة لا تكاد تتجاوز الحالات التى أشرنا إليها .

ولذلك كان لاكتشاف البخار فى القرن الثامن عشر على يد نيوكمن Newcommen وجيمس واط James Watt أكبر أثر فى مدنية الإنسان ونهضته الصناعية ، فقد وجد فيه ما لم يجده فى القوى السابقة . فهو يمتاز عنها بأنه من صنع الإنسان يخلقه خلقاً ويحصل منه على القوى التى يريد بها بالقدر الذى يحتاج إليه ، ويستخدمه فى جميع الأمكنة والأزمنة وعلى جميع الوجوه التى يشاؤها . - غير أن توليد البخار يتوقف على الوقود ؛ والوقود يتألف من المواد المعدنية والنباتية

كالفحم والخشب وما إليهما ؛ ومن المقرر أن لكل مادة من هذه المواد حد أقصى لا يستطيع الإنسان أن يحصل من الأرض على أكثر منه ، على ما سيأتى بيان ذلك فى « قانون التجديد الكلى (١) » . - فلا بد أن يأتى يوم تنفذ فيه هذه المواد ويقف بعد تفادها استخدام البخار .

وقد عثر الإنسان فى الكهرباء على منبع آخر للقوى المحركة لا يقل أهمية عن البخار إن لم يزد عنه . فاستخدمت لهذا الغرض فى معظم ممالك العالم وكان لاستخدامها أجل " أثر فى النهضة الصناعية التى نعلم الآن بخيراتها . - والجزء الأكبر من القوى الكهربائية المحركة التى يستخدمها العالم الآن فى مختلف المرافق الإنتاجية يتولد من مساقط المياه على الشلالات والجنادل . وقد شاعت المقادير العادلة أن تكثر هذه المساقط فى البلاد المحرومة من مناجم الفحم الحجري كسويسرا وإيطاليا وكندا والبرازيل ومصر ؛ فجادت مياهها بما ضن به عليها باطن أرضها . - وتمتاز قوى الكهرباء عن البخار بأنها غير معرضة للنفاذ ؛ فالقوى الكهربائية المستخرجة من مسقط مياه لا يقف توليدها ما دام المسقط ودامت المياه . غير أن القوى التى يمكن توليدها من مسقط ما فى وقت ما لا يمكن أن تزيد على قدر معين مهما بذل من جهد ونفقات . فالقوى الكهربائية التى يمكن الحصول عليها فى كل ساعة من خزان أسوان مثلا حد أقصى لا يمكن تجاوزه . - فالكهرباء لا تنفذ الإنسان كل الإقناذ من الخطر الذى يهدده به المستقبل .

ولذلك أخذ كثير من العلماء يفكر من الآن فيما عسى أن تعتمد عليه الصناعة الإنسانية متى وقف استخدام البخار وقصرت الكهرباء عن سد الحاجة ؛ فاتجهت أنظارهم إلى أمواج البحار ، وقوة المد والجزر ، والقوى الكامنة فى الخلايا وفى عناصر المادة (٢) ، بل أخذوا يتحدثون كذلك عن إمكان استخدام

(١) انظر قوانين الاتاج بالفقرة الخامسة بهذا القسم .

(٢) يقرر كثير من علماء الطبيعة أن القوة التى يشتمل عليها جرام واحد من المادة لو تيسر استغلالها لبلغت ملايين من الحصن البخارية .

الشمس والارتفاع بالحرارة المشتمل عليها باطن الأرض وأملون أن تجد فيهما الصناعات الإنسانية كل ما يمكن أن تحتاج إليه في المستقبل من قوى محركة . غير أن هذه المنابع - على فرض إمكان استخدامها - لا ترفع الخطر الذى أشرنا إليه . فالشمس مثلاً لا يمكن أن تقدم من القوى المحركة إلا قدرأ محدوداً ؛ لأنها لا تضيء إلا فى النهار ، ولا يقوى ضوءها وحرارتها للدرجة التى يتصور فيها إمكان توليد هذه القوى إلا فى بعض مناطق من الكرة الأرضية . وباطن الأرض يفقد حرارته بالتدريج ، ولن يفك يفقدها حتى يتساوى مع ظاهرها فتسقط الآمال المعلقة عليه .

- ٤ -

طرق استغلال الطبيعة فى الإنتاج وتطورها

تطورت طرق استغلال الإنسان للطبيعة فى الإنتاج ، واختلفت كثيراً باختلاف العصور والأمم . فقد اجتاز العالم الإنسانى ، قبل أن يصل إلى المرحلة الحالية ، ثلاث مراحل ساد فى كل منها بعض مظاهر لهذا الاستغلال . (المرحلة الأولى) مرحلة الصيد وقطف الثمار . قنع الإنسان فى حياته الأولى بما تجود به الطبيعة عليه ، ولم يكن مستواه العقلى يسمح له بمحاولة تغييره أو التأليف بين عناصره . ولذلك اقتصر نشاطه الإنتاجى على الصيد البرى والبحرى وعلى قطف الثمار التى تجود بها الطبيعة من تلقاء نفسها Cueillette . فكان يحصل من قطف الثمار على ما يحتاج إليه فى غذائه النباتى ؛ ومن الصيد البرى والبحرى على ما يحتاج إليه فى غذائه الحيوانى وملبسه وكثير من حاجات مسكنه وزينته . - وقد استغرقت هذه المرحلة حقبة طويلة يقدرها بعض علماء الجيولوجيا بمائتى ألف سنة .

ويظن أنه افتتح هذا السبيل بأسلوب ساذج للصيد : فكان يتعقب بعض

الحوانات حتى يلحق بها، أو يختفي في طريقها فإذا مرت به انقض عليها، غير مستخدم في ذلك إلا يديه وقواه العضلية .

ثم ارتقت لديه وسائل الصيد قليلا قليلا حتى اهتدى إلى الاستعانة بالآلات فاستعمل الشباك والقوارب والشصوص ... ونحوها في الصيد البحري، واستخدم الأشرار والسهام والحراب ... وما إليها في الصيد البري .

وقد كان للصيد البري آثار سيئة في حياة الإنسان الاجتماعية والعقلية والاقتصادية . وذلك أنه كان قائما على إبادة الثروات الطبيعية بدون محاولة إحلال شيء آخر محلها وغنى عن البيان أن أسلوبا هذا شأنه يعرض الأفراد للمجاعات، ويحول دون اطمئنانهم واستقرارهم، ويعوق تقدمهم ونموهم، ولا يتفق في شيء مع ما تتطلبه الحضارة والحياة الاجتماعية الصحيحة . ولذلك ظلت الأمم التي لم يتح لها الانتقال من هذا النظام متأخرة في جميع مظاهر حياتها بطيئة في نموها . فالهنود الحمر مثلا، الذين جمدوا على هذا الأسلوب الإنتاجي، لم يكن عددهم عند كشف أمريكا ليزيد على بضعة آلاف؛ مع أنهم كانوا يشغلون منطقة تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا .

وعلى العكس من ذلك الصيد البحري . فهو يفسح المجال لنمو السكان، ويدلل لهم سبل التقدم الاجتماعي والعقلي . وذلك لأسباب كثيرة أهمها ما يلي :

١ - أن كميات الغذاء التي يحصل عليها عن طريق الصيد البحري أوفر عادة من الكميات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الصيد البري .

٢ - أن الصيد البحري قلما تخفق عملياته، على حين أن عمليات الصيد البري يتوقف نجاحها على الصدف ومواتاة الظروف .

٣ - أن الصيد البحري لا ينقص من كميات المواد الأولية التي يجري عليها . لأن البحر لا ينفد ما فيه ولا تقوى عمليات الصيد التي يقوم بها الإنسان مهما بلغت شدتها على أن تنقص شيئا من حيواناته . على حين أن الحيوانات البرية محدودة ونمو عددها عن طريق التناسل بطيء، فينالها النقص والفناء بتوالى

عمليات الصيد ، وخاصة إذا جرت هذه العمليات فى الأساليب الأولية القيمة التى كانت تسير عليها الشعوب فى فجر الإنسانية .

ولا يخفى ما لهذه الخواص الثلاث من أثر فى الرقى الاجتماعى والعقلى . فمن الواضح أن كثرة كميات الغذاء ، وضمان الحصول عليها ، وعدم قابليتها للنفاذ ... كل أولئك يساعد على زيادة عدد السكان ورفيهم الجسمى والعقلى ، وبتيح لهم أوقات فراغ يتوفرون فيها على ترقية شئونهم الاجتماعية والاقتصادية ، ويجدون فيها فرصة للتفكير فى مظاهر الكون والحياة ، فتنشأ العلوم ، وتسمو المدارك .

٤ - أن الصيد البحرى يسمح للشعب أن يقيم فى منطقة واحدة لا يغادرها ، وذلك أنه يجد بجانبه مورد رزق لا ينضب معينه ، فيغريه هذا بالاستقرار ، ويعفيه من مشاق التنقل . على حين أن الصيد البرى يضطر الأفراد إلى النجعة والانتقال فى طلب الرزق : فكلما نزلوا بمنطقة لا تلبث حيواناتها أن تنفذ أو تشرف على النفاذ أو تهاجر تحت تأثير عمليات صيدهم ومطاردتهم لها ، فلا يجدون مندوحة عن الرحيل إلى منطقة أخرى وهكذا دواليك .

ومن ثم أتاحت لشعوب الصيد البحرى من وسائل التقدم الاجتماعى ما لم يتح مثله لشعوب الصيد البرى ، فاستطاعت إنشاء المدن والقرى وتكرين الحكومات وتنظيم شئون العمران .

٥ - أن الصيد البحرى يتطلب التعاون والتضامن ، على حين أن الصيد البرى يتطلب العزلة والتقاطع . وذلك أن أدوات الصيد البحرى وعملياته تتوقف على تكوين الجماعات وتضامن أعضائها وتوزيع العمل بينهم . فالقوارب والشباك وما إليها من أدوات هذا الصيد لا يتم صنعها إلا بتضافر عدد كبير من الأفراد ؛ ويتوقف استخدامها ومبلغ تحقيقها للغرض المقصود منها على تكوين الجماعات ، ووضع النظم ، وحسن اختيار الرؤساء ، وإذعان المروسين لأوامرهم . . . وهلم جرا ، - وعلى العكس من ذلك الصيد البرى ، فقد كانت آلاته فى العصور

الأولى غاية في السذاجة ، لدرجة يستطيع الفرد أن يقوم وحده بصنعها . واستخدام هذه الآلات لا يحتمل التعاون ، بل يقتضى الوحدة والعزلة : فالسهم أو النبل لا يمكن أن يستخذه في وقت واحد أكثر من شخص واحد ؛ ومن وسائل نجاح الصائد البرى أن يخرج وحده في طلب الفئص ويعمل على إخفاء أمره عن غيره ، حتى لا يزاحمه في رزقه مزاحم .

فالصيد البحرى يهد السيل للتعاون والتضامن وتنظيم الجماعات وتكوين الحكومات ؛ بينما ينأى الصيد البرى بالأفراد عن الحياة الاجتماعية الصحيحة .
(المرحلة الثانية) مرحلة رعى الأنعام والزراعة :

١- أما رعى الأنعام فقد تولد عن الصيد البرى وحل محله في تحقيق الغذاء الحيوانى مع تجرده من مساوئه . فهو يقوم على استئناس الأنعام وتربيتها والاحتفاظ بها والعمل على إكثار عددها ؛ بينما يقوم الصيد البرى على إبادتها واستهلاكها . وبذلك استبدل الإنسان بطريقة الاستغلال الخاطئة التى كانت تؤدى إلى نفاد الثروات طريقة استغلال صحيحة يصل بفضلها إلى خلق ثروات جديدة وإنشاء منافع لم تكن موجودة من قبل . وكان من مزايا هذه الطريقة كذلك أنها أعفت الإنسان عما كان يبتله من جهود في سبيل الحصول على الحيوان ، وضمنت له سد حاجاته إلى الغذاء والملبس والغطاء في صورة منظمة سهلة التكليف . وأتاح له فضلا عن هذا وذاك - أوقات فراغ واسعة . وذلك أن رعى الأنعام لا يقتضى الراعى أكثر من ملاحظة بسيطة ، لا تستغرق إلا قسما صغيراً من وقته ، ولا تستأثر إلا بجزء يسير من نشاطه وانتباهه . وقد كان لهذا الفراغ أثر كبير في الرقى الإنسانى . فقد أثر الإنسان أن يشغله ببعض أعمال يدوية كنفش الصوف وغزله ونسجه ، وبعض ملاحظات فكرية في أجرام السماء ومظاهر الكرن ، فوضع بذلك بذور كثير من الصناعات الإنسانية ، وأسس طائفة كبيرة من علوم الطبيعة والفلسفة . - فاستئناس الحيوان كان الدعامة الأولى لكثير من

مظاهر الحضارة الإنسانية (١).

غير أن له ، بجانب حسناته هذه ، مساوىء كثيرة أهمها أن رعاة الأنعام لا يستطيعون الاستقرار في مكان واحد زمناً طويلاً ، بل يتنقلون من مكان إلى آخر في طلب الكلأ والعشب وارتداد المسارح والمياه لحيواناتهم (٢) . وحياة كهذه تحول دون تكوين المدن والقرى ، وتنظيم شئون العمران ، ونشأة الحكومات . - فطريقة الصيد البحري تفضل رعى الأنعام من هذه الناحية . ب - وأما الزراعة فقد ظهرت مع رعى الأنعام أو بعده بقليل ، وتضافرت معه على سد حاجات الإنسان : فكفل الرعى بسد حاجاته في الغذاء الحيواني ؛ وضمنت الزراعة كفايته من الغذاء النباتي . - وتقوم الزراعة على نفس الأسس التي يقوم عليها رعى الأنعام : فكلاهما يعتمد على استئناس بعض الكائنات المتوحشة (الأنعام في الرعى والنباتات في الزراعة) وتربيتها والعمل على إكثار عددها وكيانتها لتسدها حاجات الإنسان في صورة منظمة سهلة التكليف .

ويظهر أن الإنسان قد افتح هذه السبل بغرس الأشجار وزراعة البساتين بطريقة ساذجة ، وأن زراعة الحبوب وما إليها بما يتطلب تنظيم الأرض وحرثها ... قد ظهرت فيما بعد . وذلك أن هذا النوع من الزراعة يتوقف على أدوات كثيرة لا يتصور وجودها حينما بدأ الإنسان حياته الزراعية . فهو يتوقف على آلات للحرث ؛ وآلات الحرث تتوقف على الحديد ؛ ومن المقرر أن الحديد لم يكن قد اكتشف بعد في هذه العصور السحيقة . حقاً إن البرونز قد استخدم منذ أقدم العصور الإنسانية ؛ ولكن البرونز المستخدم حينئذ لم يكن ليقوى على القيام مقام الحديد في الأعمال الزراعية . - ويتوقف كذلك هذا النوع من الزراعة على

(١) بدأ الإنسان استئناس الحيوان منذ عهد سحيق في القدم . ويذهب الأستاذ درمورتييه de Mortillet إلى أنه بدأ منذ مائة وثمانين قرناً .

(٢) قد أشار إلى ذلك العلامة ابن خلدون ، أظن المقدمة : « فصل في أن جيل العرب في الخلقة طيبى » .

كشف الحبرب والوقوف على ما تشتمل عليه من مواد غذائية وعلى طرق استنباتها ؛ وحقائق كهنه لا يحتمل أن يكون الإنسان قد اهتدى إليها في مبدأ هذه المرحلة . - ويتوقف كذلك هذا النوع من الزراعة على استخدام الحيوان في أعمال الحرث والرى . . . وما إليها ؛ ومن المقرر أن الإنسان لم يأخذ الحيوان بهذه الأعمال إلا منذ عهد قريب ؛ فاستغلال الأنعام ظل حقا طويلة مقصوراً على الانتفاع بلحومها وألبانها وأصوافها . . . وما إلى ذلك ، واستغلال الخيول ظل كذلك حقا طويلة مقصوراً على الانتفاع بها في السباق والحرب .

لهذا كله يذاب على الظن أن زراعة الحبوب كانت لاحقة لاستنبات الأشجار . أما تاريخ ظهورها فيبدو أنه كان قبل العصور التاريخية ، بدليل أن مؤلفي العصور القديمة (المرحلة الأولى من العصور التاريخية) يعرضون لهذا النوع من الزراعة في أسلوب يدل على قرب عهدهم به .

وقد تطلبت الزراعة من الإنسان طائفة كبيرة من الأعمال الشاقة المتعلقة بمرح الأرض وسقيها وحصاد الزرع ودرسه وطحن الغلال وإعداد الحبز . . . وهم جرا . ولعل كثرة هذه الأعمال وصعوبتها هي التي حملت الناس على أن يستعبد بعضهم بعضا ويسخر القوى منهم الضعيف في قضاء حاجاته ؛ وبذلك ظهرت البذور الأولى لنظم الرق والعبودية .

ولكن الزراعة - بجانب هذا - قد غرست في الإنسان طائفة كبيرة من العادات القيمة التي يرجع إليها أكبر قسط من الفضل في حضارة النوع الإنساني والتي ما كان في استطاعة أى أسلوب من الأساليب السابقة أن يغرّس مثلها . فن ذلك أنها بعثت فيه النشاط ، ورفعت عنه الخمول ، وعودته العمل المنظم الدائم ، وجعلته يشعر بضرورة متابعة الأعمال ويفكر في الغد ويعمل للمستقبل ، وحملته على التوفير وعلى التفكير في قوانين الطبيعة واستغلالها في حياته المادية . وقد كان لعادة التوفير أجل أثر في شئونه الاقتصادية ؛ فقد أتيج له بفضلها تكوين رأس المال الذي كان دعامة نهضته في مختلف مظاهر الإنتاج . ويرجع الفضل في

نشأة هذه العادة لديه إلى كثرة محصول الغلال في موسم حصادها وزيادتها عن الحاجة من جهة وإلى سهولة تخزينها وعدم حاجتها إلى كبير فراغ من جهة أخرى: فتخازن الغلال كانت أول شكل ظهرت به صناديق التوفير في النوع الإنسانى . ويرجع كذلك إلى الزراعة أكبر قسط من الفضل في استقرار الأمم ، وإقلاع الشعوب عن حياة التقل والتجعة ، ونشأة المدن ، وتكوين الحكومات المنظمة .

وقد هذبت الزراعة كثيرا من أخلاق الإنسان وطباعه . فبفضلها كثرت كميات غذائه النباتى ، وقل مقدار استهلاكه من اللحوم ؛ فزال وحشيته ، واعتدل مزاجه ، وهدأت طباعه ، وركت مشاعره . ولذلك استبدل بكثير من تقاليده الدموية وعقائده الوحشية الأولى نظما أخرى أدنى إلى الإنسانية وأقرب إلى مقتضيات العمران . وإليك مثلا القربان التى كانت تقدم للآلهة ؛ فقد كانت تتألف في العصور الأولى من ضحايا الإنسان والحيوان ؛ ثم أخذ هذا النوع ، بعد ظهور الزراعة ، يختفى شيئا فشيئا وتحل محله القربان النباتية المؤلفة من ستابل الغلال والحبز والفطائر ... وما إلى ذلك : فأصاب غذاء الآلهة وطباعها من أسباب التهذيب والرق ما أصاب غذاء الأناسى وطباعهم (١) !

وقبل أن ندع هذا الموضوع ، ينبغى أن نوجه النظر إلى أمرين هامين : (أحدهما) أن طرق استغلال الطبيعة لا يقضى اللاحق منها على السابق قضاء تاما . فلا تزال ، حتى في أرقى الأمم مدنية في العصر الحاضر ، آثار غير يسيرة من النظم الإنتاجية الأولى . فلا يزال الصيد البحرى وتربية الأنعام والحيوانات ذات القراء من أهم مظاهر الإنتاج في كثير من الأمم المتحضرة ، ولا تزال مورد رزق لعدد كبير من الأفراد والشركات في مختلف ممالك العالم .

(١) ساد الاقتصاد عند كثير من الأمم الأولية أن الآلهة تتغنى في غذائها بما يقدم إليها من ترائين (أنظر كلة لى فى الأضحية والقرابين ، نشرت بمجريدة المقلم ٧ مارس ١٩٣٦) .

(وثانيهما) أن الأمم الإنسانية لم تسر على وتيرة واحدة فيما يتعلق بارتفاع نشاطها الإنتاجي، بل اختلف بعضها عن بعض بهذا الصدد اختلافا كبيرا تبعا لاختلافها فيما يحيط بها من ظروف طبيعية وجغرافية، وفيما تسير عليه من نظم اجتماعية، وفي درجة رقيها العقلي، وفي نوع المواد الأولية التي يجود بها إقليمها... وهم جرا. فن الشعوب ما لا يزال في حياته الإنتاجية جامدا على بعض المظاهر الأولية العتيقة؛ ومنها ما وصل في زمن يسير إلى أرقى مظهر من مظاهر الإنتاج؛ ومنها ما سار في هذه السبيل بخطى متددة بطيئة. ومن الشعوب ما تغلب لديه مظهر خاص من مظاهر الإنتاج في جميع مراحل تاريخه؛ ومنها ما جمع بين مختلف هذه المظاهر فلم يخل من مظهر منها أى عصر من عصوره.

- ٥ -

قوانين الإنتاج المتعلقة بالطبيعة

إن توقف الإنتاج على المظاهر الطبيعية السابق ذكرها بالفقرة الثالثة من هذا الفصل (١)، قد جعله خاضعا لقوانين كثيرة أهمها ما يلي:

١ - قانون التحديد الكلي Limitation générale

ذكرنا فيما سبق أن الأرض محدودة في مساحتها وفيما تشتمل عليه من مواد أولية (٢). - ويترتب على هذا أن كل إنتاج يتوقف على أحد هذين العاملين (المساحة أو المواد الأولية) أو على كليهما، يكون محدودا مثلما. وهذا هو ما يسميه الاقتصاديون « بقانون التحديد الكلي » في الإنتاج.

ويظهر أثر هذا القانون بشكل واضح في « الإنتاج الاستخراجي »، أو « الصناعة الاستخراجية »، أي المتعلقة باستخراج المعادن من مناجمها. فكل منجم يحتوي على كمية محدودة من المعدن لا تنمو ولا تزيد؛ وهذه الكمية لا بد أن

(١) انظر صفحت ٦٨ - ٧٨ . (٢) انظر صفحت ٧٣ - ٧٥ .

تتفد بتوالى الاستخراج . على ان المتجين كثيراً ما يضطرون الى وقف العمل قبل أن يأتوا على جميع ما يشتمل عليه المنجم من معدن . وذلك أنه بعد الوصول فى المنجم الى عمق ما ، تصبح تكاليف الاستخراج أكبر مما يساويه المعدن المستخرج ؛ وعندئذ لا يرى المتجون بدأ من وقف العمل فيه . - ومهما يكن من شئ ، فإن المعادن التى يشتمل عليها منجم ما والمعادن المدفونة فى باطن الارض كله محدودة الكمية ، وليس فى وسعنا أن نزيد عليها شيئاً . فاستغلال أى منجم لا بد أن يقف عند حد ؛ والإنتاج الاستخراجى هو نفسه مهدد بالزوال ؛ فلا بد أن يأتى يوم تقطع فيه آثاره من جميع أنحاء المعمورة ؛ وذلك عند ما يخرج الإنسان جميع ما يشتمل عليه باطن الارض من معدن .

وكما يصدق هذا القانون على « الإنتاج الاستخراجى » ، يصدق كذلك على « الإنتاج الزراعى » . فالغلة التى يمكن إنتاجها من قطعة أرض لا بد أن تقف عند حد معين لا تصاح بعده هذه القطعة للزراعة ، وبمجموع الغلات الزراعية التى ينتظر أن يحجود بها سطح الأرض كله لا بد أن يقف كذلك عند حد ينعدم بعده هذا النوع من الإنتاج .

وذلك أن الإنتاج الزراعى متوقف على المواد المنتجة الضرورية لحياة النباتات (الأزوت ، البوتاس ، الفوسفات ، الحامض الفوسفورى ... الخ) . ومن المسلم به أن كل قطعة أرض زراعية ، مهما بلغ خصبها ، تحتوى على مقدار محدود من هذه المواد ؛ وأن سطح الأرض كله يحتوى كذلك على مقدار محدود منها ؛ وأن كل نبات ينبت فى الأرض يمتص جزءاً من هذه المواد حتى يتم نموه . فالغلة التى يمكن أن تنتجها قطعة أرض ما لا بد إذن أن تقف عند حد معين تصبح بعده هذه القطعة غير صالحة للإنبات ؛ وذلك عند ما ينفد جميع ما تحتوى عليه من المواد المنتجة . والغلة التى يمكن أن يحجود بها سطح الأرض كله لا بد كذلك أن تقف عند حد معين يزول بعده هذا النوع من الإنتاج من العالم الانسانى ؛ وذلك عند ما ينفد جميع ما يحتوى عليه سطح الأرض من مواد منتجة .

حقاً، أن الانسان، بما يضعه في الأرض من سماد، يستطيع أن يرد إليها عقب محصول ما كل ما فقدته من موادها المنتجة في سبيل إنباتها هذا المحصول، بل يستطيع أن يزودها بأكثر مما كان بها من هذه المواد.. ولكن هذا لا ينقض شيئاً مما قررناه ولا يرفع الخطر الذي أشرنا إليه وإن أخر وقوعه.. وذلك أن السماد لا يخرج عن أحد نوعين: سماد كيمائى وسماد حيوانى، وكلاهما محدود الكمية ومهدد بالفناء. أما السماد الكيمائى فلا، مستمد من مواد معدنية (فوسفات، بوتاس، نترات... الخ)؛ وقد بينا فيما سبق أن كل معدن يستخرج من الأرض محدود الكمية. وأما السماد الحيوانى فلأن ما يرده إلى الأرض من مواد منتجة أقل مما تفقده الأرض من هذه المواد في سبيل تكونه؛ فقد ثبت أن كمية المواد المنتجة التى تشتمل عليها فضلات حيوان ما أقل من كمية المواد المنتجة التى انتزعها غذاؤه من الأرض؛ لأن جزءاً من هذه المواد يذهب في توليد الحرارة والحركة وتكوين الأنسجة والعظام.. أى يتحول إلى قوى ومواد غير منتجة.

٢- قانون تحديد الغلة في مدة معينة

وفضلاً عن هذا الخطر الذى يهددنا به المستقبل، والذى قد يرفعه عنا أو يعده تقدم العلوم الزراعية، فإن الغلة التى يستطيع الانسان أن ينتجها من مساحة ما في مدة معينة محصورة في حدود ضيقة؛ فلا يمكن أن تتجاوز قدراً معيناً مهما بذل فيها من جهد ونفقات.

فكمية القطن أو القمح التى يستطيع الزارع المصرى مثلاً أن ينتجها من فدان أرض في مدة ما لا يمكن أن تتجاوز كذا من القناطير أو كذا من الأرداب. والسبب في هذا راجع إلى أن الإنتاج الزراعى، فضلاً عن تقيده بكمية المواد المنتجة، مقيد كذلك بالمكان والزمان الضروريين لنمو النبات.. فكل نبات يحتاج في نموه ومد جنوره إلى مساحة معينة من الأرض لا يمكن نقصها. فلو بذر الزارع أو غرس في مساحة ما أكثر من القدر الذى تحتمله، ولم يتدارك خطأه

بتخفيف النبات وقطع الزائد منه ، لفست زراعته وذهبت جهوده أدراج الرياح . وقد حددت الطبيعة لنمو كل نبات ونضجه زمنا معينا لا يستطيع الإنسان سيلا إلى نقصه أو تغيير مواعيده (١) . - ومن الواضح أن تقييد الإنتاج الزراعي بالزمان والمكان بالشكل الذي وصفناه يجعل كل غلة يستطيع الإنسان أن ينتجها من مساحة ما في زمن معين محدودة في كميتها . - وهذا هو ما يسمى « قانون تحديد الغلة في مدة معينة » .

ولتوضيح ذلك نفرض أن قطعة من الأرض تزرع قمحا فتأتي بغلة قدرها ١٠٠ أردب إذا أنفق عليها ١٠ وحدات من العمل ورأس المال . فإذا أنفق عليها ٢٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تغل ٢٢٠ أردبا ؛ وإذا أنفق عليها ٣٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تغل ٤٦٠ أردبا . . . وهكذا حتى تصل إلى حد لا تزيد بعده الغلة الكلية باستخدام وحدات جديدة من العمل ورأس المال ؛ كما يتضح ذلك من الجدول الآتي :

(وحدات العمل ورأس المال) (الغلة الكلية)

١٠٠	١٠	الحالة الاولى
٢٢٠	٢٠	الحالة الثانية
٣٦٠	٣٠	الحالة الثالثة
٥٢٠	٤٠	الحالة الرابعة
.....
* ٧٢٠	٨٠	الحالة الثامنة
٧٢٠	٩٠	الحالة التاسعة
٧٢٠	١٠٠	الحالة العاشرة

ومن هنا نرى أننا عند ما وصلنا إلى الحالة الثامنة بلغنا حدا (٧٢٠ أردبا) لا تزيد بعده غلة هذه المساحة مهما زدنا في الإنفاق عليها من وحدات العمل

(١) يمكن هذا أحيانا ولكن في حدود ضيقة وبنفقات باهظة جدا .

ورأس المال .

ولهذا كان ستوارت ميل يشبه غلة الأرض بنسيج مرن قابل للتمدد ، كلما زده شدا ازداد تمدا ، حتى يأتي وقت لا يمكنك الذهاب في شدة إلى حد أبعد . وغنى عن البيان أن لكل نوع من أنواع الغلة حدا أقصى خاصا به . فكمية القمح التي لا يمكن أن يتجاوزها محصول قطعة أرض في زمن ما تختلف عن كمية الشعير التي يمكن أن تجود بها هذه القطعة في مثل هذه المدة .

ويمتاز الإنتاج الصناعي في هذه الناحية عن الإنتاج الزراعي بشدة مروته . وذلك لأن الصانع يسيطر على ما يستخدمه من الآلات وعلى مقدار ما تنتجه هذه الآلات ويمكنه أن يسيرها حسب إرادته غير مقيد بمكان أو زمان ولا متأثر باختلاف الفصول ولا بالتغيرات الجوية . ففي استطاعته تشغيل أفرانه ليل نهار وفي جميع فصول السنة ؛ وفي استطاعته أن ينتج ما يشاؤه في المساحة التي يشغلها مصنعه .

٣ - قانون الغلة المتناقصة ، أو غير المتلائمة مع النفقات Loi de Rendement

non-proportionnel ou décroissant

بالأمل في الجدول السابق يظهر أن كمية الغلة التي تنتجها مساحة ما في مدة معينة تختلف باختلاف ما أنفق عليها من عمل ورأس مال . ففي استطاعة الزارع أن يزيد في مقدار الغلة التي تنتجها مساحة ما في زمن معين إذا زاد في الإنفاق عليها . فكلما زاد في الإنفاق عليها ازداد إنتاجها في الحدود التي تسمح بها طبيعتها . ويسمح بها الزمان والمكان المقيد بهما النبات (أي في الحدود التي يرسمها قانون تحديد الغلة في مدة معينة) .

غير أنها ، قبل أن تصل بزيادة الإنفاق عليها إلى أقصى ما يمكن أن تنتجه حسب قانون تحديد الغلة في مدة معينة ، لابد أن تصل في هذا السيل إلى نقطة يبلغ عندها الإنتاج غلته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال ؛ بحيث لو زيد بعد ذلك مقدار المستخدم منهما لأخفت الغلة التي تنشأ عن

هذه الزيادة في التناقص النسبي .

ولايضاح ذلك نفرض أن قطعة معينة من الارض تزرع فحماً فتأتى بغلة قدرها ١٠٠ أردب إذا استخدم فيها ١٠ وحدات من العمل ورأس المال، وبذلك تكون الغلة النسبية لكل وحدة ١٠ أردب. فإذا استخدم في زراعتها ٢٠ وحدة من العمل ورأس المال فقد تنتج ٢٢٠ أردباً، وبذلك تكون الغلة النسبية ١١ أردباً، وتسير على هذه الوتيرة حتى تصل إلى نقطة تأخذ بعدها الغلة النسبية في التناقص، كما يتضح ذلك من الجدول الآتي :

(وحدات العمل ورأس المال) (الغلة الكلية) (الغلة النسبية)

١٠	١٠٠	١٠	الحالة الاولى
١١	٢٢٠	٢٠	الحالة الثانية
١٢	٣٦٠	٣٠	الحالة الثالثة
*١٣	٥٢٠	٤٠	الحالة الرابعة
١٢	٦٠٠	٥٠	الحالة الخامسة
١١	٦٦٠	٦٠	الحالة السادسة
١٠	٧٠٠	٧٠	الحالة السابعة
٩	٧٢٠	٨٠	الحالة الثامنة
٨	٧٢٠	٩٠	الحالة التاسعة
٧½	٧٢٠	١٠٠	الحالة العاشرة

ومن هذا نرى أن الغلة النسبية بعد أن بلغت حدها الأقصى (١٣) في الحالة الرابعة أخذت في التناقص ابتداء من الخامسة حتى عادت في الحالة السابعة إلى ما كانت عليه في الحالة الأولى، واستمر تناقصها في الحالات الثامنة والتاسعة والعاشرة .

وهذا هو ما يسميه الاقتصاديون « قانون الغلة المتناقصة » أو « قانون تناقص الغلة »، أو « قانون الغلة غير المتناسبة مع الاتفاق » . ويمكن صريح هذا القانون

فيما يلي :

لكل قطعة أرض حد يبلغ عنده الإنتاج غلته القصوى بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زيد مقدار المستخدم منهما على هذا الحد لأخذت الغلة التي تنشأ عن هذه الزيادة في التناقص النسبي .

ويكاد يكرن هذا القانون من بدهيات الشئون الاقتصادية . فجميع المشتغلين بالزراعة يراعونه في أعمالهم وفي مبالغ نفقاتهم الإنتاجية . ففي مصر مثلاً لا نكاد نجد قطعة أرض لا يستطيع صاحبها أن يزيد من مقدار ما تنتجه في العادة من الغلات ، إذا زاد في الإنفاق عليها : بأن يضع فيها كمية من السماد أكبر من الكمية التي اعتاد وضعها ، ويستخدم في حرثها آلات أقوى مما يستخدمه ، ويختار لها أجود أنواع البذور وأغلاها ، ويستأجر عمالاً لتنقية بذورها وتخليصها بما عسى أن يكون فيها من حب فاسد وغريب ، ويعني بعد ظهور النبات بتنقية الأرض من كل ما يظهر فيها من عشب ونبات طفيلي ، ويتخذ كل الوسائل الفعالة لحماية النبات من الحشرات والطيور ... وهلم جرا . ولكنه لا يفعل كل ذلك ولا يسير في هذه السيل إلى أبعد حد ممكن . لأنه يعلم أنه بعد الوصول إلى نقطة ما يصبح من العبث زيادة التكاليف ؛ لأن الغلة التي يمكن أن تنشأ عن هذه الزيادة لن تكون متناسبة مع ما يتكلفه إنتاجها من نفقات .

ولو كان في الإمكان زيادة غلة الأرض زيادة مطردة متناسبة مع زيادة النفقات لما طمع الزارعون في تملك مساحات واسعة ، ولفضل كل منهم أن يقلل أملاكه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وينفق على هذا القليل كل ما يريد أن يشتري به أرضاً جديدة .

ولا أدل على صحة هذا القانون من أن أجود الأرض ليست وحدها هي التي تزرع في البلاد القديمة الكثيفة السكان ، بل يزرع بجانبها المتوسط والردىء . فنجد مثلاً من بين الأراضي المزروعة بمصر بعض قطع ينتج الفدان منها ستة أرادب من القمح أو سبعة أو ثمانية إذا أنفق عليه وحدات ما من العمل ورأس

المال ، ونجد بجانبها قطعا أخرى لا ينتج القدان منها ، باستخدام هذه الوحدات نفسها ، أكثر من أربعة أرباب أو ثلاثة . فلو كان الإنسان قادرا على زيادة ما تنتجه القطعة الجيدة زيادة مطردة متناسبة مع زيادة نفقاته عليها لما لجأ إلى زراعة قطعة أخرى بجانبها أقل جودة منها .

ومن الواضح أن الحد الذى تبدأ عنده الغلة النسبية فى التناقص يختلف باختلاف نوع الأرض ومبلغ خصبها الطبيعى ... وما إلى ذلك ؛ ويختلف كذلك فى القطعة الواحدة باختلاف نوع الغلة التى يراد زراعتها فيها .

و « قانون الغلة المتناقص » ، قانون عام يسرى على جميع الفروع الإنتاجية ، وليس مقصورا على الإنتاج الزراعى كما قد يتبادر إلى الذهن . فهو يسرى على استغلال المناجم ، ووسائل النقل ، ومصايد الأسماك ، وعمارات السكنى ، والصناعات الإنسانية .

٤ - قانون الغلة المتزايدة *Loi de Rendent Croissant*

يلاحظ فى المثال الذى ضربناه فى الفقرة السابقة لقانون الغلة المتناقص أن « الغلة النسبية » ، لقطعة الأرض قد زادت فى الحالة الثانية عما كانت عليه فى الحالة الأولى ، وفى الحالة الثالثة عما كانت عليه فى الحالة الثانية ، وفى الحالة الرابعة عما كانت عليه فى الحالة الثالثة . أى إن زيادة الإنفاق عليها فى الحالات الثانية والثالثة والرابعة نجم عنها زيادة فى الإنتاج أكبر نسبيا من زيادة الإنفاق .

وهذا هو ما يسميه الاقتصاديون « قانون الغلة المتزايدة » ، أو « قانون تزايد الغلة » . ويمكن صوغ هذا القانون فيما يلى :

كل زيادة فى الإنتاج تعوّض على المنتج فى ظروف معينة تعويضا أكبر نسبيا مما زاده فى الإنفاق .

ومن نص هذا القانون يتبين أنه لا يصدق إلا فى حالات معينة ، وبخاصة فى الأراضى الزراعية البكر (التى لم تزرع بعد أو لم تزرع كثيرا) وفى بعض الصناعات ، وفى المناجم فى فاتحة استغلالها . فإذا كشف منجم فحم مثلا وأنفق

عليه حتى أصبح صالحا للاستغلال ، فإنه كلما زيد فى الإنفاق عليه بعد ذلك من وحدات العمل ورأس المال زادت غلته زيادة أكبر نسبيا من زيادة الإنفاق ، حتى يصل إلى حد تأخذ بعده الغلة النسبية فى التناقص .

- ٦ -

العامل الثانى : العمل

تعريفه ، وأنواعه ، وأهمية كل نوع منها فى الإنتاج

يقصد بالعمل الجهود الجسمية والعقلية التى يجرىها الإنسان على الأشياء لينشئ بها منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل . - وهو ينقسم ثلاثة أقسام :
١ - العمل الجسمى ، الذى تقوم اليد بأكبر نصيب من مظاهره ، ولذلك يسمى أحيانا به العمل اليدوى ، Travail Manuel . - وهذا النوع ضرورى لكل إنتاج . وذلك أن الإنتاج لا يتم إلا بعمل حسى يجرى على المادة ، ولا يتم أى عمل حسى من هذا القليل بدون بذل مجهود جسمى .

وكل ما يقوم به العمل الجسمى بصدد الإنتاج يرجع إلى التغيير فى أوضاع الأشياء وأماكنها ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك (١) . فكل ما يؤديه المنتج حيال الثروة من أعمال جسمية - كاستخلاصها من مواطنها الأصلية إلى حيث تصبح صالحة للاستخدام ، أو نقلها من مكان تزيد فيه عن الحاجة إلى مكان آخر يحتاج إليها فيه ، أو العمل على الإبقاء عليها عن طريق التعبئة أو الحزن وما إليها لينتفع بها فى المستقبل ، أو إخضاعها لمؤثرات خاصة لتصبح صالحة لسد حاجة لم تكن لتقوى على سدها من قبل ، أو تحويلها من حالة إلى حالة أخرى تصبح فيها صالحة لاستعمال لم تكن صالحة له وهى فى حالتها الأولى ، أو التأليف بين بعض أنواعها تأليفا يزيد من كمياتها أو يخرج منها ثروة جديدة أو يجعلها صالحة لأن

تسد حاجة لا تستطيع سدها متفرقة - كل أولئك وما إليه يرجع إلى مجرد نقلها هى نفسها أو مجرد التغير فى أوضاع عناصرها : وكلا الأمرين عبارة عن تغير فى الأمكنة . ويصدق هذا حتى فى حالة إحداث ثروة جديدة لم تكن موجودة من قبل كما فى الزراعة وتربية الحيوان ، وفى حالة تغير الخواص الطبيعية للثروة كما فى الصناعات الكيماوية . فكل ما يؤديه الإنسان فى هاتين الحالتين وما إليهما لا يزيد كذلك عن تغير الأمكنة : فهو فى الزراعة يقتصر على التغير من أمكنة البذرة والتربة والماء والسماد ... وما إلى ذلك ؛ وفى تربية الحيوان يقتصر على التغير من أماكنه وأماكن غذائه ؛ وفى الصناعات الكيماوية يقتصر مثلا على وضع عصير العنب فى الدن وحفظه لتخميره ، أو على الجمع بين الحديد والفحم ووضعهما تحت درجة حرارة خاصة لينشأ منهما الصلب ، أو على الجمع بين النحاس والقصدير والرصاص بمقادير خاصة وتحت درجة حرارة معينة لتكوين البرونز ... ؛ ثم يدع بعد ذلك للطبيعة وقوانينها العمل على تحقيق الغاية المنشودة .

٢ - العمل العقلى ، ومن أهم مظاهره فى الإنتاج الأعمال الاختراعية . - وهذا النوع ضرورى كذلك لكل إنتاج . فكل عمل إنتاجى ، مهما كان ساذجا ، يقتضى العامل نوعا من التفكير ؛ وكل ما يستخدمه الإنسان فى حاجاته يرجع الفضل فى كشفه واستغلاله إلى ما بذل فى سبيله من مجهود عقلى واختراعى ؛ وجميع الحركات الإنتاجية ، سواء فى ذلك الحركات الجسمية أم حركات الآلات ، كانت وليدة تفكير واختراع . فليست الثروات وحدها هى التى يتوقف كشفها واستخراجها على العمل العقلى ؛ بل إن الحركات الجسمية نفسها التى تجرى على هذه الثروات ، والأساليب التى تتخذ لتغير أماكنها وأوضاع عناصرها ، كل ذلك كان نتيجة اختراع وتفكير ، ويتوقف بقاؤه وتطبيقه على العمل العقلى .

ويقصد بالاختراع هنا ما يشمل كل تفكير ، مهما كان ضئيلا ، فى وسيلة

جديدة للوصول إلى غاية إنتاجية . فتفكير الإنسان في العصور الأولى في صنع مغزل من قطعة حجر وعود من الخشب أو البوص ، أو في إدارته بشكل خاص للحصول على الخيط ، أو في تثقيف صوانة لاستخدامها في قطع الأشياء ، وتفكير جس - واط في استخدام البخار لإدارة الآلات ، كلاهما يسمى اختراعا في عرف الاقتصاديين .

٣ - العمل الإداري أو التنظيمي . وهو الذي يشرف على الأعمال الإنتاجية المباشرة فينظمها وينسقها ويضع كلا منها حيث يحقق الغاية المقصودة عن أقرب سبيل . وهو ضروري في جميع المشروعات الإنتاجية الجمعية ، أي التي يقوم بالإنتاج فيها عدد من الأفراد يوزعون العمل فيها بينهم . فن الواضح أن هذه المشروعات - التي تشمل أهم مظاهر الإنتاج في العصر الحاضر - لا يكفي فيها مجرد تكديس الأعمال الجسمية والعقلية وضمها بعضها إلى بعض ، بل لابد من عمل ثالث ينظم هذين النوعين وينسقهما ويوجه كلا منهما الوجهة التي تحقق أقصى ما يمكن تحقيقه من منفعة مع بئل أقل ما يمكن بذله من مجهود . فلا يتحقق إنتاج صحيح في أي مشروع من هذا القبيل بدون عمل الرؤساء والمشرفين ومجالس الإدارة . وقد أخذت أهمية هذا النوع من العمل تزداد في عصورنا الحاضرة تبعاً لانتشار المشروعات الواسعة ونشأة المصانع الكبيرة .

- ٧ -

ضرورة العمل في الإنتاج وفي سد حاجات الإنسان

ما تقدم يتبين أنه لا يمكن أن يتحقق أي إنتاج ولا أن تسد أي حاجة من حاجات الإنسان بدون أداء بعض الأعمال .

غير أن هناك أموراً قد يبدو للنظرة الأولى أن هذه القاعدة لا تصدق عليها : كالثمار والفواكه التي تجود بها أشجار الغابات من تلقاء نفسها ؛ وكالأرض وما

تشتمل عليه من مواد أولية ؛ وكالأرباح التى تستحق لأصحاب الأسهم والسندات والثروات التى يحصل عليها الوارثون بدون أن يبذلوا فى سبيلها أى مجهود . ولكن بالتأمل فى هذه الأمور وما إليها يتبين أنها لا تشذ فى شىء عن القاعدة التى قررناها . فالثمار والفواكه التى تجود بها أشجار الغابات من تلقاء نفسها لا تحقق أى نفع للإنسان ما لم يبذل مجهودا فى سبيل قطعها على الأقل . وما تشتمل عليه الأرض من ثروات طيعية يتوقف نفعه على كشف الإنسان له واهتدائه لخواصه وما يبذله من جهود جسمية وعقلية فى سبيل استخراجها وجعله صالحا لسد حاجته . والأرباح التى تستحق لأصحاب الأسهم والسندات والثروات التى يحصل عليها الوارثون ... كل أولئك من ثمرات ما بذله غيرهم من أعمال .

وليس ضرورة العمل مقصورة على الإنسان ، بل تنتظم جميع الكائنات الحية . فالبذرة تشق الأرض لتنفذ إلى سطحها حيث تجد الهواء والضوء ، وتمد جنورها فى باطن الأرض لتثبت أصولها وتحصل على ما يعوزها من المواد المنبثقة ؛ والقرقة تقبض غطاءها وتبسطة لتمص مما يحيط بها من سائل ما تحتاج إليه فى غذائها ، والعنكبوت يقضى وقتا طويلا فى نسج خيوطه ليتخذ منها شركا لصيد فريسته ؛ والحيرانات المفترسة تقضى يباغى نهارها وشطرا من الليل فى طلب الرزق ... وهم جرا .

غير أن ثمة فرقا كبيرا بين أعمال الإنسان وأعمال غيره من الكائنات الحية . فعمل النبات آلى بحث ؛ وعمل الحيوان تسوده الاندفاعات الغريزية ؛ على حين أن أعمال الإنسان الإنتاجية ترجع جميعها إلى جهود إرادية منظمة ومتجهة إلى غاية مقصودة .

- ٨ -

التعب وعلاقته بالعمل وقوانينه

لا يتم أى عمل جسمى إلا بحركة تتمثل فى انقباض العضلات وانبساطها . وهذه الحركة لا تتم إلا بقوة تبذلها العضلات من الطاقة الكامنة فيها ؛ كما لا تتم حركة الآلة البخارية إلا بقوة ينلها وقودها من الطاقة الحرارية الكامنة فيه . وهذه القوة العضلية التى تبذل فى سبيل القيام بالحركة لا تتم إلا بتحلل المواد الكيميائية التى تتركب منها أنسجة العضلات ؛ كما لا تظهر حرارة الوقود إلا باحتراقه . - ومن تحلل تلك الأنسجة يتكون بالجسم ثاى أو كسيد الكربون وفوسفات البوتاسيوم الأحادى وما إليهما من الأحماض والمواد السامة الضارة ؛ كما يتكون الرماد من احتراق الوقود .

ولا يتم كذلك أى عمل عقلى إلا بقوة ينلها المخ وسائر أعضاء الجهاز العصبي من الطاقة الكامنة فيها . وهذه القوة العصبية التى تبذل فى سبيل القيام بالعمل العقلى لا تتم إلا بتحلل المواد الكيميائية التى تتركب منها أنسجة الخلايا العصبية . ومن تحلل هذه المواد يتكون بالجسم نفس الفضلات السامة التى تنشأ عن تحلل الخلايا العصبية .

فكل عمل ، جسمى كان أم عقلياً ، يؤدى إلى تهدم العضلات أو الأعصاب ؛ وعن هذا التهدم يتخلف فى الجسم أنقاض ضارة سامة .

غير أن الجسم ، فى أثناء أدائه عملاً ما ، يقاوم هذه الآثار الهدامة الضارة . وتمثل مقاومته فى عمليتين : إحداهما يقوم بها الدم وهى بناء ما تهدم من الخلايا العصبية والعصبية وتجديد ما بلى منها ؛ وثانيتها يقوم بها الجهاز الإخراجى وهى جرف المواد السامة الدائرة خارج الجسم لينجو من أذاها وسلم من شرها . - فما دامت عمليتا البناء متكافئتين مع عملية الهدم ، يظل الشخص قادراً على

العمل وبما أمن من التعب . أما إذا استمر العمل مدة طويلة لدرجة تغلبت فيها عملية الهدم على عمليتي البناء ، فحينئذ يبدأ التعب ، فيجس الشخص بعجزه عن مواصلة العمل وحاجته إلى الراحة ، وتضعف بالتدريج قدرته على بذل الجهود حتى يصل إلى حد يعجز فيه تمام العجز عن أداء أى عمل .

فلا يستطيع العامل إذن أن يواصل عملا ما أكثر من مدة معينة ؛ ولا يستطيع في مدة ما أن يبذل أكثر من قدر معين من الجهود .

غير أن مدى الزمن الذى يستطيع العامل مواصلة العمل فيه ومبلغ الجهود التى يستطيع بذلها في مدة ما ، بدون أن يناله التعب ، يختلفان طولاً وقصراً وقوة وضعفا تبعاً لعوامل كثيرة أهمها ما يلي :

١ - مبلغ رغبة العامل في العمل لذاته . - يرمى العامل من وراء عمله إلى غاية خارجة عن العمل نفسه . فالحركات التى يؤدىها في هذا السبيل هى وسيلة للوصول إلى شئ آخر . غير أن هذه الوسيلة قد تكون هى نفسها محبة إلى العامل فيرغب فيها لذاتها بجانب رغبته في الغاية التى تؤدى إليها . وفي هذه الحالة يسهل أدائها على النفس والجسم . فيستطيع العامل ، في سبيل القيام بها ، أن يبذل في مدة ما من الجهود أكثر مما يقوى على بذله في أعمال أخرى في مثل هذه المدة ؛ ويستطيع ، بدون أن يناله التعب ، أن يواصل عمله فيها زمناً أطول من الزمن الذى يستطيع أن يواصل فيه عملاً آخر غير محبب إليه . ويعظم مقدار ما يستطيع بذله من هذه الجهود ويطول مدى الزمن الذى يقوى على مواصلة العمل فيه كلما قويت رغبته في العمل لذاته .

فالعالم المولع بالبحث والتتقيب ، والعامل المحب لمهنته ، والمصور أو النحات أو الموسيق أو الممثل ... المغمرب بفنّه ، كل أولئك ومن إليهم لا ينالهم من التعب في أداء وظائفهم بمقدار ما ينال الكارهين لأعمالهم الذين لا يؤدونها إلا مسوقين إليها بضرورات العيش ، ولجورد الوصول إلى الغايات الخارجة عنها .

ومن ثم كانت حركات الالصاب أخف كثيراً من حركات الأعمال وأقل

منها إجهادا ، وذلك لأن العامل ، مهما كان العمل محبا إلى نفسه ، لا تصل رغبته فيه لذاته إلى مبلغ ما تصل إليه رغبة اللاعب في اللعب لذاته . ويتضح هذا بالموازنة بين من يصيد للهو واللعب ومن يصيد لكسب العيش ، وبين من يجذف للرياضة والتوقى المحترف ، وبين من يسير في طرقات المدينة للتنزه والتمتع بمناظرها وساعى البريد الذى يقطع الشوارع لتوزيع الخطابات ... وهلم جرا . فان ما يتال الأولين من التعب ليس شيئا مذكورا بجانب ما يتال الآخرين (١) .

٢ - مبلغ تلاؤم العمل مع استعدادات العامل الطبيعية ومع قواه الجسمية والعقلية . - فبمقدار اتفاق العمل مع استعدادات العامل وقواه تكون سهولته ، وبمقدار تنافره معها تكون صعوبته ومبلغ إجهاده . فاذا زاول الشخص من العمل ما هو مستعد له بطبعه استطاع الاستمرار فيه طويلا بدون أن يشعر بتعب ، أما إذا كلف ما لا يتفق مع استعداداته الطبيعي قصرت المدة التى يستطيع فيها مواصلة العمل وقلت الجهود التى يقوى على بذلها . وإلى هذا يرجع قسط كبير من التبعة فى نفور كثير من الناس فى العصر الحاضر من أعمالهم وفيما يقاسونه من المشقة فى سبيل القيام بها . وذلك لأن الآباء كثيرا ما يوجهون أبناءهم وجهة لا تتلاءم مع استعداداتهم ولا تتفق مع ما فطروا عليه ، فيشبون على ما وجهوا إليه ولا يجدون منه خلاصا ، وشئون الحياة الاجتماعية والاقتصادية كثيرا ما تغرى الفرد أو تضطره إلى القيام بعمل لم يخلق له .

٣ - مبلغ قرب الغاية . - ذكرنا فى السبب الأول أن العامل يرمى من وراء عمله إلى غاية خارجة عن العمل نفسه (٢) . وهذه الغاية تختلف فى قربها وبعدها باختلاف نوع العمل وباختلاف الأحوال . فمن الأعمال ما تظهر ثمرته فى يوم أو بعض يوم ومنها ما لا يؤتى أكله إلا بعد أشهر أو سنين . هذا ، وكلما قربت الغاية من الأعمال كان أداؤها سهلا على النفس . ويظهر

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع مؤلفى « فى التربية » ، صفحات ٣٨ - ٤٥ .

(٢) انظر ص ٩٨ .

هذا بالموازاة مثلا بين الصائد الذى يلقي شباكه ليحصل على غذائه، والزارع الذى يحرق الأرض لتخرج له بعد حين ما يحتاج إليه فى مثونه من غلال؛ فإن التعب الذى يلحق الأول من جراء بذله فى عملية الصيد لقدر ما من المجهود أقل من التعب الذى يلحق الثانى على أثر بذله فى عملية الحرث لمثل هذا القدر.

٤ - مبلغ اعتياد العامل للعمل .. إذا كثرت مزاوله العامل لنوع ما من العمل وكثر تكراره له بطريقة واحدة، لا يلبث أن يتحول الى عمل من أعمال العادة؛ ولا تلبث حركاته، التى كانت فى مبدأ الأمر لإرادية صعبة الأداء تتطلب مجهوداً وإشرافاً عقليين، أن تتحول إلى حركات آلية سهلة تنم بمجهود يسير وبدون حاجة إلى كبير إشراف من القوى العقلية. ومن ثم كانت الأعمال الجديدة وأعمال التأليف والأعمال الاختراعية ... وما إلى ذلك أشق كثيراً على النفس من الأعمال القديمة المتكررة التى اعتادها الجسم ومرنت عليها الأعضاء؛ وكان فى استطاعة الفرد أن يواصل العمل فى هذه الطائفة الأخيرة زمناً طويلاً، على حين أنه فى الطائفة الأولى يناله التعب بعد أمد وجيز.

٥ - نوع العمل وطبيعته .. فالأعمال ليست سواء فى طبيعتها وفيما تتطلبه أداؤها من مجهود. فمن الأعمال ما تغلب فيه الناحية العقلية، ومنها ما تسود فيه الطاقة الجسمية. ومن الأعمال ما يقتضى بطبيعته مجهودات جبارة عنيفة كقطع الأحجار وطرق الحديد وحمل الأثقال وإدارة الآلات الثقيلة المرهقة وأعمال التأليف والاختراع ... وما إلى ذلك، ومنها ما يتطلب بطبيعته جهوداً يسيرة سهلة كأعمال الطهى والصيدلة وإدارة القاطرات البخارية والسيارات وأعمال الآلة الكاتبة والخياطة والأعمال العقلية الخفيفة ... وهلم جرا .. فدى الزمن الذى يستطيع العامل مواصلة العمل فيه، ومبلغ المجهود الذى يقوى على بذله فى مدة ما، كل ذلك يختلف باختلاف نوع العمل وطبيعته.

٦ - سن العامل وجنسه .. لا يقوى الفرد على العمل فى طفولته الأولى ولا فى هرمه. وفيما عدا هذين العصرين، تختلف قدرته على العمل

باجتلاف المراحل . فهو في سنى شبابه أقدر منه على العمل في طفولته الثانية أو مراهقته أو شيخوخته . - ومبلغ الجهود التى يقوى الرجل على بذلها في مدة ما يختلف في كثير من الأعمال عن مبلغ الجهود التى تقوى المرأة على بذلها في مثل هذه المدة .

٧ - قوى العامل الطبيعية والمكتسبة . - فالأفراد المتحدون في السن والجنس ليسوا سواء في قواهم الطبيعية والمكتسبة ، بل إنهم يختلفون في ذلك اختلافا كبيرا . فمنهم من زودته الطبيعة ببنية متينة وأعضاء قوية وجلد على الأعمال ؛ ومنهم الهزيل الذى لا يلبث أن يأخذ في عمل حتى يدركه التعب . ومنهم من وهب ذكاء وعبقريته فسهلت لديه أعمال التفكير والاختراع ؛ ومنهم من ضعفت قواه العقلية أو توسطت فصعب لديه هذا النوع من الأعمال . - وما قلناه في القوى الطبيعية نقول مثله في القوى المكتسبة : فمن الناس من نال قسطا كبيرا من التعليم العقلى أو الفنى فاكتسب مهارة في بعض نواحي الأعمال ؛ ومنهم لم يتح له ذلك فوقف ارتقاؤه العقلى وجمدت قريحته وتضاءلت مهارته الفنية .

ولا يخفى ما لهذه الأمور كلها من أثر في مدى الزمن الذى يستطيع العامل مواصلة العمل في أثنائه ، وفي مبلغ الجهود التى يستطيع بذلها في مدة ما بدون أن يناله التعب .

٨ - صحة العامل . - فالعامل الصحيح المعافى من الأمراض أقوى في جميع نواحي العمل من العامل السقيم المعتل الجسم . - والمرأة في حالاتها العادية أقوى على العمل منها في حالات حيضها أو حملها . . .

٩ - تغذية العامل وملبسه ومسكنه وساعات نومه . . . وما إلى ذلك . - فبمقدار كفاية العامل من هذه الأشياء يكون مبلغ قدرته على العمل . فإذا كان الغذاء صحياً كافياً كثر الدم ونهض بالتغذية وتجديد ما يهضمه العمل من الأنسجة والخلايا والأعصاب ، فيطول المدى الذى يستطيع العامل أن يواصل العمل في أثنائه ، وتزيد مقدرته على بذل المجهود . أما إذا ساء الغذاء أو كان قليلا غير

كاف ، فإن الدم يقل فيضعف عن أداء وظيفته فتتغلب عملية الهدم والتسمم على عمليتي البناء والإخراج ، فيسرع التعب إلى العامل . - ومثل هذا يقال في الملابس والسكن .

ويحتاج كل فرد إلى عدد من الساعات يقضيها نائماً لتستريح عضلاته ويستريح جهازه العصبي ويقوم الدم ببناء ما تهدم من خلاياهما وتجديد ما بلى منها من جراء الأعمال اليومية . ويختلف القدر الكافى من النوم باختلاف السن . فكلما صغرت السن طالت المدة التى ينبغى أن تخصص للنوم : فأبناء ست فى حاجة إلى ١٣ ساعة ، وأبناء سبع فى حاجة إلى ٥ و ١٢ ، وأبناء ثمان فى حاجة إلى ٥ و ١١ ، وأبناء تسع فى حاجة إلى ١١ ، وأبناء اثنتى عشرة فى حاجة إلى ٥ و ١٠ وهلم جرا . - فإذا لم يأخذ الشخص قسطه الكافى من النوم أسرع إليه التعب مما يزاوله من العمل .

١٠ - العوامل الطبيعية المحيطة بالعامل . - ومن أهم هذه العوامل جو البلد الذى يعيش فيه . ففي المناطق الاستوائية تودى شدة الحرارة إلى دخول الأجسام وضعف العقول ، فيسود السكان الكسل ويعوزهم الإقدام وتقل لديهم المهارة . ويسرع إليهم التعب فيما يزاولون من الأعمال . وفي المناطق المعتدلة تحضر حالة الجوع على النشاط والجرأة وتولد المهارة والإقدام وتزيد من قدرة العامل على بذل المجهود . - ويقاس على ذلك ما يختلف المظاهر الطبيعية الأخرى من أثر بهذا الصدد .

١١ - العوامل الاجتماعية المحيطة بالعامل . - ويدخل تحت هذه العوامل أمور كثيرة منها نظام الحكم ونوع الحكومة ومختلف النظم التى تسير عليها الأمة فى شتى فروع حياتها ، والحقوق التى يتمتع بها العمال وتمتع بها نقاباتهم من النواحي السياسية والاقتصادية وغيرها ، ومبلغ استقرار العامل واطمئنانه على مستقبله ، وما يتخذة أولو الأمر من إجراءات لتأمينه ضد البطالة وأخطار العمل والشيخوخة وما إلى ذلك ، ومبلغ تكافؤ أجره مع ما يبذله من مجهود ، ونظم توزيع الثروة فى أمتة ومدى اتفاقها مع مقتضيات العدالة وهلم جرا . -

فلا يخفى ما لهذه الأمور من أثر بليغ في نشاط العامل وجلده على العمل ومدى قدرته على بذل المجهود .

١٢ - ساعات اليوم . - يختلف مبلغ الطاقة التي في مقدور الإنسان بذلها ومدى الزمن الذي يستطيع مواصلة عمله في أثنائه باختلاف ساعات اليوم . فقدره العامل على العمل في ساعات الصباح تفوق ، في الغالب ، قدرته عليه بعد الظهر . غير أنه يتعذر بهذا الصدد وضع قاعدة عامة تصدق على جميع الناس وفي جميع الأحوال والشئون . فالأمر هنا يختلف باختلاف الأقاليم ونوع العمل ، ويختلف كذلك باختلاف الأفراد وما اعتاده كل فرد في حياته العملية .

وعلى هذه الأسس تقوم جميع الإصلاحات التي أدخلت أو يفكر في إدخالها على نظام العمل وحياة العمال ، سواء في ذلك الإصلاحات الحكومية أم الإصلاحات التي مصدرها النقابات أو زعماء العمال أو الشركات أو أصحاب المصانع أو الأحزاب ... وهلم جرا : كنظم التأمين ضد البطالة وأخطار العمل والشيوخوخة ؛ والعناية بتثقيف العمال ونشر التعليم بينهم بطريق المحاضرات والمعاهد الليلية والصنف والمجلات ؛ والعمل على توفير أسباب الراحة لهم بإنشاء المستشفيات المجانية ، والمطاعم المعتدلة الأثمان الجيدة الغذاء ، وإقامة المنازل الصحية لسكنائهم بجانا أو بأجور زهيدة ، وتشجيعهم ماديا وأديا على غشيان أماكن الرياضة البدنية ودور التمثيل والخيالة ؛ والعمل على رفع أجورهم حتى يستطيعوا أن يسدوا حاجاتهم في المأكل والمشرب والملبس والسكن ولتحسين أحوالهم الاجتماعية والمعيشية ؛ وتجميل أحياء العمال وتنظيمها بإنشاء الحدائق والمتنزهات العامة والميادين الفسيحة ؛ وإشراك العمال في حكم البلاد ، ومنحهم كافة الحقوق السياسية التي يتمتع بها غيرهم من الطبقات ، وتحسين الشئون الاجتماعية المحيطة بهم ، وتقوية نقاباتهم ، والاعتراف بهيئاتهم ، وإقرار نظمهم التعاونية ؛

وتحديد ساعات العمل اليومى ، وأيام الشغل فى الأسبوع (١) ، ومنح العمال إجازات بأجر كامل فى مختلف المناسبات الدينية والقومية ، وقصر العمل ما أمكن على ساعات الصباح ؛ وإنشاء مكاتب للتوجيه المهنى *Orientation Professionnelle* أى توجيه العامل إلى المهنة التى تتلاءم مع استعداداته وتتفق مع ميوله الفطرية والمكتسبة (٢) ؛ وأخذ العامل بنوع واحد من العمل حتى يعتاده ويبرع فيه ؛ وإشراكه فى أرباح المصنع أو المتجر أو منحه مكافأة إضافية عن كل ما ينتجه زيادة عن قدر معلوم ؛ وحظر تشغيل الأطفال فى المصانع قبل سن معينة ، وتحريم تشغيل النساء فى بعض الأعمال وفى الشهور الأخيرة من الحمل وعقب الولادة (٣) ... وهلم جرا . فإن كل ذلك وما إليه من نظم العمل التى استأثرت فى العصور الحديثة بقسط كبير من نشاط الحكومات والمصلحين وزعماء العمال وأصحاب المصانع والأحزاب السياسية والاقتصادية ، يقوم على استغلال القوانين السابق ذكرها بطريقة تزيد من مدى كفاية العمال ، ومبلغ قدرتهم على بذل المجهود ، وترفع متوسط أعمارهم ، وتحبب أعمالهم إليهم ، وتباعد بينهم وبين التعب .

هذا ، وقد كان لظاهرة التعب وعلاقتها بالعمل الإنسانى آثار حسنة وآثار سيئة فى حياة الإنسان الاقتصادية وحضارته العامة . فن آثارها السيئة أنها ضيقت نطاق الإنتاج ، وجعلت العمل الإنسانى مرهقا ، وحياة الإنسان شاقة لا يكتسب فيها العيش إلا بعرق الجبين . ومن آثارها الحسنة أنها حفزت الإنسان على التفكير فى تخفيف مشاق العمل ، فاهتدى بذلك إلى استخدام الحيوان

(١) سار معظم الأمم بهذا الصدد على نظام يوم العمل الانجليزى (ثمان ساعات فى اليوم) وأسبوع العمل الانجليزى (خمس أيام ونصف ككل أسبوع) . - أنظر كتابى فى « البطالة »

٨٠٠ ، ٧٩ .

(٢) أنظر كتابى فى « البطالة » ٨٠٠ ، ٥٠٠ ، ٤٩٠ .

(٣) أنظر فى ذلك مؤلفى فى « البطالة » صفحتى ٧٨ ، ٨٩ .

وضع الآلات وتسخير قوى الطبيعة ... وما إلى ذلك من الأمور التي يرجع إليها أكبر قسط من الفضل في ارتقاء الحياة العقلية وحضارة النوع الإنساني .. بالموازنة بين ما لهذه الظاهرة وما عليها يتبين أن كفة حسناتها أثقل كثيرا من كفة سيئاتها .

- ٩ -

العامل الثالث : رأس المال Le Capital

تعريفه ، وأنواعه ، والأهمية النفسية لكل نوع منها

يطلق رأس المال على كل ثروة أنتجها العمل الإنساني واستخدمت في إنتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل : فيصدق على إبرة الخياط ، وقلم الكاتب العمومي ، ودلو السقاء ، وأمواس الحلاق ، وعربة الحوذي ، ومحراث الفلاح ، وسيارة الطبيب التي يستخدمها في أعمال مهنته ، وعدة الجراح ، وآلات الصناعة ، والأبنية التي تشغلها المصانع ، والعمارات التي يؤجرها ملاكها للسكنى أو لغيرها ، والغلال التي يينزرها الزارع في حقله ، والفحم الذي يحرقه المصنع لإدارة الآلات ، والقطن الذي يستخدمه لصنع الأقمشة ، وأسهم الشركات والبنوك وسنداتها ، والمال الذي يودعه الفرد بفائدة في المصارف أو في صناديق التوفير ، والنقود التي يفرضها بربح ، والأجور التي يدفعها المصنع لعماله ... وهلم جرا (١) .

وينقسم رأس المال أقساما كثيرة باعتبارات مختلفة :

فينقسم باعتبار نوعه إلى ثلاثة أقسام :

١ - مصنوعات إنسانية تستخدم في الإنتاج أو في الحصول على الدخل :

(١) لا يصدق رأس المال على الأرض والحيوان وما إليهما من الثروات الطبيعية التي لم ينتجها العمل الإنساني ، ولو استخدمت في إنتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل . ولاخراج هذه الأمور من رأس المال قلنا في تعريفه إنه يصدق على « كل ثروة أنتجها العمل الإنساني » . - أنظر

كإبرة الخياط ، وقلم الكاتب العمومى ، ودلو السقاء ، وأمواس الحلاق ، وعربة الخوذى ، ومحراث الفلاح ، وسيارة الطبيب التى يستخدمها فى أعمال مهنته ، وعدة الجراح ، وآلات المصانع ، والعمارات التى يؤجرها ملاكها للسكنى أو لغيرها ... وما إلى ذلك ؛

٢ - مواد أولية أنتجها العمل الإنسانى واستخدمت فى إنتاج ثروات أخرى أو فى الحصول على دخل : كالغلال التى يبندها الزارع فى حقله ، والفحم الذى يحرقه المصنع لإدارة الآلات ، والقطن الذى يستخدمه لصنع الأقمشة ... وما إلى ذلك ؛

٣ - نقود وأوراق مالية تستخدم فى الإنتاج أو فى الحصول على دخل : كأسهم الشركات والمصارف وسنداتهما ، والمال الذى يودع بفائدة فى المصارف أو فى صناديق التوفير ، والنقود التى تقرض بربح ، والأجور التى يدفعها المصنع لعماله ... وما إلى ذلك .

وينقسم باعتبار الوجوه التى يستخدم فيها إلى قسمين :

- ١ - رأس المال المنتج Capital productif ؛ وهو الذى يستخدم فى الإنتاج : كإبرة الخياط ، ودلو السقاء ، والعربة إذا استخدمت فى المصنع أو فى نقل البضائع ، ومحراث الفلاح ، وآلات الصناعة ، والأبنية التى تشغلها المصانع ، والغلال التى يبندها الزارع فى حقله ، والفحم الذى يحرقه المصنع لإدارة الآلات ، والقطن الذى يستخدمه لصنع الأقمشة ، وأسهم الشركات الاقتصادية والبنوك وسنداتهما ، والمال الذى يودع بفائدة فى المصارف أو صناديق التوفير إذا استخدمته المصارف والحكومة فى الإنتاج ، والأجور التى يدفعها المصنع لعماله ... وهلم جرا ؛
- ٢ - رأس المال الكاسب Capital Lucratif ؛ وهو الذى يأتى لصاحبه بدخل بدون أن يستخدم فى الإنتاج : كقلم الكاتب العمومى ، وأمواس الحلاق ، وعربة الخوذى إذا استخدمت للركوب ، وسيارة الطبيب ، وعدة الجراح ، والعمارات التى تؤجر للسكنى ، والمال الذى يودع بفائدة فى المصارف وصناديق

التوفير إذا لم يستخدم في الإنتاج بل أعطيت فائدته لمجرد تشجيع أفراد الشعب على التوفير مثلاً ، والنقود التي تقرر برمج للمعوزين من الناس ، والتي تقرضها الحكومة من الشعب بفائدة لحاجتها إلى الدفاع أو الحرب ... وهلم جرا .

فكل من رأس المال المنتج والكاسب يحقق النفع لصاحبه . ولكنهما يختلفان في أن الأول يحققه عن طريق عمليات إنتاجية على حين أن الثاني يحققه عن غير هذه الطريق ، كما يظهر بالتأمل في أمثلة كل منهما . فالحياطة ونقل الماء أو البضائع والحرق والزراعة والصناعة ... كل أولئك وما إليه من أمثلة النوع لأول عمل إنتاجي (١) ؛ على حين أن الكتابة ، والحلاقة ، ونقل الركاب ، رشفاء المرضى ، والعمليات الجراحية ، وسكنى العمارات ، واستهلاك المعوزين لا يقترضونه من النقود ، وشئون الدفاع والحرب ... كل ذلك وما إليه لا يسمى إنتاجاً بالمعنى الاقتصادي لهذه الكلمة (٢) .

وقد يسمى رأس المال المنتج « برأس المال الاجتماعي » ، لأنه يؤدي إلى زيادة الثروة العامة ، فيعود بالنفع على صاحبه وعلى المجموع ؛ ورأس المال لكاسب « برأس المال الفردي » ، لأنه لا يزيد إلا ثروة صاحبه ولا يضيف شيئاً إلى الثروة العامة (٣) .

(١) ويدخل في ذلك أيضاً أسهم المصارف والشركات وسنداتها . وذلك أن هذه الأسهم والسندات تمثل رأس المال الذي اقترضه البنك أو اقترضته الشركة من جمهور الماسمين . فكل سهم أو سند عبارة عن رمز إلى جزء من رأس المال المقرض . وهذا المال يستخدم للمصرف أو الشركة في عمليات إنتاجية زراعية أو صناعية أو تجارية ... الخ . فالأسهم والسندات تحقق النفع لأصحابها عن طريق استخدام ما تمثله من الثروة في شئون الإنتاج . وبذلك يصدق عليها تعريف رأس المال المنتج .

ولهذا ينبغي ، حينما نحصى ثروة أمة ما ، أن نقطع النظر عن هذه الأسهم والسندات ونقتصر على إحصاء ما تمثله من رأس المال الحقيقي الذي يستغل في الإنتاج . لانا لو أحصيناها على أنها ثروة مستقلة ثم أحصينا ما تمثله من رؤوس الأموال الحقيقية نكون قد عددنا الشيء الواحد مرتين .

(٢) انظر تعريف الإنتاج بصفحات ٥٩ ، ٦٣ - ٦٥ .

(٣) منه التسمية للاستاذ بوم بويرك النمساوي Bohm Bawerk .

وينقسم رأس المال باعتبار ثباته ودوامه إلى قسمين :

- ١- رأس المال الثابت Capital Fixe ؛ وهو الذى يستخدم أ كثر من مرة واحدة فى الإنتاج أو فى الحصول على الدخل : كإبرة الخياط ، وقلم الكاتب العمومى ، ودلو السقاء ، وأمواس الحجام ، وعربة الخوذى ، ومحراث الفلاح ، وسيارة الطبيب ، وعدة الجراح ، وآلات الصناعة ، والآبىة التى تشغلها المعاصر ، والعمارات التى تؤجر للسكنى ، وأسهم الشركات والبنوك وسنداتهما ، والمال الذى يودع بفائدة فى المصارف أو غيرها ، والنقود التى تقرض بربح ... وهلم جرا .
- ٢- رأس المال المتداول Capital circulant ؛ وهو الذى لا يستخدم أ كثر من مرة واحدة : كالحبوب التى يذرهما الزارع فى حقله ، والفحم الذى يحرقه المصنع لإدارة الآلات ، والقطن الذى يستخدمه لصنع الأقمشة ، والأجور التى يدفعها المصنع لعماله ... وما إلى ذلك .

ومعظم رموس الأموال الثابتة يتطلب إنشاءؤها كثيراً من الجهود والنفقات ولا تظهر ثمرتها إلا بعد أمد طويل . وأمور هذا شأنها تقتضى جرأة وإقداما وبعد نظر واطمئنانا إلى المستقبل . - ولذلك لا تكثر رموس الأموال الثابتة إلا فى الأمم الراقية المستقرة التى تبث أحوالها السياسية والاقتصادية الطمأنينة فى النفوس .

غير أنها - على كثرة ما يتطلبه إنشاءؤها من جهد ونفقات - أهم وأنفع من رموس الأموال المتداولة . وذلك لأن طول بقائها واطراد إنتاجها يكفلان تغطية ما أنفق عليها بعد مضى زمن ما . فكل ما تأتى به بعد ذلك يكون ربها خالصا من غير مقابل . ولذلك تعمل الأمم المتمدينة فى العصر الحاضر على الإكثار من رموس الأموال الثابتة الطويلة الأمد .

ولكن لا ينبغي أن يعزب عن الذهن أنها معرضة لأن تصبح عديمة النفع يوماً ما ، وأنها قد تؤدي حيثئذ إلى خسارات فادحة تلحق كثيراً من الجهات . فإذا حفرت قناة مثلاً ، وانفق ، قبل أن يعطى دخلها ما أنفق عليها من رموس

أموال ، أن حدثت حوادث سياسية أو جغرافية أو تجارية اقتضت تحول التجارة عن طريق هذه القناة إلى طريق آخر ، فإن هذا يؤدي إلى خسارات فادحة تلحق الشركة وأصحاب الأسهم ويصيب شررها البيوت المالية المتصلة بالمشروع والمملكة التي أقيم في أرضها . ولذلك ينبغي في إنشاء رؤوس الأموال الثابتة أن يعمل حساب لاحتمال تجردها من النفع في المستقبل ؛ فتنشأ بحيث تكفل تغطية ما أنفق عليها في مدة وجيزة يبعد أن تفقد أهميتها في أثنائها . وعلى هذا الأساس تدير جميع الشركات الحكيمة في العصر الحاضر . فمن النادر أن يُنشأ رأس مال ثابت تزيد مدة تغطيته على مائة سنة .

- ١٠ -

رأس المال والثروة

نما تقدم يتبين أن الثروة أعم من رأس المال ؛ فكل رأس مال ثروة ولكن ليست كل ثروة رأس مال . وذلك أن الثروة تنقسم قسمين :

١ - ثروات طبيعية لم ينتجها العمل الإنساني كالأرض ... وما إليها . وهذا القسم لا يكون مطلقاً رأس مال ^(١) .

٢ - ثروات أنتجها العمل الإنساني . وهذا القسم وحده هو الذي يمكن أن يكون رأس مال ؛ وذلك إذا استخدم في الإنتاج أو في الحصول على دخل ؛ ويسمى في الحالة الأولى « رأس مال منتج » ، أو « ثروة إنتاج » ؛ وفي الحالة الثانية « رأس مال كاسب » ، أو « ثروة كسب » . أما إذا استخدمه صاحبه في استهلاكه ، أي في سد حاجته بشكل مباشر ، فإنه لا يكون رأس مال ، ويسمى حينئذ « ثروة استهلاك » ؛ وذلك كالثروات التي يستخدمها أصحابها في مأكلهم ومشربهم وملبسهم وسكنهم ... وهلم جرا .

(١) انظر التعليق الأول والثاني بصفحة ٩٨ والتعليق الأول بصفحة ١٠٥ .

ومن هذا يظهر أن الشيء الواحد يختلف الحكم عليه بهذا الصدد باختلاف ما يستخدم فيه . فالمنزل مثلا إذا استخدمه صاحبه لسكنائه كان ثروة استهلاك ؛ وإذا أجره لسكنى غيره كان رأس مال كاسبا ؛ وإذا اتخذه متجرا أو مصنعا كان رأس مال منتجا . والسيارة إذا استخدمها صاحبها في تنزهه كانت ثروة استهلاك وإذا استخدمها لنقل الركاب بالأجرة كانت رأس مال كاسبا ؛ وإذا استخدمها في أعمال المصنع كانت رأس مال منتجا . والنقود إذا أنفقها صاحبها في حاجاته الاستهلاكية كانت ثروة استهلاك ؛ وإذا أقرضها المعوزين بفائدة كانت رأس مال كاسبا ؛ وإذا دفعها أجورا للعمال في مصنع كانت رأس مال منتجا . والقمح إذا أعدده صاحبه لغذائه كان ثروة استهلاك ؛ فإن أقرضه للمستهلكين بفائدة كان رأس مال كاسبا ؛ وإن استخدمه بنورا في حقله كان رأس مال منتجا . والفحم إذا استخدمه صاحبه لتدفئته كان ثروة استهلاك ؛ وإذا استخدمه وقودا في المصنع لإدارة الآلات كان رأس مال منتجا . والبيضة إذا أعددها صاحبها لأكله كانت ثروة استهلاك ؛ وإن أعددها للتفريخ كانت رأس مال منتجا . والقفاز الذى يلبسه صاحبه ليقه البرد ثروة استهلاك ؛ والذى يستخدمه الجراح فى أثناء قيامه بالعمليات رأس مال كاسب ؛ والذى يستخدمه المهندس الكهربائى فى أثناء علاجه لبعض العمليات فى المصنع رأس مال منتج . وقس على ذلك جميع الثروات التى انتجها العمل الإنسانى .

- ١١ -

كيف ينتج رأس المال

لا ينتج رأس المال إلا عن طريق اقترانه بالعمل . والذى يقوم منهما بعملية الإنتاج فى الواقع هو العمل نفسه كما سبقت الإشارة إلى ذلك (١) . أما رأس

(١) انظر آخر صفحة ٦٦ وأول صفحة ٦٧ .

المال فهو مساعد وأداة يسيرها العمل في الطريق الذي يبغيه . فالمحراث وحده لا ينتج شروى نقيير بدون عمل الفلاح .

هذا إلى أن رأس المال نفسه هو نتيجة من نتائج العمل . فهو عبارة عن ثروة أنتجها العمل وأعدّها الإنسان للاستعانة بها في الحصول على الدخل أو في إنتاج ثروات أخرى . فالمحراث نتيجة الجهود التي بذلها الحداد والتجار وغيرهما في سبيل صنعه . - فتوقف الإنتاج على رأس المال معناه إذن أنه يتوقف على نوعين من الأعمال : أعمال حاضرة تتمثل في الجهود التي يبذلها الإنسان في الحال على المادة ؛ وأعمال بذلت في الماضي تتمثل في رأس المال الذي يستعين به في التغلب على المادة .

وقد يخيل إلى بعض الناس أن رأس المال ينتج أحيانا بنفسه وبدون حاجة إلى اقترانه بالعمل حينما يرون أن الودائع التي يحفظونها في المصارف والأموال التي يشترون بها الأسهم والسندات تأتي لهم بدخل بدون أن يبذلوا في سبيل ذلك أى مجهود . ولكن ظنهم هذا لا يتفق مع الواقع في شيء . وذلك أن ربحهم في هذه الحالة هو نتيجة لأعمال غيرهم ممن يقومون باستغلال أموالهم وتسييرها . فربح أسهم الشركات الصناعية مثلا هو نتيجة للجهود التي بذلها العمال ورؤسائهم والمهندسون والمعاونون والمخترعون وأعضاء مجالس الإدارات ... وغيرهم في أعمال هذه الشركات . وهذا هو ما يشير إليه رودبورتوس Rodbertus إذ يقول : « إنه لمن الخطأ أن يظن المرء أن العمال يعيشون من فضل ما يعطيه لهم أصحاب رموس الأموال ، لأن الواقع عكس ذلك : فأصحاب رموس الأموال هم الذين يعيشون من فيض ما يقدمه لهم العمال » .

ويصدق هذا حتى على رموس الأموال الكاسبة . حقا أن المقرض لا يقوم هو نفسه حياتها بأى عمل استثمارى . ولكن الربح الذى يناله المقرض يمثل عمل ناس آخرين . فالربح الذى تعطيه الحكومة مثلا لحاملى سندات استخدمت قيمتها في الحرب أو في وسائل الدفاع ، تقدمه من الضرائب التي تجمعها من الشعب ؛

فهو نتيجة لمجهودات دافعي الضرائب . والربح الذي يدفعه الوارث العاقل لمن أقرضه مبلغاً من المال هو نتيجة لعمل مزارعيه وموظفي دائرته إذا دفعه من غلة أرضه . ونتيجة عمل آبائه إذا دفعه من ميراثه .

- ١٢ -

أهمية رأس المال ، والعوامل التي تؤثر في مبلغ إنتاجه

غير أن ارتفاع الزراعة والصناعة وتنقيح طرقهما ونهضة التجارة ووسائل النقل واتساع حاجات الإنسان ... كل أولئك قد زاد من أهمية رأس المال في العصر الحاضر . فقد أصبح العمل على الحصول على رأس المال هو أهم ما يعنى به من يتصدون للشروعات الاقتصادية ؛ وأصبح كل إنتاج ، مهما كان ضئيلاً ، وكل عمل اقتصادي ، مهما كان تافهاً ، متوقفاً على رأس المال . فلا غنى للصانع عن أدوات صناعته وآلاتها ؛ ولا للزارع عن محراثه وفأسه وبذوره ... ؛ ولا للتاجر عن رأس مال نقدي ومتجر وأدراج وموازين ... ؛ ولا للبائع المتجول عن عربة أو خرج ؛ ولا للطبيب أو الجراح عن أدوات مهنهما ؛ ولا للجزار عن سكين ووضم ، ولا « للحاوي » عن غلالة وعمما ينقب بهما عن النعابين ؛ وحتى الشحاذون أنفسهم أصبحوا يستخدمون في مهتهم بعض رموس الأموال كالآلات الموسيقية وما إليها : وبالجمل ، قد انقضت العصور التي كان الإنسان يكتفي فيها بأن يقرن جهوده بقوة الطبيعة ليحصل على عيشه ، وأصبح كل عمل إنسانياً متوقفاً على إنتاجه على رأس المال .

ولا تناقض بين هذا وما قلناه في الفقرة السابقة من أن رأس المال يتوقف إنتاجه على العمل . فكل منهما متوقف على الآخر ؛ ولا يتم الإنتاج إلا بعملهما متضامين . ولذلك كان من المتعذر فيما ينتج عنهما أن يميز بين أثر أحدهما وأثر الآخر ؛ كما يتعذر في مولود حيواني أن يميز بين آثار أبيه وآثار أمه في تكوينه .

غير أنه لا ينبغي أن يعزب عن الذهن ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة من أن الفضل في وجود رأس المال يرجع إلى العمل . فكل رأس مال عبارة عن ثروة أنتجها العمل الإنسانى واستخدمت للإنتاج أو للحصول على دخل . فتوقف إنتاج العمل على رأس المال معناه إذن أن كل عمل حاضر لا يؤتى أكله إلا إذا ساعده عمل ماضٍ مثل في رأس المال . وهذا هو ما أشار إليه الفريد فوييه Alfred Fouille إذ يقول : « إن مخترع سكة المحراث يحرق متخفياً بجانب الفلاح » .

هذا ويختلف مبلغ إنتاج رأس المال ومدى آثاره تبعاً لعوامل كثيرة أهمها عاملان :

(العامل الأول) مدى تلاؤمه مع الغرض الذى يستخدم فيه . فبمقدار هذا التلاؤم يكون مبلغ إنتاجه . فإذا استخدمت مثلاً آلات زراعية كثيرة التكاليف فى مساحة صغيرة من الأرض لا يتلاءم إنتاجها مع تكاليف هذه الآلات ، فإن ذلك يضعف من كفاية رأس المال .

(والعامل الثانى) طريقة استخدامه . فبمقدار المهارة والخبرة الفنية وحسن الإدارة والتنظيم فى استخدام رأس المال يكون مبلغ إنتاجه .

- ١٣ -

منشأ رأس المال

تتكون جميع أنواع رأس المال من الطبيعة والعمل كما سبقت الإشارة إلى ذلك أكثر من مرة . فسكة المحراث تكونت من الطبيعة الممثلة فى المواد الأولية ومن العمل الذى أجرى على هذه المواد وشكلها بهذا الشكل الخاص .

غير أن هناك شروطاً لا بد من توافرها حتى يتاح تكوين رأس المال . ومن أهم هذه الشروط أن يكون لدى الشخص فضل ثروة احتفظ به ولم يستهلكه

إما لزيادته عن حاجته وإما لتفضيله الإبقاء عليه للانتفاع به فى المستقبل على الرغم من احتياجه إليه فى الحال .

وتوافر هذا الشرط ضرورى لنشأة أى نوع من أنواع رموس الأموال ولتكونه ؛ سواء فى ذلك الصالح منها للاستهلاك أم غير الصالح منها له .

أما الصالح منها للاستهلاك ، كالبنور والفحم وما إليها ، فلا يكون رأس مال إلا إذا احتفظ به صاحبه ولم يستهلكه وآثر استخدامه لإنتاج ثروات أخرى . وأول رأس مال ظهر فى العالم الإنسانى قام على هذا الأساس (١) .

وأما غير الصالح للاستهلاك ، كالآلات المستخدمة فى الزراعة والصناعة وما إليها ، فيرجع كذلك الفضل فى نشأته وتكونه إلى وجود فضل ثروة محتفظ به . فلا يمكن لشخص عمل محراث مثلا إلا إذا كان لديه ثروة مدخرة يستعين بها فى الحصول على مواد وما يلزم لعمله . وعلى هذا الأساس كذلك نشأ أول محراث . فلو لم يكن لدى الشخص الذى اخترعه فضل ثروة يكفى غنائه فى أثناء اشتغاله بتصميمه وجمع مواد الأولية وصنعه لما أتبع له إنشاءؤه .

فالتوفير أو الادخار كان إذن أهم دعامة فى نشأة رموس الأموال فى العالم الإنسانى ، ولا يزال إلى العصر الحاضر أهم شرط فى تكوينها (٢) .



(١) انظر آخر صفحة ٨٣ وأول صفحة ٨٤ .

(٢) جرت عادة عدد كبير من المؤلفين أن يدرسوا موضوع تنظيم الإنتاج L' Organisation de La Production عقب دراستهم لعوامل الإنتاج وقبل علاجهم لموضوع الاستبدال . ولحسنا . آثرنا تأخيرنا إلى ما بعد الفراغ من الاستبدال ، لأن كثيرا من مسائله يتوقف على قوانين العرض والطلب والمنافسة الحرة والقود والائتمان . . . وما إلى ذلك من الأمور التى تدخل تحت موضوع الاستبدال .

الفصل الثالث

الاستبدال



- ١ -

تعريفه ، ومظهره ، وغايته ، وعلاقته بالإنتاج

يطلق الاستبدال على انتقال ملكية الثروة من يد إلى يد عن طريق البيع الناجز أو بيع النسبة . والبيع الناجز هو ما يقبض فيه كل من العرضين ؛ أما بيع النسبة فهو ما يؤخر فيه تسليم أحد العرضين إلى أجل ما (١) .

وهو يؤدي إلى نفس الغاية التي يؤدي إليها الإنتاج ، وهي إنشاء منفعة اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من قبل . وذلك أنه بفضل عملية الاستبدال تنتقل الثروة الزائدة عن حاجة صاحبها من يده إلى يد شخص آخر هو في حاجة إليها . وبذلك تتوافر فيها خواص المنفعة التي كانت مجردة منها ، أي تصبح نافعة بعد أن كانت معطلة وخالية من النفع .

ولذلك ذهب طائفة من قدامى الاقتصاديين ، وعلى رأسها جان باتيست ساي Jean Baptiste Say ، إلى أن الاستبدال ظاهرة من ظواهر الإنتاج . ولكن المحدثين من علماء الاقتصاد السياسى يفرقون بين الموضوعين . ووجهتهم في ذلك أنه على الرغم من اتفاقهما في أن كلا منهما ينشئ منفعة جديدة لم تكن موجودة

(١) أما انتقال ملكية الثروة من طريق آخر غير هذين الطريقين كانتقلما عن طريق البذرة أو الهبات فلا يسمى استبدالاً .

من قبل ، فإن بينهما فرقا جوهريا : وهو أن الإنتاج ينشئ هذه المنفعة عن طريق عمليات جسمية وعقلية تجري على الشيء ؛ أما التداول فينشئها عن طريق عقد شرعى (عقد المبادلة) ينقل ملكيتها من يد إلى يد .

وهذا الموضوع هو أهم موضوعات الاقتصاد السياسى ؛ فإن استبدال الثروات قد أصبح المحور الذى تدور عليه ربحى الحياة الاقتصادية فى العصر الحاضر ؛ فأهم شئوئنا الاقتصادية قائمة على عمليات البيع والشراء والائتمان ، أى على استبدال الثروات بعضها ببعض . وقد انقضت العصور التى كان الفرد فيها يستهلك كل ما ينتجه وينتج كل ما يحتاج إليه ؛ وأصبحنا فى عصر اختص فيه كل فرد وكل بلد وكل أمة بناحية معينة من نواحي الإنتاج : فمعظم ما ينتجه المنتجون من الثروات لا ينتجونه لاستهلاكهم هم ، وإنما ينتجونه ليستبدلوه من غيرهم بثروات أخرى .

-٢-

أساليب الاستبدال وتطورها

نظام الهدايا الملزمة ، ونظام المقايضة ، ونظام النقود

ترجع أهم الأساليب التى اتبعت فى الاستبدال إلى ثلاثة أنواع :

١ - أسلوب الهدايا الملزمة Régime des Dons obligatoires ، الذى تجرى بمقتضاه عمليات الاستبدال فى صورة هدايا يقدمها أحد المتبادلين فى مناسبة ما ، ويجب على الآخر رد مثلها أو أحسن منها فى مناسبة أخرى ؛

٢ - أسلوب المقايضة Régime du Troc ، الذى تستبدل بمقتضاه السلع بعضها ببعض بشكل ناجز مباشر ، فيتنازل كل من المتبادلين للآخر عن سلعة تزيد عن حاجته فى مقابل حصوله منه على سلعة يحتاج إليها .

٣ - أسلوب التبادل النقدى ، وهو الذى يتنازل بمقتضاه الشخص عن السلعة

الزائدة عن حاجته في نظير كمية من شيء معين ثابت اصطلاح الناس على جعله مقياساً لقيم جميع الأشياء وعلى استخدامه وحده في دفع هذه القيم . هذا ، وينذهب كثير من العلماء إلى أن هذه الأساليب الثلاثة قد تعاقبت على الترتيب السابق ذكره . فأول ما ظهر منها في الإنسانية كان نظام الهدايا الملزمة ثم خلفه نظام المقايضة الذي اختفى بظهور النظام النقدي . ورأيهم هذا لا يتفق مع طبيعة النظم الاجتماعية ولا يؤيده الواقع . أما فيما يتعلق بطبيعة النظم الاجتماعية فبعدنا بها أن الجديد منها لا يمحو كل آثار القديم ، ولا يتاح له ، مهما أوتى من قوة ومن ظروف مواتية ، أن يصل إلى ذلك . ففي كل فرع من فروع حياتنا الاجتماعية الحاضرة ، نجد بجانب النظم الحديثة آثاراً قوية من نظم أخرى سار عليها الإنسان في مختلف عصوره الغابرة . - وأما فيما يتعلق بالواقع ، فتدل المشاهدات والبحوث التاريخية والاجتماعية أنه لم يخل عصر من العصور ولا أمة من الأمم من استخدام هذه النظم الثلاثة جنباً لجنب في المعاملات الاستبدالية . فقد عثر عند كثير من الأمم الأولى وفي أقدم عصور الإنسانية على نظم نقدية كان يسير عليها التعامل بجانب نظام الهدايا الملزمة ونظام المقايضة . ولا يزال يوجد ، حتى في أرقى الأمم حضارة في العصور الحديثة ، بقايا كثيرة من هذين النظامين بجانب النظام النقدي السائد . - وكل ما هنالك أن الأهمية النسبية لكل نظام من هذه النظم الثلاثة اختلفت باختلاف الأزمنة والشعوب . ففي العصور الإنسانية الأولى وفي بعض الأمم الأولى تغلب نظام الهدايا على ما عداه ؛ وفي الأمم المتمدينة الحديثة تغلب نظام النقد على النظامين الآخرين بدون أن يقوى على القضاء عليهما ؛ وفي بعض الأمم وبعض المراحل التاريخية تغلب نظام المقايضة على نظامي النقد والهدايا .

وستتكمّل فيما يلي عن كل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة على حدة :

(أولاً) أسلوب الهدايا الملزمة *Dons obligatoires*

يفتضى هذا الأسلوب ، كما سبقّت الإشارة إلى ذلك ، أن تجري المبادلات في

صورة هدايا تقدمها الجماعات والأفراد بعضهم إلى بعض فى مناسبات معينة كثيرة الحدوث والتكرار (الولادة، الحتان، الزواج، حلول عيد دينى...، وهم جرا)، وينزل قبولها منزلة التزام من جانب المهدى إليهم أن يردوا إلى المهدين فى مناسبة أخرى هدية تزيد قيمتها غالباً عما قبلوه منهم .

وقد عثر علماء الإثنوجرافيا على هذا النظام فى أوضح صورة عند كثير من عشائر الهنود الحمر (وهم سكان أمريكا الأولون)، وعند السكان الأصليين لأستراليا وبولينزيا وميلانزيا، وعند كثير من زنوج أفريقيا الوسطى . - ويغلب على الظن أنه كان النظام السائد فى التبادل عند مختلف الشعوب فى العصور الإنسانية الأولى .

ويتضمن هذا النظام ثلاثة إجراءات اقتصادية : أولها تقديم الهدايا إلى جماعات معينة أو أفراد معينين فى مناسبات خاصة ؛ وثانيها قبول المهدى لهم هذه الهدايا ؛ وثالثها ردهم هدايا أخرى أكبر منها قيمة عند حدوث مناسبة من مناسبات الإهداء . - وتنظر الشعوب السائرة على هذا النظام إلى كل إجراء من هذه الإجراءات الثلاثة فظرتها إلى واجب اجتماعى دينى يؤدى إغفاله إلى عقوبات صارمة بعضها أرضى يشرف على تنفيذه المجتمع وبعضها دينى يكفل توقيعه الآلهة . - ومن هنا يقين وجه تسمية هذا الأسلوب التبادل بنظام « الهدايا الملزمة » .

فهو يعتمد من الناحية القضائية على عقد ضمنى مضمّن Contrat Tacite بين المهدى والمهدى إليه . وهذا العقد لا يختلف فى جوهره عن عقودنا المتعلقة باستبدال أعراض حالة بأخرى آجلة فى مقابل فائدة (فإن المهدى إليه كما تقدم كان يرد، بعد أجل ما، هدية أكبر قيمة من الهدية التى قدمت إليه) . - ومن هنا يظهر أن الأساليب الربوية كانت أهم ما تعامل به الإنسان فى عصوره الأولى !

ولم يفتن كثير من علماء القانون والاقتصاد السياسى لهذا النظام وما يتضمنه، قذهبوا إلى أن « الائتمان Le Crédit » (وهو البيع الذى يؤخر فيه تسليم أحد العوضين إلى أجل ما فى مقابل فائدة) لم يظهر إلا فى العصور الحديثة . والحق أن

عناصر هذا النوع من البيع قد ظهرت في أقدم مرحلة إنسانية تحت ثوب « الهدايا الملزمة » ، فظهرها في عصورنا الحديثة في صورة الائتمان هو بمثابة نشور ، في ثوب آخر ، لنظام تعامل به الإنسان في أدواره الأولى . - وهذا مصدق لما ذهب إليه فيكو الايطالى Vico من أن النظم الاجتماعية ، بمختلف أنواعها ، بعد أن تقطع مرحلة ما في سبيل تطورها ، تنكص على أعقابها متجهة إلى النقطة التي ابتدأ منها سيرها (١) .

وغنى عن البيان ، أن نظام الهدايا الملزمة في شكله القديم نفسه لا تزال آثاره باقية في كثير من معاملاتنا الاجتماعية . فتقديم الهدايا في الأعياد وفي مناسبات الزواج والولادة والختان ... ، وما اعتاده سكان المناطق الزراعية في كثير من الممالك من إهداء شيء من نتاج أرضهم وحيواناتهم في مواسم الحصاد لجيرانهم وأفراد العشائر المتصلة بعشيرتهم ، وما أدب الطعام التي نقيها في مختلف المناسبات وتدعو إليها الأقرباء والأصدقاء ، وحرص المهدى إليهم أو المدعويين أن يردوا إلى المهدين أو الداعين في مناسبات أخرى أحسن مما أهدى لهم أو قدم إليهم ... ، كل أولئك وما إليه بقايا خلفها نظام « الهدايا الملزمة » ، وصور صادقة لأساليب الحياة الاقتصادية لأبائنا الأولين .

هذا ، وقد عثر علماء الانثوجرافيا على عدة أشكال من نظام الهدايا الملزمة عند كثير من الأمم الأولية . ومن أهم هذه الأشكال وأكثرها دقة وأنشأ ثلاثة أشكال ، وهي « الكولا Kula » و « الوازى Wazi » و « البوتلاتش Potlatch » .

أما « الكولا Kula (٢) » فيجرى العمل به بين السكان الأصليين لكثير

(١) تعرف هذه النظرية بنظرية « الركورسو » Ricorso .

(٢) كلمة مأخوذة من لهجات الميلانيزيين ومعناها الأسلى الدائرة . - ويرجع الفضل في كشف هذا النظام وشرحه إلى العلامة مالينوسكى Malinowski . - انظر مؤلفه :

Argonauts of the Western Pacific , London 1922 .

من جزر ميلانيزيا وبخاصة جزر التروبريانند واللاتركستو والأنفليت Trobriand, Entrecasteau, Amphlett . ويمتاز هذا النظام بدقته وتحقيقه لأغراض اقتصادية ذات بال وقيامه على مبدأ توزيع العمل وتبادل الثروات بين العشائر والشعوب . وذلك أنه يتضمن مهادة متبادلة فى مواسم معينة وفى مناسبات خاصة ببعض حاصلات الصيد والصناعة من قبائل تكثر لديها هذه الحاصلات إلى أخرى محرومة منها . فهو من هذه الناحية أشبه شىء بالتجارة الخارجية (التجارة بين الأمم) فى عصورنا الحديثة . ويقوم بعمليات « الكولا » فى هذه الجزر أشرف القوم ونبلأؤهم . وهم يتألفون من التجار ورؤساء السفن وزعماء القرى وعمداء العشائر والمشتغلين بصناعة الأحجار الكريمة . والأشياء التى كان يجرى فيها المهادة أو المبادلة هى الأساور والعقود : وقد كان هاتان السلعتان من أجل الثروات وأكبرها قيمة عند هذه القبائل . أما الأساور (التى يسميها أهل هذه الجزر « الموالى Mwali ») فكانت تصنع بمهارة من المحار أو الصدف أو غيرهما ، وتنقل فى مواسم معينة من الجزر الغربية إلى الجزر الشرقية . وأما العقود (التى يسمونها « السولافا Soulava ») فكانت تنظم غالبا من الصدف وتنقل فى مواسم خاصة من الجزر الشرقية إلى الجزر الغربية . وقد قام هذا التوزيع على أسس طبيعية وصناعية . فأهل الجزر الغربية كانوا مبرزين فى صناعة الأساور وكانت موادها الأولية متوافرة لديهم ؛ وهكذا كان شأن الجزر الشرقية بصدد العقود . ومن صناعة الأساور والعقود ، واستخراج موادها الأولية ، ومبادلتها فى صورة هدايا ، تألفت أهم مظاهر النشاط الاقتصادى وموارد الثروة عند سكان هذه الجزر .

وكان يتم تقديم هدايا « الكولا » فى فصول خاصة من السنة وفى مناسبات معلومة كالأعياد الدينية وحفلات الوفاة وبعض الحوادث العائلية . وكان يتبع فى تقديمها قواعد وأساليب دينية كثيرة التعقيد . فمن ذلك أن كلا من الأساور والعقود كان يقوم بتقديمها النساء إلا فى بعض المناسبات كحفلات المآتم ؛ وأن

كلا من المهدي والمهدي إليه كانا يتظاهران باحتقار الهدية والخط من شأنها : أما المهدي فكان يقذف بها تحت قدمي المهدي إليه قائلا إنه لم يقدم إلا شيئا حقيرا فضل عن حاجته ؛ وأما المهدي إليه فكان يتجاهل الهدية الملقاة تحت قدميه ولا يمد إليها يده إلا بعد مضي فترة غير قصيرة . وبهذه المظاهر كانوا يلبسون صنيعهم ثوبا من الكرم والعظمة والنبل ويسترون ما يشتمل عليه من عناصر المبادلة وجر المغانم .

وقد استخدم سكان هذه الجزائر ، بجانب هذا النظام ، نظما تبادلية أخرى . فكانوا يلجئون أحيانا إلى استبدال السلع بعضها ببعض يدأ بيد (نظام المقايضة) . وكانوا يطلقون على هذا النظام اسم « الجيموالى Gimwali » وينظرون إليه نظرتهم إلى أسلوب نفعي بحث عار عن العظمة والنبل ؛ ولذلك كان يباح فيه من أساليب المساومة والمناقصة ما لا يباح مثله في نظام الكولا . - وكان لديهم كذلك بعض مظاهر من نظام « الاستبدال النقدي » . فقد كانوا أحيانا يتخذون العقود والأساور مقاييس لقيم الأشياء ، فيزولونها في معاملاتهم منزلة تشبه منزلة النقود المعدنية في العصر الحاضر ، - ومن هذا يظهر صحة ما أشرنا إليه في صدر هذه الفقرة من أن النظم التبادلية الثلاثة (الهدايا والمقايضة والاستبدال النقدي) لم تعاقب بل استخدمت مجتمعة في مختلف الأمم وشتى العصور (١) .

وأما نظام « الوازى Wazî (٢) » فكان متبعا في بعض الجزر السابق ذكرها في نظام الكولا وبخاصة جزر الترويانند . وهو لا يختلف عن نظام الكولا إلا في المواد التي تجرى فيها المبادلة : فقد كانت مواد من الثروات الطبيعية التي لم تمسها يد الصناعة . وذلك أنه كان يجري بين المناطق التي يشتغل أهلها بالزراعة والمناطق التي يشتغل أهلها بالصيد البحري واستخراج اللؤلؤ ، فينتقل بفضلها إلى كل فريق من هذين الفريقين ما يحتاج إليه من منتجات الفريق الآخر . فسكان

(١) انظر صفحة ١١٧ . (٢) كلمة مأخوذة من لغة الملاينيين .

المناطق الزراعية كانوا يحملون إلى سكان المناطق الأخرى في مواسم الحصاد ما يزيد عن حاجتهم من منتجات أرضهم ويضعونه أمام منازلهم ثم يقفلون راجعين. وكذلك كان يفعل سكان المناطق الساحلية في المواسم التي يغزرها محصول الصيد والؤلؤ. وكان كل فريق منهما يعمل جهده أن تكون هديته أكبر قيمة من هدية الفريق الآخر (١).

وأما نظام البوتلاتش Potlatch (٢)، فقد كان متبعاً عند كثير من عشائر الهنود الحمر في الشمال الغربي لأمريكا الشمالية، وبخاصة قبيلتا التلتجيت والهaida Tlingit, Haïda. - ويمتاز عما عداه من أشكال الهدايا الملزمة بما يقتضيه تطبيقه من المبالغة في التبذير والسرف وتبديد الثروات، وبما ينجم عنه من نتائج ذات بال في حياة العشائر والجماعات، وبما يحيط به من حالات نفسه تتمثل في شدة المنافسة والاندفاع وراء غريزة السيطرة وحب التغلب والعمل على إضعاف الخصم وإظهاره بمظهر العجز. فهو مبادلة من ناحية، وقاتل من ناحية أخرى. ولكنه قاتل أسلحته الهدايا وقذائفه الأموال؛ تجري معاركه في أماكن الضيافة، وتدور رحاه بين طائفتين لا تألو كل منهما جهداً في إكرام الأخرى والحفاوة بها. ويجرى البوتلاتش في الأسلوب التالى:

ينتھز رئيس العشيرة أو أحد أعيانها مناسبة دينية أو أسرية أو اجتماعية - كحلول عيد ديني أو الولادة أو الختان أو الزواج أو الوفاة أو الوشم (الذى كان يعد للسيهم من الشعائر الدينية)، أو بلوغ البنات سن الحلم، أو رفع الوصاية الدينية عن البنين أى بلوغهم سن الرشد، أو تشييد ضريح، أو بناء منزل، أو

(١) انظر في نظامي الكولا والوازي Mauss . L' Année Sociologique, 1925 p. 65

et suiv .

(٢) كلمة مأخوذة من لغات الهنود الحمر. ومعناها الأصل في لنتهم « الإتهلاك » و « اتخذية » ثم أطلقت على هذا النظام لما فيه من استهلاك وتنفذية .

اجتماع العشائر للتشاور في أمرهم، أو خروج الزعيم للصيد أو للسفر... وهلم جرا - ينتهز مناسبة من هذه المناسبات وما شاكلها فيأدب مأدبة يدعو إليها رؤساء العشائر المرتبطة معها عشيرته برابطة المصاهرة (فإن الزواج كان يجري عندهم على نظام التبادل بين عشيرتين معينتين، فذكور هذه تزوج من إناث تلك والعكس بالعكس) أو برابطة الذمة . وبعد أن يكتمل عقد اجتماعهم (وقد جرت العادة أن يجتمعوا بجوار مكان مقدس وقد يجتمعون بمنزل صاحب الدعوة ؛ وجرت العادة كذلك أن يمتاز الداعون عن المدعويين بما يحمله كل منهما من رموز قبيلته وأعلامها وبما يأخذه من زينة في زيهِ وجسمه) ويؤدوا ما تندب إليه شعائريهم الدينية في مثل هذه المناسبات من صلاة وذكر وغناء وتقرب للآلهة بتقديم القرابين ، بعد هذا كله تجري عملية الإهداء ، فيتحف صاحب الدعوة كل مدعو بهدية تتفق مع مكانته الاجتماعية والدينية . وقد جرت العادة أن يستنفذ الأدب في وليمة هذه كل ثروته ووفرة قبيلائته أو جزءاً كبيراً منهما . ومن ثم تطلق قبيلة الهايدا على الإهداء في هذه الولائم اسماً غريباً معناه « قتل الثروات » . ويعتبر قبول الدعوة إلى هذه الوليمة التزاماً من جانب كل مدعو أن يولم وليمة أحسن منها ، فينتهز كل منهم حلول أول فرصة ويقيم « بوتلاتش » يدعو إليه من بين من يدعوهم صاحب « البوتلاتش » الأول ويقدم إليه من المآكل والهدايا ما يزيد قيمته كثيراً عما أخذه منه ، وهكذا دواليك : تتم المبادلات بفرائد ربوية (١) ؛ ولا يكاد يأتي بوتلاتش على ثروة زعيم حتى تردها له نامية مضاعفة « بوتلاتشات » أخرى . فإشبه الأمور التي تستهلك في هذه الولائم بالأموال التي تقرض بأرباح مركبة أو التي تستثمر في المشروعات الاقتصادية الحديثة .

وإذا لاحظنا أن المناسبات التي تقتضى عمل « بوتلاتش » كانت كثيرة الحدوث والتكرر في الحياتين الفردية والاجتماعية ، وأن الإحجام عن عمل

(١) تتردد هذه الفوائد عادة بين ٣٠ ، ١٠٠ ٪ في السنة .

بوتلاتش عند وجود مناسبة من مناسباته أو عن إجابة الدعوة أو عن قبول الهدايا التي تقدم فيها أو عن ردها أضعافا مضاعفة، كل أولئك كان يجرى على القبيلة عارا أبديا، ويسمها بـ «بسم الصغار»، ويعرض أفرادها ورؤساءها للامتهان والعقاب (في بعض هذه الحالات كان يجرى الرئيس من ألقابه وأسلحته ومعبداته وسمات شرفه، وتزع منه حقوقه المدنية والسياسية والدينية، ويصب عليه إله الثروة والقوة، أو «المانا» كما كانوا يسمونه، جام غضبه وسوط عذابه)، إذا لاحظنا هذا سهل علينا أن ندرك كيف وجدت القبائل المشار إليها في هذا النظام وسيلة جيدة للبقاء وتبادل السلع واستثمار الأموال .

هذا، وقد كان يتوقف على «البوتلاتش» صحة كثير من العقود وبخاصة عقود الزواج، وكان يتخذ أحيانا وسيلة لبلوغ مأرب سياسى . ففي بعض جزر ميلانيزيا، كان في استطاعة زعيم العشيرة إذا طمح إلى جعل عشيرته مستقلة وإلى رفع لقبه من زعيم مرءوس إلى حاكم مستقل أن يصل إلى بغيته بتشديد معبد وإقامة بوتلاتش يدعو إليه رؤساء البطون الأخرى ورئيس القبيلة الأكبر .

فما تقدم يتبين أن البوتلاتش كان يجرى في الحقيقة بين أشخاص معنويين وهي الجماعات والقبائل والعشائر ممثلة في رؤسائها ؛ وأنه لم يكن نظاما اقتصاديا تتبادل به الثروات فحسب، بل كان كذلك نظاما دينيا وقضائيا تتوقف عليه صحة كثير من الشعائر والعقود، ونظاما أسريا تتوثق به العلاقات وتنظم بفضلها المنافسة بين أسرى العروسين، ونظاما سياسيا يرفع المرءوس إلى صف الرؤساء ويجعل من الفخذ بطنا ومن البطن قبيلة (١) .

هذا، ولنظام الهدايا الملزمة، ككل نظام إنسانى، محاسن ومساوئ . وترجح كفة محاسنه إذا لاحظنا حالة الأمم التي كان سائدا فيها وعقلى أفرادها ونظمها الاجتماعية وجميع ما كان يحيط بها من ظروف ؛ كما تثقل موازين سيئاته

(١) انظر في نظام البوتلاتش : Davy : La Foi Jurée ; Mauss op. cit p 30 et Suiv.

إذا أغفلنا هذه الاعتبارات ونظرنا إليه بمنظار عصرنا الحاضر وعلى ضوء نظمنا الحديثة .

ومن أهم محاسنه ما يلي :

١ - أنه مكن بعض الشعوب من التخصص في بعض فروع الإنتاج وكفاهم مثوة النفـ كبير فيما يعوزهم من فروع الإنتاج الأخرى . ولا يخفى ما لهذا من أثر في النشاط الاقتصادي والرقى الصناعى .

٢ - أنه كان وسيلة لتصرف ما يزيد من ثروات المنطقة عن حاجة أهلها وللحصول على ما تحتاج إليه من الثروات الأخرى التى حرمتها الطبيعة منها أو لم تواتها الظروف لإنتاجها .

٣ - أنه كان وسيلة لتوظيف رموس الأموال واستغلالها . فقد تقدم أن الأموال التى كانت تستهلك فى عملياته كانت ترد لأصحابها أضعافا مضاعفة .

٤ - أنه كان حافزاً على النشاط الاقتصادي وعلى كثرة الإنتاج . فبفضل هذا النظام كانت التزامات كل قبيلة حيال غيرها فى تزايد مطرد . فما كان يتاح لها الوفاء بهذه الالتزامات بدون العمل على اطراد الزيادة فى منتجاتها .

٥ - أنه كان وسيلة جيدة لبث روح التضامن بين القبائل والشعوب .

٦ - أنه عزّد الإنسان فى هذه العصور احترام العقود والوفاء بالالتزامات : فعلى نظام الهدايا الملزمة قامت أهم دعامة من دعائم الحضارة الإنسانية .

ومن أهم مثالبه ما يلي :-

١ - أن معظم أشكاله كانت تقضى المبالغة فى التبذير والإسراف .

٢ - أنه كان يتيح بطبيعته فرصاً كثيرة للتزاع ويشتر بذور الشقاق بين القبائل .

٣ - عدم التكافؤ بين عوضيه وعدم وجود مبرر اقتصادى لزيادة أحدهما

على الآخر . وذلك أن هداياه لم تكن لتستخدم فى الإنتاج حتى يسوغ ردها بفائدة ، بل كانت تستخدم فى الاستهلاك أى فى سد حاجات الإنسان بشكل مباشر .

٤ - لم تكن له سوق دائمة ولم يكن يجرى فى جميع السلع ، بل كان يحدث

فى مناسبات معلومة وفى سلع خاصة . ونظام هذا شأنه لا يكفل سد الحاجات ، ولا يصلح إلا لجماعة أولية محدودة المطالب تنتج معظم ما يعوزها ولا تحتاج كثيراً للاستبدال .

(ثانياً) أسلوب المقايضة Le Troc

يقضى هذا الأسلوب ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، أن تستبدل السلع بعضها ببعض بشكل ناجز مباشر ، فيتنازل كل من المتبادلين للآخر عن سلعة تزيد عن حاجته فى مقابل حصوله منه على سلعة يحتاج إليها .

وقد سار كثير من الأمم الإنسانية فى عصورها الأولى على هذا الأسلوب ؛ ولا تزال جماعات كثيرة فى أواسط أفريقيا وغيرها تتعامل به فى العصر الحاضر ؛ بل لا تنفك آثاره باقية فى الأمم المتمدنية نفسها . فما يجرى فى كثير من القرى المصرية وغيرها من شراء البضائع بالحبوب أو القطن أو البيض ، وما يجرى فى معاملات الدول من استبدال منتجاتها بعضها ببعض بدون تدخل النقود كاستبدال القطن المصرى بالفحم الانجليزى ... ، كل ذلك وما إليه بقايا خلفها نظام المقايضة فى حياتنا الحاضرة . غير أن هذه البقايا قد بعدت عن شكلها القديم وصبغت بصيغة الأسلوب السائد وهو أسلوب النقود . وذلك أن كلا المتبادلين يفقد سلعته بما تساويه من النقود ويعمل على أن يحصل من الآخر على سلعة تنفق قيمتها النقدية مع قيمة سلعته . فالتقدير بالنقود مضمّن فى المعاملة ؛ وتوسط سلعة ثالثة ثابتة بين السلعتين المتبادلتين مقدر فى ذهن المتعاملين . وهذا يخرج التعامل عن نطاق المقايضة البحت ويدنيه من أسلوب التبادل النقدى .

ولنظام المقايضة ، ككل نظام اجتماعى ، محاسن ومساوى .

ومن أهم محاسنه ما يلى :

١ - أنه يمكن الأفراد والشعوب من التخصص فى بعض فروع الإنتاج ، إذ يكفل لهم سد حاجاتهم من الفروع الأخرى عن طريق استبدالها بما يزيد عن حاجتهم من منتجاتهم . ولا يخفى ما لهذا من أثر فى النشاط الاقتصادى

والرقى الصناعى .

٢ - أنه وسيلة لتصريف ما يزيد من ثروات المنطقة عن حاجة أهلها وللحصول على ما تحتاج إليه من الثروات الأخرى التى حرمتها الطبيعة منها أو لم تواتها الظروف لإنتاجها .

٣ - أنه يسد حاجة الإنسان بشكل مباشر . فبمقتضى نظام المقايضة يحصل كلا المستبدلين من الآخر فى صفقة واحدة على نفس السلعة التى هو فى حاجة إليها . ولكن هذا الاختصار فى التعامل يحمل فى طيه تعقيداً كبيراً كما سيظهر ذلك فيما يلى ؛ فهو ليس حسنة إلا فى ظاهر الأمر .
ومن أهم مثالب الأمور الآتية :

١ - أنه يؤدى إلى البطء فى المعاملة ويقتضى إسرافاً فى الوقت والمجهود . وذلك أن عملية الاستبدال لا تتم بمقتضاه إلا إذا توافرت شروط كثيرة يندر توافرها فى الواقع ويتطلب العمل على توافرها وقتاً ومجهوداً كبيرين . فالصفقة لا تتم بمقتضى هذا الأسلوب إلا إذا كان كلا المتبادلين فى حاجة إلى نفس السلعة الزائدة عن حاجة الآخر ، وشاءت الصدف النقاءهما فى سوق واحدة ، وكان السلعتان متكافئتين فى القيمة أو متقاربتين على الأقل . ومن الواضح أن أسلوباً بطيئاً كهذا يحول دون نشاط الحركات الاقتصادية ، ولا يكفل سد الحاجات ، ولا يصلح إلا فى الجماعات الأولية المحدودة المطالب التى تنتج معظم ما يعوزها ولا تحتاج كثيراً للاستبدال .

٢ - أن قيم الأشياء لا يكون لها ، بحسب هذا الأسلوب ، مقياس ثابت معروف . فبمقتضى نظام المقايضة تقاس قيمة الشيء بما يساويه من أى شئ آخر يمكن استبداله به ؛ وبذلك يكون لقيمة كل شئ عدد من المقاييس يساوى عدد الأشياء الأخرى . وسنعرض لهذا بتفصيل فى موطنه عند الكلام عن مقاييس القيمة .

٣ - أنه أسلوب غير دقيق فى قياس قيم الأشياء . فمن النادر أن تتكافأ سلعتان فى قيمتهما تكافؤاً تاماً . ولذلك يندر أن تجرى مبادلة على طريقة المقايضة بدون

أن تشتمل على غبن لأحد المتبادلين، كما سنعرض لذلك بتفصيل عند الكلام عن مقاييس القيمة .

(ثالثاً) أسلوب التبادل النقدي

يفتضى هذا الأسلوب أن تستبدل جميع السلع بسلة واحدة ثابتة يصطلح الناس فى أمة ما على اتخاذها وحدة للتبادل، ومقياساً لتقدير القيمة، وثمناً لبيعونه . - ويطلق على هذه السلة فى عرف الاقتصاديين اسم « النقد » سواء أ كانت من المعادن النفيسة أو غيرها .

فبمقتضى هذا الأسلوب لا تسد الحاجة إلا بصفقتين اثنتين . فصاحب السلعة الزائدة عن حاجته لا يستطيع أن يحصل فى مقابلها بشكل مباشر على ما يحتاج إليه كما هو الحال فى المقايضة . بل لابد أن يستبدل أولاً سلعته بنقود ، أى يتنازل عنها لشخص يحتاج إليها فى مقابل قيمتها من النقود ، ثم يجرى صفقة أخرى يحصل فيها على السلعة التى يحتاج إليها فى مقابل تنازله لصاحبها عن جميع النقود التى قبضها فى الصفقة الأولى أو عن بعضها . - ويطلق على الصفقة الأولى من هاتين الصفقتين اسم « البيع » ، وعلى ثانيتهما اسم « الشراء » .

وعلى الرغم من أن كلتا الصفقتين مستقلة عن الأخرى من الناحيتين القضائية والزمنية ، فإن كلا منهما مستلزمة للأخرى ومتوقفة عليها من الناحية الاقتصادية . فكل عملية شراء تتوقف على عملية بيع سابقة لها ؛ وكل عملية بيع لا يتحقق الغرض منها إلا إذا تلتها عملية شراء . فلا يمكن لفرد أن يشتري شيئاً ما إلا إذا كان قد باع من قبل شيئاً آخر (كسلعة زائدة عن حاجته إن كان مزارعاً مثلاً ، أو جهود جسمية أو عقلية إن كان عاملاً أو موظفاً ... الخ) ؛ إذ إنه بدون ذلك لا يمكنه الحصول على ما يجب عليه دفعه من النقود فى هذه الصفقة . والبائع لا يتنازل عن سلعته لمجرد الرغبة فى التنازل عنها أو الحصول على النقود ؛ بل يستطيع أن يشتري بئمنها ما يحتاج إليه من السلع الأخرى .

وكل ما فى الأمر أنه قد يفصل بين الصفقتين أمد قصير أو طويل . فكثيراً

ما يبيع الفرد ما يزيد عن حاجته بدون أن يجرى عقب ذلك مباشرة صفقة شراء . ولكن هذا الفاصل أشبه شيء بفترة الاستراحة التي تتخلل فصل رواية تمثيلية . فكما أن هذه الفترة لا تؤثر مطلقاً في ارتباط الفصلين وتوقف كل منهما على الآخر ، كذلك الزمن الذي يفصل بين صفقتي البيع والشراء : فهو لا يكسب واحدة منهما استقلالاً عن الأخرى .

ومن هذا يظهر أن أسلوب الاستبدال النقدي يؤدي إلى نفس الغاية التي يؤدي إليها أسلوب المقايضة . ولكنه يسلك في تحقيق هذه الغاية طريقاً يفضل الطريق الذي تسلكه المقايضة ويعبراً من معظم العيوب التي تشتمل عليها :

١ - فهو مجرد من البطء الذي تشتمل عليه المقايضة . وذلك أن الصفقة لا تتم في المقايضة ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، إلا إذا توافر في المتبادلين وفي السلع المتبادلة شروط كثيرة يندر توافرها في الواقع . أما أسلوب التبادل النقدي فلا يشترط فيه إلا أن يكون المشتري مالكا لنقود تساوي قيمة السلعة الزائدة عن حاجة البائع . فبذلك يتاح للإنسان الحصول على ما يحتاج إليه من أقصر طريق ، وتم عمليات الاستبدال بدون إسراف في الوقت ولا في المجهود .

٢ - والاستبدال النقدي يضع للقيمة مقياساً ثابتاً معروفاً ، فيتقن بذلك ما ينشأ عن تعدد المقاييس من خلل واضطراب .

٣ - أما مبلغ دقة هذا الأسلوب في قياس قيم الأشياء فيختلف باختلاف نوع النقود . فقد تكون الأمانة موقفة بهذا الصدد فتختار نقداً دقيقاً كل الدقة ، كما هو شأن الأمم المتقدمة في العصر الحاضر إذ اختارت نقودها من الذهب والفضة . وقد يجانبها التوفيق فتختار نقداً عارياً عن جميع مظاهر الدقة أو عن بعضها ، كقدماء اليونان إذ اتخذوا الأنعام نقوداً ، واليابانيون إذ جعلوا نقودهم من الأرز .

وستنكلم بتفصيل عن هذا الموضوع في مواطنه بفقرتي « مقاييس القيمة » و « النقود المعدنية » .

- ٣ -

نطاق الاستبدال وتطوره

يقصد بنطاق الاستبدال مدى اتساع السوق من حيث الأشياء التى تجرى فيها المبادلة والأشخاص الذين تجرى بينهم . - وقد اختلف الاستبدال سعة وضيقاً من هاتين الناحيتين تبعاً لاختلاف العصور . وكان فى اختلافه هذا متأثراً بعاملين : عامل اقتصادى يرجع إلى أسلوب الصناعة الذى كان سائداً ؛ وعامل سياسى يرجع إلى الأساس القائم عليه تكوين الجماعات الإنسانية .

١ - فى الأدوار الإنسانية الأولى كان الأسلوب الصناعى والنظام السياسى قائمين على أساس القبيلة أو الأسرة .

فكانت كل قبيلة وكل أسرة تنتج معظم ما تحتاج إليه فى استهلاكها موزعة العمل بين أفرادها ومن ينتمى إليها من الموالى والأرقاء ؛ ولا تكاد تتجاوز فى إنتاجها حدود كفايتها .

وكانت كل قبيلة وكل أسرة وحدة سياسية قائمة بذاتها ، لا ينقصها شيء من صفات الممالك المستقلة .

وقد نجم عن الأسلوب الإنتاجى السابق ذكره أن ضاق نطاق الاستبدال من حيث الأشياء التى تجرى فيها . فإذ كانت الأسرة فى هذه الأدوار لتلجأ إلى الاستبدال إلا فى سلع قليلة تعجز عن إنتاجها لسبب قهرى (كالعوامل الطبيعية وما إليها) ، ولا يمكنها الاستغناء عنها .

ونجم عن النظام السياسى الذى كان سائداً فى هذه الأدوار (استقلال الأسرات بعضها عن بعض) أن ضاق نطاق الاستبدال من حيث الأفراد الذين يجرى بينهم . فما كان يحدث إلا بين أسرات تربطها روابط القرابة أو الجوار ؛ وبذلك كانت كل سوق استبدالية لا تشمل إلا على عدد محدود من الأفراد .

ومن هذا يظهر أن تقسيم العمل بشكله العام لا يستلزم الاستبدال .
فعلى الرغم من أن الاستبدال كان في حكم المعلوم في هذه الأدوار فإن الإنتاج
كان يجرى على أساس تقسيم العمل كما سبقت الإشارة إلى ذلك . فكانت
عمليات الإنتاج يتقاسمها أفراد الأسرة فيما بينهم بأساليب خاصة سنعرض
لتفصيلها عند الكلام عن « تنظيم الإنتاج » (١) .

فظام تقسيم العمل أقدم في الإنسانية من نظام الاستبدال . وذلك لأن
تقسيم العمل يتفق مع غرائز الإنسان وطبيعته ؛ بل يتفق مع غرائز كثير
من الحيوانات نفسها كالذحل والنمل وما إليهما . على حين أن الاستبدال
يتعارض مع ما فطر عليه الإنسان . فالإنسان حريص بطبعه على كل ما ينتجه
أو يملكه ؛ فتنازله عنه لغيره إجراء لا يتفق مع غرائزه . ومن ثم ضاق نطاق
الاستبدال في الأدوار الإنسانية التي نحن بصدد الكلام عنها ، وهي الأدوار الأولية
التي كان يسير فيها الإنسان على غرار ما ترسمه له غرائزه وترتضيه فطرته .

وقد ترك هذا الاتجاه آثاراً قوية في كثير من الشرائع القديمة ، وبخاصة في
الشرعة الرومانية . فما كان يتاح للبالك ، في القانون الروماني ، أن يتنازل عن
ملكه لشخص آخر بطريق البيع أو غيره إلا في حالات خاصة وبشروط كثيرة ؛
وكان لإجراء التنازل يقتضى طقوساً دينية ومراسم قانونية كثيرة التعقيد .

٢ - وفي مرحلة تالية ظهر أسلوب صناعي جديد اشتهر في التاريخ باسم
أسلوب النقابات Régime Corporatif . - فكانت الصناعات في مدينة ما موزعة
بين نقابات محدودة الأفراد كثيرة القيود ، تشرف كل نقابة منها على صناعة
خاصة ، وتأخذ على عاتقها أن تنتج منها جميع ما يحتاج إليه سوق المدينة .

وفي هذا الدور ارتقى الأسلوب السياسي من نظام العشائر إلى نظام المدن ؛
فاتسع بذلك نطاق المجتمعات ، وأصبح كل مجتمع منها ينظم جميع العشائر
والأفراد الذين يقطنون مدينة ما .

(١) سنعرض لهذا الموضوع إن شاء الله في الجزء الثاني .

وقد نجم عن أسلوب النقابات وما اقتضاه من تخصص كل هيئة فى صناعة معينة أن اتسع نطاق الاستبدال من حيث الأشياء التى تجرى فيها المبادلة . فأصبح كل فرد يعتمد فى سد حاجاته على ما ينتجه غيره ، وأصبحت الحياة الاقتصادية قائمة على تبادل المنتجات والثروات .

ونجم عن ارتفاع التكوين السياسى من نظام الأسرة إلى نظام المدينة أن اتسع نطاق الاستبدال من حيث الأفراد الذين يجرى بينهم . فكانت كل سوق استبدالية تنظم جميع الأفراد الذين تتألف منهم المدينة .

٣- وفى مرحلة ثالثة ، تقوض نظام النقابات ، وقام على أنقاضه أسلوب صناعى جديد ، اشتهر باسم أسلوب المصانع اليدوية الكبيرة Manufactures . . وقد قضى هذا الأسلوب على جميع مظاهر الاحتكار التى كان يشتمل عليها أسلوب النقابات . فأصبح لكل فرد الحق فى مزاوله المهنة التى تروقه ؛ ولكل مصنع كامل الحرية فى إنتاج ما يشاؤه . وترتب على هذا أن قام بالصناعة الواحدة فى المنطقة الواحدة عدد كبير من المصانع . فاشتدت حركة المنافسة وكثرت المنتجات .

وفى هذا الدور ارتقى الأسلوب السياسى من نظام المدن إلى نظام الممالك . فأتسع بذلك نطاق المجتمعات ، وأصبح كل مجتمع منها ينتظم طائفة كبيرة من المدن والقرى وعددا كبيرا من الأفراد .

وقد نجم عن أسلوب المصانع اليدوية وما تضمنته من مظاهر الحرية الصناعية وكثرة المنتجات أن اتسع كثيرا نطاق المبادلة من حيث الأشياء التى تجرى فيها . ونجم عن ارتفاع التكوين السياسى من نظام المدن إلى نظام الممالك أن اتسع نطاق الاستبدال من حيث الأفراد الذين يجرى بينهم . فكانت كل سوق استبدالية تنظم جميع الأفراد الذين تتألف منهم المملكة .

وفى أواخر هذا الدور نشطت حركة الاستعمار وظهرت الامبراطوريات الحديثة ، فزادت الأسواق الاستبدالية سعة على سعتها ، وأصبحت كل سوق منها تنظم جميع سكان الامبراطورية ، أى سكان المملكة الأصلية ومستعمراتها . .

وحينئذ تألفت الشركات التجارية الكبرى التي كان لها أجل أثر في نهضة التجارة والصناعة في العصر الحديث. ومن أشهر هذه الشركات شركة الهند الشرقية East India Company التي تكونت في القرن السابع عشر وكان لها أكبر قسط من الفضل في تثبيت قدم الانجليز ببلاد الهند.

٤ - وفي المرحلة الأخيرة، حلت الآلات البخارية في الصناعة محل الآلات اليدوية، وحلت القاطرات البخارية في النقل محل الحيوان.

وفي هذا الدور بلغ الاستبدال في نطاقه ونشاطه أقصى درجة يمكن أن يبلغها نظام إنساني. فأصبح كل ما ينتجه الفرد في العصر الحاضر ينتجه لغيره، وكل ما يحتاج إليه في استهلاكه يحصل عليه من إنتاج غيره. وما حدث بين الأفراد حدث مثله بين الدول نفسها. فقد تخصصت كل دولة في ناحية خاصة من نواحي الإنتاج، واعتمدت في سد حاجاتها على استبدال منتجاتها بما ينتجه غيرها من الدول.

وكما اتسع نطاق الاستبدال في الأشياء التي يجري فيها، اتسع نطاقه كذلك في الأفراد الذين يجري بينهم. فأصبحت السوق الاستبدالية في العصر الحاضر عالمية؛ وأصبحت أثمان كثير من المنتجات تسير وفقاً لمبلغ كفايتها الحاجة الاستهلاك العالمي.

- ٤ -

أسس القيمة الاستبدالية

لكل شيء قيمتان: قيمة الانتفاع، وقيمة الاستبدال.

١ - أما قيمة الانتفاع Valeur d'usage أو القيمة الفردية Valeur Individuelle فهي مبلغ النفع الذي يحققه الشيء للفرد.

وقيمة الانتفاع لشيء ما تختلف باختلاف الأفراد، وتختلف بالنسبة للفرد

الواحد باختلاف أحواله . فالقيمة الاتفاعية لكتاب مثلا كبيرة جداً بالنسبة لشخص شديد الحاجة إليه ؛ وصغيرة بالنسبة لشخص لا يحتاج إليه كثيرا ؛ ومعدومة بالنسبة لشخص أمي لا يستطيع أن ينتفع به . - والقيمة الاتفاعية لرغيف من الخبز كبيرة جداً بالنسبة لشخص يتضور جوعا ؛ ومعدومة بالنسبة لآخر شعبان . والقيمة الاتفاعية لقم كبيرة جدا لطالب يدون ملخص ما يسمعه من أستاذه ؛ ومعدومة بالنسبة له هو نفسه في حالة تنزهه أو راحته .

فالأسس القائم عليها هذا النوع من القيمة ترجع جميعها إلى حكم الشخص وتقديره وما يراه في مبلغ انتفاعه بالشيء .

وهذا النوع من القيمة لا يهنا كثيرا في بحثنا لعدم علاقته بالاستبدال .

٢ - وأما قيمة الاستبدال *Valeur d'échange* أو القيمة الاجتماعية *Valeur sociale* ، فهي ما يساويه الشيء من شيء آخر في حالة استبداله به .

ويختلف هذا النوع من القيمة عن النوع الأول في توقعه على الاستبدال ، وفي عدم تغيره في الوقت الواحد بتغير الأفراد . فالشيء الواحد في الوقت الواحد لا يكون له في سوق ما أكثر من قيمة تبادلية واحدة أيأ كانت حاجة المشتري إليه . فالقيمة التبادلية لأفة من الخبز مثلا في وقت ما واحدة بالنسبة لجميع المشتريين سواء في ذلك الجائع منهم والشعبان .

هذا ، وتختلف الأشياء بعضها عن بعض اختلافا كبيرا في قيمها الاستبدالية . فقطعة صغيرة من الماس أو اللؤلؤ أو البلاتين تساوي مئات الأارادب من القمح وآلاف القناطير من الفحم ؛ ورطل واحد من الحرير يساوي عشرات الأارطال من القطن أو الصوف ومئات الأارطال من الورق ؛ وأفة واحدة من التفاح تساوي بمصر عشرات الألق من التمر أو الليمون أو البصل أو القاء .

وقد حاول الاقتصاديون تحليل هذه الظاهرة وبيان الأسس التي تقوم عليها القيمة الاستبدالية وتحدد مبلغ ما يساويه الشيء من شيء آخر ؛ فذهبوا في ذلك مذاهب شتى . - ولكن أهم نظرياتهم بهذا الصدد ترجع إلى نظريتين اثنتين

إحدهما تقرر أن الأشياء تختلف في قيمتها الاستبدالية تبعاً لاختلافها في مبلغ نفعها للإنسان، ولذلك تسمى « نظرية المنفعة »؛ وثانيتهما تقرر أن الأشياء تختلف في قيمتها الاستبدالية تبعاً لاختلافها في مبلغ ما يندل في إنتاجها من مجهود، ولذلك تسمى « نظرية العمل ».

وسنناقش فيما يلي كل نظرية من هاتين النظريتين على حدة؛ ثم نختم هذه الفقرة ببيان ما ينبغى الأخذ به.

النظرية الأولى: نظرية المنفعة Valeur-Utilité

تقرر هذه النظرية أن الأشياء تختلف في قيمها الاستبدالية حسب اختلافها في مبلغ نفعها للإنسان. فإذا كانت حقبة الجلد مثلاً تساوى عشر حقائب من الورق المقوى، فما ذاك إلا لأن النفع الذى تحققه الأولى للإنسان يساوى عشرة أضعاف النفع الذى تحققه الثانية. وإذا كان البغل يساوى خمسة حمير، فما ذاك إلا لأن ما يستطيع بذله من قوى محرّكة مثلاً يساوى خمسة أمثال ما يستطيع بذله الحمار الواحد. وعلى هذا السنن تفسر القيم التبادلية لجميع الأشياء وأسباب اختلافها بعضها عن بعض.

وما تقررته هذه النظرية هو ما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة، وما يتفق مع رأى السائد عند السواد الأعظم من الناس. فإذا سئل واحد منهم عن السبب الذى يدفع من أجله فى حقبة الجلد مثلاً أكثر مما يدفعه فى حقبة الورق المقوى، أجاب على الفور بأنه يفعل ذلك لأن الأولى أنفع وأبقى من الثانية.

غير أنها - على الرغم من ذلك - لا تتفق دائماً مع الواقع، ولا تنبئ فى كل الأحوال عن الأساس الصحيح الذى تجرى عليه قيم الأشياء فى الاستبدال. وذلك أن كثيراً من هذه القيم لا يتناسب مع مبلغ النفع الذى تحققه الأشياء للإنسان. لحبة من اللؤلؤ مثلاً أو قطعة صغيرة من الماس تساوى عشرات الأرباب من القمح؛ مع أن القمح تتوقف عليه حياة الإنسان، على حين أن الماس واللؤلؤ كاليان بل دون الكالين. ورطل من المسك يساوى قناطير من الملح؛ مع أن

الملح أنفع كثيرا للإنسان من المسك . وما قيل في القمح والملح يقال مثله في معظم الأشياء الضرورية للإنسان ؛ فالمشاهد أن القيمة التبادلية لهذه الطائفة ليست شيئا مذكورا بجانب قيمة ما عندها من الكياليات وشئون الترف والزينة .

ويرد القائلون « بنظرية المنفعة » على هذا الاعتراض ، بأنهم لا يقصدون من كلمة « المنفعة » أن يسد الشيء حاجة طبيعية من حاجات الإنسان ، وإنما يقصدون بها أن يحقق رغبة من رغباته . فبحسب هذا التفسير تختلف القيم التبادلية للأشياء تبعا لمبلغ الرغبة فيها . فارتبط به رغبة قوية يكون أكبر قيمة مما ترتبط به رغبة ضعيفة ؛ ويكون الفرق بين قيمتهما بمقدار الفرق بين الرغبتين . ومن ثم كانت قيمة الماس واللؤلؤ والمسك ... وما إلى ذلك أعلى كثيرا من قيمة القمح والملح ... وما إليهما ؛ لأن رغبة الإنسان في القمح والملح ليست شيئا مذكورا بجانب رغبته في الماس واللؤلؤ والمسك .

ولكن النظرية لا تزال فاسدة على الرغم من هذا التفسير . وذلك أن الرغبة أمر نسبي يختلف باختلاف الأفراد وباختلاف الظروف . فالشيء الواحد يختلف مبلغ الرغبة فيه باختلاف الأفراد . ويختلف بالنسبة للفرد الواحد باختلاف أحواله . فالرغبة المتعلقة بكتاب مثلا تختلف باختلاف الأفراد : فتبلغ أقصى درجة لدى شخص شديد الحاجة إليه لأداء امتحان مثلا ؛ وتضعف عند شخص لا يحتاج إليه كثيرا ؛ وتعدم عند ثالث لا يفقه في شيء . والرغبة المتعلقة برغيف من الخبز تبلغ أقصى ما يمكن أن تبلغه عند الشخص في حالة جوعه ؛ وتضعف أو تعدم عنده هو نفسه في حالة شبعه . - فلو كانت هذه النظرية صحيحة لاختلفت قيمة الشيء التبادلية في الوقت الواحد تبعا لاختلاف الأفراد ومبلغ رغبة كل منهم . والواقع غير ذلك : فالشيء الواحد ، كما أشرنا فيما سبق ، لا يكون له في الوقت الواحد في سوق ما أكثر من قيمة تبادلية واحدة . فالقيمة التبادلية لألة من الخبز في سوق القاهرة مثلا في وقت ما واحدة بالنسبة لجميع المشترين ، سواء في ذلك الجائع منهم والشبعان ، وسواء من يشتريها لغذاء أولاده ومن يشتريها

لغذاء قططه أو كلابه .

ويرد القائلون بهذه النظرية على هذا الاعتراض بأنهم لا يقصدون « بالرجبة » ،
الرجبة الخاصة . وهي رجبة كل شخص على حدته ، بل يقصدون بها الرغبة العامة ،
وهي مجموع رغبات الذين يودون الحصول على الشيء . فتختلف القيم التبادلية
للأشياء في وقت ما ، بحسب هذا التفسير ، تبعاً لاختلافها في مبلغ الرغبة العامة
المتعلقة بكل منها في ذلك الوقت ؛ والفرق بين قيمة شيئين في وقت ما يكون
بمقدار الفرق بين قوة الرغبة العامة المتعلقة بأحدهما في ذلك الوقت وقوة الرغبة
العامة المتعلقة بالآخر .

ولكن النظرية لا تزال فاسدة على الرغم من هذا التفسير الجديد . وذلك أن
كثيراً من الأشياء لا تتلام قيمتها مع مبلغ الرغبة العامة فيها . فالرغبة العامة
المتعلقة برغيف من الخبز أو بكوب من الماء مثلاً في وقت ما ، أى مجموع رغبات
الجوع أو العطاش في ذلك الوقت ، أقوى كثيراً من الرغبة العامة المتعلقة في نفس
الوقت بمؤازف على مثلاً أو بقطعة من الحرير أو بفص من الماس . ومع ذلك
نرى أن القيمة التبادلية لرغيف الخبز أو كوب الماء أقل كثيراً من القيم التبادلية
لأى واحد من هذه الأشياء الأخيرة وما شاكلها .

وقد حاول بعض القائلين بهذه النظرية تعديلها في صورة ترد عنها هذا
الاعتراض . فذهب إلى أن القيمة التبادلية لشيء ما لا تتركز على مبلغ الرغبة
العامة فيه لحسب ، بل تتركز كذلك على مبلغ وفرة أو ندرته . وذلك أن ندرة
الشيء تزيد من قيمته ، ووفرة تنقص منها . - فبحسب هذا التعديل تختلف القيم
التبادلية للأشياء تبعاً لاختلافها في هذين الأمرين مجتمعين : مبلغ الرغبة العامة
المتعلقة بكل منها ، ومبلغ وفرة أو ندرته ؛ ويكون الفرق بين قيمة شيئين بمقدار
الفرق بينهما في هذين الأمرين . ومن ثم كانت قيمة الخبز والماء أقل كثيراً من
قيمة الحرير أو الماس ؛ لأن الأولين - وإن اشتدت الرغبة العامة المتعلقة بهما -
يوجد منهما في كل سوق كميات كبيرة لا تذكر بجانب كميات السلعتين الآخرين .

ومن ثم كذلك كانت قيمة الفاكهة فى أواخر موسمها أقل من قيمتها فى مبدأ ظهورها على الرغم من أن مبلغ ندرتها واحد فى الحالتين ؛ وذلك لأن مبلغ الرغبة العامة المتعلقة بها فى مبدأ ظهورها أكثر من مبلغ الرغبة العامة المتعلقة بها فى أواخر موسمها .

ولكن النظرية - على الرغم من هذا التعديل - لا تنفك قاصرة عن بيان الأسس الصحيحة التى تقوم عليها قيم الأشياء فى التبادل . وذلك أن الندرة التى أضافها بعض القائلين بها إلى الرغبة العامة لتفسير هذه القيم ليست صفة طبيعية ثابتة فى الأشياء . فمعظم السلع التى توصف بأنها نادرة ، قد جاءت ندرتها من كثرة ما يتطلبه إنتاجها من مجهود . فليس السبب فى ندرة الماس مثلاً أن الطبيعة لم تخلق غير الكمية القليلة المعروضة منه فى الأسواق ؛ بل السبب فى ذلك راجع إلى أن التقيب عنه وتخليصه من المواد المتصلة به وتهذيبه ... كل أولئك يتطلب أعمالاً كثيرة وجهوداً شاقة . - وليس السبب فى ندرة « الكرونومترات » أن اليد الإنسانية قد صنعت منها قدراً محدوداً ثم أصيبت بما جعلها عاجزة عن أن تأتى بمثله ؛ بل السبب فى ذلك راجع إلى أن صنع « كرونومتر » دقيق يتطلب كثيراً من الحذق والمهارة والمجهود . وإذا ثبت أن الندرة ليست صفة طبيعية ثابتة فى الشيء بل مجرد نتيجة عارضة لكثرة ما يتطلبه إنتاجه من مجهود ، تبين أن السبب الحقيقى فى ارتفاع قيم الأشياء النادرة لا يرجع إلى ندرتها نفسها ، بل إلى ما ترمز إليه هذه الندرة وما تنشأ عنه من كثرة المجهود الذى يقتضيه إنتاجها . - ولا أدل على ذلك من أنه إذا اخترعت طريقة يقينية لتحويل الكربون إلى الماس أو كشفت وسيلة سريعة لصنع الكرونومترات الدقيقة ، فقلّت تبعاً لذلك المجهودات التى يتطلبها إنتاج كل من هاتين السلعتين ، فإن قيمة كل منهما تنخفض كثيراً عما كانت عليه ، حتى قبل أن تكثر كمياتهما فى السوق .

فالذى ينبغى إضافته « للرغبة العامة » حتى تستقيم هذه النظرية وتفسر الأسس التى تقوم عليها فى الواقع قيم الأشياء التبادلية ، هو مبلغ ما يتطلبه إنتاج الشيء من

مجهود لا مبلغ وفترته أو ندرته .

النظرية الثانية : نظرية العمل Valeur-Travail

تقرر هذه النظرية أن الأشياء تختلف في قيمتها الاستبدالية حسب اختلافها في مبلغ ما يتطلبه إنتاجها من مجهود . فإذا كانت أوقية الماس تساوى قيمتها عشرة أمثالها من الذهب مثلاً ، فما ذلك إلا لأن استخراجها وإعدادها يتطلبان من المجهود الإنسانى عشرة أمثال ما يتطلبه استخراج أوقية من الذهب وإعدادها . وإذا كان رطل الفضة يساوى أردبين من القمح مثلاً ، فما ذلك إلا لأنه ينزل في إنتاجه من المجهود الإنسانى مقدار ما ينزل في إنتاجهما . وإذا كان ثمن « كرونومتر » دقيق يساوى ثمن خمسين قفلاً مثلاً ، فما ذلك إلا لأن كمية المجهود التى تبذل في سبيل الحصول على مواده الأولية وفى سبيل صنعه يكفى مثلاً للحصول على مواد خمسين قفلاً وصنعها . - وعلى هذا السنن تفسر القيم التبادلية لجميع الأشياء وأسباب اختلافها بعضها عن بعض .

وقد ذهب إلى هذه النظرية عدد كبير من أعلام الاقتصاديين فى مختلف العصور ومن شتى المذاهب ، منهم آدم سميث Adam Smith وريكاردو Ricardo وكارل ماركس Karl Marx وباستيات Bastiat وبرودون Proudon . وتشتمل هذه النظرية على مزايا كثيرة لا يوجد مثلها فى النظرية الأولى . فن ذلك :

١ - أنها تضع للقيمة أساساً دقيقاً مضبوطاً يمكن قياسه . فالمجهود الإنسانى الذى ينزل فى إنتاج شيء ما يمكن قياس قوته والزمن الذى يستغرقه ، ويمكن بسهولة الموازنة بينه فى هاتين الناحيتين وبين المجهود الذى ينزل فى إنتاج شيء آخر . وبذلك نستطيع تقدير قيمة كل شيء ، وتقدير الفرق بين قيمته وقيمة ما عده ، بطريقة مضبوطة دقيقة .

وليس الأمر كذلك فى النظرية الأولى . فالرغبة التى تجعلها أساساً للقيمة هى ظاهرة نفسية معنوية لا يمكن قياسها بطريقة مضبوطة ؛ كما أنه من المتعذر

الوقوف بشكل دقيق على مبلغ الفرق بين رغبتين وبخاصة إذا كانتا مختلفتى النوع كالرغبة فى الغذاء المتعلقة بالخبز مثلا والرغبة فى الوقوف على الأخبار أو الإحاطة بالحقائق المتعلقة بصحيفة أو بكتاب على .

٢ - أن الأساس الذى ترجع إليه قيم الأشياء بحسب هذه النظرية يتفق مع ما تقتضيه العدالة وترتاح إليه النفس من الناحية الخلقية . وذلك أن اختلاف قيم الأشياء تبعا لاختلافها فى مبلغ ما يبذل فى سبيل إنتاج كل منها من جهود إنسانية هو قانون عادل يعطى كل شئ حقه ويجعل ثمرة كل عمل متناسبة معه . - وليس الأمر كذلك فى النظرية الأولى التى تجعل السبب فى اختلاف قيم الأشياء راجعا إلى رغبات الناس وأهوائهم .

ومن ثم أخذ بهذه النظرية كل من المحافظين والاشتراكيين ولجأ كلاهما إليها لتبرير مبادئه . فالمحافظون الذين يرون عدالة النظام الاقتصادى الحاضر (نظام الملكيات الفردية ورؤوس الأموال) ووجوب الإبقاء عليه ، يؤيدون وجهة نظرهم بأن الفرد لا يظلم المجتمع فى شئ . ولا يأخذ منه أكثر من حقه إذ يملك من الأموال ما تتكافأ قيمته مع الجهود التى بذلها هو وآبؤه فى سبيله ، وبأن هذا هو شأن أصحاب رؤوس الأموال حيا لا ما يملكونه . فلا تتحقق العدالة إذن إلا بالإبقاء على رؤوس الأموال الفردية : فى الإبقاء عليها إبقاء على المبادئ الصحيحة التى ينبغى أن يسير عليها توزيع الثروة وتقدير الجهود الإنسانية ومكافأة العاملين بحسب أعمالهم ؛ وفى تقويضها تقويض لهذه المبادئ . - وأما الاشتراكيون الذين يرون أن النظام التوزيعى الحاضر نظام جائر ينبغى تقويضه ، وأن تقويضه لا يتم إلا بالقضاء على النعمة القائم عليها وهى الملكية الفردية ، فيؤيدون وجهة نظرهم بأن رؤوس الأموال لم يبذل أصحابها فى الأصل فى سبيلها أى مجهود ، وإنما جاءت إليهم من عمل الأرقاء أو المستضعفين أو العمال . فلا تتحقق العدالة الإنسانية إلا إذا قوض هذا النظام الفاسد وأقيم على أنقاضه نظام آخر يعطى فيه لكل فرد بقدر أعماله فحسب : فلا يملك شخص إلا

ما تكافأ قيمته مع جهوده .

فكلا الفريقين يتخذ من النظرية التي نحن بصدد الكلام عنها ذريعة لتأييد مذهبه . وفي هذا دليل على مبلغ اتفاقهما مع ما يقتضيه الإنصاف الإنسانى .
غير أنها - على الرغم من هذا كله - لا تتفق مع الواقع فى كثير من الشئون ، كما يظهر ذلك من الأمور الآتية :

١ - إذا لم يتعلق بالشئ أية رغبة ولم يحقق أية منفعة للإنسان لا تكون له قيمة ما مهما بذل فى سبيله من مجهود . فإذا عمل شخص على استنبات شئ لا منفعة فيه للعالم الإنسانى أو على استخراج حصاة من قاع المحيط ... فلن يكون لحصوله ربحاً لحصاته أية قيمة مهما بذل فيها من جهود .

٢ - يكون للشئ قيمة متى تعلقت به رغبة ما أو حقق منفعة ما ولو لم يبذل فى سبيله أى مجهود . فالمياه المعدنية التى تنفجر وحدها من الأرض ، والسواحل الرملية التى يكونها البحر والرياح ، والأراضى الخصبة التى تتكون من طمى الأنهار ، والجزر التى تنشأ البراكين أو الطيور أو رفات المرجان ... كل هذه الأشياء وما إليها كبيرة القيمة لتعلق رغبات قوية بها ولتحقيقها لمنافع هامة ، على الرغم من أنه لم يبذل فى سبيلها أى مجهود .

٣ - قد يتحد الشيطان فى قيمتهما لاتحاد الرغبة فيهما مع اختلافهما فى المجهود الذى تطلبه إنتاج كل منهما . فالمجهود الذى يبذل لإنتاج قدر ما من الغلة فى أرض تروى بالساقية أو « الشادوف » مثلاً أو فى تربة غير خصبة يبلغ أضعاف المجهود الذى يبذل لإنتاج هذا القدر نفسه فى أرض تروى بالأمطار أو بنظام الرى الصينى أو فى تربة خصبة ؛ ومع ذلك لا يوجد فرق بين قيمة المحصولين متى كانا من نوع واحد .

٤ - وقد يختلف الشيطان فى قيمتهما لاختلاف الرغبة فيهما مع اتحادهما فى المجهود الذى تطلبه إنتاج كل منهما . فالسمك الذى يخرج فى شبكة الصائد لا يباع جميعه بسعر واحد ، بل تختلف قيمته باختلاف نوعه ، على الرغم من خروجه

جميعه فى شبكة واحدة ومن أن المجهود قد وزع على كميّاته توزيعاً عادلاً .
 هـ - ولو كانت هذه النظرية صحيحة للزم أن تظل قيم الأشياء ثابتة لا تتغير ؛
 لأن المجهود الذى بذل فى إنتاج شىء ما ، والذى تقدر القيمة بمقتضاه حسب هذه
 النظرية ، هو أمر ثابت قد فرغ منه وتعلق بالماضى .

والواقع غير ذلك ؛ فقيمة الشىء لا تستقر على حال واحدة ، بل لا تنفك
 تتغير تبعاً لتغير الرغبة فيه واختلاف كمية المطلوب منه و كمية المعروض . فإذ
 العنب إذا نضج وبقى مدة طويلة ، اكتسب خواص لم تكن به من قبل ، وحق
 منافع لم يكن ليقوى على تحقيقها وهو فى حالته الأولى ، فتزداد قيمته ؛ والقطن
 إذا مضى عليه أمد طويل بمخازنه ، فقد شيئا من متانته ، فيقصر عن تحقيق المنافع
 التى كان يحققها من قبل فتتخفض قيمته ؛ وإذا اختلفت كمية المعروض أو
 المطلوب فى سلة ما اختلفت قيمتها : فترتفع إذا زاد الطلب أو قل العرض ،
 وتنخفض إذا قل الطلب أو زاد العرض .

وقد حاول بعض القائلين بهذه النظرية أن يفسرها بشكل يدفع عنها هذا
 الاعتراض الأخير ؛ فذهب إلى أن المجهود الذى تقدر قيمة الشىء بمقتضاه هو
 المجهود الذى يتطلبه إنتاج مثله الآن لا المجهود الذى يتطلبه إنتاجه فى الماضى .
 ولما كانت ظروف الإنتاج فى تغير مستمر ، لم تبق قيم الأشياء على حالة واحدة .
 فالشىء الذى يتطلب إنتاجه فى الماضى عشر ساعات من العمل مثلاً ، قد لا يتطلب
 إنتاج مثله الآن أكثر من خمس ساعات لاختراع آلة حديثة أو لطروة
 عوامل أخرى على ظروف إنتاجه . فى حالة كهذه تتغير قيمته ، فتقدر تبعاً لما
 يتطلبه إنتاج مثله الآن لا تبعاً لما يتطلبه إنتاجه فى الماضى .

ولكن هذا لا يرد شيئاً من الاعتراض الذى نحن بصددده . فجميع الأمثلة
 التى ذكرناها فى هذا الاعتراض لا يرجع سبب اختلاف القيمة فيها إلى أمور
 تتعلق بظروف الإنتاج ، وإنما يرجع إلى اختلاف فى مبلغ الرغبة أو فى كمية
 المعروض أو كمية المطلوب .

النظرية الصحيحة

بالتأمل في الاعتراضات التي وجهناها إلى النظريتين السابقتين يتبين أن السبب في فساد كليهما يرجع إلى أنها أغفلت ما تقول به النظرية الأخرى . « نظرية الرغبة » لم تصب شاكلة الصواب لأنها أغفلت المجهود في تقدير قيم الأشياء ^(١) ؛ و « نظرية العمل » قد جانبها السداد لأنها أغفلت الرغبة وأثرها في القيمة ^(٢) .

فالحل الصحيح إذن هو أن نمزج هاتين النظريتين إحداهما بالأخرى ونستخلص منهما نظرية واحدة نرجع فيها أسس القيمة إلى الرغبة والمجهود معا . وهذا هو ما يتفق مع المنطق ومع حقائق الأمور . - وذلك أن الأسباب التي من أجلها يحرص الشخص على شيء ما لا تخرج عن أحد أمرين : المنفعة التي يفيدها منه إذا تملكه ، والمجهود الذي يتطلبه الحصول على مثله إذا فقده .

فإذا كان الشخص مشتريا أو مستهلكا رجع لديه السبب الأول . فن الواضح أن حرص المشتري على السلعة يرجع أهم عوامله إلى المنفعة التي ينتظرها من وراء تملكه لها .

وإذا كان بائعا أو متجرا رجع لديه السبب الثاني . فالذي يحمل المالك على الحرص على سلعته وعدم التفريط فيها إلا بقيمة معينة هو مبلغ المجهود التي تجسمها في سبيل إنتاجها أو تملكها والتي يجب عليه بذلها إذا فقدها وأراد الحصول على مثلها .

ولما كان الاستبدال لا يتم إلا بين بائع ومشتري ، ولا يتم إلا برضاها ، لذلك كان طبعيا أن لا تتم الصفقة إلا إذا أقيم وزن للسبب الذي من أجله يحرص كل منهما على السلعة : فلا تتم الصفقة إذن إلا إذا قدرت القيمة على أساس الرغبة والمجهود معا .

(١) انظر صفحتي ١٣٧ و ١٣٨ .

(٢) أنظر جميع الاعتراضات الموجهة إلى هذه النظرية فيما سبق (صفحتي ١٤١ و ١٤٢) ترأبها

نرجع جميعها إلى إنغالما « الرغبة » .

غير أن الأهمية النفسية لهذين العاملين ليست واحدة . فعلى الرغم من أن قيمة أى شيء تعتمد على مبلغ الرغبة فيه ومبلغ الجهود التى بذلت فى إنتاجه ، فإن درجة اعتمادها على الرغبة تكون عادة أكبر من درجة اعتمادها على الجهود . والسبب فى ذلك أن الاستهلاك غاية ؛ أما الإنتاج فمجرد وسيلة له . فن الطبيعى أن تتغلب فى صفقة الاستبدال الأمور المتعلقة بالغايات على الأمور المتعلقة بالوسائل . وقد ظهر فيما سبق أن « الرغبة » تأتى من ناحية الاستهلاك أى من ناحية الغاية ، على حين أن « العمل » تأتى من ناحية الإنتاج أى من ناحية الوسيلة .

ففى وسعنا إذن أن نضع لاسس القيمة هذا القانون :

تختلف قيم الأشياء فى المبادلة تبعاً لاختلافها فى مبلغ الحرص عليها . ومبلغ الحرص على الشيء يقاس بالأمرين الآتين مجتمعين : المنفعة التى من شأن هذا الشيء أن يحققها لمن تنتقل إليه ملكيته (والغرض من المنفعة الرغبة العامة كما تقدم (١)) ؛ والجهود الذى ينبغى أن يبذلها مالكه الحالى إذا فقدته وأراد أن ينتج مثله . ودرجة اعتماد القيمة على الرغبة تكون عادة أكبر من درجة اعتمادها على الجهود (٢) .

ويتفق هذا القانون من بعض الوجوه مع قانون العرض والطلب الذى سنتكلم عنه فى الفقرة التالية . وذلك أن هذا القانون الأخير يرجع أساس القيمة إلى كمية المطلوب و كمية المعروض ، كما سيظهر ذلك فيما يلى . ومن الواضح أن كمية المطلوب من الشيء تختلف تبعاً لمبلغ الرغبة فيه (فكلما اشتدت الرغبة كثر المطلوب وكلما قلت الرغبة قل المطلوب) ، وأن كمية المعروض منه تختلف تبعاً

(١) انظر ص ١٤٧ .

(٢) مما ينبغى توجيه النظر إليه أن هذا القانون لا ينفى إلا عن الأسباب المباشرة فى اختلاف قيم الأشياء . وهكذا شأن جميع القوانين الاقتصادية التى من هذا النوع . أما الأسباب غير المباشرة فى اختلاف قيم الأشياء ، وهى العوامل التى تؤثر فى مبلغ الرغبة والجهود ، فيرجع معظمها إلى أمور تتعلق بالبيئة الجغرافية أو بالشئون الاجتماعية .

المبلغ ما يتطلبه إنتاجه من جهود (فكلما كثرت هذه الجهود قل المعروض والعكس بالعكس) .

فالطلب والعرض يرجعان إذن إلى الرغبة والمجهود؛ وبذلك يكون كلا القانونين معبرا عن نفس المعنى الذى يعبر عنه القانون الآخر .

ولكنهما مع ذلك يختلفان من عدة وجوه، أهمها ما يلى :

١ - أن القانون الأول يرجع قيم الأشياء إلى أسس معنوية تتصل بالإنسان؛ على حين أن قانون العرض والطلب يرجعها إلى أسس مادية تتصل بكمية الأشياء .
فالقانون الأول يقيس قيمة كل شيء بمبلغ رغبة الإنسان فيه وما يبدله فى سبيله من جهود؛ أما القانون الثانى فيقيسها بكمية المعروض منه وكمية المطلوب .

٢ - أن أهم ما يعنى به القانون الأول هو الكشف عن الأسباب التى من أجلها تختلف قيم الأشياء بعضها عن بعض؛ على حين أن أهم ما يعنى به القانون الثانى هو الكشف عن الأسباب التى من أجلها تختلف قيمة الشيء الواحد عما كانت عليه كما سيظهر ذلك فيما يلى .

- ٥ -

قانون العرض والطلب

جرت عادة القدامى من علماء الاقتصاد السياسى أن يضعوا « قانون العرض والطلب » فى الصيغة التالية : « تختلف القيمة التبادلية للشيء بحيث تكون متناسبة تناسبا طرديا مع تغير الطلب وتناسبا عكسيا مع تغير العرض » . ومعنى هذا بشكل يحمل أن كل تغير يطرأ على كمية المطلوب من شيء ما يتبعه تغير متناسب معه تناسبا طرديا فى ثمنه، وكل تغير يطرأ على كمية المعروض منه يتبعه تغير متناسب معه تناسبا عكسيا فى ثمنه . فإذا زادت كمية المطلوب من شيء ما إلى الضعف مثلا زاد ثمنه إلى الضعف؛ وإذا نقصت إلى النصف نقص ثمنه إلى النصف كذلك .

ويتحدث عكس هذا حينما يتغير العرض : فإذا زادت كمية المعروض من شيء ما إلى الضعف مثلا نقص ثمنه إلى النصف ، وإذا نقصت إلى النصف زاد ثمنه إلى الضعف (١) .

ولكن المحدثين من علماء الاقتصاد السياسي لم يرتضوا هذه الصيغة ، ورأوا أنها خاطئة من بعض الوجوه وناقصة من وجوه أخرى .

أما خطأها فقيميا تقرر من أن تغيرات الثمن تتناسب تناسباً دقيقاً مع تغيرات العرض والطلب . إذ الواقع أن ارتفاع الثمن وانخفاضه لا يحدثان بنفس النسبة التي يحدث بها التغير في كمية المطلوب أو كمية المعروض .

وأما نقصها ففي اقتصارها على بيان أثر العرض والطلب في الثمن ، وعدم تعرضها لبيان أثر الثمن في كل من العرض والطلب . وذلك أن العرض والطلب ، كما يؤثران في الثمن ، يتأثران به . والبحث في مبلغ تأثيرهما به لا ينبغي إغفاله ولا يقل أهمية عن البحث في مبلغ أثرهما فيه .

لهذين السببين عدل المحدثون عن هذه الصيغة ، ووضعوا قانون العرض والطلب في صيغ أخرى بريئة من وجوه الفساد والنقص المشار إليها .

وترجع هذه الصيغ إلى أربع قواعد ، تعرض قاعدتان منها للناحية التي أغفلتها الصيغة القديمة وهي أثر الثمن في كل من العرض والطلب ، وتتناول القاعدتان الأخريان الناحية التي عرضت لها الصيغة القديمة وهي أثر كل من الطلب والعرض في الثمن . - وسنتكلم فيما يلي عن كل ناحية من هاتين الناحيتين على حدة :

(الناحية الأولى : أثر الثمن في كل من الطلب والعرض)

يشرح هذه الناحية قاعدتان أو قانونان : أحدهما يبين أثر الثمن في الطلب ؛

(١) ممن الشئ هو قيمته التبادلية مقدرة بالنقد كما سبقت الإشارة إلى ذلك بصفحة ١٣ .

وثانيهما يبين أثر الثمن في العرض :

القانون الأول : أثر الثمن في الطلب ، وهو : كلما ارتفع ثمن شيء ما قل طلبه حتى ينعدم ، وكلما انخفض ثمنه زاد طلبه حتى يصل إلى نقطة لا يمكن بعدها زيادته .

ويصدق هذا القانون على كل ما له ثمن مما يسد حاجات الإنسان : فينطبق على الفلات الزراعية ، والمصنوعات ، والأراضي ، والأسهم والسندات ، والعمل (فالعمل له ثمن وهو الأجرة التي تدفع للعامل) ... وهلم جرا .

فكلما ارتفع ثمن التفاح مثلاً قل طلبه حتى يصل الثمن في ارتفاعه إلى نقطة تجعله في غير متناول الناس فينعدم طلبه ؛ وكلما انخفض ثمنه زاد طلبه حتى يصل الطلب إلى نقطة لا يمكن بعدها زيادته مهما انخفض الثمن . ومثل هذا يقال في كل ما له ثمن مما يسد حاجات الإنسان .

والسبب في هذا راجع إلى أن ارتفاع الثمن يحمل المستهلك على تقليل استهلاكه من السلعة فيقل طلبه منها ؛ فإذا وصل الثمن في ارتفاعه إلى نقطة أخرجت السلعة عن متناول يده ، اضطر إلى الاستغناء عنها فينعدم طلبها . على حين أن انخفاض ثمنها يغريه بزيادة استهلاكه منها ؛ فإذا وصل في هذا السيل إلى أقصى ما يحتمله استهلاكه أصبح الطلب غير قابل الزيادة مهما انخفض الثمن . ولهذا القانون قيود كثيرة أهمها ما يلي :

(أولاً) لا يحدث التغير في كمية المطلوب من سلعة ما بنفس النسبة التي يحدث بها التغير في ثمنها ؛ بل يحدث أحياناً بنسبة أكبر منها وأحياناً بنسبة أقل منها .

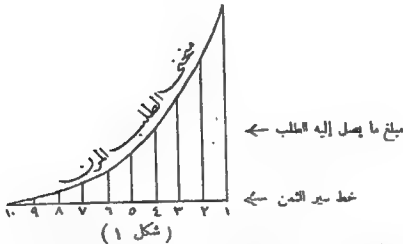
وذلك أن الأشياء في هذه الناحية تنقسم قسمين :

١ - الأشياء ذات الطلب المرن ، وتشمل كل أمر تكون حاجة الإنسان إليه قابلة للزيادة والنقص في حدود واسعة . فتدخل فيها أدوات الزينة والملابس ، معظم المنتجات الصناعية والآثاث والكتب والقواكه ... وهلم جرا . فهذا

القسم ينتظم معظم ما يحتاج إليه الفرد فى استهلاكه .

وفى هذه الأشياء يسير الطلب عادة بخطى أوسع من الخطى التى يسير بها الثمن . فإذا ارتفع ثمن شئ منها قل طلبه بنسبة أكبر من النسبة التى ارتفع بها ثمنه ، وإذا انخفض ثمن شئ منها زاد طلبه بنسبة أكبر من النسبة التى انخفض بها ثمنه . . . والسبب فى هذا راجع إلى مرونة الحاجة فى هذه الأشياء وإلى أن السواد الأعظم من المستهلكين يتكون من الطبقات الفقيرة الذين يتأثر استهلاكهم تأثراً كبيراً بتغير الثمن .

ويوضح هذا النوع فى صورة تقريبية الشكل الآتى :



فالحظ الأفقى فى هذا الشكل يمثل المراحل التى يحتازها الثمن فى ارتفاعه (إذا نظرت إليه من اليمين إلى الشمال : ١ ، ٢ ، ٣ ... الخ) ، أو فى انخفاضه (إذا نظرت إليه من الشمال إلى اليمين : ١٠ ، ٩ ، ٨ ... الخ) .

وتمثل الخطوط الرأسية مبلغ ما يصل إليه الطلب فى مختلف مراحل الثمن . فبالموازنة بين انتقالات الثمن وتغيرات الطلب ، يتبين أن الطلب يسير بخطى أسرع فى مجموعها من الخطى التى يسير بها الثمن .

فحينما قطع الثمن مثلاً فى ارتفاعه المرحلة المحصورة بين ١ و ٢ انخفض الطلب تبعاً لذلك ، وكان انخفاضه بنسبة أكبر من المرحلة التى تقدمها الثمن ، كما يظهر ذلك من الفرق بين الخط الرأسى الأول والخط الرأسى الثانى . فان الفرق بين هذين

الخطين الذي يمثل مبلغ انخفاض الطلب، أكبر من المرحلة المحصورة بين ١ و ٢ التي تمثل مبلغ ارتفاع الثمن .

فإذا وصلنا رموس الخطوط التي تمثل الطلب بعضها ببعض لم نحصل إذن على خط مستقيم ، وإنما نحصل على منحني ، هو الذي سميناه في الشكل : « منحني الطلب المرن » .

غير أن الأشياء ذات الطلب المرن لا تسير كلها بهذا الصدد على وتيرة واحدة ؛ بل يختلف بعضها عن بعض تبعاً لاختلافها في طبيعتها ، ومبلغ الحاجة إليها ، ومدى القدرة على الاستغناء عنها أو على إحلال غيرها محلها وهم جرا . فن الأشياء ذات الطلب المرن ما يكون الفرق فيه كبيراً بين تغيرات الطلب وتغيرات الثمن في مختلف مراحلها ؛ ومنها ما يكون فيه يسيراً في جميع المراحل ؛ ومنها ما يكون فيه كبيراً في المراحل الأولى ثم يتضائل بعد ذلك ؛ ومنها ما يكون يسيراً في المراحل الأولى ثم يكبر بعد ذلك ثم يعود فيتضائل ؛ ومنها أنواع أخرى كثيرة . فشكل شيء من الأشياء ذات الطلب المرن منحني خاص به . والمنحني المرسوم بالشكل السابق لا يمثل إلا مظهراً من المظاهر التي تكون عليها هذه المنحنيات .

٢- « الأشياء ذات الطلب غير المرن » . وتشمل كل أمر تكون حاجة الإنسان إليه محدودة غير قابلة للزيادة والنقص ، أو قابلة لها في حدود ضيقة : كاللحم والخبز والزبد والطباقي والإبر والطرايش . . . وما إلى ذلك .

وفي هذه الأشياء يسير الطلب عادة بخطى أبطأ من الخطى التي يسير بها الثمن ، على عكس القسم الأول . فإذا ارتفع ثمن شيء منها انخفض طلبه بنسبة أقل من النسبة التي ارتفع بها الثمن (وأحياناً لا ينخفض الطلب مطلقاً) ؛ وإذا انخفض ثمن شيء منها ارتفع طلبه بنسبة أقل من النسبة التي انخفض بها الثمن (وأحياناً لا يرتفع الطلب مطلقاً) . فإذا ارتفع ثمن الخبز إلى الضعف مثلاً لم ينخفض استهلاكه بنفس هذه النسبة بل بنسبة أقل منها كثيراً : فن كان يستهلك في اليوم

أربعة أرغفة مثلاً لا يدعوه هذا الارتفاع إلى تخفيض استهلاكه إلى رغيغين؛ بل قد يظل استهلاكه على ما هو عليه وقد ينخفض انخفاضاً يسيراً . وكذلك إذا انخفض ثمنه إلى النصف مثلاً؛ فإن الاستهلاك فى هذه الحالة لا يرتفع بنفس هذه النسبة بل بنسبة أقل منها كثيراً : فمن كان يستهلك فى اليوم أربعة أرغفة مثلاً لا يفره هذا الانخفاض بمضاعفة هذا القدر؛ بل قد يظل استهلاكه على ما هو عليه، وقد يرتفع ارتفاعاً يسيراً .

غير أن الأشياء ذات الطلب غير المرن لا تسير كلها بهذا الصدد على وتيرة واحدة ، بل يختلف بعضها عن بعض تبعاً لاختلافها فى طبيعتها ، ولزومها لحياة الإنسان ، ومدى القدرة على الاستغناء عنها أو على إحلال غيرها محلها وهلم جرا . فمن الأشياء ذات الطلب غير المرن ما لا يمكن الاستغناء عنه ، فلا يكاد يتغير طلبه ولا يتصور انعدامه مهما ارتفع الثمن . ومنها ما يمكن إحلال غيره محله فيسير الطلب فيه بخطى بطيئة بالنسبة لسير الثمن ، ولكن عند وصول الثمن إلى ارتفاعه إلى نقطة ما يهوى الطلب هويًا كبيراً أو ينعدم ؛ إذ يأخذ المستهلكون فى إحلال شيء آخر محله . ومنها أنواع أخرى كثيرة .

فلكل شيء من الأشياء ذات الطلب غير المرن منحى خاص به ، غير أن منحنيات هذا القسم متشابهة لا توجد بينها فروق كبيرة كما يوجد بين منحنيات القسم السابق . وذلك لأن الأشياء ذات الطلب غير المرن متقاربة فى طبيعتها وصفاتها ومبلغ حاجة الإنسان إليها .

(ثانياً) لا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التى تؤثر فى الطلب على الحالة التى كانت عليها قبل تغير الثمن .

وذلك أن الطلب يتأثر بعوامل أخرى كثيرة غير الثمن ، كزيادة عدد السكان وقصصه ، وكثرة الوافدين على البلد من الخارج لسبب ما ، وحدث مناسبة دينية أو حرية أو اجتماعية تقتضى زيادة الاستهلاك من صنف ما أو قلته . . . وما

إلى ذلك من العوامل التي سنتكلم عنها بتفصيل في مواطنها (١).

فتأثر الطلب بتغير الثمن لا يتحقق بالشكل الذي ينص عليه هذا القانون إلا إذا ظلت هذه العوامل على الحالة التي كانت عليها قبل أن يتغير الثمن. فإن لم تبقى على الحالة التي كانت عليها قبل تغييره، بأن حدث كذلك تغير في عامل منها، فإن الطلب يتأثر حيثند من ناحيتين: ناحية التغير الذي طرأ على الثمن؛ وناحية التغير الذي طرأ على هذا العامل الآخر. فيؤدى ذلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التي يتوقعها هذا القانون.

فإذا اتفق مثلاً أنه في الوقت الذي انخفض فيه ثمن شيء ما حدثت مناسبة دينية أو حرية أو اجتماعية تقتضى نقص الكمية المستهلكة منه، فإن الطلب في هذه الحالة يتنازعه عاملان: انخفاض الثمن الذي يقتضى زيادته (زيادة الطلب) كما ينص على ذلك القانون الذي نحن بصدده؛ وحدث المناسبة الأخرى التي تقتضى نقصه (نقص الطلب). فيظهر الطلب حيثند في صورة أخرى غير الصورة التي يرسمها هذا القانون.

هذا، وجميع النتائج المتصور حدوثها في الطلب حينما يتغير الثمن لا تخرج عن عشر نتائج، منها نتيجتان تتفقان مع ما ينص عليه هذا القانون، وثمان لا تتفق معه لعدم توافر الشرط الذي نحن بصدده الكلام عنه. كما يظهر ذلك مما يلي:

١ - يرتفع الثمن وتظل العوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في الطلب على الحالة التي كانت عليها قبل أن يرتفع الثمن. وفي هذه الحالة ينخفض الطلب بالنسبة التي ينص عليها هذا القانون. ولنرمز لهذه النسبة بحرف س... وهذه هي إحدى الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذي نحن بصدده الكلام عنه.

٢ - يرتفع الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضى انخفاض الطلب كنقص عدد السكان نتيجة لكثرة أو حرب... وما إلى ذلك. وفي هذه الحالة ينخفض

(١) انظر «الناحية الثانية»: تأثر الثمن بشكل من العرض والطلب.

الطلب بنسبة أكبر من س ، لأن الطلب في هذه الحالة قد تسلط عليه عاملان كل منهما يقتضى انخفاضه .

٣ ، ٤ ، ٥ - يرتفع الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضى ارتفاع الطلب ، كزيادة القدرة الشرائية للأفراد أو حدوث مناسبة دينية أو اجتماعية أو حرية تقتضى زيادة الاستهلاك من الصنف الذى ارتفع ثمنه . وفي هذه الحالة يكون الطلب قد تنازعه عاملان : ارتفاع الثمن الذى يقتضى نقصه ، والعامل الآخر الذى يقتضى زيادته . فإن كانت الزيادة التى يؤدى إليها العامل الآخر أقل من النقص الذى يؤدى إليه العامل الأول ، انخفض الطلب بنسبة أقل من س . وإن كانت الزيادة التى يؤدى إليها العامل الآخر متساوية مع النقص الذى يؤدى إليه العامل الأول ، يظل الطلب على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن كانت الزيادة التى يؤدى إليها العامل الآخر أكبر من النقص الذى يؤدى إليه العامل الأول ، فإن الطلب يرتفع عما كان عليه ، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

٦ - ينخفض الثمن وتظل العوامل الأخرى التى من شأنها أن تؤثر في الطلب على الحالة التى كانت عليها قبل أن ينخفض الثمن . وفي هذه الحالة يرتفع الطلب بالنسبة التى ينص عليها هذا القانون . ولنرمز لهذه النسبة بحرف س . - وهذه هى ثانية الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذى نحن بصدد الكلام عنه .

٧ - ينخفض الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضى زيادة الطلب . وفي هذه الحالة يزيد الطلب بنسبة أكبر من س . لأن الطلب قد تسلط عليه حيثئذ عاملان كل منهما يقتضى ارتفاعه .

٨ ، ٩ ، ١٠ - ينخفض الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضى قلة الطلب . وفي هذه الحالة يكون الطلب قد تنازعه عاملان : انخفاض الثمن الذى يقتضى زيادته ، والعامل الآخر الذى يقتضى نقصه . فإن كان النقص الذى يؤدى إليه

العامل الآخر أقل من الزيادة التي يؤدي إليها العامل الأول، ارتفع الطلب بنسبة أقل من س. وإن تساوى النقص مع الزيادة، ظل الطلب على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد. وإن رجحت كفة عامل النقص، انخفض الطلب عما كان عليه، أي يحدث عكس ما ينص عليه القانون.

(ثالثاً) قد يحمل أحياناً انخفاض الثمن نفسه على نقص الطلب لاعلى زيادته. ويحدث هذا في أحوال قليلة، أهمها حالتان: إحداهما أن ينخفض ثمن مادة من مواد الترف إلى نقطة لا تتحقق معها الأعراض التي تقصد من استهلاكها. فإذا انخفض ثمن الماس انخفاضاً كبيراً، فإن هذا لا يزيد الطلب عليه، بل بالعكس يجعل أفراد الطبقة التي تستهلكه يرغبون عن شرائه. لأنهم لا يطلبونه غالباً إلا لغلاء ثمنه وليتمكنوا بفضلها من الظهور بمظهر الغنى وبسطة الرزق، كما سبقت الإشارة إلى ذلك (١). وثانيتهما أن ينخفض ثمن مادة ما ويكون ثمن من العلامات ما يجعل المستهلكين يأملون أن يطرد انخفاضه. ففي هذه الحالة يحجمون عن شرائها أو يقللون منه انتظاراً لانخفاض آخر في ثمنها (٢).

القانون الثاني: أثر الثمن في العرض، وهو: كلما ارتفع ثمن شيء ما زاد عرضه حتى يصل في زيادته إلى نقطة لا يمكن تعديها؛ وكلما انخفض ثمنه قل عرضه حتى ينعدم.

ويصدق هذا القانون على جميع المنتجات سواء في ذلك منتجات الزراعة ومنتجات المناجم والمنتجات الصناعية، كما يصدق على الأراضي والأسهم والسندات... وما إلى ذلك.

فكلما ارتفع ثمن الأثاث مثلاً زاد المعروض منه حتى يصل إلى نقطة لا يمكن بعدها زيادته مهما ارتفع الثمن؛ وكلما انخفض ثمنه قل المعروض منه حتى يصل

(١) انظر ص ٣٤.

(٢) قد يجعل ارتفاع الثمن في بعض أدوات الترف العليا وما إليها على كثرة الطلب لا على قلته. ولكن لا يحدث هذا إلا في حالات شاذة نادرة.

الثن في انخفاضه إلى نقطة يقل فيها عن تكاليف الإنتاج فيندعم العرض .
والسبب في هذا راجع إلى أن ارتفاع الثمن يجرى المنتجين والملاك بزيادة
الإنتاج وعرض الأشياء للبيع ليستفيدوا من ارتفاع الثمن ؛ فإذا وصلت كمية
المعروض إلى أقصى ما تسمح به طبيعة السلعة ومواردها الأولية وظروف إنتاجها ،
أصبح العرض غير قابل للزيادة مهما ارتفع الثمن . على حين أن انخفاض الثمن
يثنى المنتجين والبائعين عن إنتاج الصنف أو عن تقديمه للبيع فتقل كمية
المعروض منه ؛ فإذا وصل الثمن في انخفاضه إلى نقطة يقل فيها عن التكاليف
أحجم الناس عن إنتاجه وبيعه حتى لا يتعرضوا للخسارة ، وحينئذ يندعم العرض .
ولهذا القانون قيود كثيرة أهمها ما يلي :

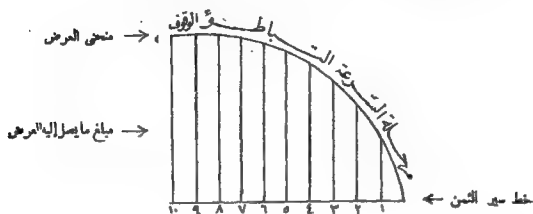
(أولاً) لا يحدث التغير في كمية المعروض من سلعة ما بنفس النسبة التي
يحدث بها التغير في ثمنها ، بل يحدث أحياناً بنسبة أكبر منها وأحياناً بنسبة
أقل منها .

وذلك أن الأشياء في هذه الناحية تنقسم ثلاثة أقسام :

١ - « الأشياء ذات العرض كبير المرونة » ، وهي التي يمكن زيادة كمياتها
بسرعة وسهولة واقتصاد في التكاليف ، أي يتطلب إنتاجها وقتاً قصيراً ، وتغزر
موادها الأولية ، وينطبق على إنتاجها قانون « تزايد الغلة » فتقل تكاليف إنتاجها
نسبياً كلما زادت الكمية المنتجة (١) . - ويشمل هذا القسم معظم المنتجات
الصناعية أي معظم ما يحتاج إليه الفرد في استهلاكه .

وفي هذه الأشياء يسير العرض في المبدأ بخطى أسرع من الخطى التي يسير بها
الثن في ارتفاعه ؛ ثم يتباطأ بعد ذلك فتصبح خطواته أضيق من خطوات الثمن ؛
حتى يصل إلى نقطة يقف عندها ، فلا تمكن بعدها زيادته مهما زاد الثمن .

ويوضح هذا النوع، في صورة تقريبية، الشكل الآتي :



(شكل ٢)

فالخط الأفقي في هذا الشكل يمثل المراحل التي يجتازها الثمن في ارتفاعه (إذا نظرت إليه من اليمين إلى الشمال : ١ ، ٢ ، ٣ ... الخ) ، أو في انخفاضه (إذا نظرت إليه من الشمال إلى اليمين : ١٠ ، ٩ ، ٨ ... الخ) .

وتمثل الخطوط الرأسية مبلغ ما يصل إليه العرض في مختلف مراحل الثمن . فبالموازنة بين انتقالات الثمن وتغيرات العرض ، يتبين أن العرض يسير في المرحلة الأولى بخطى أسرع من الخطى التي يسير بها الثمن . فحينما قطع الثمن في ارتفاعه المرحلة المحصورة بين ١ ، ٢ ، زاد العرض تبعاً لذلك ، وكانت زيادته بنسبة أكبر من المرحلة التي تقدمها الثمن ؛ كما يظهر ذلك من الفرق بين الخط الرأسى الأول والخط الرأسى الثانى : فإن الفرق بين هذين الخطين الذى يمثل مبلغ زيادة العرض ، أكبر من المرحلة المحصورة بين ١ ، ٢ التى تمثل مبلغ ارتفاع الثمن . ويسير العرض على نفس الوتيرة حينما يقطع الثمن المرحلة المحصورة بين ٢ ، ٣ . ثم يأخذ بعد ذلك فى التباطؤ ، فتصبح خطواته أضيق من خطوات الثمن . فحينما قطع الثمن فى ارتفاعه المرحلة المحصورة بين ٣ ، ٤ ، زاد العرض تبعاً لذلك ، ولكن زيادته كانت بنسبة أقل من النسبة التى تقدمها الثمن ؛ كما يظهر ذلك من الفرق بين الخط الرأسى الثالث والخط الرأسى الرابع : فإن الفرق بين هذين الخطين الذى يمثل مبلغ زيادة العرض ، أقل من المرحلة المحصورة بين ٣ ، ٤ التى

تمثل مبلغ ارتفاع الثمن. ويسير العرض على نفس الوتيرة حينما يقطع الثمن المراحل المحصورة بين ٥،٤ وبين ٦،٥ وبين ٧،٦ وبين ٨،٧. ثم يقف بعد ذلك فلا يزيد تبعاً لزيادة الثمن. فحينما قطع الثمن فى ارتفاعه المرحلة المحصورة بين ٩،١٠، لم يتغير العرض تبعاً لذلك؛ كما يظهر ذلك من تساوى الخططين الرأسين التاسع والعاشر.

فإذا وصلنا ردوس الخطوط التى تمثل العرض بعضها ببعض، حصلنا على منحى يسير مستقيماً فى أول مرحلة منه (وهى المرحلة المكتوب عليها فى الشكل «مرحلة الوقوف»)، ثم ينحدر انحداراً يسيراً فى المرحلة الثانية (وهى المرحلة المكتوب عليها فى الشكل «مرحلة التباطؤ»)، ثم يهوى هوىً كبيراً فى المرحلة الأخيرة (وهى المرحلة المكتوب عليها فى الشكل «مرحلة السرعة»)، حتى ينعدم.

غير أن الأشياء ذات العرض كبير المرونة، وإن اتفقت فى الوصف العام السابق ذكره، لا تسير فى التفاصيل على وتيرة واحدة؛ بل يختلف بعضها عن بعض تبعاً لاختلافها فى ظروف إنتاجها، ومبلغ توافر موادها الأولية، وشئون تكاليفها... وهلم جرا. - فالشكل الذى يكون عليه المنحنى فى مرحلتى التباطؤ والسرعة يختلف إذن باختلاف الأشياء. والمنحنى المرسوم فى الشكل السابق لا يمثل إلا مظهرًا من المظاهر التى تكون عليها منحنيات العرض كبير المرونة.

٢- «الأشياء ذات العرض قليل المرونة»، وهى التى تتطلب زيادة كمياتها وقتاً طويلاً أو مجهوداً شاقاً أو نفقات باهظة. فتدخل فيها المنتجات الزراعية يختلف فصائلها؛ لأن هذا النوع من المنتجات مقيد بالزمان والمكان الضرورىين لنمو النبات، كما تقدم تفصيل ذلك فى فصل الإنتاج (١). فلا يستطيع زيادة المعروض منه بنفس السرعة والسهولة اللتين يستطيع معهما زيادة المعروض من منتج صناعى. ويدخل فى هذا القسم كذلك المنتجات الصناعية والاستخراجية التى

يتطلب إنتاجها كثيرا من الحنق والوقت والمجهود، كالحنف واللوحات الفنية، والكرونومترات الدقيقة، وآلات الرصد والجراحة، والملابس... وهم جرا. ويدخل فيه كذلك كل صنف وصل في إنتاجه إلى نقطة الغلة المتناقصة، أى وصل إلى درجة لا يمكن معها زيادة كميته إلا بتكاليف باهظة لا تتناسب مع الزيادة المنتظرة (١).

وفي هذه الأشياء يسير العرض في ارتفاعه بخطى أضيق وأبطأ من الخطى التى يتقدم بها الثمن، أى إن تأثيره بارتفاع الثمن يكون محدودا ولا يظهر إلا بعد أمد غير قصير. فإذا ارتفع ثمن القمح مثلا في بلد ما، لا يعقبه على الفور زيادة الكميات المعروضة منه؛ إذ ليس في استطاعتنا أن نخرج قمحا متى شئنا، كما نستطيع إخراج منتج صناعي. هذا إلى أنه ليس في استطاعتنا أن نزيد من كميته إلا في حدود ضيقة. لأن إنتاجه، فضلا عن تقيده بالزمان، مقيد كذلك بالمكان، وهى المساحة الأرضية الصالحة لزراعته؛ وليس في مقدورنا أن نزيد من هذه المساحة وفق ما نريد. - وما قيل في القمح يقال مثله في جميع الأشياء التى يشملها هذا القسم.

غير أن هذه الأشياء - وإن اتفقت في الوصف العام السابق ذكره - لا تسير في التفاصيل على وتيرة واحدة؛ بل يختلف بعضها عن بعض تبعاً لاختلافها في ظروف إنتاجها وتكاليفه، ومدى الزمن الذى يتوقف عليه زيادة كميته، ومبلغ الجهد الذى تبذل في سبيل ذلك... وهم جرا... فلكل صنف منها منح خاص به يختلف عن منحنيات غيره.

٣ - «الأشياء ذات العرض غير المرن»، وهى الأشياء التى تتعذر زيادة كميته أو لا تمكن زيادتها. فتدخل فيها الأشياء الثرية كمخلفات الأنبياء والقديسين والأولياء والملوك والقواد... ومن إليهم، ومخطوطات المتوفين من العلماء، والصور الزيتية لقداى المصورين، وطوايع البريد في العصور الغابرة...

وهلم جرا . ويدخل فيها كذلك الأشياء المحدودة الكمية فى الطبيعة كإدلة الرادىوم . وما إليها .

وغنى عن البيان أن أموراً هذا شأنها ، لا تكاد تتأثر كمية المعروض منها بارتفاع الثمن ، وإن تأثرت به يكون تأثيرها فى حدود ضيقة جداً وفى صورة لا تكاد تحس .

(ثانياً) لا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التى تؤثر فى العرض على الحالة التى كانت عليها قبل تغير الثمن .

وذلك أن العرض يتأثر بعوامل أخرى كثيرة غير الثمن ، كالعوامل الجوية الاستثنائية التى تؤثر فى محاصيل الزراعة فتزيد أو تنقصها (اشتداد الحرارة أو البرودة ، غزارة الأمطار أو قلتها ، الفيضانات العالية ... الخ) ، والآفات الزراعية التى تصيب نبات محصول ما أو ثماره فتزيد أو تنقص من إنتاجها (الدود ، الجراد ، الطيور المهاجرة ، أمراض الأشجار والنباتات ... وهلم جرا) ، والكوارث التى تصيب المناجم فتدمرها أو توقف إنتاجها وقتاً ما أو تنقصه ، وكشف مناجم جديدة لمعدن ما ، وزيادة تكاليف الإنتاج أو نقصها لسبب اقتصادى ما ، ونقص الأيدى العاملة فى مملكة ما على أثر كارثة أو حرب ... وما إلى ذلك من العوامل التى سنتكلم عنها بتفصيل فى مواطنها (١) .

فتأثر العرض بتغير الثمن لا يتحقق بالشكل الذى ينص عليه هذا القانون إلا إذا ظلت هذه العوامل على الحالة التى كانت عليها قبل أن يتغير الثمن . فإن لم تبق على الحالة التى كانت عليها قبل تغيره ، بأن حدث كذلك تغير فى عامل منها ، فإن العرض يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذى طرأ على الثمن ؛ وناحية التغير الذى طرأ على هذا العامل الآخر . فيؤدى ذلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التى يتوقعها هذا القانون .

فإذا اتفق مثلاً أنه فى الوقت الذى ارتفع فيه ثمن الفحم . أصيبت طائفة من

(١) انظر الناحية الثانية : تأثر الثمن بحسب من العرض والطلب .

مناجه الهامة بكارثة دمرتها، أو في الوقت الذي ارتفع فيه ثمن القطن أصيب محصوله بآفة زراعية كاللدودة، فإن العرض في هذه الحالة يتنازعه عاملان : ارتفاع الثمن الذي يقتضى زيادته (زيادة العرض) كما ينص على ذلك القانون الذي نحن بصددده؛ وحدث الكارثة أو الآفة التي تقتضى نقصه (نقص العرض)؛ فيظهر العرض حينئذ في صورة أخرى غير الصورة التي يرسمها هذا القانون.

هذا، وجميع النتائج المتصور حدوثها في العرض حينما يتغير الثمن لا نخرج عن عشر نتائج، منها تيجتان تنفقان مع ما ينص عليه هذا القانون، وثمان لا تنفق معه لعدم توافر الشرط الذي نحن بصدد الكلام عنه، كما يظهر ذلك مما يلي :

١ - يرتفع الثمن وتظل العوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر في العرض على الحالة التي كانت عليها قبل أن يرتفع الثمن. وفي هذه الحالة يزيد العرض بالنسبة التي ينص عليها هذا القانون. ولنرمز لهذه النسبة بحرف س. - وهذه هي إحدى الحاليتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذي نحن بصدد الكلام عنه.

٢ - يرتفع الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضى زيادة العرض، ككشف مناجم جديدة، أو حدوث عامل جوى استثنائي يجعل المحصول غزيرا، أو نقص تكاليف الإنتاج... وهم جرا. وفي هذه الحالة يزيد العرض بنسبة أكبر من س. لأن العرض في هذه الحالة قد تسلط عليه عاملان كلي منهما يقتضى زيادته.

٣، ٤، ٥ - يرتفع الثمن ويحدث تغير في عامل آخر يقتضى نقص العرض، كإصابة المناجم بكارثة، أو المحصول الزراعي بآفة، أو إضراب العمال في الصنف الذي ارتفع ثمنه، أو نقص أياديه العاملة على أثر حرب... وهم جرا. وفي هذه الحالة يكون العرض قد تنازعه عاملان : ارتفاع الثمن الذي يقتضى زيادته، والعامل الآخر الذي يقتضى نقصه. فان كان النقص الذي يؤدي إليه العامل

الآخر أقل من الزيادة التى يؤدى إليها العامل الأول ، زاد العرض بنسبة أقل من س. وإن كان النقص الذى يؤدى إليه العامل الآخر متساويا مع الزيادة التى يؤدى إليها العامل الأول ، يظل العرض على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد. وإن كان النقص الذى يؤدى إليه العامل الآخر أكبر من الزيادة التى يؤدى إليها العامل الأول ، فإن العرض ينقص عما كان عليه ، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

٦ - ينخفض الثمن وتظل العوامل الأخرى التى من شأنها أن تؤثر فى العرض على الحالة التى كانت عليها قبل أن ينخفض الثمن. - وفى هذه الحالة ينقص العرض بالنسبة التى ينص عليها هذا القانون. ولترمز لهذه النسبة بحرف س. - وهذه هى ثانية الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذى نحن بصدد الكلام عنه .

٧ - ينخفض الثمن ويحدث تغير فى عامل آخر يقتضى نقص العرض . وفى هذه الحالة ينقص العرض بنسبة أكبر من س. لأن العرض قد تسلط عليه حيثئذ عاملان كل منهما يقتضى انخفاضه .

٨ ، ٩ ، ١٠ - ينخفض الثمن ويحدث تغير فى عامل آخر يقتضى زيادة العرض . وفى هذه الحالة يكون العرض قد تنازعه عاملان : انخفاض الثمن الذى يقتضى نقصه ، والعامل الآخر الذى يقتضى زيادته . فإن كانت الزيادة التى يؤدى إليها العامل الآخر أقل من النقص الذى يؤدى إليه العامل الأول ، انخفض العرض بنسبة أقل من س. وإن تساوت الزيادة مع النقص ، ظل العرض على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد. وإن رجحت كفة عامل الزيادة ، ارتفع العرض عما كان عليه ، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

(ثالثا) قد يحمل أحيانا انخفاض الثمن نفسه على زيادة العرض لا على نقصه. فقد يرى المنتجون لصنف منخفض ثمنه ونقص تبعاً لذلك ربحهم فى كل وحدة منه ، أن يزيدوا من عدد وحداته ، أى من الكمية التى اعتادوا إنتاجها

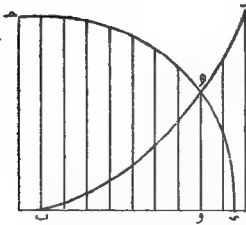
منه، آملين أن تعوضهم هذه الزيادة عما جره عليهم انخفاض الثمن. فقد يحدث حينها ينخفض ثمن السيارات مثلا، وينقص تبعاً لذلك مبلغ الربح في السيارة، أن تزيد مصانع السيارات من الكمية التي اعتادت إنتاجها، على أمل أن تعوضها كثرة العدد عن نقص الربح في كل سيارة.

تساوى العرض مع الطلب: « الثمن الطبيعي »، أو « الثمن العادي »

يتبين من القانونين السابقين أن الثمن يؤثر في الطلب على عكس ما يؤثر في العرض، فارتفاعه يؤدي إلى نقص الطلب وزيادة العرض، وانخفاضه يؤدي إلى زيادة الطلب ونقص العرض.

فالمنحنى الذي يمثل طريق كل منهما يسير في اتجاه مضاد للاتجاه الذي يسير فيه المنحنى الذي يمثل طريق الآخر.

ويتضح هذا من النظر في الشكل المرسوم بجانب هذا الكلام:



(شكل رقم ٣)

فالخط الأفقي في هذا الشكل يمثل المراحل التي يجتازها الثمن في ارتفاعه (إذا نظرت إليه من اليمين إلى الشمال) أو في انخفاضه (إذا نظرت إليه من الشمال إلى اليمين).

والخطوط العمودية التي يمر على رؤوسها المنحنى ا ب، تمثل مبلغ ما يصل إليه الطلب في مختلف مراحل الثمن.

والخطوط العمودية التي يمر على رؤوسها المنحنى s ، تمثل مبلغ ما يصل إليه العرض في مختلف مراحل الثمن.

فخطوط كل من الطلب والعرض تتزايد حيث تتناقص خطوط الآخر، وتبلغ أقصى زيادتها حيث تنعدم خطوط الآخر.

والمنحنى الذي يمر على رؤوس كل طائفة منهما يسير في اتجاه مضاد للاتجاه

الذى يسير فيه المنحنى الذى يمر على رؤوس الطائفة الأخرى .
ومنحنيان هذا شأنهما لا بد أن يلتقيا فى نقطة ما . وقد التقيا فى الشكل فى نقطة هـ .

والعمودى الذى يوصل بين نقطة التقائهما والمرحلة المقابلة لها من أفقى الثمن (وهو الخط هـ وفى الشكل) ، يمثل مبلغ ما يصل إليه كل من العرض والطلب فى هذه المرحلة ، وبعبارة أخرى : فى النقطة التى يلتقى فيها المنحنيان تكون الكمية المعروضة من الصنف متساوية مع الكمية المطلوبة .

والثمن الذى يكون عليه الصنف إذ يلتقى المنحنيان ، أى إذ يتساوى العرض مع الطلب ، يسمى فى عرف الاقتصاديين « بالثمن الطبيعى » أو « الثمن العادى » . . .
وسمى بذلك لأن ما عدها أثمان شاذة ناشئة عن حالات شاذة كذلك وهى الحالات التى تزيد فيها كمية المعروض من الصنف عن كمية المطلوب منه أو تنقص عنها .

(الناحية الثانية : أثر كل من العرض والطلب فى الثمن)

كما يتأثر العرض والطلب بالثمن ، يتأثر الثمن بكل من العرض والطلب . فكل تغير يحدث فى واحد منهما يتبعه تغير فى الثمن : فيرتفع الثمن كلما زاد الطلب أو نقص العرض ؛ وينخفض كلما نقص الطلب أو زاد العرض .

فهذه الناحية يشرحها قاعدتان أو قانونان : أحدهما يبين أثر تغير الطلب فى الثمن ؛ والثانيهما يبين أثر تغير العرض فى الثمن .

وسنتكلم فيما يلى عن كل منهما على حدة ، مهيدين لها بكلمة عن العوامل التى من شأنها أن تحدث تغييراً فى العرض أو الطلب .

عوامل تغير الطلب والعرض . تنقسم هذه العوامل إلى طائفتين : عوامل تحدث تغييراً فى الطلب ؛ وعوامل تحدث تغييراً فى العرض . وكل طائفة من هاتين الطائفتين تنقسم باعتبار دوام أثرها أو عدم دوامه إلى قسمين : عوامل

ذات أثر مؤقت ؛ وعوامل ذات أثر ممتد .

١ - أما العوامل ذات الأثر المؤقت في الطلب فتشمل جميع الأمور التي من شأنها أن تحدث ، في أثناء فترة ما ، تغيراً بالزيادة أو النقص في كمية المطلوب من الشيء . فننتظم طائفة كبيرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية : منها تغير الثمن ؛ فقد تقسم في القانون الأول أن كل تغير يطرأ على الثمن يبعه تغير في كمية المطلوب (١) ؛ وسنذكر فيما بعد أن هذا العامل لا يمتد أثره منا طويلاً (٢) .

ومنها المناسبات الدينية أو القومية التي تقتضى زيادة الاستهلاك من صنف ما ونقصه في أثناء مدة قصيرة : كعيد الأضحي الذي يقتضى في الأمم الإسلامية زيادة الطلب على الضأن والأفشة واللعب والهدايا ... ونقص الطلب في الأسماك الطيور ... ؛ وعيد الفطر الذي يقتضى زيادة الطلب على الأفشة وأصناف قطائر والزيد والحلوى والأسماك واللعب والهدايا ... ونقص الطلب في الضأن والطيور ... ؛ وعيد الميلاد الذي يقتضى في الأمم المسيحية زيادة الطلب على الطيور والورد واللعب والهدايا ... وهلم جرا .

ومنها كثرة الوافدين من الخارج على بلد ما لمناسبة تقتضى إقامتهم بها مدة محدودة : كؤتمر دولي ، أو معرض ، أو حفلات تنويع ، أو زواج ملكي ، أو اكتشاف أثرى حديث ، أو اعتدال الجوبها في فصل ما ... وهلم جرا . - فلا يخفى أن الطلب على معظم الأشياء يزيد في أثناء إقامتهم ويقل بعد عودتهم إلى بلادهم .

ومنها نشوب حرب عالمية أو محلية ؛ فلا يخفى أن الحروب تقتضى زيادة لاستهلاك في كثير من البضائع كالذخائر والمدافع والسيارات والقطن "كالكوتشوك والبتروول والفحم والأغذية ... وما إلى ذلك ؛ على حين أن

(١) انظر ص ١٤٧ وتوابعها .

(٢) انظر آخر صفحة ١٧٢ وصفحة ١٧٣ .

انتهاءها يعقبه نقص كبير فى كمية المطلوب من هذه الأشياء .

ومنها انتشار وباء أو مرض ؛ فإن ذلك يقتضى زيادة الطلب فى بعض الأصناف كالعقاقير واللقطن الطبي واللفائف وأكفان الموتى ... ونقص الطلب فى أصناف أخرى .

٢ - وأما العوامل ذات الأثر الممتد فى الطلب فتشمل جميع الأمور التى من شأنها أن تحدث تغيراً تمتد الأثر بالزيادة أو النقص فى كمية المطلوب من الشيء . فتدخل فيها طائفة كبيرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية :

منها اتساع الأسواق أمام صنف ما أو ضيقها ، على أثر معاهدة أو استعمار أو نزاع دولى أو منافسة أو ضرائب ... وهلم جرا . فمن الواضح أن تفتح أسواق جديدة لأصناف يزيد من كمية المطلوب منه ، وإحصاء أسواق كانت مفتحة له ينقص منها ، وأن كلا الأثرين يمتد زمنياً طويلاً .

ومنها زيادة القدرة الشرائية للأفراد فى مملكة ما على أثر ارتفاع الأجور والمرتبات أو كثرة النقود ... ، أو ضعف قدرتهم الشرائية نتيجة لانخفاض الأجور والمرتبات أو لقلة النقود ... وما إلى ذلك . فلا يخفى أن زيادة قدرتهم الشرائية تزيد من استهلاكهم وضعفها ينقص منه ، وأن كلتا الظاهرتين ذات أثر ممتد .

ومنها نقص عدد السكان فى مملكة ما على أثر حرب أو كارثة طبيعية كزوال أو انفجار بركان أو فيضانات عالية ، أو زيادتهم نتيجة لنموهم الطبيعى أو لتحسن الوسائل الصحية أو ارتفاع طرق المعيشة لسيهم ... وما إلى ذلك . فمن الواضح أن نقص عددهم ينقص من كمية المطلوب من الأشياء وزيادته تزيد منها ، وأن كلا الأمرين ذو أثر ممتد .

٣ - وأما العوامل ذات الأثر المؤقت فى العرض ، فتشمل جميع الأمور التى من شأنها أن تحدث ، فى أثناء فترة ما ، تغيراً بالزيادة أو النقص فى كمية المعروض من الشيء . فتتظم طائفة كبيرة من العوامل الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية :

منها تغير الثمن ؛ فقد تقدم في القانون الثاني أن كل تغير في الثمن يتبعه تغير في كمية المعروض (١) ؛ وسنذكر فيما بعد أن هذا العامل لا يمتد أثره زمنيا طويلا (٢) .

ومنها العوامل الجوية الاستثنائية التي تؤثر في محاصيل الزراعة فتزيدها أو تنقصها ، كاشتداد الحرارة أو البرودة ، وغزارة الامطار أو قلتها ، والفيضانات العالية ... وهلم جرا .

ومنها الآفات الزراعية التي تصيب نبات محصول ما أو ثماره فتزيد ، أو تنقص من إنتاجها ، كاللود ، والجراد ، والطيور المهاجرة ، وأمراض الاشجار والنباتات ... وما الى ذلك .

ومنها العوامل البحرية أو النهرية التي تزيد في إنتاج الصيد أو تنقص منه .
ومنها لإضراب العمال مدة ما عن مواصلة أعمالهم في فرع من فروع الإنتاج أو في بعض مصانع هامة في إنتاج هذا الفرع .

٤ - وأما العوامل ذات الأثر الممتد في العرض فتشمل جميع الأمور التي من شأنها أن تحدث تغيراً يمتد الأثر بالزيادة أو النقص في كمية المعروض من الشيء . فتدخل فيها طائفة كبيرة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية .
منها تغير تكاليف الإنتاج في صنف ما لزيادة المنتج من مواد الأولية أو نقصه ، أو لفرض ضرائب جديدة عليه أو إعفائه من ضرائب كانت مفروضة ...
وما الى ذلك . - فمن الواضح أن نقص تكاليف الإنتاج عما كانت عليه تغري المنتجين بزيادة العرض ، وزيادة تكاليف الإنتاج تحملهم على نقصه ، وأن كلتا الظاهرتين ذات أثر يمتد إذا نجمت عن سبب من الأسباب التي ضربنا أمثلة لها .
ومنها نقص الأيادي العاملة في مملكة ما على أثر كارثة أو حرب ... أو زيادتها لتحسن الوسائل الصحية في الطبقة العاملة أو لارتفاع طرق معيشتها ... وما الى ذلك . - فمن الواضح أن نقص عدد العمال ينقص من كمية الإنتاج وزيادته

تزيد منها ؛ وأن كلا الأمرين ذو أثر ممتد .
ومنها كشف مناجم لمعدن ما أو إصابة بعض مناجم القديمة بكارثة أو
إشرافها على التفاد ... وما إلى ذلك . - فمن الواضح أن كشف مناجم جديدة يزيد
من كمية الإنتاج ، واختفاء مناجم قديمة ينقص منها ؛ وأن كلتا الظاهرتين ذات
أثر ممتد .

ومنها نقص عدد المصانع في فرع ما على أثر تدمير بعضها في حرب أو
إصابتها بكارثة ... وهلم جرا . فلا يخفى أن عاملا كهذا ذو أثر ممتد ، اذ لا بد أن
ينقضى زمن طويل قبل أن يتم إنشاء مصانع جديدة وقبل أن تصل هذه المصانع
الجديدة في نشاطها الإنتاجى إلى الدرجة التى كانت عليها المصانع القديمة .



هذه أمثلة من العوامل التى تحدث تغيراً في الطلب والعرض . أما أثر هذا التغير
في الثمن فيشرحه قاعدتان أو قانونان : أحدهما يبين أثر تغير الطلب في الثمن ؛
والثانيهما يبين أثر تغير العرض في الثمن . - وسنتكلم عن كل منهما على حدة فيما يلي :
القانون الثالث (١) : أثر تغير الطلب في الثمن

وهو : كلما زاد طلب شىء ما ارتفع ثمنه ، وكلما نقص طلبه انخفض ثمنه .
ويصدق هذا القانون على كل ماله ثمن بما يسد حاجات الإنسان ؛ فينطبق على
الغلات الزراعية والمصنوعات والأراضى والأسهم والسندات والعمل (فالعمل
له ثمن وهو الأجرة التى تدفع للعامل) ... وهلم جرا .

فإذا زاد الطلب على القطن مثلاً لنشاط صناعة النسيج أو لاستخدامه في سد
حاجة جديدة لم يكن يستختم فيها من قبل أو لآى عامل من العوامل السابق
ذكرها ، (٢) ارتفع ثمنه ؛ وكلما زاد طلبه يزداد ثمنه ارتفاعاً . - وإذا نقص طلبه

(١) هو القانون الأول في هذه الناحية . ولكتنا عدتاه الثالث لأنه قد سبقه الكلام عن قانوني
الناحية الأولى .

(٢) انظر العوامل ذات الأثر المؤقت والعوامل ذات الأثر الممتد في الطلب بصفتى ١٦٣ ، ١٦٤ .

إفلاس بعض مصانع النسيج الكبرى أو لاستبدال مادة أخرى به أو لنشوب حرب أحدثت صعوبات في وسائل نقله من مناطق زراعته إلى حيث مصانعه ... أو لآى سبب آخر من الأسباب التي سبقت الإشارة إليها ، فإن ثمنه ينخفض عما كان عليه ؛ وكلما زاد الطلب نقصا زاد الثمن انخفاضا .

والسبب في هذا راجع إلى أن زيادة الطلب في سلعة ما يزيد من حرص المنتج وتهافت المستهلك عليها ، على حين أن نقصه ينقص من حرصهما . وقد ذكرنا فيما سبق أن قيمة الشيء تقاس بمبلغ الحرص من جانبي المنتج والمستهلك أو البائع والمشتري ؛ فزيد كلما زاد هذا الحرص وتنقص كلما نقص (١) .

ولهذا القانون قيود كثيرة أهمها ما يلي :

(أولا) لا يحدث التغير في الثمن بنفس النسبة التي يحدث بها التغير في الطلب ؛ بل يحدث أحيانا بنسبة أقل منها وأحيانا بنسبة أكبر منها .

ففي معظم الأشياء تكون نسبة تغير الثمن أقل كثيرا من نسبة تغير الطلب . - فإذا ارتفع الطلب على الضأن مثلا لمناسبة كعيد الأضحى أو على الزبد لمناسبة كعيد الفطر ، وبلغ في ارتفاعه إلى عشرة أمثال ما كان عليه قبل ذلك ، فإن الثمن يرتفع بنسبة أقل كثيرا من هذه النسبة . فرأس الضأن الذي كان يباع قبل هذه المناسبة بمائة قرش مثلا لا يرتفع ثمنه إلى ألف قرش ؛ بل لا يتجاوز ارتفاعه بضعة قروش . ورطل الزبد الذي كان يباع قبل هذه المناسبة بستة قروش مثلا لا يرتفع إلى ستين قرشا ؛ بل لا يتجاوز ارتفاعه بضعة مليات . - وما قيل في ارتفاع الطلب يقال مثله في انخفاضه .

وفي بعض الأشياء تكون نسبة تغير الثمن أقل كذلك من نسبة تغير الطلب ، ولكن الفرق بينهما لا يكون كبيرا . فإذا تغير الطلب على القطن مثلا تغير ثمنه بنسبة لا تقل كثيرا في العادة عن نسبة تغير طلبه .

وفي بعض الأشياء يحدث العكس ، فيتغير الثمن بنسبة أكبر من النسبة التي

يتغير بها الطلب . ويحدث هذا على الأخص فى الأشياء الضرورية أو النادرة أو محدودة الكمية أو التى يصعب إنتاج مثلها . فإذا ارتفع الطلب على شىء أثرى مثلا وبلغ فى ارتفاعه إلى الضعف ، فإن الثمن يزداد غالبا بنسبة أكبر من النسبة التى ارتفع بها الطلب ، أى يزداد إلى أكثر من الضعف .

وبالجملة ، تختلف الأشياء فى هذه الناحية تبعا لاختلافها فى مبلغ الحاجة إليها ، وظروف إنتاجها ، وشئون تكاليفها ، وطبيعة الأسباب التى دعت إلى تغير طلبها ... وهلم جرا .

(ثانيا) لا يصدق هنا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التى تؤثر فى الثمن على الحالة التى كانت عليها قبل أن يتغير الطلب .

وذلك أن الثمن يتأثر بعوامل أخرى كثيرة غير الطلب ، كاختلاف القيمة الذاتية للنقود واختلاف كمية المعروض من السلعة ... وما إلى ذلك . فكل تغير يطرأ على القيمة الذاتية للنقود يتبعه تغير متناسب معه تناسباً عكسياً فى ثمن الأشياء كما سبقت الإشارة إلى ذلك (١) وكما سيأتى الكلام عنه بتفصيل فيما بعد (٢) . وكل تغير فى كمية المعروض يتبعه تغير فى ثمن السلعة : فيرتفع الثمن كلما قل العرض وينخفض كلما زاد ، كما سنعرض لذلك فى القانون الرابع (٣) .

فتأثر الثمن بتغير الطلب لا يتحقق بالشكل الذى ينص عليه هذا القانون إلا إذا ظلت هذه العوامل وما إليها على الحالة التى كانت عليها قبل أن يتغير الطلب . فإن لم تبق على الحالة التى كانت عليها قبل تغيره ، بأن حدث كذلك تغير فى عامل منها ، فإن الثمن يتأثر حيثئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذى طرأ على الطلب ؛ وناحية التغير الذى طرأ على هذا العامل الآخر : فيؤدى ذلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التى يتوقعها هذا القانون .

(١) انظر آخر ص ١٢ وأول ص ١٣ .

(٢) انظر فقرة « تأثر الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود » .

(٣) انظر آخر صفحة ١٧٠ وتوابعها .

فإذا اتفق مثلاً أنه في الوقت الذي ارتفع فيه الطلب على القطن لمناسبة
صناعية أو اجتماعية أو حرية ، حدثت عوامل زادت محصوله كثيراً عن المعتاد
ظروف موالية للزراعة ، سعة زمام الأراضي التي زرعت ... الخ) أو زادت
ن القيمة الذاتية للنقود ، فإن الثمن في هذه الحالة يتنازعه عاملان : ارتفاع الطلب
الذي يقتضى زيادته (زيادة الثمن) ؛ وارتفاع العرض أو ارتفاع القيمة
ذاتية للنقود الذي يقتضى انخفاضه (انخفاض الثمن) . فيظهر الثمن حينئذ في صورة
خرى غير الصورة التي يرسمها هذا القانون .

هذا ، وجميع الحالات المتصور حدوثها لا تخرج عن عشر حالات ، منها
اثنان يتحقق في كل منهما أثر هذا القانون ، وثمان لا يتحقق معها هذا الأثر
مدم توافر الشرط الذي نحن بصدد الكلام عنه :

١ - يرتفع الطلب ولا يحدث في جهة أخرى تغير يقتضى تغير الثمن . - وفي
هذه الحالة يرتفع الثمن بالنسبة التي ينص عليها هذا القانون . ولرمز لهذه النسبة
بحرف س . - وهذه هي إحدى الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط
الذي نحن بصدد الكلام عنه .

٢ - يرتفع الطلب ويحدث في عامل آخر أو في عوامل أخرى تغير يقتضى
ارتفاع الثمن ، كأن ينقص العرض أو تنخفض القيمة الذاتية للنقود . وفي هذه
الحالة يرتفع الثمن بنسبة أكبر من س ؛ لأن الثمن قد تسلط عليه حينئذ عاملان
كل منهما يقتضى ارتفاعه .

٣ ، ٤ ، ٥ - يرتفع الطلب ويحدث في عامل آخر أو في عوامل أخرى تغير
يقتضى انخفاض الثمن ، كأن يزيد العرض أو ترتفع القيمة الذاتية للنقود . وفي
هذه الحالة يكون الثمن قد تنازعه عاملان : ارتفاع الطلب الذي يقتضى زيادته ؛
والعامل الآخر الذي يقتضى نقصه . فإن كان النقص الذي يؤدي إليه العامل
الآخر أقل من الزيادة التي يؤدي إليها ارتفاع الطلب ، ارتفع الثمن بنسبة أقل
من س . وإن كان النقص الذي يؤدي إليه العامل الآخر متساوياً مع الزيادة التي

يؤدى إليها ارتفاع الطلب،بقى الثمن على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن كان النقص الذى يؤدى إليه العامل الآخر أكبر من الزيادة التى يؤدى إليها ارتفاع الطلب، فإن الثمن ينخفض عما كان عليه ، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

٦- يقل الطلب ولا يحدث فى جهة أخرى تغير يقتضى تغير الثمن . - وفى هذه الحالة ينخفض الثمن بالنسبة التى ينص عليها هذا القانون . ولنرمز لهذه النسبة بحرف س . - وهذه هى ثمانية الحالتين اللتين يصدق فيهما القانون لتوافر الشرط الذى نحن بصدد الكلام عنه .

٧- يقل الطلب ويحدث فى عامل آخر أو فى عوامل أخرى تغير يقتضى انخفاض الثمن ؛ كأن يزيد العرض أو ترتفع القيمة الذاتية للنقود . - وفى هذه الحالة ينخفض الثمن بنسبة أكبر من س ؛ لأن الثمن قد تسلط عليه حينئذ عاملان كل منهما يقتضى انخفاضه .

٨، ٩، ١٠- يقل الطلب ويحدث فى عامل آخر أو فى عوامل أخرى تغير يقتضى ارتفاع الثمن ؛ كأن ينقص العرض أو تنخفض القيمة الذاتية للنقود . وفى هذه الحالة يكون الثمن قد تنازعه عاملان : قلة الطلب الذى يقتضى انخفاضه ؛ والعامل الآخر الذى يقتضى زيادته . فإن كانت الزيادة التى يؤدى إليها العامل الآخر أقل من النقص الذى يؤدى إليه قلة الطلب، انخفض الثمن بنسبة أقل من س . وإن تساوت الزيادة مع النقص، بقى الثمن على ما كان عليه فلا ينقص ولا يزيد . وإن رجحت كفة الزيادة، ارتفع الثمن عما كان عليه، أى يحدث عكس ما ينص عليه القانون .

القانون الرابع : أثر تغير العرض فى الثمن

وهو : كلما زاد العرض فى سلعة ما انخفض ثمنها ، وكلما نقص العرض ارتفع ثمنها . ويصدق هذا القانون على جميع المنتجات ، سواء فى ذلك المنتجات الزراعية ومنتجات المناجم والمنتجات الصناعية ، كما يصدق على الأراضى والأسهم

والسندات... وما إلى ذلك .

فإذا زادت كمية المعروض من الفحم مثلاً لكشف مناجم جديدة أو لأي عامل آخر من العوامل السابق ذكرها (١)، انخفض ثمنه؛ وكلما زادت الكمية المعروضة زاد الثمن انخفاضاً. - وإذا نقصت كمية المعروض منه لإشراف مناجمه على النفاد أو لتدمير بعضها أو لأي عامل آخر، ارتفع ثمنه؛ وكلما توالى عليها النقص زاد الثمن ارتفاعاً.

والسبب في هذا راجع إلى أن زيادة المعروض من السلعة يقلل من تهاافت المستهلك ومن حرص المنتج عليها؛ على حين أن نقصه يحدث عكس ذلك عند كل منهما. وقد ذكرنا فيما سبق أن قيمة الشيء تسير تبعاً لمبلغ الحرص عليه من جانبي المنتج والمستهلك (٢).

ولهذا القانون قيود كثيرة أهمها مايلي :

(أولاً) لا يحدث التغير في الثمن بنفس النسبة التي يحدث بها التغير في العرض، بل يحدث أحياناً بنسبة أقل منها وأحياناً بنسبة أكبر منها. ففي معظم الأشياء تكون نسبة تغير الثمن أقل كثيراً من نسبة تغير العرض. فإذا زاد المعروض من السيارات إلى الضعف مثلاً، فإن الثمن ينخفض غالباً بنسبة أقل كثيراً من هذه النسبة، فالسيارة التي كانت تباع قبل هذا بمائتي جنيه مثلاً لا ينخفض ثمنها إلى مائة جنيه، بل لا يتجاوز انخفاضه بضعة جنيهات، وما قيل في زيادة العرض يقال مثله في انخفاضه.

وفي بعض الأشياء تكون نسبة تغير الثمن أقل كذلك من نسبة تغير العرض، ولكن الفرق بينهما لا يكون كبيراً، فإذا زاد المحصول العالمي للقطن مثلاً في عام ما إلى ضعف ما كان عليه في العام السابق فإن ثمنه ينخفض بنسبة لا تقل كثيراً عن نسبة الزيادة في محصوله (إذا توافر الشرط الذي سنذكره في القيد الثاني).

(١) انظر العوامل ذات الأثر المؤقت والعوامل ذات الأثر الممتد في العرض، بآخر صفحة ١٦٤

وتواهبها . (٢) انظر صفحة ١٤٣ .

وفى بعض الأشياء يحدث العكس ، فيتغير الثمن بنسبة أكبر من النسبة التى يتغير بها العرض . ويحدث هذا على الاخص فى الأشياء القابلة للتلف والأشياء الضرورية للمعيشة . فإذا زاد المعروض من البصل أو الطماطم مثلاً الى الضعف ، فإن الثمن ينخفض غالباً بنسبة أكبر من النسبة التى زاد بها العرض ، أى ينخفض إلى أكثر من النصف . وإذا نقص العرض بمقدار النصف مثلاً فى محصول مادة من المواد الضرورية للمعيشة كالقمح مثلاً فى بلد يتعذر ورود هذه المادة إليه من الخارج فإن هذا العجز يؤدى الى زيادة الثمن بنسبة أكبر من النسبة التى قل بها العرض ، أى يؤدى الى ارتفاع الثمن الى أكثر من الضعف .

وبالجملة ، تختلف الأشياء فى هذه الناحية تبعاً لاختلافها فى مبلغ الحاجة إليها ، ومدى القدرة على الاستغناء عنها أو على إحلال غيرها محلها ، وظروف إنتاجها ، وشئون تكاليفها ، وطبيعة الأسباب التى دعت الى تغير عرضها ... وهلم جرا .

(ثانياً) لا يصدق هذا القانون إلا إذا بقيت العوامل الأخرى التى تؤثر فى الثمن على الحالة التى كانت عليها قبل أن يتغير العرض .

وجميع ما قبل فى القانون السابق لشرح هذا القيد ، وبيان الحالات التى يتوافر فيها والحالات التى لا يتوافر فيها ، وما يترتب على كل حالة منها ، يقال مثله فى هذا القانون .

- ٦ -

قوانين العرض والطلب ذات أثر مؤقت

لا يبقى الأثر الذى ينص عليه أى قانون من القوانين الأربعة السابقة أمداً طويلاً . وذلك أن كل أثر يحدث وفقاً لأحدها ، يترتب عليه هو نفسه أثر ثان وفقاً لقانون آخر منها ، وهذا الأثر الثانى ينشأ عنه أثر ثالث بمحو الأثر الأول ؛ كما يتضح من الجدول الآتى : (سنضع أمام كل أثر رقم القانون الذى يحدث

بمقتضاه حسب ترتيبه في الفقرة السابقة . فرقم ١ يشير إلى القانون الأول وهو الذي يبين أثر الثمن في الطلب ، ورقم ٢ يشير إلى القانون الثاني وهو الذي يبين أثر الثمن في العرض ... وهلم جرا) :

الظاهرة	الأثر الأول المرتبط على الظاهرة	الأثر الثاني المرتبط على الأثر الأول	الأثر الثالث المرتبط على الأثر الثاني والذي يسعوا الأثر الأول
ارتفاع الثمن	يقل الطلب (١)	ينخفض الثمن (٣)	يزيد الطلب (١)
" "	يزيد العرض (٢)	ينخفض الثمن (٤)	يقل العرض (٢)
انخفاض الثمن	يزيد الطلب (١)	يرتفع الثمن (٣)	يقل الطلب (١)
" "	يقل العرض (٢)	يرتفع الثمن (٤)	يزيد العرض (٢)
زاد الطلب	يرتفع الثمن (٣)	يقل الطلب (١)	ينخفض الثمن (٣)
قل الطلب	ينخفض الثمن (٣)	يزيد الطلب (١)	يرتفع الثمن (٣)
زاد العرض	ينخفض الثمن (٤)	يقل العرض (٢)	يرتفع الثمن (٤)
قل العرض	يرتفع الثمن (٤)	يزيد العرض (٢)	ينخفض الثمن (٤)

- ٧ -

تضافر قوانين العرض والطلب على حفظ التوازن

تعمل قوانين العرض والطلب متضافرة على أن يظل كل من الطلب والعرض والثن في مستواه الطبيعي (والمستوى الطبيعي للطلب أن يتعادل مع العرض ؛ والمستوى الطبيعي للعرض أن يتعادل مع الطلب ؛ والمستوى الطبيعي للثن أن يكون نتيجة لتعادل كمية المطلوب من السلعة مع كمية المعروض منها ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك (١) .

وذلك أنه إذا حدث ، لسبب ما ، انحراف فى ناحية من هذه النواحي الثلاث (الثمن أو الطلب أو العرض) ، فإن هذا الانحراف يحدث انحرافا آخر فى ناحية أخرى منها . ولكن هذا الانحراف الآخر ينشأ عنه أثر يمحو الانحراف الأول فتعود بذلك الناحية الأولى إلى حالتها الطبيعية التى انحرفت عنها ؛ وهذا الأثر يترتب عليه أثر ثان يمحو الانحراف الثانى فتعود الناحية الثانية كذلك إلى مجراها الطبيعى الذى تزحزحت عنه .

فإذا انحرف الطلب عن مستواه الطبيعى بأن زاد مثلا لسبب ما ، فإن زيادته هذه تحدث انحرافا آخر فى الثمن قترفعه طبقا للقانون الثالث . ولكن ارتفاع الثمن يؤدي إلى نقص الطلب طبقا للقانون الأول ، ولا يزال ينقصه حتى يعود به إلى مستواه الطبيعى الذى انحرف عنه . ونقص الطلب يؤدي إلى انخفاض الثمن طبقا للقانون الثالث ، ولا ينفك يخفضه حتى يرجعه إلى المستوى العادى الذى تزحزح عنه . - فبمجرد أن حدث الانحراف الأول ، اندفعت قوازين العرض والطلب لمقاومته ، متخنة فى هذه المقاومة خطة خاصة ؛ فأحدثت انحرافا آخر ، ثم كرت على كل منهما فقطضت عليه ، وأعادت كل شيء سيرته الأولى .

والجدول الآتى يبين جميع حالات الانحراف والمراحل التى تسلكها قوانين العرض والطلب فى سبيل القضاء على كل منها (وهو نفس الجدول المرسوم فى الفقرة السابقة مع تغيير العناوين بالشكل الذى يتفق مع النظرية التى نحن بصدد شرحها . - وسنضع أمام كل ظاهرة رقم القانون الذى نتحدث بمقتضاه) .

الانحراف الأول	الانحراف الثاني	الانحراف الأول	الانحراف الثاني
المترتب على الانحراف الأول	المترتب على الانحراف الثاني	المترتب على الانحراف الأول	المترتب على الانحراف الثاني
الذي يدعو الانحراف الثاني	الذي يدعو الانحراف الأول	الذي يدعو الانحراف الأول	الذي يدعو الانحراف الثاني
ارفع الثمن	يقل الطلب (١)	ينخفض الثمن (٣)	يزيد الطلب (١)
"	يزيد العرض (٢)	ينخفض الثمن (٤)	يقل العرض (٢)
انخفض الثمن	يزيد الطلب (١)	يرتفع الثمن (٣)	يقل الطلب (١)
"	يقل العرض (٢)	يرتفع الثمن (٤)	يزيد العرض (٢)
زاد الطلب	يرتفع الثمن (٣)	يقل الطلب (١)	ينخفض الثمن (٣)
قل الطلب	ينخفض الثمن (٣)	يزيد الطلب (١)	يرتفع الثمن (٣)
زاد العرض	ينخفض الثمن (٤)	يقل العرض (٢)	يرتفع الثمن (٤)
قل العرض	يرتفع الثمن (٤)	يزيد العرض (٢)	ينخفض الثمن (٤)

فقوانين العرض والطلب تعمل وحدها على تحقيق التوازن الاقتصادي، وعلى علاج ما ينتاب السوق من خلل واضطراب، وعلى إصلاح ما تقسه أعمال بني الإنسان.

ولثل هذا ذهبت جماعة الفيزيوقراط ومن نحائهم إلى أن قوانين الاقتصاد السياسي محققة لسعادة النوع البشري، وأن الواجب على الأفراد والحكومات أن تقف أمامها مكتوفة الأيدي، وأن تدعها حرة طليقة ترم ما ترمه وتنفذ ما تشاءه (Laisser faire)؛ فليس في الإمكان الإتيان بأحسن مما يتم على يديها. وقد ناقشنا فيما سبق هذه النظرية فظهر لنا فسادها من عدة وجوه (١). ولكن لا مناص من الاعتراف بأن ثمت ظواهر كثيرة تجعلها محقة بعض الشيء فيما تنهب إليه، وبخاصة قوانين العرض والطلب وما يترتب على عملها من تحقيق التوازن الاقتصادي والقضاء على أسباب الشنوذ والاضطراب.

- ٨ -

المنافسة الحرة

وشروطها ووجوب توافرها لتحقيق قوانين العرض والطلب

لا تتحقق قوانين العرض والطلب إلا فى سوق تسودها « المنافسة الحرة » ،
أى فى سوق عارية من كل أثر من آثار « الاحتكار » .

ولا تتحقق المنافسة الحرة إلا إذا توافرت شروط كثيرة أهمها ما يلى :

١ - أن يكون إنتاج الصنف والاتجار به مباحين لكل فرد ولكل جماعة بدون قيد ولا شرط أو بقيود يتساوى فيها الجميع . فلو كان لإنتاج الصنف أو الاتجار به محتكر أو لفرد أو هيئة أو بعض أفراد أو بعض هيئات ، لا يخضع التعامل فيه لقوانين العرض والطلب السابق ذكرها .

ويتحقق هذا المظهر من الاحتكار فى حالات كثيرة :

منها أن تستأثر الحكومة نفسها بإنتاج الصنف أو الاتجار به وتحظر ذلك على غيرها ؛ كما هو شأن الحكومة المصرية حيال معظم خطوط السكك الحديدية وحيال التلغرافات والتليفونات ؛ كما هو شأن الحكومة الفرنسية حيال الطباق والكبريت والملح وماء فيشى ... ؛ كما هو شأن الحكومة الروسية السوفيتية حيال معظم المنتجات ببلادها ... وهلم جرا .

ومنها أن تمنح الحكومة امتياز لإنتاج الصنف أو الاتجار به لفرد أو أفراد أو هيئة أو هيئات فى مقابل ضريبة أو لاعتبارات اقتصادية أو حزبية أو سياسية ... وما إلى ذلك ، كما هو شأن شركات النور والغاز والمياه والتزام بالقاهرة وشركة السكر بمصر ... وهلم جرا .

ومنها أن يُعترف لمخترع أو مؤلف بحق الملكية على ما اخترعه أو ألفه فيستأثر باستغلاله مدة ما أو يخص به أفرادا أو شركات معينة .

٢- أن يكون جميع منتجي الصنف وجميع المتجرين به متساوين في حقوقهم والزاماتهم بصدد ما ينتجونه أو يتجرون فيه (الضرائب التي يدفعونها ، الكمية التي يباح لهم إنتاجها أو توريدها من الصنف ، ساعات العمل في مصانعهم أو متاجرهم ، أجور العمال ، مدى حريتهم في اختيار اليد العاملة ، تأمين العمال... الخ) . - فإن اختلف بعضهم عن بعض في هذه الناحية ، لا يخضع الاستبدال في الصنف الذي حصل فيه هذا الاختلاف لقوانين العرض والطلب . ويتحقق هذا المظهر من الاحتكار في حالات كثيرة :

منها أن تسير الحكومة على مبدأ حماية الصناعة الأهلية *Protectionnisme* تفرض ضرائب إضافية على ما يرد من الخارج من بعض المنتجات حتى لا يقوى على مزاحمة المنتجات الوطنية .

ومنها أن تفرق الحكومة بين الدول بهذا الصدد فتعامل بعضها معاملة خاصة لارتباطها معها بمعاهدة تجارية أو لاعتبارات سياسية... وما إلى ذلك . ومنها أن تعامل الحكومة بهذا الصدد بعض البيوتات الصناعية أو التجارية أو بعض المصانع أو المتاجر معاملة خاصة فتعفيها من بعض الضرائب ، أو ترفع عنها بعض الالتزامات ، أو تبيع لها ما لا تبيعه لغيرها ، أو تفرض عليها قيودا لا تفرض مثلها على ما عداها... لمحاباة أو لاعتبارات سياسية أو حزبية أو طائفية أو دينية... وهلم جرا .

٣- أن يكون جميع منتجي الصنف وجميع المتجرين به مسيرين في كل ما يتصل بإنتاجهم وتجارتهم بعامل المصلحة الذاتية الحسب... فإذا كان بعضهم مسيرا في هذه الناحية بأي عامل آخر ، لا يخضع الاستبدال في الصنف الذي حدثت فيه هذه الظاهرة لقوانين العرض والطلب . ويحدث هذا في حالات كثيرة :

منها أن تعمل دولة - لغاية سياسية أو حرية أو استعمارية... الخ - على القضاء على دولة أخرى في ميدان صناعي أو تجاري ، أو على طردها من سوق ما

مهما كلفها ذلك ؛ فتقطع النظر عن مصلحتها الذاتية المادية وتلجأ إلى جميع الوسائل التى يمكن أن تصل بها إلى هذه الغاية ، فتبيع مصنوعاتهما مثلاً بثمن بخس يقل عن قيمة تكاليفها .

ومنها أن يلجأ إلى مثل هذه الطرق مصنع أو بيت تجارى لمجرد الرغبة فى الظهور ، أو فى قهر منافسيه ، أو فى الاحتفاظ بسمعته ، أو اتقاء لشهامة أعدائه به ... وهلم جرا .

ومنها أن تخضع الحكومة أو بعض مصالحها ، فى معاملاتها مع التجار أو الأفراد الذين تباعهم ما تملكه من أراض أو منتجات صناعية أو زراعية ، لاعتبارات سياسية أو طائفية أو لعوامل شخصية أو محاباة ... وما إلى ذلك .

٤ - أن يكون لكل مستهلك كامل الحرية فى الحصول على حاجياته من أى منتج أو أى تاجر شاء . - فكل حالة لا يتمتع فيها جميع المستهلكين بهذه الحرية لا تخضع لقوانين العرض والطلب .

ويحدث هذا فى حالات كثيرة :

منها أن تأخذ الحكومة على نفسها فى معاهدة ما أن تبتاع ما يلزم لجيشها أو لوسائل دفاعها أو لوزارة من وزاراتها . . من دولة حليفة أو من مصانع معينة كما حدث فى المعاهدة المصرية - الإنجليزىة .

ومنها أن تتحم شركة أو إدارة حكومية أو جمعية أو نقابة على موظفيها أو عمالها أو أعضائها أن يبتاعوا حاجياتهم من مصانع أو متاجر خاصة .

ومنها أن تنشئ طائفة من الموظفين أو العمال شركة تعاون تجارية أو إنتاجية ويأخذ أفرادها على أنفسهم أن لا يشتروا من غيرها أى صنف من الأصناف التى تنتجها أو تبهر فيها .

٥ - أن يكون مستهلكو الصنف مسيرين فى جميع ما يتصل باستهلاكهم وتعاملهم مع المنتجين والتجار بعامل المصلحة الذاتية المادية فحسب . - فإذا كان بعضهم مسيراً فى هذه النواحي بأى عامل آخر ، لا يخضع الاستبدال فى الصنف

الذى حدثت فيه هذه الظاهرة لقوانين العرض والطلب .

ويبدو هذا في حالات كثيرة :

منها أن تخضع الحكومة أو بعض وزاراتها أو مصالحها ، في اختيارها للمقاولين أو الشركات الصناعية التي يعهد إليها بالمشروعات العامة أو المتعهدين بتوريد صنف ما ... ، لاعتبارات سياسية أو وطنية أو لعوامل شخصية أو محاباة ... وما إلى ذلك .

ومنها أن يقاطع جميع المستهلكين أو بعضهم المنتجات أو المتاجر الأجنبية ، أو يفضلوا معاملة المؤسسات الوطنية وإن غلت أثمانها تشجيعاً لها ؛ أو يؤثروا التعامل مع من يماثلهم ديناً أو مذهباً أو نخلة أو حزبية ... وإن زادت أثمانهم عن أثمان غيرهم ؛ أو يكونوا في اختيارهم لمصانع أو متاجر معينة متأثرين بعلاقات شخصية أو بأمر متصل بوقع المحل أو شهرته في بعض البيئات أو مظهره أو عماله أو موظفيه ، أو مسيرين بعامل الرغبة في الظهور بمظهر الترف والعظمة ، أو الحرص على الالتئام إلى طبقة معينة ، أو الترفع عن الدهماء من الناس ... وهلم جرا .

٦- أن لا يكون المنتجون أو التجار مقيدين في تصريف بضائعهم بثمن مقدر من قبل . فكل سلعة يجري فيها التعامل على أساس ثمن موضوع من قبل لا يخضع سوقها لقوانين العرض والطلب .

ويحدث هنا في حالات كثيرة :

منها أن يكون المنتجون لصنف ما خاضعين لإدارة هيئة عليا (« كارتل » ، Cartel أو « ترست » Trust أو « نقابة إنتاجية أو تجارية » Syndicat) وأن يلتزموا جميعا التقيد في تصريف منتجاتهم بالثمن الذي تضعه لهم هذه الهيئة . ومنها أن يكون بين تجار مدينة أو حي اتفاق صريح أو مضمر بصدد الثمن الذي يبيعون به بضائعهم .

ومنها أن يضع مصنع أو متجر لبضائعه ثمناً محدداً لا يحيد عنه مهما كانت

حالة العرض والطلب .

ومنها أن تتدخل الحكومة فتضع لصف ما سعراً إجبارياً ثابتاً لا يباح للتجار تجاوزه .

٧ - أن لا يكون بين المستهلكين لصف ما اتفاق صريح أو مضمحل بصدد الثمن الذى يشترون به . فإذا أجمع المستهلكون أمرهم على أن لا يشتروا سلعة ما بأكثر من ثمن معين - سواء أ جاء هذا عن طريق نقابة تمثلهم أو مؤتمر عام اجتمع فيه أفرادهم ، أو عن طريق حملة صحفية أو استفتاء ... أو غير ذلك - تحرر التعامل فى هذه السلعة من قوانين العرض والطلب .

٨ - أن تكون جميع عمليات البيع والشراء جدية ، أى مقصوداً بها من ناحية البائعين تصريف الزائد عن حاجتهم ومن ناحية المشترين الحصول على ما يحتاجون إليه . - فإذا جرت عمليات البيع والشراء فى سلعة ما أو جرى بعضها فى طريق صوريّ يُقصد من ورائه إلى أمور أخرى غير الاستبدال وسد الحاجات ، تحرر السوق فى هذه السلعة من قوانين العرض والطلب .

ويحدث هذا فى حالات كثيرة :

منها أن تتألف جماعة لشراء ما يعرض من أسهم شركة أو مصرف حتى يبدو الطلب على هذه الأسهم كبيراً فينتهى بذلك هبوط أثمانها حينئذ يكثر المعروض منها أو تضعف الثقة فيها .

ومنها أن تلجأ أحزاب الصعود والهبوط فى بورصة الأقطان مثلاً إلى عمليات بيع وشراء صورية لا يقصد بها إلا مجرد التأثير فى السعر وتوجيه وجهه خاصة . ومنها أن تتدخل الحكومة سوقاً ما مشترية لا لحاجتها إلى السلعة بل لمجرد التأثير فى سعرها واتقاء انخفاضه ، على أن تبيع ما اشترته فى فرصة أخرى مواتية .

٩ - أن يكون ثمت من وسائل النشر ما يتيح لكل بائع وكل مشتر أن يتف بشكل مضبوط فى محتاف الأوقات التى يستغرقها انعقاد السوق على كمية المعروض من الساعة وكمية المطلوب منها والسعر الذى يسير عليه التعامل والثن

الذى يتطلبه كل من البائعين والمشتريين . - فكل حالة لا يكون فيها من وسائل النشر ما يسمح بذلك لا تصدق فيها قوانين العرض والطلب . وذلك أن هذه القوانين لا تصدق إلا إذا كان في استطاعة كل من البائع والمشتري أن يستغل الظروف أحسن استغلال في سبيل مصلحته ؛ ومن الواضح أن هذا لا يكون في مقدوره ما دام يحمل حالة السوق في ناحية من النواحي السابقة أو ما دام عليه بها غير دقيق .

هذا ، وغنى عن البيان أن شروطا هذا شأنها لا يمكن توافرها جريما في سوق ما . فن المستحيل إذن أن يخضع الاستبدال في سلعة ما خضوعا تاما لقوانين العرض والطلب^(١) .

ولكن لا يزال ، على الرغم من ذلك ، لدراسة هذه القوانين فوائد كثيرة أهمها ما يلي :

- ١ - أنها تقفنا على الأسباب التي من أجلها يتزحزح الثمن عن الحالات الطبيعية ، فتسهل علينا بهذا الصدد سبل العمل لتلافي الانحراف والقضاء على مظاهر الخلل .
- ٢ - أننا نستطيع على ضوءها أن نتنبأ عن المستوى الذى سيصل إليه ثمن سلعة ما في تزحزحه عن الحالة الطبيعية . وذلك أنه كلما قربت السوق من حالة المنافسة الحرة كانت أدنى إلى الخضوع لقوانين العرض والطلب ، وكلما ازدادت بعداً عن هذه الحالة ازدادت تحرراً من هذه القوانين . فن الممكن التنبؤ عن الثمن الذى سيسير عليه التعامل في سلعة ما إذا وقفنا على قوانين العرض والطلب من جهة وعلى مدى تحقق المنافسة الحرة في هذه السلعة من جهة أخرى .

ولا ينبغي أن يعزب عن الذهن أن تحرر السوق من قوانين العرض والطلب

(١) وليس هذا مقصودا على قوانين العرض والطلب ، بل يصدق على معظم قوانين الاقتصاد الحاسم

كما سبقت الإشارة إلى ذلك بصفحة ٣٨ رقم ٣ .

لا يحررها من جميع النواميس الاقتصادية ، وأن الحالات الاحتكارية نفسها لا تسير على غير هدى ومن غير ضابط . فالمحتكر مفيد في تقدير الثمن بقيود اقتصادية لا يسعه تجاوزها . فإذا لم يراع مثلاً ، في تحديد ثمن سلعته ، قدرة المشتريين ومبلغ حاجتهم إليها وما تحققه لهم من نفع ، كان نصيب بضاعته البوار . غير أن الثمن الذي يجرى عليه الاستبدال في حالات الاحتكار يكون في الغالب مرتفعاً عن الثمن الذي يتفق مع حالة المنافسة الحرة .

- ٩ -

تأثر الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود

نرجع أم الأمور التي تؤثر في أثمان الأشياء إلى عاملين : أحدهما اختلاف كمية المعروض منها أو كمية المطلوب ؛ وثانيها اختلاف القيمة الذاتية للنقود . . . وقد فرغنا في الفقرات السابقة من الكلام عن العامل الأول ، وسنشرح في هذه الفقرة آثار العامل الثاني .

تستخدم النقود المعدنية في نظامنا الحاضر وحدة للمبادلة ومقياساً لتقدير قيم الأشياء ؛ كما يستخدم المتر مثلاً مقياساً للأطوال . ففي عملية الاستبدال نوازن بين قيمة الشيء وقيمة النقود المعدنية ، فنقدر ثمنه بقطعة من هذه النقود تعادل قيمتها مع قيمته ؛ كما أننا في قياس طوله نوازن بينه في هذه الناحية وبين المتر ، فنقدر طوله بما يساويه من هذا المقياس . فإذا حكمتنا على سلة ما بأن ثمنها جنيه مصرى مثلاً ، كان معنى ذلك أننا وازنا بين قيمتها وقيمة الذهب فوجدنا أن قيمتها مساوية لقيمة قطعة من هذا المعدن وزنها ٨٥ جرامات (وزن قطعة الجنيه المصرى من الذهب) ؛ كما أننا إذا حكمتنا على شيء بأن طوله متر مثلاً ، كان معنى حكمتنا هذا أننا وازنا بين بعده الطولى وبعد المتر الطولى فوجدنا

أن البعدين متساويان .

ومن الواضح أن كل تغير ذاتي يطرأ على المقياس في الناحية التي تجري فيها الموازنة بينه وبين غيره ، يترتب عليه تغير عكسي في جميع الأشياء التي تقاس به . - فإذا طرأ على المتر مثلاً تغير في طوله بنسبة ما ، تغيرت أطوال جميع الأشياء بنفس هذه النسبة تغيراً عكسياً . فإذا زاد طوله إلى ضعف ما كان عليه مثلاً ، انخفضت أطوال الأشياء الأخرى كلها إلى النصف : فما كان طوله مترين يصبح طوله متراً واحداً . وإذا انخفض طوله إلى نصف ما كان عليه مثلاً زادت أطوال الأشياء الأخرى كلها إلى الضعف : فما كان طوله متراً واحداً يصبح طوله مترين .

كذلك الحال في النقود المعدنية : فكل تغير ذاتي يطرأ عليها في الناحية التي تجري فيها الموازنة بينها وبين غيرها ، وهي ناحية قيمتها ، يترتب عليه تغير عكسي في أثمان جميع الأشياء ، أى في قيمتها بالنسبة لقيمة النقود . فإذا ارتفعت القيمة الذاتية للنقود لسبب ما إلى ضعف ما كانت عليه مثلاً ، فإن أثمان الأشياء جميعها تنخفض إلى النصف . فما كنا نحصل عليه من قبل بجنيهين اثنين مثلاً ، نحصل عليه الآن بجنيه واحد ؛ لأن قطعة الذهب المشتمل عليها الجنيه قد ارتفعت قيمتها الذاتية إلى الضعف ، فارتفعت تبعاً لذلك قوتها الشرائية بهذه النسبة . وإذا انخفضت القيمة الذاتية للنقود لسبب ما إلى نصف ما كانت عليه مثلاً ، فإن أثمان الأشياء جميعها ترتفع إلى الضعف . فما كنا نحصل عليه من قبل بجنيه واحد مثلاً ، لا نحصل عليه الآن إلا بجنيهين اثنين ؛ لأن قطعة الذهب المشتمل عليها الجنيه قد انخفضت قيمتها الذاتية إلى النصف ، فانخفضت تبعاً لذلك قوتها الشرائية بهذه النسبة .

هذا ، وتأثر القيمة الذاتية للنقود بأمور كثيرة يرجع أهمها إلى أربعة عوامل :

(العامل الأول) كمية المعادن التي تتخذ منها النقود (الذهب والفضة في معظم

الأم المنمدنية الحديثة). فهذه المعادن شأنها هذا الصدد شأن غيرها من السلع؛ فقيمتها الذاتية تختلف تبعاً لاختلاف الكمية المعروضة منها، فتتقص قيمتها كلما زادت هذه الكمية، وترتفع كلما نقصت.

فكل تغير في كمية المعادن التي تتخذ منها النقود يتبعه إذن تغير عكسى في قيمتها الذاتية (١). وقد تقدم أن أثمان الأشياء تتأثر تأثراً عكسياً باختلاف القيمة الذاتية للنقود. ومن هاتين الحقيقتين يتبين أن كل تغير في كمية المعادن التي تتخذ منها النقود يتبعه تغير طردى في أثمان الأشياء.

إذا زادت كمية المعادن إلى ضعف ما كانت عليه مثلاً، ارتفعت أثمان الأشياء تبعاً لذلك إلى الضعف: لأن زيادة كمية المعادن إلى الضعف يخفض قيمتها الذاتية إلى النصف، وانخفاض قيمتها الذاتية إلى النصف يرفع أثمان الأشياء إلى الضعف. وإذا نقصت كمية المعادن إلى نصف ما كانت عليه مثلاً، انخفضت أثمان الأشياء تبعاً لذلك إلى النصف: لأن نقص كمية المعادن إلى النصف يرفع قيمتها الذاتية إلى الضعف، وارتفاع قيمتها الذاتية إلى الضعف يخفض أثمان الأشياء إلى النصف. فالتناسب طردى بين نسبة التغير في كمية المعادن التي تتخذ منها النقود ونسبة التغير في أثمان الأشياء.

ويرجع الفضل في توضيح هذه النظرية إلى العلامة ريكاردو Ricardo. وقد أطلق عليها الاقتصاديون اسم « النظرية الكمية في الثمن » أو « القانون الكمي » The Quantity Theory of Price (Loi Quantitative, ou Théorie Quantitative). ووضعوها في الصيغة الآتية :

« كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء » .
وقد ظهر مما تقدم أن العلاقة بين كمية النقود وأثمان الأشياء قد جاءت

(١) تقدم أن التغير في قيمة الشيء لا يحدث بنفس النسبة التي يحدث بها التغير في كمية المعروض منه (انظر ص ١٧١). غير أن اتخاذ النقود وحدة للبادلة ولفياس قيم الأشياء يجعل الفرق بين نسبة تغير قيمتها ونسبة تغير كميها ضئيلاً أو معدوماً .

عن طريق العلاقة بين كميتها وقيمتها الذاتية . فتغير كمية النقود يؤدي إلى تغير قيمتها الذاتية ، وهذا التغير الأخير هو الذي يؤثر في أثمان الأشياء .

ومن الممكن تفسير هذه العلاقة تفسيراً آخر عن طريق طلب الأشياء . وذلك أن تغير كمية النقود يؤدي إلى تغير طردى في طلب الأشياء : فزيادة كمية النقود وكثرتها بأيدي الناس تدفعهم إلى زيادة استهلاكهم من مختلف الأشياء . فيزداد الطلب . على حين أن نقص كمياتها وقلة بأيدي الناس يحملهم على نقص استهلاكهم من مختلف الأشياء ، فيقل الطلب . - وقد رأينا فيما سبق أن كل تغير في الطلب يتبعه تغير طردى في الثمن ^(١) .

فعلى التفسير الأول تكون النظرية على هذا الوضع :

« كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير عكسى في قيمتها الذاتية ؛ وكل تغير في قيمتها الذاتية يؤدي إلى تغير عكسى في أثمان الأشياء ؛ فتكون النتيجة أن كل تغير في كميتها يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء » .

وعلى التفسير الثانى تكون النظرية على هذا الوضع :

« كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير طردى في طلب الأشياء ؛ وكل تغير في طلب الأشياء يؤدي إلى تغير طردى في أثمانها ؛ وبذلك نصل إلى نفس النتيجة التى وصلنا إليها عن الطريق الأول ، وهى أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير طردى في أثمان الأشياء » .

غير أن التفسير الأول أكثر وضوحاً ودقة وأشد اتصالاً بالموضوع الذى عقدنا له هذه الفقرة وهو تأثير الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود .

أما الأسباب التى تؤدي إلى زيادة كمية المعادن التى تتخذ منها النقود أو نقصها ، فترجع إلى طائفتين : الطائفة الأولى عوامل عادية تدريجية بطيئة الأثر ؛ والطائفة الثانية عوامل غير عادية فجائية قوية الأثر .

١ - فن أهم عوامل الطائفة الأولى توالى الاستخراج من مناجم الذهب والفضة. وذلك أن استخراج هذين المعدنين مطرد لا ينقطع، ففي جميع المناطق التي توجد بها مناجم ذهبية أو فضية لا تفتقر عمليات الاستخراج مادام تمت مجال للكسب. ومن الثابت أن المعادن النفيسة لا تتغير خواصها ولا تصدأ ولا تتبدد بالاستعمال. فكل ما يستخرج من مناجم الذهب والفضة يجد أمامه جميع ماسبق استخراجه منهما كاملا غير منقوص، فيضاف إليه، ويزيد من كميته، فتتغير تبعاً لذلك القيمة الذاتية للتقود.

غير أن هذا التغير بطيء لا يظهر أثره إلا بعد زمن طويل. وذلك أن المقدار الذي يستخرج سنوياً من مناجم الذهب والفضة ليس شيئاً مذكوراً بجانب المقادير الكبيرة المتداولة في العالم من هذين المعدنين. ومن الواضح أن تغير الكمية تغيراً يسيراً لا يكاد يؤثر في قيمة الشيء: فإذا كان التعامل يجري في سوق ما على مليون قطار من القطن مثلاً ثم زادت هذه الكمية قطاراً واحداً أو قطارين، فإن سعر القطن لا يكاد يتغير على أثر هذه الزيادة الضئيلة.

٢ - وأما العوامل التي تزيد أو تنقص من كمية المعادن النفيسة بشكل فجائي قوى الأثر فكثيرة:

منها كشف مناجم جديدة أو إعابة بعض المناجم القديمة بكارثة... وما إلى ذلك؛ ومنها الحوادث التي تنتشر الدعر المالى كالحروب وما إليها فتحمل الحكومات وأصحاب رؤوس الأموال على سحب أموالهم النقدية من التداول والاحتفاظ بها في خزائهم فتصبح كأنها عادت إلى مناجمها الأولى؛ ومنها الأمور التي تقضى على عرامل الدعر وتبعث الطمأنينة في النفوس، فتغري الناس بإخراج ما اكتنزه، فتندفق الأموال النقدية فجأة إلى أسواق التداول، فتزيد كمياتها كثيراً عما كانت عليه.

هذا ، وقد دلت حوادث التاريخ والشئون الحاضرة على صحة هذا القانون . فقد ترتب على الغارات التي قام بها البربر في مختلف أنحاء الإمبراطورية الرومانية الغربية أن انتشر الذعر واشتد خوف الناس على أموالهم وحرصهم على سحبها من الأسواق واكتنازها في خزائهم ، فاختفى مقدار كبير من كميات الذهب والفضة التي كانت متداولة من قبل ، فارتفعت قيمة المعادن النفيسة ، وانخفضت تبعاً لذلك أثمان الأشياء انخفاضاً كبيراً . - وترتب على كشف أمريكا واستغلال ما كان مدفوناً في تربتها من المعادن النفيسة أن زادت كميات الذهب والفضة زيادة فجائية كبيرة فأخذت قيمة النقود تنخفض وأثمان الأشياء ترتفع حتى وصلت في القرن السادس عشر الى نحو خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل كشف الدنيا الجديدة . وحدث مثل هذا حينما كشفت مناجم كاليفورنيا واستراليا في أوائل القرن التاسع عشر ، ومناجم الترنسفال وكلونديك في أواخره وأوائل القرن الحالي (١) .

ولا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التي تؤثر في القيمة الذاتية للنقود والعوامل الأخرى التي تؤثر في أثمان الأشياء على الحالة التي كانت عليها قبل أن تتغير كمية المعادن النفيسة .

وذلك أن القيمة الذاتية للنقود وأثمان الأشياء لا يتأثران بكمية المعادن النفيسة فحسب ، بل يتأثر كل منهما كذلك بعوامل أخرى كثيرة . فالقيمة الذاتية للنقود - بجانب تأثرها بكمية المعادن النفيسة - تتأثر كذلك بدرجة التداول النقدي وبكمية الأشياء التي تحل محل النقود ومبلغ تداولها وبنشيط الحركة الاقتصادية كما سيأتى بيان ذلك فيما يلي . وأثمان الأشياء - بجانب تأثرها بجميع ما تتأثر به القيمة الذاتية للنقود - تتأثر كذلك بعوامل أخرى كثيرة أهمها كمية المعروض من السلع وكمية المطلوب منها .

فذاً أثر الأثمان بتغير كمية النقود لا يتحقق على الصورة التى ينص عليها هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التى تؤثر فى القيمة الذاتية للنقود والعوامل الأخرى التى تؤثر فى أثمان الأشياء على الحالة التى كانت عليها من قبل . فإن لم تبق على الحالة التى كانت عليها قبل أن تتغير كمية النقود ، بأن حدث كذلك تغير فى عامل منها ، فإن ثمن الشيء يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذى طرأ على كمية النقود ، وناحية التغير الذى طرأ على هذا العامل الآخر ؛ فيؤدى ذلك إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التى يتوقعها هذا القانون .

فإذا اتفق مثلاً أنه فى الوقت الذى زادت فيه كمية النقود ، حدث حادث أدى إلى زيادة العرض فى سلعة ما ، فإن ثمن هذه السلعة يتنازعه فى هذه الحالة عاملان . زيادة كمية النقود التى تؤدى إلى زيادته (زيادة ثمن السلعة) كما ينص على ذلك القانون الذى نحن بصدده ، وزيادة المعروض من السلعة التى تؤدى إلى انخفاض ثمنها . فيظهر الثمن حينئذ فى صورة أخرى غير الصورة التى يرسمها هذا القانون . - وقس على ذلك جميع الأحوال التى يحدث فيها - بجانب التغير الطارئ على كمية المعادن النفيسة - تغير فى عامل آخر يقتضى تزحج القيمة الذاتية للنقود أو تزحج أثمان الأشياء عما كانت عليه .

(العامل الثانى) مبلغ تداول النقود ، أى انتقالها من يد إلى يد . ليست النقود فى نظامنا الحاضر إلا وسيلة للحصول على ما يحتاج إليه الفرد . فوظيفتها وفائدتها لا تتحققان ، بل وجودها نفسه لا يظهر ، إلا حيث تستخدم فى عمليات الاستبدال ، أى حيث تنتقل من يد مالكها إلى يد شخص آخر فى مقابل سد حاجة من حاجاته . فالقطعة النقدية التى لا تنتقل من يد صاحبها فى يوم ما تعتبر من الناحية الاقتصادية كأنها لا وجود لها فى ذلك اليوم ، إذ لم تؤد فيه شيئاً من وظيفتها . والقطعة التى تنتقل مرتين فى فترة ما ، تعادل قطعتين من نوعها لا تنتقل كل منهما فى هذه الفترة إلا مرة واحدة ، لأنها تؤدى وحدها

نفس الوظائف التي تؤديها .

فالنقود أشبه شيء بالسفن . فوظيفة السفن وفائدتها لا تتحققان ، بل وجودها نفسه لا يظهر ، إلا في انتقالها من مكان إلى مكان . فالسفينة التي تظل راكدة على ظهر الماء في وقت ما ، تعتبر كأنها لا وجود لها في هذا الوقت ؛ إذ لم تؤد فيه شيئاً من وظيفتها . والسفينة التي تسير بسرعة ما تعادل سفينتين من نوعها وحملتها تسير كل منهما بنصف سرعتها ؛ لأنها تؤدي وحدها نفس الوظائف التي تؤديها . وإذا استطعنا أن نضاعف سرعة سفينة ما ، فإن هذا يعني أننا صنع سفينة أخرى ماثلة لها في الحموله والسرعة ؛ لأنها بعد مضاعفة سرعتها تصبح بمنزلة سفينتين من نوعها القديم وتؤدي الوظائف التي تؤديها مائتان السفينتان . ولذلك كانت السفينة البخارية المتوسطة السرعة بمنزلة ثلاث سفن شراعية ماثلة لها في الحموله ؛ لأن ما تقطعه السفينة البخارية المتوسطة السرعة في وقت ما يبلغ نحو ثلاثة أضعاف ما تقطعه السفينة الشراعية في هذا الوقت . فكل تغير يطرأ على حركة تداول النقود ، يعادل تغيراً مماثلاً له في كميته .

زيادة حركة التداول تعادل زيادة ماثلة لها في الكمية ، ونقص حركة التداول يعادل نقصاً مماثلاً له في الكمية . فإذا نشطت حركة التداول في قطعة نقدية ما بلغت مثلاً ضعف ما كانت عليه من قبل ، بأن كانت من قبل لا تنتقل في اليوم إلا مرة واحدة ، فأصبحت الآن تنتقل مرتين في اليوم ، أي تستخدم مرتين في عمليات استبدالية ، فيشتري بها مالهما الأول سلعة ما ويستخدمها في نفس الغرض وفي نفس اليوم مالهما الثاني ، فإن هذه الزيادة التي طرأت على حركة تداولها تعتبر بمثابة زيادة ماثلة لها في الكمية . فقد أصبحت على الحالة التي هي عليها الآن بمنزلة قطعتين من وزنها ونوعها في الحالة التي كانت عليها من قبل ؛ فكان كميته قد زادت إلى ضعف ما كانت عليه . وإذا ضعفت حركة التداول في قطعة نقدية ما وانحطت مثلاً إلى نصف ما كانت عليه من قبل ، بأن كانت تستخدم من قبل في عمليتين استبداليتين في اليوم ثم أصبحت لا تستخدم

الآن إلا فى عملية واحدة ، فإن هذا النقص الذى طرأ على حركة تداولها يعتبر بمثابة نقص مماثل له فى كميتها . فقد أصبحت قطعة واحدة على الحالة التى كانت عليها من قبل بمنزلة قطعتين منها على الحالة التى هى عليها الآن ، فكان كميتها قد نقصت إلى نصف ما كانت عليه .

ومن هذا يتبين أن كل النتائج التى تترتب على تغير كمية النقود يترتب مثلها على تغير حركة تداولها . وقد ذكرنا فى العامل الأول أن كل تغير يطرأ على كمية النقود يؤدى إلى تغير عكسى فى قيمتها الذاتية ، ويؤدى تبعاً لذلك إلى تغير طردى فى أثمان الأشياء . فكل تغير يطرأ على حركة تداولها يؤدى إلى نفس هذه النتائج .

فإذا زادت حركة تداولها إلى ضعف ما كانت عليه مثلاً ، ارتفعت أثمان الأشياء تبعاً لذلك إلى الضعف : لأن زيادة حركة تداولها إلى الضعف يخفض قيمتها الذاتية إلى النصف ، وانخفاض قيمتها الذاتية إلى النصف يرفع أثمان الأشياء إلى الضعف . - وإذا نقصت حركة تداول النقود إلى نصف ما كانت عليه مثلاً ، انخفضت أثمان الأشياء تبعاً لذلك إلى النصف : لأن نقص حركة التداول النقدى إلى النصف يرفع القيمة الذاتية للنقود إلى الضعف ، وارتفاع القيمة الذاتية للنقود إلى الضعف يخفض أثمان الأشياء إلى النصف . - فالتناسب طردى بين نسبة التغير فى حركة تداول النقود ونسبة التغير فى أثمان الأشياء .

وقد وضع الاقتصاديون هذا القانون فى الصيغة التالية :

« كل تغير فى حركة تداول النقود يؤدى إلى تغير طردى فى أثمان الأشياء . »

وقد ظهر مما تقدم أن العلاقة بين حركة تداول النقود وأثمان الأشياء قد

جاءت عن طريق العلاقة بين حركة تداولها وقيمتها الذاتية . فتغير حركة التداول

يؤدى إلى تغير قيمتها الذاتية ، وهذا التغير الأخير هو الذى يؤثر فى أثمان الأشياء .

ومن الممكن تفسير هذه العلاقة تفسيراً آخر عن طريق طلب الأشياء ، وذلك

أن تغير حركة التداول النقدى يستلزم تغيراً طردياً فى طلب الأشياء ، فنشاط

حركة التداول في النقود يستلزم زيادة في طلب الأشياء ، وضعف هذه الحركة يستلزم انخفاضاً في طلبها . - وقد رأينا فيما سبق أن كل تغير في الطلب يتبعه تغير طردي في الثمن (١) .

فعلى التفسير الأول تكون النظرية على هذا الوضع :
« كل تغير في حركة التداول النقدي يؤدي إلى تغير عكسي في قيمة النقود الذاتية ؛ وكل تغير في قيمة النقود الذاتية يؤدي إلى تغير عكسي في أثمان الأشياء ؛ فتكون النتيجة أن كل تغير في حركة تداولها يؤدي إلى تغير طردي في أثمان الأشياء .. »

وعلى التفسير الثاني تكون النظرية على هذا الوضع :
« كل تغير في حركة التداول النقدي يستلزم تغيراً طردياً في طلب الأشياء ؛ وكل تغير في طلب الأشياء يؤدي إلى تغير طردي في أثمانها ؛ وبذلك نصل إلى نفس النتيجة التي وصلنا إليها عن الطريق الأول ، وهي أن كل تغير في حركة تداول النقود يؤدي إلى تغير طردي في أثمان الأشياء .. »
غير أن التفسير الأول أشد اتصالاً بالموضوع الذي عندنا له هذه الفقرة وهو تأثر الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود .



أما الأسباب التي تؤدي إلى نشاط حركة التداول النقدي أو ضعفها فكثيرة : منها كثرة عدد السكان أو قلتهم ، وتكاثرهم أو تخلطهم ، وكثرة حاجاتهم أو قلتها ، ومبلغ اطمئنانهم وثقتهم بالمستقبل ... وهلم جرا .
فحيث يكثر عدد السكان ويتكاثفون وتكثر حاجاتهم ، تنشط حركة التداول النقدي ، فتكثر مرات انتقال القطع النقدية من يد إلى يد ، أى مرات استخدامها في العمليات الاستبدالية : كما هو الشأن في المدن الكبيرة المزدهرة بالسكان . وحيث يقل عدد السكان وتقل حاجاتهم لبساطة معيشتهم ، تضعف

حركة التداول النقدى فتقل مرات انتقال القطع النقدية من يد إلى يد أى مرات استخدامها فى العمليات الاستبدالية : كما هو الشأن فى القرى المتأخرة القليلة السكان . - وحيث ينتشر الذعر المالى على أثر حرب وما شاكلها ، يحرص الناس على سحب أموالهم النقدية والاحتفاظ بها فى خزائهم ، فتركد حركة تداولها وتصبح كأنها عادت إلى مناجها ، فإذا قضى على هذه العوامل وسرت الطائفة إلى النفوس ، أخرج الناس ما اكتنزوه فنشطت حركة التداول ، وتعود الحياة الاقتصادية سيرتها الأولى (١) .



هذا ، وتدل حوادث التاريخ والشئون الحاضرة على صحة هذا القانون . فقد ترتب على الغارات التى قام بها البربر فى مختلف أنحاء الامبراطورية الرومانية الغربية أن انتشر الذعر واشتد خوف الناس على أموالهم النقدية وحرصهم على سحبها من الأسواق وخزنها فى خزائهم ، فتعطلت كميات كبيرة منها عن التداول ، فارتفعت قيمة النقود الذاتية ، وانخفضت تبعاً لذلك أثمان الأشياء انخفاضاً كبيراً كما سبقت الإشارة إلى ذلك (٢) . - والمشاهد أن أثمان الأشياء فى المدن الكبيرة - حيث يكثُر عدد السكان ويتكاثفون ، وتكثر حاجاتهم ، وتنشط تبعاً لذلك حركة التداول النقدى - تزيد عن أثمانها فى القرى الصغيرة ، حيث يقل عدد السكان ، وتقل حاجاتهم ، وتضعف تبعاً لذلك حركة تداول النقود . غير أن المشاهد كذلك أن الفرق بين أثمان المدن وأثمان القرى أقل كثيراً من الفرق بين حركتى التداول فيهما . وذلك أن آثار حركة التداول

(١) اعتبرنا فيما سبق حالات الذعر المالى وما إليها من العوامل التى تؤثر فى كمية النقود (انظر صفحة ١٨٦) . وقد اعتبرنا ما هنا من العوامل التى تؤثر فى حركة تداولها . وكلا الاعتبارين صحيح كما رأيت .

(٢) انظر ص ١٨٧ . وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق على أنه مثال لتقص كمية النقود ، واعتبرناه هنا مثالا لتقص حركة تداولها . وكلا الاعتبارين صحيح كما ترى .

قد اصطدمت في هذا المثال بآثار عامل مضاد لها ، وهو العامل الرابع الذى سننكلم عنه ، فخفت حدثها ، وبدت في صورة أضعف كثيراً من الصورة التى كان يتوقع أن تبدو فيها لو خلا الجو لهذا العامل .



ولا يصدق هذا القانون إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التى تؤثر في القيمة الذاتية للنقود والعوامل الأخرى التى تؤثر في أثمان الأشياء على الحالة التى كانت عليها قبل أن تتغير حركة التداول . وقد شرحنا هذا القيد في العامل الأول فلا حاجة لتكراره هنا (١) .

(العامل الثالث) كمية النقود الورقية ومبلغ تداولها .

قد استحدثت في العصور الحاضرة طائفة من الأوراق تقوم مقام النقود المعدنية وتؤدي وظائفها الاستبدالية . وقد حمل الأمم المتحدية على ذلك اتساع نطاق المعاملات الداخلية والخارجية وعدم كفاية النقود المعدنية وحدها في هذا السبيل . وتختلف هذه الأوراق بعضها عن بعض في أدائها لهذه الوظيفة : فبعضها ما يقوم مقام النقود في جميع الأحوال ، ومنها ما لا يقوم مقامها إلا في بعض الشئون ؛ ومنها ما يستخدم في المعاملات الداخلية والخارجية معا ، ومنها ما لا يمكن استخدامه إلا في المعاملات الداخلية ؛ ومنها ما يكون تمثيله للنقود المعدنية غير موقوت بأجل ، ومنها ما ينقطع تمثيله لها بعد زمن ما وهم جراً . - والنقود الورقية - كما سندكر ذلك بتفصيل في موطنه (٢) - أنواع كثيرة : فبها « أوراق البنوك » ، وهى التى يتولى إصدارها بإذن من الحكومة مصرف موثوق به بشروط خاصة ، منها الاحتفاظ برصيد معدنى أو مافى قوته يمثل على الأقل جزءاً من قيمتها ، كالأوراق النقدية التى يصدرها البنك الأهلى المصرى والتى يجرى بها

(١) انظر صفحات ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢) سنعرض بتفصيل لموضوع النقود الورقية في الجزء الثانى من هذا الكتاب .

تعاملنا الآن . - ومنها « أوراق الضرورة » وهي الأوراق التي تصدرها الحكومة نفسها لتقوم مقام النقود المعدنية في أوقات الضرورة التي تقل فيها هذه النقود ولا تكفي للتعامل أو في أوقات الذعر التي تحتج فيها هذه النقود من السوق . ومن أهم ما يختلف فيه هذا النوع عن النوع السابق ، كما سيأتي الكلام عن ذلك بتفصيل في فصل الأوراق النقدية (١) ، أنه لا يضمنه أى احتياطي ، وأن له سعراً إلزامياً تفرضه الحكومة (٢) ، وأن التعامل به موقوف بالضرورة التي دعت إلى إصداره ؛ ومن أمثلة هذا النوع الورقة ذات عشرة القروش والورقة ذات خمسة القروش اللتين أصدرتهما الحكومة المصرية في أثناء أزمة التقلص النقدي وظل التعامل بهما إلى سنة ١٩٢٧ . - ومنها « الكميالة » وهي أمر يكتبه شخص يعرف بالساحب إلى شخص آخر يعرف بالمسحوب عليه يدعوه فيه إلى دفع مبلغ محدود في تاريخ معين لأمره أو لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد . والكميالة في معظم صورها قابلة للتحويل من المستفيد الأصلي إلى شخص آخر ، ومن هذا إلى ثالث وهكذا ؛ وكثيراً ما تستخدم في عمليات استبدالية قبل أن يحل موعد دفعها في مقابل خصم شيء من قيمتها ، فتقوم حينئذ مقام النقود المعدنية ، ويكون شأنها في ذلك شأن أوراق « البنكنوت » . - ومنها « السند تحت الإذن » وهي وثيقة يتعهد فيها مدين لدائته أن يدفع لأمره مبلغاً محدداً في تاريخ معين . والسند تحت الإذن قابل للتحويل ؛ وهو كالكميالة في قيامه مقام النقود ؛ فكثيراً ما يستخدم في عمليات استبدالية قبل أن يحل موعد دفعه . - ومنها « الشيك » وهو أمر كتابي يطلب فيه شخص من مصرف له فيه رصيد دائن أن

(١) - الجزء الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله .

(٢) قد يكون لأوراق البنكنوت أحياناً سعر إلزامي كذلك ، وذلك كأوراق البنكنوت العادية من البنك الأهلي المصري . فقد صدر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ قرار حكومي جعل لها سعراً إلزامياً يحتم قبولها في المamente ، ويمنع إبدالها بالذهب عند تقديمها للبنك . وسيأتي الكلام عن ذلك بتفصيل في موضعه .

يدفع إلى حامله أو إلى شخص معين في تاريخ ما مبلغاً محدوداً . والشيك في معظم صورته قابل للتحويل من يد إلى يد ؛ وقد تنقضي فترة طويلة يتم فيها بفضله كثير من العمليات الاستبدالية قبل أن يطلب سحب مبلغه من المصرف ، فيكون في أثناء هذه الفترة بمنزلة أوراق البنكنوت .

وقد ترتب على قيام هذه الأوراق وما إليها متمام النقود المعدنية وأدائها لوظائفها في الاستبدال وتقدير قيم الأشياء ، أن خضعت لنفس القوانين التي تسرى على هذه النقود وتأثرت بنفس العوامل التي تتأثر بها . فكل النتائج التي ترتب على تغير كمية النقود أو تغير حركة تداولها يترتب مثلها على تغير كمية الأوراق النقدية أو تغير حركة تداولها . وقد ذكرنا فيما سبق أن كل تغير يطرأ على كمية النقود المعدنية أو على حركة تداولها يؤدي إلى تغير طردى في أثمان لأشياء . فكل تغير يطرأ على كمية النقود الورقية أو على حركة تداولها يؤدي إلى نفس هذه النتيجة .

ويفسر هذا القانون على نفس الأوجه التي فسرنا بها القانونين السابقين . فمن الممكن شرح العلاقة بين كمية النقود الورقية أو حركة تداولها من جهة وأثمان الأشياء من جهة أخرى عن أحد طريقين : أحدهما ما يحدث من تغير في قيمتها من جراء تغير كميتها أو تغير حركة تداولها . وثانيهما ما يحدث من جراء هذين الأمرين من تغير في طلب الأشياء ^(١) .

وينبغي أن لا يعزب عن الذهن في تقدير آثار هذا العامل أن النقود المعدنية والأوراق المالية التي تحتفظ بها المصارف في خزائنها رصيداً احتياطياً في مقابل ما يصدر من بنكنوت أو ما يسحب من كيالات وشيكات تعتبر كأنها لا وجود لها ، لتعطيلها عن وظيفتها وركود حركة تداولها . ففي تقدير كمية النقود المعدنية والورقية وتحديد ما يطرأ على هذه الكمية من تغير ، ينبغي أن يستقطع هذا القدر

(١) انظر ماقتناه بهذا الصدد في العددين السابقين بصفحة ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩١ .

المحبوس ولا يقام وزن إلا للتداول .

وقد دلت حوادث التاريخ والشئون الحاضرة على صحة هذا القانون . ففى سنى الحرب العظمى والسنين التالية لها اختفى قدر كبير من النقود المعدنية من الأسواق . فالذهب منها كاد ينعدم انعداماً تاماً من التداول ، والنقود الفضية نفسها نقصت كثيراً عما كانت عليه . وذلك لأن الحكومات والأفراد - تحت تأثير الذعر المالى السائد فى ذلك الوقت وتحت تأثير الحالة الاقتصادية والسياسية العامة - قد عملوا على سحبها من حركة التداول لادخارها فى الخزائن أو لاستخدامها فى عمليات أخرى أكثر ربحاً أو أدنى إلى سد الحاجات الحربية والشعبية . ومع أن هذه الظاهرة كانت تقتضى أن تنخفض أثمان الأشياء انخفاضاً كبيراً وفقاً لقانون كمية النقود وقانون حركة تداولها (١) ، فإن الذى حدث هو عكس ذلك . فقد ارتفعت الأثمان ارتفاعاً فاحشاً لم يسبق له نظير فى التاريخ ، حتى وصل بعضها إلى عشرة أضعاف أو أكثر بالنسبة لما كان عليه قبل الحرب . والسبب فى هذا راجع إلى الأوراق النقدية التى بلغ النشاط فى حركة إصدارها وتداولها فى ذلك الحين إلى درجة هوت بقيمتها إلى هذا الحد .

وإن فى ارتفاع أثمان الأشياء فى الوقت الحاضر لأوضح دليل على صحة هذا القانون . فمن الثابت أن النقود المعدنية المتداولة فى عصرنا هذا لا تكاد تكفى لعشر معشار ما تتطلبه الحركة الاقتصادية . وهذه الظاهرة وحدها كانت تقتضى أن تنخفض أثمان الأشياء انخفاضاً كبيراً ؛ لأن تقلص النقود المعدنية وعدم كفايتها للحركة الاستبدالية يجعل الطلب عليها شديداً ، فترتفع قيمتها ، وتنخفض أثمان الأشياء بهذه النسبة ، كما سيأتى الكلام عن ذلك فى العامل الرابع . ولكن كثرة الوسائل التى تحل محل النقود ونشاط حركة تداولها وانتشار استخدامها فى جميع الطبقات فى العصر الحاضر ... كل ذلك وما إليه قد نهض

(١) انظر هذين القانونين بآخر صفحتى ١٨٤ و ١٩٠ .

بالأثمان إلى المستوى الذى نراه الآن .

ويقيد هذا القانون بنفس القيد الذى قيد به القانونان السابقان . فهو مثلهما لا يصدق إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التى تؤثر فى القيمة الذاتية للنقود والتى تؤثر فى أثمان الأشياء على الحالة التى كانت عليها قبل أن تتغير كمية النقود الورقية أو حركة تداولها (١) .

(العامل الرابع) مبلغ نشاط الحركة الاقتصادية . - ويقصد بالحركة الاقتصادية ما يشمل البيع والشراء والنسليف والخصم والائتمان وتوظيف رهوس الأموال وتشغيل العمال والشئون المتعلقة بالإنتاج بمختلف أنواعه وتكوين الشركات ذات الأغراض الاقتصادية وهلم جرا .

وذلك أنه كلما ازدادت هذه الحركة نشاطا ، ازداد الطلب على النقود وازدادت الحاجة إليها ؛ لأن مختلف مظاهر النشاط الاقتصادى متوقفة عليها ، وترفع قيمتها الذاتية بنسبة زيادة النشاط فى هذه الحركة ، وتنخفض أثمان الأشياء تبعاً لذلك . وكلما قلّ النشاط فى هذه الحركة ، قل الطلب على النقود وضعفت الحاجة إليها ، فتتخفض قيمتها الذاتية بنسبة ما طرأ على الحركة الاقتصادية من ضعف ، وترفع أثمان الأشياء تبعاً لذلك .

ومن هذا يتبين أن أثر هذا العامل فى القيمة الذاتية للنقود وفى أثمان الأشياء ، مضاد لآثار العوامل الثلاثة السابقة . فبينما يؤدي تغير عامل من العوامل المتقدمة إلى تغير عكسى فى القيمة الذاتية للنقود وطردي فى أثمان الأشياء ، إذ يؤدي تغير العامل الذى نحن بصددده إلى عكس هذه النتيجة : أى إلى تغير طردى فى القيمة الذاتية للنقود وعكسى فى أثمان الأشياء .

فإذ ازداد نشاط الحركة الاقتصادية إلى ضعف ما كانت عليه مثلاً ، انخفضت

أُثْمَان الأشياء إلى النصف ، لأن نشاطها إلى الضعف يرفع القيمة الذاتية للنقود بنفس هذه النسبة ، فتتخفّض تبعاً لذلك أُثْمَان الأشياء إلى النصف . وإذا قلّ نشاط الحركة الاقتصادية إلى نصف ما كانت عليه مثلاً ، ارتفعت أُثْمَان الأشياء إلى الضعف ؛ لأن هبوطها إلى هذا المستوى يخفّض القيمة الذاتية للنقود إلى نصف ما كانت عليه ، فترتفع تبعاً لذلك أُثْمَان الأشياء إلى الضعف .
فالقانون الذى يبين أثر هذا العامل فى أُثْمَان الأشياء يمكن تلخيصه فى الجملة الآتية :

« كل تغير فى نشاط الحركة الاقتصادية يؤدى الى تغير عكسى فى أُثْمَان الأشياء » .

وقد ظهر بما تقدم أن هذا الأثر قد جاء عن طريق العلاقة بين نشاط الحركة الاقتصادية من جهة والقيمة الذاتية للنقود من جهة أخرى . فإطراً على الحركة الاقتصادية من تغير فى مبلغ نشاطها يحدث تغيراً فى القيمة الذاتية للنقود ، وهذا التغير الأخير هو الذى يؤثر فى أُثْمَان الأشياء .

ويقيد هذا القانون بنفس القيد الذى قيد به القوانين السابقة ، فأثره لا يظهر بالشكل الذى وصفناه إلا إذا ظلت العوامل الأخرى التى تؤثر فى القيمة الذاتية للنقود والتى تؤثر فى أُثْمَان الأشياء على الحالة التى كانت عليها قبل أن يتغير نشاط الحركة الاقتصادية .

ولما كانت حركة تداول النقود التى تكلمنا عنها فى العامل الثانى (١) تسير فى الغالب جنباً لجنب مع نشاط الحركة الاقتصادية ، وكان أثر كل منهما فى الأثْمَان مضاداً لأثر الآخر ، ترتب على هذا أن كلا منهما يعمل فى معظم الأحوال على تعديل آثار الآخر ويحول دون ظهورها على الصورة التى ينص عليها قانونه .

ولا أدل على ذلك من الموازنة بين أثمان الأشياء في المدن وأثمانها في القرى . فحركة تداول النقود في المدن أقوى كثيراً من حركة تداولها في القرى . وكان ذلك يقتضى ، وفقاً للقانون الثانى (١) ، أن تزيد أثمان الأشياء في المدن زيادة كبيرة عن أثمانها في القرى . ولكن الواقع أن الفرق بينهما يكاد يكون معدوماً في بعض الأشياء ، وفي بعضها الآخر لا يكاد يذكر إذا قيس بالفرق بين حركتى التداول . والسبب في هذا راجع الى أن آثار حركة التداول النقدي قد اصطدمت في هذه الحالة بآثار مضادة لها ، وهى آثار حركة النشاط الاقتصادى . فحركة النشاط الاقتصادى في المدن ، كما لا يخفى ، أقوى كثيراً منها في القرى . وهذا يقتضى أن تنقص أثمان الأشياء في المدن نقصاً كبيراً عن أثمانها في القرى . - وإذا تسلط عاملان مختلفان في أثرهما على ظاهرة واحدة تساقطا أو خففاً كل منهما من حدة الآخر .

ولما كان نشاط الحركة الاقتصادية في تزايد مطرد تبعاً لرق الحياة الاجتماعية وتعدد شئونها وسعة نطاقها وزيادة حاجات الإنسان ، أصبحت النقود بمنجاة من أن يصيبها انخفاض كبير في قيمتها الذاتية مهما زادت كمياتها أو كميات الوسائل التى تحمل محلها أو نشطت حركة تداولها . وذلك لأن اطراد الزيادة في نشاط الحركة الاقتصادية العامة ، واطراد الزيادة في طلب النقود تبعاً لذلك ، يكسبان النقد حصانة ضد الانخفاض الذى يمكن أن يجره عليه زيادة كمياته أو كميات الوسائل التى تحمل محله أو نشاط حركة تداوله ، ويكون له في هذه الحالات كما تكون المظلة الواقية للطيار في حالة سقوطه .

**

وخلاصة هذه الفقرة أن تأثير الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود يوضحه هذا القانون العام ، وهو :

- « كل تغير فى القيمة الذاتية للنقود يؤدى إلى تغير عكسى فى الثمن ،
ويتفرع عن هذا الأصل أربعة قوانين يعرض كل منها لعامل من العوامل
التي تؤدى إلى اختلاف القيمة الذاتية للنقود وبين أثره فى الثمن . - وهذه
القوانين هى :
- ١ - القانون الكمي : كل تغير فى كمية النقود يؤدى إلى تغير طردى فى
أثمان الأشياء ؛
 - ٢ - قانون تداول النقود : كل تغير فى حركة تداول النقود يؤدى إلى تغير
طردى فى أثمان الأشياء ؛
 - ٣ - قانون الوسائل التي تحمل محل النقود : كل تغير فى كمية هذه الوسائل
أو فى حركة تداولها يؤدى إلى تغير طردى فى أثمان الأشياء ؛
 - ٤ - قانون الحركة الاقتصادية : كل تغير فى نشاط الحركة الاقتصادية
يؤدى إلى تغير عكسى فى أثمان الأشياء .

- ١٠ -

أثر ارتفاع الأثمان فى الرخاء الاقتصادى والعمل على تخفيض سعر النقد لرفع الأثمان

قد يبدو لأول وهلة أن رخص الأثمان هو علامة اليسر والرخاء ، وأن
ارتفاعها هو نذير الضنك وعسر المعيشة . - ولكن الواقع عكس ذلك . فارتفاع
الأثمان هو الذى يجلب الخير لأفراد الشعب ، وتغلبت به الحكومات ، ويحقق
آمال المشتغلين بالشئون الاقتصادية ، ويعتبر آية السعادة والرخاء ، ويحفز على
النشاط فى مختلف فروع الحياة . على حين أن انخفاضها يوقع أفراد الشعب فى
مهاوى البؤس والضرر ، وينذر بالآزمات ، ويؤدى إلى الخمول فى شتى مظاهر
الاقتصاد .

وذلك أن ارتفاع الائتمان يحفز على زيادة الإنتاج (١)، فيعمل على نشاط الحركة الاقتصادية، ويعود بالخير الوفير على طوائف التجار والصناع والملاك، ويؤدى بطريق غير مباشر إلى تحسين حال العمال، لأن كثرة الإنتاج تجعل الحاجة إليهم شديدة، فيشتد الطلب عليهم، وترتفع أجورهم، ويأمنون شر البطالة؛ وبالجمله: يستفيد من ارتفاع الائتمان كل منتج في الأمة. أما انخفاضها فلا يفيد إلا العاطلين من المستهلكين، أى الذين ينفقون أموالهم فى سبل الاستهلاك بدون أن يكون لهم حظ فى النشاط الإنتاجى؛ وهؤلاء هم طبقة الطفيليين الذين لا ينبغي أن يقام لهم وزن فى الحكم على ظاهرة اقتصادية، ولا يؤثر شقاؤهم أو سعادتهم فى حال البلاد الذى يعيشون فيه.

ولذلك لاندخر الحكومات والبيوت المالية وسعا لاتقاء الهبوط فى الائتمان، وتستخدم كل الوسائل الممكنة للعمل على صعودها؛ ومن أجل هذا تشمل أحزاب الصعود فى البورصات بعين العطف والرعاية، وتنتظر شرراً إلى أحزاب النزول.

هذا، وقد أخذ كثير من الحكومات فى العصر الحاضر يلجأ إلى وسيلة حديثة لرفع الائتمان: وهى العمل على تخفيض قيمة النقود الورقية المستعملة. فقد تبين فى الفقرة السابقة أن كل تغير يطرأ على قيمة النقود يتبعه تغير عكسى فى الثمن: فانخفاض قيمتها يؤدى حتماً إلى صعود أثمان الأشياء. وسيظهر فى فصل النقود الورقية أن فى متناول الحكومات والمصارف وسائل كثيرة للتأثير فى قيمتها.

وهذا هو ما لجأت إليه الحكومة الانجليزية سنة ١٩٣١. فقد كانت محتفظة قبل ذلك التاريخ بالمستوى الذهبى للجنيه الاسترلىنى (وهو الجنيه الورقى الانجليزى)؛ فكانت قيمة هذا الجنيه فى مختلف الأسواق لا تكاد تختلف عن قيمة الجنيه

(١) انظر أثر الثمن فى العرض بصفحة ١٥٣ وتوابها.

الذهبي. وقد حتمت عليها هذه السياسة المالية أن تسير في إصدار أوراق البنكنوت بقصد وحذر، فلا تصدر منها إلا القدر الذى تستطيع أن تحتفظ في مقابله برصيد احتياطي من الذهب أو ما في قوته (١). وبذلك قويت الثقة بالجنيه الاسترلى في الأسواق واستطاع أن يحتفظ فيها بقيمة معادلة لقيمة الجنيه الذهبي، بل زادت قيمته أحيانا عن قيمة هذا الجنيه. - ولكن ترتب على ذلك أن تقلص النقد الانجليزي، وأصبحت كمياته غير كافية لحاجة التجارة ولا متلائمة مع ما يقتضيه نشاط الحركة الاقتصادية. فاشتد الطلب على النقود، وارتفعت قيمتها تبعاً لذلك، فانخفضت أثمان الأشياء، وأخذ انخفاضها ينذر بالويلات الاقتصادية التى أشرنا إليها في صدر هذه الفقرة. - فاضطرت الحكومة الانجليزية حيال هذا إلى الخروج عن قاعدة الذهب، أى عدم الاحتفاظ بالمستوى الذهبي للجنيه الاسترلى. وبذلك قضت على أسباب التقلص النقدي، وخفضت قيمة نقدها، فارتفعت الأثمان والأجور، وابتعثت الحياة الاقتصادية، وسادت مظاهر الرخاء. - وقد حذا حذو إنجلترا كثير من البلدان الأخرى، ومن بينها مصر لارتباط عملتها بالعملة الانجليزية.



غير أنه لا ينبغي أن يعزب عن الذهن أن ارتفاع الأثمان لا يحقق هذه الفوائد في صورة صحيحة كاملة إلا إذا كان نتيجة طبيعية لنشاط الحركة الاقتصادية أو لتدخل حكومي سليم متفق مع ما تقتضيه ظروف الأحوال، كتدخل الحكومة الانجليزية السابق ذكره. أما إذا كان سببه راجعاً لمجرد زيادة في كميات النقود الورقية، أو لتخفيض قيمتها تخفيضاً مصطنعاً غير متركز على أسباب اقتصادية سليمة، ولا منبعث إلا عن مجرد الرغبة في رفع الأثمان، فإن

(١) هناك أوراق مالية كثيرة تنبر في قوة الذهب، فالاحتفاظ بها في الرصيد الاحتياطي لأوراق البنكنوت يعادل الاحتفاظ بقيمتها ذهباً، كما سيأتى الكلام عن ذلك بتفصيل في مبحث النقود الورقية بالجزء الثاني إن شاء الله.

مضاره في هذه الحالة تكون أكبر من منافعه. فهو يثير الشكوك فيما يتعلق بمركز الدولة المالي ويحمل على عدم الثقة بها، فتعرب منها رموس الأموال، وتسوء حالتها الاقتصادية. وهو يزيد من كمية الديون التي عليها للدول الأخرى، ويزيد من عبء فوائدها السنوية، إذ لا تقبل الدول في مثل هذه الحالة أن تسدد ديونها إلا على أساس قيمتها النهمية. وهو يضر ضرراً بليغاً بأرباب الدخل النابت كموظفي الحكومة، إذ تزيد أثمان حاجياتهم بدون زيادة معادلة لها في دخلهم؛ وبأرباب الديون الأهلية، إذ تسدد لهم ديونهم ورقا يقل في قيمته وقوته الشرائية عما أقرضوه لمدينهم؛ وبكل من يتعاملون في البضائع الواردة من الخارج، إذ يدفعون أثمانها على أساس قيمتها من الذهب. هذا إلى أنه يحدث في نفقات الأفراد والحكومة - وبخاصة فيما ينفق في خارج المملكة أو في شراء بضائع واردة إليها - زيادة تتعادل مع ما عسى أن يحققه ارتفاع الأثمان من ربح ظاهري؛ فيخسر الناس بالشمال ما كسبه باليمن.

ومن هذا يظهر أن الحكومة المصرية والبرلمان المصري كانا على حق إذ رفضا اقتراحاً تقدم به سنة ١٩٣٨ أحد أعضاء مجلس النواب لعلاج الهبوط في أسعار القطن عن طريق تخفيض قيمة العملة المصرية. فلم يكن ثمة أي سبب اقتصادي صحيح يدعو إلى هذا الإجراء. فقد كانت كمية النقود المتداولة كافية لحاجات التبادل والتجارة ومتلائمة مع درجة النشاط الاقتصادي؛ وكان ميزان مصر التجاري مائلاً لمصلحتها (١)، وميزانيتها قائمة على أسس سليمة ومتوازنة توازناً فعلياً (٢)، وأحوالها الاقتصادية متساقطة مع الأحوال العالمية. فلم

(١) يقصد بالميزان التجاري النسبة بين صادرات الدولة ووارداتها، أو بعبارة أدق بين مجموع ما يخرج من أموالها إلى الدول الأخرى وما يرد إليها منها. فيكون الميزان التجاري مائلاً لمصلحتها إذا كان ما يخرج من أموالها إلى الخارج ثمناً لواردات أو غير ذلك أقل مما يرد إليها ثمناً لصادرات أو غيرها.

(٢) التوازن في الميزانيات هو أن تكون مصروفات الدولة متكافئة مع إيراداتها. وقد كان

يكن إذن فى شئون مصر الاقتصادية ما يدعو إلى هذا التخفيض المقترح . وقد تبين مما سبق أن كل تخفيض نقدى غير مرتكز على أسباب اقتصادية صحيحة ، ولا منبعث إلا عن مجرد الرغبة فى رفع أثمان المنتجات ، تكون مضاره أكبر من منافعها .

وإلى هذه الحقائق أشار جناب محافظ البنك الأهلى ، السير إدوارد كوك Ed. Cook فى خطابه القيم الذى ألقاه يوم ١٠ مارس سنة ١٩٣٨ فى اجتماع الجمعية العمومية لجمعية أسهم البنك ، حيث يقول :

«... إن السهولة التى اجتازت بها مصر مآزق الأزمة بالقياس إلى البلدان الأخرى برهان قاطع على متانة مركزها الاقتصادى مما حدثتكم عنه فى مناسبات سابقة . وما لا يسغى اليوم إلا أن أعود إلى ذكره للملاحظات أريد إبداءها فى شأن يتصل أوثق الاتصال بسلامة كيانها الاقتصادى ، أعنى مركز العملة .»

«لقد أدى الهبوط المحسوس فى أسعار القطن خلال الصيف إلى تجمد الإشاعات التى كانت قد ترددت على الأكثر فى الخارج عن تخفيض العملة المصرية فى السنة الماضية . فكانوا يزعمون أن مصر قد تمنح فى نشوة الظفر باستقلالها إلى اتباع البدعة الجديدة ، وتجرب حظها فى القيام بمغامرة . وإنى لأشعر وأنا أشير إلى مثل هذه الإشاعات البعيدة كل البعد عن الصحة بأنى مدين لكم بالاعتذار . ولكنى أخشى أن تصل هذه الأقول إلى جهات ليست على بينة تامة من نظام العملة فى مصر ومن مركزها المالى والاقتصادى . لذلك أريد أن أبسط فى إيجاز الأسباب التى من أجلها لم تؤثر هذه الإشاعات أى تأثير فى كل من يعرف الحقيقة عن مصر .»

«فى سنة ١٩٣١ ، حينما تبنيت بريطانيا لأسباب اقتصادية واجتماعية استحالة المضى فى سياسة التقلص النقدى ، التى كان يوجبها الاحتفاظ بالمستوى الذهبى

هذا حال الميزانية المصرية فى ذلك العهد ، بل كان تمت زيادة غير يسيرة فى الإيرادات .

للاسترليني، اضطرت كما هو معروف إلى الخروج عن قاعدة الذهب. وما كادت تفعل ذلك حتى حذا خذوها كثير من البلدان الأخرى، ومن ضمنها مصر. وانتهى الأمر بأكثر البلدان إلى اتباع هذا المسلك. وعلى ذلك يمكن القول بأن مصر، باحتفاظها بقيمة عملتها بالنسبة إلى الاسترليني في سنة ١٩٣١ دون تغيير، قد قامت من جانبها بتخفيض النقد المصري. والآن قد توازنت أحوالها الاقتصادية مع الأحوال العالمية، وتحقق التوازن في ميزانيتها فعلا واسما، وانخفض دينها العام عما كان عليه قبل الحرب، ولا يزال ميزانها التجاري مائلا لمصلحتها، واستقرت عملتها على قرار مكين، فكيفيتها مطابقة لحاجة التجارة، وليست ثمت صعوبة في الاحتفاظ بقيمتها الخارجية. ولا شك في أن السمعة الطيبة التي اكتسبتها الحكومة المصرية بحسن إدارتها المالية كان لها نصيب كبير في فوز مصر بحقوق السيادة الكاملة.

« فإذا هي الآن عمدت عن نزق إلى ترك هذا المركز المحمرد، وأخذت من غير موجب تنزلق في منحدر التخفيض النقدي، لكي ترفع السعر الداخلي لقطنها لمصلحة المنتجين والمدينين المزعومة، فانها بهذا العمل لا تقتصر على غش دائنيها، بل تكون كذلك قد ارتكبت حماقة وطيشا. صحيح أن أسعار القطن لا بد أن ترتفع وأن كثيرا من زراعه سينخدعون إلى أجل قصير، ويحسبون أن شئونهم قد تحسنت. ولكنهم سوف يدركون، وستدرك البلاد في مجموعها أكثر منهم، أن شئونهم قد ساءت ولم تتحسن. »

« ولا بأس أن أصور بعض ما قد يكون لتلك الخطوة من العواقب. فجميع المصروفات الحكومية سوف تأخذ في الازدياد تبعاً للارتفاع العام في الأسعار. وأصحاب الدخل الثابت كوظني الحكومة سوف يشعرون بالوطأة شديدة قاسية. وكل من يتعاملون في البضائع الواردة كالقمح والاسمدة والبترول سوف يضطرون إلى دفع أسعار أكثر مما كانوا يدفعون. والخلاصة أن كل شيء سوف يدخل في حلقة خيثة. وسيقول أرباب البنوك ورموس الأموال لأنفسهم: إن حكومة

تقدم من غير موجب على تخفيض عملتها ، لا يؤمن معها أن تقدم على ذلك مرة أخرى . وعملا بالمبدأ القائل بأن المأمن لا يلدغ من جحر مرتين ، سيبحثون إلى تحويل أمرهم عن مصر ، فيصبح من العسير على المنتج أن يجد المال اللازم لنفقات زراعته . والدين المصرى العام (إذا فرضنا أن التخفيض كان بنسبة ١٢٥ قرشا للجنيه الاسترلىنى) سوف يرتفع دفعة واحدة بمقدار ٥ و ٢٦ مليون جنيه ، كما يزداد عبء الفوائد السنوية بنحو مليون جنيه . ولا شك فى أن الوقت لن يطول حتى تصاب ميزانية الدولة بالعجز ، وتضطر الحكومة إلى زيادة الضرائب . وكلما زادت الضرائب أصبح من العسير على الفلاح أن يبيع قطنه إلا بخسارة . - ثم هنالك المعاهدة المصرية البريطانية ، وهى تتطلب من البلاد مصروفات جسيمة ، لا بد من اتفاق شرط كبير منها فى الخارج ، فإذا خفضت العملة زاد مقداره بنسبة التخفيض . .

« ومع أن التكديزات الرسمية وشبه الرسمية لإشاعات تخفيض العملة تُتخذ فى أيامنا هذه المملوءة بالشك وعدم الثقة دليلا على أن وراء الدخان نارا ، إلا أن فى استطاعة مصر أن تتحدى من تشاء ، وهى واثقة من حقيقة مركزها . والواقع أن فيما بسطته الآن من الحقائق ما يكفى لبيان الأسباب التى من أجلها لم يخطر قط ببال الحكومة المصرية أن تقدم على مثل تلك الخطوة ، والتى من أجلها لم ينظر البرلمان ، وأكثَر أعضائه بمن يهتمون بسعر القطن أكبر الاهتمام ، نظرة جدية فى الاقتراح الذى قدم إليه بتخفيض العملة . » (١)

— ٤٨٤ —

(١) جدد هذا الاقتراح لنفس الغرض (معالجة هبوط سعر القطن) عضو آخر مجلس النواب سنة ١٩٣٩ (جلسة ١ - ٨٠ - ٣٩) . وقد رد عليه وزير المالية من فوره « بأن الحكومة لا تنوى هذا ولن تفكر فيه » ، فقبول تصريحه هذا باستحسان من المجلس .

- ١١ -

مقاييس القيمة وتطورها

ترجع أهم الطرق التي استخدمت لقياس قيم الأشياء - كما سبقت الإشارة إلى ذلك (١) - إلى طريقتين : طريقة المقايضة ، وطريقة الاستبدال النقدي .

فبمقتضى الطريقة الأولى (المقايضة) تقاس قيمة السلعة بما تساويه من أى سلعة أخرى يراد استبدالها بها .

ولهذا النظام مساوى كثيرة ألغنا إلى كثير منها فيما سبق ؛ وسنعرض هنا تفصيل ما يتعلق منها بموضوع هذه الفقرة ، وهو قياس القيمة .
فن ذلك :

١ - أن قيم الأشياء لا يكون لها ، بحسب هذا الأسلوب ، مقياس ثابت معروف . فبمقتضى طريقة المقايضة ، تقاس قيمة الشيء بما يساويه من أى شيء آخر يمكن استبداله به ؛ وبذلك يكون لقيمة كل شيء عدد من المقاييس يساوى عدد الأشياء الأخرى . ولا يخفى ما يترتب على هذا التعدد من اضطراب فى التقدير ، وارتباك فى المعاملة ، وبعد عن الغاية التى من أجلها تتخذ المقاييس . فالغرض من اتخاذ مقياس فى ناحية ما هو تقدير جميع ظواهر هذه الناحية بمقياس واحد ثابت : كمقياس الأطوال الذى يقوم على الموازنة بين أطوال جميع الأشياء وطول جزء معين من نصف قطر الكرة الأرضية ، والذى وضع على أساسه المتر والياردة والذراع ... وما إلى ذلك من المقاييس التى يمكن تحويلها بعضها إلى بعض بمجرد عمليات حسابية لرجوعها جميعاً إلى أصل واحد ؛ ومقياس الأثقال الذى يقوم على الموازنة بين أثقال جميع الأشياء وثقل كمية معينة من الماء المقطر ، والذى وضع على أساسه الرطل والأوقية والكيلو ... وما إلى ذلك من الموازين التى يمكن تحويلها بعضها إلى بعض بمجرد عمليات حسابية لرجوعها جميعها إلى

أصل واحد .

٢ - أنه أسلوب غير دقيق فى قياس قيم الأشياء . فهو يقوم على أساس الموازنة بين السلعة وما يراد استبدالها به . ولا يخفى أن ثمت سلعا كثيرة تتعذر موازنتها بعضها ببعض موازنة دقيقة فيما يتعلق بالقيمة : فمن المتعذر أن تقدر بالضبط قيمة رأس من البقر مثلا بما يساويه من رؤوس الضأن أو المعز . ولذلك يتعذر أن تجرى مبادلة على طريقة المقايضة بدون أن تشتمل على عين لأحد المتبادلين . ويشدد هذا الغبن إذا كان كل من السلعتين المتبادلتين لا يقبل التجزئة كما فى المثال الذى ذكرناه .

وأما أسلوب الاستبدال النقدي ، فيقتضى أن تقاس قيم جميع الأشياء بما تساويه من مادة معينة يصطلح الناس فى أمة ما على اتخاذها وحدة للمبادلة وعلى قبولها ثمنا لما يبيعونه من السلع . فإذا كانت المادة التى اختيرت نقداً هى الذهب مثلا ، فإن كل شئ يباع يقدر ثمنه بقطعة من هذا المعدن تتعادل قيمتها مع قيمته . فإذا مدفع ثمنه جنينها مصريا مثلا ، كان معنى ذلك أننا وازنا بين قيمته وقيمة الذهب فوجدنا أن قيمته مساوية لقيمة قطعة من هذا المعدن وزنها ٨٥٥ جرامات (وزن قطعة الجنينه المصرى من الذهب) .

وأسلوب التبادل النقدي يبرأ من العيب الأول الذى ذكرناه فى طريقة المقايضة (١) . فهو يضع لقيم الأشياء مقياسا ثابتا معروفا ، فيتقن بذلك ما ينشأ عن تعدد المقاييس من اضطراب فى التقدير وارتباك فى المعاملة ، ويحقق الغاية التى من أجلها اتخذت المقاييس .

أما مبلغ براءته من العيب الثانى الذى تشتمل عليه طريقة المقايضة (٢) ، أى مبلغ دقته فى قياس قيم الأشياء ، فيختلف باختلاف النقد المختار . فقد تكون الأمانة موفقة فتختار نقداً دقيقا كل الدقة بهذا الصدد ، وقد يجانبها التوفيق فتختار نقداً عاريا من جميع مظاهر الدقة أو من بعضها .

ولتوضيح ذلك ينبغي أن نبدأ بذكر الشروط التي لا بد من توافرها في النقد حتى يكون دقيقاً في قياس قيم الأشياء ؛ ثم ننتقل إلى استعراض المواد التي اتخذت نقوداً ونبين مدى توافر هذه الشروط في كل منها .

- ١٢ -

الشروط التي ينبغي توافرها في المقياس النقدي

لا تتحقق الدقة في مقياس القيمة إلا إذا توافرت فيه شروط كثيرة أهمها ما يلي :

١ - أن تكون مادته قابلة للتجزئة إلى أجزاء صغيرة . فذلك نستطيع أن نقدر ما تساويه سلعة ما من أجزاء هذه المادة تقديراً دقيقاً ، فنقبض فيها إذا كنا بائعين وندفع فيها إذا كنا مشترين ما تعادل قيمته مع قيمتها بدون زيادة ولا نقص . أما إذا اختير النقد من مادة لا تقبل التجزئة كرموس البقر والغنم وكلاب الصيد والأبواب والنوافذ الخشبية . . . وما إلى ذلك ، فإن قياس القيم يكون عارياً من الدقة ؛ إذ لا يمكن مع نقد كهذا تقدير ما تساويه كل سلعة بطريقة مضبوطة .

فمقياس القيمة شبيه في هذه الناحية بمقاييس الأطوال والأوزان والمكبرات والأوقات . فالفضل في دقة هذه المقاييس وسهولتها يرجع من بعض النواحي إلى تجزئتها إلى أجزاء صغيرة : كالتر فإنه مقسم إلى ديسيمترات ، والديسمترات إلى سنتيمترات ، والسنتيمترات إلى مليمترات . . . وهلم جرا ؛ وكالزطل فإنه مقسم إلى أوقيات ، والأوقيات إلى دراهم . . . الخ ؛ والكيلو فإنه مقسمة إلى أرباع ، والأرباع إلى ملوات ، والملوات إلى أفداح . . . ؛ والساعة فإنها مقسمة إلى دقائق ، والدقائق إلى ثوان ، والثواني إلى ثوانث . . . وهكذا . . . ففضل هذه التجزئة نستطيع أن نقدر بشكل دقيق مضبوط طول أى شيء أو وزنه

أو كيله ، أو الزمن الذي تستغرقه فترة ما . ولولا هذه التجربة لعربت هذه المقاييس من الدقة ، ولكان تقديرنا لهذه الظواهر تقديراً تقريبياً ظنياً عرضة للخطأ والاضطراب .

٢ - أن لا تحدث تجربته تغييراً في القيمة النسبية لأي جزء من أجزائه . فكل مادة تحدث تجزئتها تغييراً في القيمة النسبية لأجزائها لا تصلح مقياساً للقيمة . فالماس مثلاً لا يمكن أن تقاس به قيم الأشياء قياساً دقيقاً . وذلك لأن تجربته تحدث تغييراً كبيراً في القيمة النسبية لأجزائه . فإذا قسم حجر ماسي قيمته مائة جنيه مثلاً إلى عشرة أجزاء ، فإن كل جزء منها تقل قيمته كثيراً عن عشرة جنيهات ؛ وإذا قسم كل جزء من هذه الأجزاء العشرة إلى جزئيات أخرى ، فإن هذه الجزئيات لا تكاد تساوى شيئاً . ومن الواضح أن مادة هذا شأنها لا يمكننا أن نقيس بها ما تساويه كل سلعة قياساً دقيقاً ، ويتعذر أن ندفع منها أثمان الأشياء .

فقياس القيمة شبيه في هذه الناحية أيضاً بمقاييس الأطوال والأوزان والمسكيات والأوقات . فإذا قسم المتر مثلاً إلى مائة جزء ولم يحتفظ كل جزء من هذه الأجزاء بطوله النسبي ، بأن كان بعض هذه الأجزاء أطول أو أقصر من $\frac{1}{100}$ من المتر ، أو قسمت دائرة الساعة إلى ستين مسافة متساوية ، ولكن مشيرها كان يقطع بعض هذه المسافات في وقت يختلف عن الوقت الذي يقطع فيه المسافات الأخرى ، فإن متراً كهذا وساعة كهذه لا ينبغي أن يعتد بهما في قياس الأطوال والأوقات .

٣ - أن لا تختلف قيمته باختلاف الأمكنة أو باختلاف الأزمنة . فكل مادة تتغير قيمتها بتغير المواطن أو بتغير الأوقات لا تكون مقياساً دقيقاً لقيم الأشياء . وذلك أن كل مقياس ينبغي أن يكون ثابتاً في الناحية التي تجري فيها الموازنة بينه وبين غيره . لأنه إن لم يكن كذلك ، لا يوثق بأي حكم يصدر على أساسه ؛ إذ يختلف تقدير كل شيء يقاس به باختلاف مواضعه أو باختلاف

أزمته، فيصبح الشيء مغايرا لنفسه كلما تغير مكانه أو زمانه، بدون أن يكون قد طرأ عليه في الواقع أى تغير ذاتى. والناحية التى تجرى فيها الموازنة بين النقود والأشياء هى ناحية القيمة. فلا تصلح المادة للقيام بوظيفة النقد ما لم تكن ثابتة فى هذه الناحية، أى ما لم تكن متحدة القيمة فى جميع الأزمنة والأمكنة.

فقياس القيمة شبيه فى هذه الناحية أيضا بمقاييس الأطوال والأوزان والمكيلات والأوقات. فلا يصلح فى قياس الأطوال متر يتغير طوله بتغير الأمكنة والأزمنة، ولا فى قياس الزمن ساعة تختلف سرعة مشيراتها باختلاف الأوقات أو المواطن... وهلم جرا.

- ١٣ -

النقود غير المعدنية ومبلغ دقتها

اختلفت الأمم التى سارت على نظام الاستبدال النقدي اختلافا كبيرا فى اختيار نقدها. فمنها ما اختاره من المعادن النفيسة ومنها ما اختاره من مواد أخرى. ويظهر أن النقود غير المعدنية قد ظهرت فى الإنسانية قبل ظهور النقود المعدنية. وسنلقى هنا نظرة بجملة على النقود غير المعدنية، ثم نقف جميع الفقرات الباقية من هذا الجزء على النقود المعدنية.

ترجع الأشياء التى اتخذت منها النقود غير المعدنية إلى طائفتين : منتجات طبيعية لم تدخلها الصناعة الإنسانية؛ ومنتجات صناعية لم تبقى فيها المواد الأولية على حالتها الطبيعية. وكان استخدام الطائفة الأولى لهذا الغرض سابقا فى التاريخ على استخدام الطائفة الثانية. وقد اختير من كلتا الطائفتين مواد كثيرة لقياس القيمة؛ وكان اختيار كل أمة يقع فى الغالب على المادة التى يكثر لديها تداولها واستخدامها.

فمن أشهر ما اتخذ من الطائفة الأولى : الأصداف . والمحار ، وقد استخدمت نقودا عند بعض سكان السواحل بأفريقيا الوسطى ؛ وجوز الهند وريش بعض الطيور ذات الألوان البراقة ، وقد استخدمت هذه المواد مقاييس للقيمة فى بعض جزر المحيط الهادى ؛ والأرز الذى استخدم لهذه الغاية فى اليابان وظل كذلك إلى زمن ليس بعيد ؛ والشاى ببعض مقاطعات آسيا الوسطى ؛ والصوف عند السكان الأصليين لسواحل خليج هدسون بأمريكا Hudson ؛ والملح عند بعض سكان أفريقيا الوسطى ؛ والأنعام من البقر والغنم وغيرها التى يغلب على الظن أنها اتخذت نقودا عند كثير من الشعوب الآرية وبخاصة قدماء الإغريق والرومان ، بدليل أن قيم الأشياء تقدر فى أشعار هوميروس بربوس البقر (سيوف ديوميد Diomède وجلوكوس Glaucus مثلا) ، وأن الكلمة التى تدل على النقود فى معظم اللغات الهندية - الأوروبية تدل فى أصلها على الماشية والأنعام (١) ، وأن بعض النقود المعدنية الآرية القديمة تشير إلى ذلك بما تحمله من صور الدواب ، فالنقود الأثينية مثلا كانت مزينة بصورة رأس ثور .

ومن أشهر ما استخدم نقودا من الطائفة الثانية (المواد الصناعية) : الإسهام المتخذة من الحجر أو الخشب ، وقد استخدمت عند بعض الأمم القديمة ؛ والنسيج القطنى عند بعض سكان أفريقيا الوسطى ؛ والعقود والأساور عند السكان الأصليين لبعض جزر ميلانيزيا (٢) .

وليس من بين هذه المواد ما يصلح لقياس قيم الأشياء بطريقة مضبوطة دقيقة ؛ إذ ليس من بينها ما تتوافر فيه الشروط السابق ذكرها . فجميع هذه المواد تختلف قيمتها باختلاف الأزمنة والأمكنة ؛ وكثير منها - بجانب هذا -

(١) وعلى الأخص الكلمة اللاتينية Pecunia ، فإن معناها الأصل قطع الأنعام .

(٢) أنظر صفحة ١٢١ .

غير قابل للتجزئة (رؤوس الانعام ، السهام ، العقود ، الأساور ... الخ) أو تحدث تجزئته تغييرا في القيمة النسبية لأجزائه .

- ١٤ -

النقود المعدنية ومبلغ دقتها

ولعل عدم توافر الشروط في المواد السابقة وما إليها هو الذي حمل جميع الأمم المتعدنة الحديثة وعددا غير يسير من الأمم القديمة على اختيار نقدها من المعادن النفيسة وبخاصة الذهب والفضة . وذلك أن الطبيعة قد اختصت هذين المعدنين بصفات لم تجتمع في غيرهما ، وأن هذه الصفات جعلتهما أكثر المواد صلاحية لأداء هذه الوظيفة . ومن أهم هذه الصفات ما يلي :

١ — أن التكوين الطبيعي لهذين المعدنين يجعلهما قابليين للتجزئة إلى أصغر جزئيات ممكنة .

وقد ذكرنا فيما سبق أن هذا شرط أساسي لدقة المقياس النقدي وشرحنا السبب في ذلك (١) .

٢ — أن تجزئتهما لا تحدث أى تغيير في القيمة النسبية للأجزاء ، فإذا قسمت سبيكة ذهب أو فضة إلى مائة جزء مثلا ، فإن كل جزء منها يحتفظ بقيمة تساوى تماما ١ ٪ من مجموع قيمة السبيكة . لأن التكوين الكيماوى للذهب والفضة ، وقابلية كل منهما للصهر والتشكيل بمختلف الأشكال ، وكثرة التواحي التى يستخدمان فيها ، وإمكان الانتفاع بأصغر قدر منهما ... كل ذلك وما إليه يجعل كل جزء منهما ، مهما كان صغيرا ، يحتفظا بقيمته النسبية . فقطعة الذهب أو الفضة مهما دق حجمها ، تحقق من المنفعة بعد فصلها من السبيكة ، ما يعادل القدر الذى تحققه وهى متصلة بها .

وقد رأينا فيما سبق أنه بدون هذه الخاصة لا تتحقق الدقة فى المقياس النقدى ، وشرحنا أسباب ذلك (١) .

٣ - أن قيمتهما كبيرة جدا بالنسبة لوزنهما . ويظهر هذا بالموازنة بينهما وبين غيرهما . « ثلاثون كيلو جرام من القمح لا تتجاوز قيمتها فرنكا واحدا ، ومن القمح سبعة فرنكات أو ثمانية ، ومن الصوف ثلاثين أو أربعين فرنكا ، ومن النحاس من خمسين إلى مائة فرنك ، ومن العاج سبعمائة إلى ثمانمائة فرنك ، ومن القر ألقا وخمسمائة فرنك ؛ على حين أن هذا الوزن من الفضة تبلغ قيمته ثلاثة آلاف فرنك ، ومن الذهب نحو مائة ألف فرنك (٢) .

وهذه الخاصة تجعل من السهل نقلهما من مكان إلى آخر ، لأنها تجعل تكاليف نقلهما زهيدة بالنسبة لقيمتها . فتكاليف نقل سيدة فضية أو ذهبية إلى أبعد مسافة ممكنة لا تتجاوز ١٪ من قيمتها ؛ على حين أن كمية مساوية لهذه السيدة فى الوزن من القمح أو القمح قد تصل تكاليف نقلها فى المسافات القريبة إلى ٣٠٪ من قيمتها وفى المسافات البعيدة إلى ١٠٠٪ من قيمتها .

ويتربى على ذلك أن قيمة الذهب والفضة لا تكاد تختلف فى مكان عنها فى مكان آخر . لأن اختلاف قيمة الشيء الواحد باختلاف الأماكن ترجع أهم أسبابه إلى تكاليف النقل . وقد تبين أن تكاليف نقل الذهب والفضة لا تذكر بجانب قيمتهما . هذا إلى أنه لو فرض أن زادت قيمتهما فى بلد ما عنها فى المناطق الأخرى لقلت كمياتهما فى هذا البلد وغزارتها فى غيره ، فإن ضالة تكاليف نقلهما تغرى التجار ، سعيا وراء الربح ، بحملهما من حيث تغرر كمياتهما إلى هذا البلد الذى قلت كمياتهما فيه . لأن ما يجنونه من الفرق بين القيمتين - مهما كان هذا

(١) انظر ص ٢١٠ .

(٢) نقل عن شارل حيد *Principes d' Economie Politique* الطبعة الخامسة والمثرون

صفحة ٢٦٨ . - وقد قدر هذه الأشياء بأثمانها قبل الحرب . - وانخذ ثلاثين كيلو جراما مادة للوارة

لأن هذا الثقل هو الذى يستطيع شخص ما أن يحمله .

فرق ضئيلاً - سيزيد حتماً على ما يتفقونه في تكاليف النقل التي لاتعد شيئاً
 نذكرها . وبذلك تزداد كمياتها في هذا البلد شيئاً فشيئاً ، وتأخذ قيمتهما تبعاً
 لذلك في الانخفاض (١) ، حتى تتعادل مع قيمتهما في المناطق الأخرى .
 فضلاً عن التكاليف اللازمة لنقل الذهب والفضة ، تجعل كمياتها أشبه شيئاً
 كميات الهواء التي لا تلبث أن تتخلخل في منطقة ما لسبب جوى حتى تعود سريعاً
 لـ حالتها الأولى بفضل ما يتدفق على هذه المنطقة من جميع المناطق المحيطة
 بها . - وهذا يقضى على أهم الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف قيمة الشيء .
 اختلاف الأمكنة .

وقد رأينا ما لهذه الخاصة من أثر في صلاحية المادة لقياس قيم
 لأشياء (٢) .

٤ - وحدة نوع الذهب والفضة . فلا يوجد في جميع أنحاء العالم إلا نوع
 واحد من الذهب ونوع واحد من الفضة . وهذه الخاصة لا تكاد تتوافر في أى
 مادة أخرى . فالمواد الحيوانية والنباتية والمعادن الأخرى يوجد من كل منها مئات
 من الأنواع مختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً . فلكل منطقة
 أنواع خاصة من المحاصيل الزراعية والحيوانية والمعدنية (من غير الذهب
 والفضة) يعرف كل منها بصفات تميزه تمييزاً تاماً عن نظائره في المناطق
 الأخرى . فمن السهل التمييز بين القمح المصرى والقمح الأسترالى ، بل بين
 القمح الصعيدى والقمح البحرى . على حين أن أمر خبير في المعادن لا يستطيع
 أن يفرق بين ذهب الترنسفال مثلاً وذهب كليفورنيا ، أو بين فضة السويد
 وفضة المكسيك .

وهذه الخاصة تساعد على عدم اختلاف قيمتهما باختلاف الأمكنة ؛ أى
 تعمل ، من جانبها ، على تحقيق نفس الفائدة التي تحققها الخاصة السابقة . لأن

(١) انظر أثر العرض في الثمن بصفحة ١٧٠ وتوابعها .

(٢) انظر آخر مقالة ٢١٠ وأول صفحة ٢١١ .

اختلاف قيمة الشيء باختلاف الامكنة يرجع بعض أسبابه إلى اختلاف نوعه باختلاف المناطق .

٥- أنهما غير قابلين للاتحاد مع الهواء أو الماء أو أى جسم آخر، فهما لا يصدآن ولا تتغير خواصهما الكيميائية بتقادم الزمن ولا يفنيان ولا يبدآن بالاستعمال . وهذه الخاصة لا تكاد توجد في غيرهما : فالمواد الحيوانية والنباتية تفسد وتنفى بمرور الزمن؛ والمعادن الأخرى كالحديد والنحاس تصدأ وتزيد بالاستعمال وتستحيل مع تقادم العهد إلى تراب .

وهذه الخاصة تساعد على ثبات قيمة الذهب والفضة وعدم اختلافها باختلاف الأزمنة (١) . وذلك أن اختلاف قيمة الشيء باختلاف الأزمنة ترجع أهم أسبابه إلى عاملين : أحدهما تغير خواصه بتغير الزمن ، كالنيزك مثلا إذ ترداد قيمته بتقادم عهده ، لأن التقادم يكسبه ، فى الناحية التى يستهلك من أجلها ، خواص لم تكن فيه من قبل ؛ وكالقطن إذ تنخفض قيمته بتقادم عهده ، لأن مئاته تضعف بمرور الزمن . وثانيهما اختلاف الكمية المعروضة من الشيء فترتفع قيمته كلما نقصت هذه الكمية وتنخفض كلما زادت كما تقدم ذلك فى قوانين العرض والطلب (٢) .

والخاصة التى نحن بصدد الكلام عنها تحمى الذهب والفضة من هذين العاملين .

فخواصهما ثابتة لا تتغير بتغير الأزمنة ؛ فلا يقوى تقادم العهد على نحو شيء من صفاتهما ، ولا يكسبهما صفة لم تكن فيهما من قبل . فهما إذن بمنجاة من أحد العاملين اللذين يحدثان التغير فى قيم الأشياء .

وهما كذلك ، بفضل الخاصة التى نحن بصدد الكلام عنها ، بمنجاة من العامل

(١) وهذا شرط أساسى فى صلاحية المادة لتبقى اقيمة كما سبق فى الاشارة إلى ذلك بمفصل

الثاني (اختلاف القيمة تبعاً لتغير الكمية). وذلك أن الذهب والفضة لا ينفيان ولا يبیدان بالاستعمال. فكل ما يستخرج من مناجمهما يجد أمامه جميع ما سبق استخراجهما منهما كاملاً غير منقوص. وقد ترتب على ذلك أن كثرت كمياتهما وتراكم بعضها على بعض حتى امتلأت بها الخزائن وناءت بها الأسواق. فقد بلغت النقود الذهبية المتداولة في العالم سنة ١٩٢٥ نحو ٦٠ ملياراً من الفرنكات، وكمية النقود الفضية نحو أربعين ملياراً. ومن الواضح أن كثرة كمياتهما إلى هذه الدرجة تجعل قيمتهما لا تتأثر كثيراً بما يضاف إلى الموجود منهما من كميات جديدة. لأن زيادة المعروض من السلعة لا تقوى على تغيير قيمتها تغيراً ظاهراً متى كانت يسيرة بالنسبة إلى الموجود منها من قبل. فإذا كان التعامل يجري في سوق ما على ألف قطار من القطن مثلاً، ثم زادت هذه الكمية قطاراً واحداً أو قطارين، فإن سعر القطن لا يكاد يتغير على أثر هذه الزيادة الضئيلة. وهذا هو شأن الذهب والفضة. فهما كبرت الكمية الجديدة التي تستخرج سنوياً من مناجمهما، فلم تكون شيئاً مذكوراً بجانب القناطير المقطرة المتداولة منهما في العالم. فعلى الرغم من نشاط حركة الاستخراج نشاطاً كبيراً في السنين الأخيرة ورقى الوسائل المستخدمة في هذه السيل، فإن الكمية المستخرجة سنوياً من الذهب والفضة لم تكد تتجاوز مليارين من الفرنكات. وهذه كمية ضئيلة إذا قيست بالمتداول منهما؛ وخاصة أن نحو نصف مليار منها (أى نحو ربعها) يستخدم في صناعات المصاغ للزينة وما إليها؛ فما يسك منها نقوداً لا يكاد يتجاوز سنوياً نحو مليار ونصف. وهذا لا يمثل إلا نحو ١٥ ٪ من كميات النقود المتداولة ذهبياً وفضياً، ونحو ٣ ٪ من النقود الذهبية وحدها. وغنى عن البيان أن نسبة ضئيلة كهذه لا تقوى على تغيير ظاهر في قيمة النقود.

فبفضل الخاصة التي نحن بصدد الكلام عنها أصبحت الكميات الجديدة من الذهب والفضة بالنسبة إلى الكميات القديمة أشبه شيء بمجدول صغير يصب في

بحر ؛ فلا يكاد ، مهما زاد فيضانه ، يرفع شيئا من مستواه .

فالذهب والفضة متوافر فيهما إذن جميع الخواص الثلاثة التى ذكرنا أنه لا بد من توافرها حتى تكون المادة صالحة لقياس قيم الأشياء بشكل مضبوط دقيق ، وهى : قبولها للتجزئة ؛ واحتفاظ كل جزء بقيمته النسبية ؛ وثبات قيمتها أى عدم اختلافها باختلاف الأمكنة والأزمنة (١) .

•

غير أن الخاصة الأخيرة غير متوافرة فيهما توافرا كاملا . فالذهب والفضة عرضة لأن تختلف قيمتهما باختلاف الأمكنة والأزمنة .

أما اختلاف قيمتهما باختلاف الأمكنة فيرجع سببه إلى أمرين : أحدهما أن مناجهما غير موزعة توزيعا عادلا على سطح الأرض . فن المناطق ما رزقت بسطة فيهما معا ؛ ومنها ما قبرت عليه الطبيعة فى هذه السيل ؛ ومنها ما حرم حرمانا تاما من مناجم أحدهما أو من كليهما . وثانيهما أن نقلهما من الأماكن التى يغزران فيها إلى غيرها يتطلب نفقات . وهذه النفقات - وإن كانت ضئيلة جدا إذا قيسَت بنفقات نقل غيرهما من المواد كما سبقت الإشارة إلى ذلك (٢) - كافية لأن تحدث ، فى بعض الفترات على الأقل ، اختلافًا فى قيمتهما باختلاف الأمكنة ، فتجعل قيمتهما فى مواطن استخراجهما وتصديرهما أقل من قيمتهما فى المناطق الأخرى ، وتجعل قيمتهما فى كل منطقة من هذه المناطق مختلفة عن قيمتهما فيما عداها ، تبعا لاختلافها بعضها عن بعض فى بعدها عن مكان التصدير وفى الوسائل المستخدمة فى استيرادها . . . وما إلى ذلك . وتدل الأحوال الاقتصادية الغابرة والراهنة على صحة ذلك . فقيمة

(١) أنظر ص ٢٠٩ - ٢١١ .

(٢) أنظر ص ٢١٤ .

الذهب والفضة في مواطن استخراجهما أقل من قيمتهما في المواطن الأخرى؛ وقيمتها في المواطن القريبة من مواطن استخراجهما أقل من قيمتهما في المناطق البعيدة عنها. يدل على ذلك أن أثمان الأشياء حيث توجد مناجم الذهب والفضة أو حيث تقرب المنطقة من هذه المناجم تكون عادة مرتفعة عن أثمانها في المناطق الأخرى (١).

وهذا يجعل النقود المعدنية غير دقيقة في قياس قيم الأشياء. لأن مقياس القيمة - كما تقدم تفصيل ذلك - لا يكون دقيقاً إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة في جميع الأماكن؛ إذ اختلاف قيمته باختلاف الأماكن يجعله كمن ينكشف أو يتمدد كلما انتقل من مكان إلى مكان: ومن الواضح أن متراً هذا شأنه لا يطمأن إليه في قياس الأطوال (٢).

غير أن هذا لا يضير النقود المعدنية كثيراً في قيامها بوظيفتها القياسية. وذلك لسببين: أحدهما أن تكاليف نقلها بلغت من الضآلة حداً لا تقوى معه على إحداث فرق يؤبه له بين قيمتها في مختلف المواطن. والآخر أن الفروق التي تحدثها هذه التكاليف مضبوطة يمكن تقديرها وتحديد مبلغها؛ ولا يضير المقياس اختلافه باختلاف الأماكن متى كانت الفروق معروفة الأسباب ومضبوطة المقادير. فلا يضير المتر مثلاً أن يختلف طوله باختلاف الأماكن، متى كان خاضعاً في تغيراته لقواعد مضبوطة بحيث يمكن تقدير الفروق التي تطرأ عليه تقديراً دقيقاً.

وأما اختلاف قيمتها باختلاف الأزمنة فترجع أسبابه إلى أمور كثيرة أهمها ما يلي:

١ - توالى الاستخراج من مناجم الذهب والفضة. وذلك أن استخراج

(١) أنظر القانون العام لتأثيرات ثمن بالقيمة الدائمة للنقود بأول صفحة ٢٠٠.

(٢) أنظر آخر صفحة ١٩٠ وأول صفحة ١١١.

هذين المعدنين مطرد لا ينقطع . فى جميع المناطق التى توجد بها مناجم ذهبية أو فضية لا تقرر عمليات الاستخراج ما دام هناك مجال للكسب . وقد تقدم أن الذهب والفضة لا تتغير خرواصهما ولا يصدآن ولا يبدان بالاستعمال ؛ فكل ما يستخرج منهما يحد أمامه جميع ما سبق استخراجه كاملا غير منقوص ، فيضاف إليه ، ويزيد من كميته ، فتتغير تبعاً لذلك القيمة الذاتية للنقود ^(١) ، كما ينص على ذلك « القانون الكمى » ^(٢) .

صحيح أن كثرة الكميات المتداولة منها تجعل قيمتهما لا تتأثر كثيراً بما يضاف إلى الموجود منهما من كميات جديدة . فمعها كبرت الكمية الجديدة التى تستخرج سنوياً من مناجمها ، فلن تكون شيئاً مذكوراً بجانب القناطير المقنطرة المتداولة منهما فى العالم . ومن المقرر أن زيادة المعروض من السلعة لا تقوى على تغيير قيمتها تغيراً ظاهراً متى كانت يسيرة بالنسبة إلى الموجود منها من قبل ^(٣) .

ولكن مع توالى الاستخراج ، تأخذ هذه الزيادة فى التضخم شيئاً فشيئاً ، وتأخذ تبعاً لذلك القيمة الذاتية للنقود فى التزحزح قليلاً قليلاً حتى تبعد كثيراً عن النقطة التى ابتدأ منها سيرها . فقد ذكرنا فيما سبق أن ما يستخرج سنوياً من الذهب والفضة يبلغ نحو ٢ ٪ من كميات النقود المتداولة ^(٤) . وهذه الكمية على ضآلتها كفيفة بأن ترفع ، فى نهاية خمسين سنة ، الكمية الموجودة إلى الضعف ، وتخفض تبعاً لذلك القيمة الذاتية للنقود إلى النصف وفقاً للقانون الكمى ^(٥) .

٢ - كشف مناجم جديدة من الذهب أو الفضة . فإن هذا يحدث تغيراً

(٢) أنظر صفحة ١٨٤ .

(١) أنظر صفحة ١٨٦ .

(٣) أنظر تفصيل هذا بصفحة ٢١٧ .

(٤) أنظر صفحة ٢١٧ .

(٥) أنظر صفحة ١٨٤ .

بجائيا كبيرا في كميتها ، فتنخفض تبعاً لذلك قيمتهما انخفاضاً ظاهراً . وقد حدث هذا عدّة مرات . فقد ترتب على كشف أمريكا واستغلال ما كان مدفوناً في تربتها من المعادن النفيسة أن زادت كميات الذهب والفضة زيادة لجائية كبيرة ، فاخذت قيمة النقود تنخفض حتى وصلت في القرن السادس عشر إلى ما يقرب من ٢٠ ٪ مما كانت عليه قبل كشف الدنيا الجديدة ؛ وحدث مثل هذا حينما كشفت مناجم كاليفورنيا وأستراليا في أوائل القرن التاسع عشر ، ومناجم الترسفال وكونديك في أواخره وأوائل القرن الحالى .

٣ - الحوادث التى تنشر الذعر المالى كالحروب وما إليها فتحمل الحكومات وأصحاب رموس الأموال على سحب أموالهم النقدية من التداول والاحتفاظ بها في خزائهم ، فتصبح كأنها عادت إلى مناجمها الأولى ، فترتفع تبعاً لذلك قيمتها الذاتية ارتفاعاً بجائياً كبيراً ؛ والأمر الذى تقضى على عوامل الذعر ، وتبعث الطمأنينة في النفوس ، فتغرى الناس بإخراج ما اكتنزوه ، فتستدفق الأموال النقدية فجأة إلى أسواق التداول ، فتزيد كمياتها كثيراً عما كانت عليه ، وتنخفض تبعاً لذلك قيمتها الذاتية انخفاضاً فجائياً ظاهراً . - وقد تكررت هذه الظواهر في التاريخ عدّة مرات . فقد ترتب على الغارات التى قام بها البربر في نهاية العصور القديمة ضد الامبراطورية الرومانية الغربية أن انتشر الذعر واشتد خوف الناس على أموالهم وحرصهم على سحبها من الأسواق واكتنازها في خزائهم ، فاخفى مقدار كبير من كميات الذهب والفضة التى كانت متداولة من قبل ، فارتفعت قيمتها ارتفاعاً كبيراً . وفي سنى الحرب العظمى اختفى قدر كبير من النقود المعدنية من الأسواق . فالذهبي منها كاد ينعدم انعداماً تاماً من التداول ، والنقود الفضية نفسها نقصت كثيراً عما كانت عليه ؛ وذلك لأن الحكومات والأفراد - تحت تأثير الذعر المالى السائد في ذلك الوقت وتحت تأثير الحالة الاقتصادية والسياسية العامة - قد عملوا على سحبها من حركة التداول لادخارها في الخزائن أو لاستخدامها في عمليات أخرى أكثر ربحاً أو أدنى الى سد الحاجات الحرة

والشعبية. ولولم تلجأ الحكومات إذ ذاك الى الإكثار من إصدار الأوراق النقدية لأدت هذه الحالة إلى ارتفاع قيمة النقود ارتفاعا كبيرا كما سبقت الإشارة إلى ذلك (١).

٤، ٥، ٦ - وفصلا عن كمية النقود المعدنية وما يطرأ على هذه الكمية تحت تأثير سبب من الأسباب الثلاثة السابق ذكرها ، توجد عوامل أخرى يترتب على تغيرها تغير فى القيمة الذاتية للنقود . وقد تكلمنا بتفصيل فيما سبق عن ثلاثة من أهم هذه العوامل ، وهى حركة تداول النقود المعدنية ؛ وكمية الأوراق التى تحمل محلها ومدى استخدامها ؛ ومبلغ النشاط فى الحركة الاقتصادية (٢).

فالنقود المعدنية عرضة لأن تختلف قيمتها باختلاف الأزمته تحت تأثير عوامل كثيرة : بعضها بطيء متدرج ؛ وبعضها فجائى قوى الأثر . وهذا يجعلها غير دقيقة فى قياس قيم الأشياء . لأن مقياس القيمة - كما تقدم تفصيل ذلك - لا يكون دقيقا إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة فى جميع الأزمته ؛ إذ اختلاف قيمته باختلاف الأزمته يجعله كثر يؤثر مرور الزمن فى طوله ، فينكمش حيناً ويمتد حيناً آخر : ومن الواضح أن مترا هذا شأنه لا يطمأن إلى مثله فى قياس الأطوال (٣).

- ١٥ -

البحث عن مقياس آخر غير المعادن النفيسة

موازنة بينها وبين القمح

وهذا ما محل بعض المفكرين على البحث عن مقياس آخر أكثر دقة وثباتا.

(١) أنظر صفحة ١٩٦ .

(٢) أنظر صفحات ١٨٨ - ١٩٩ .

(٣) أنظر آخر صفحة ٢١٠ وأول صفحة ٢١١ .

وقد اختلفت آراؤهم في ذلك اختلافا كبيرا ؛ ولكن كثيرا منهم ذهب إلى أن القمح أحسن مقياس بهذا الصدد . وحجتهم في ذلك أن القمح يمتاز عن غيره بخاصتين تجعلان قيمته أدنى إلى الثبات ، إذ تحولان دون اختلافها اختلافا كبيرا باختلاف الأزمنة ، وتعملان على الرجوع بها إلى مستواها الأصلي كلما تزحزحت عنه لسبب ما .

(إحداهما) أن كمية منه ضرورية للغذاء اليومي في قسم كبير من المعمورة . فمعظم سكان أوروبا وأمريكا وأستراليا وعدد غير يسير من سكان أفريقيا وآسيا يتكون غذاؤهم الأساسي من الخبز المصنوع من القمح . فلا تسد حاجة الواحد منهم للغذاء بشكل تام إلا إذا تناول في كل وجبة كمية معينة من هذا الخبز .

(وثانيتها) أن الفرد لا يرغب في أكثر من الكمية اللازمة منه لغذائه . فهو من الحاجات الطبيعية ؛ وكل حاجة طبيعية - كما سبق بيان ذلك - يكفي لإشباعها مقدار محدود ؛ فنقل الرغبة في الشيء كلما حصل الإنسان على جزء من هذا المقدار حتى يصل إلى آخره فتسد حاجته وتندم رغبته فيه ، لدرجة تجعل التهادي بعد ذلك في الحصول على الشيء مصدراً لم جسمي ونفسي (١) .

فبفضل هاتين الخاصتين تظل قيمة القمح أدنى ما يكون إلى الثبات . لأنها إن تزحزحت عن مستواها الطبيعي لسبب ما لا تلبث بفضل خاصة من هاتين الخاصتين أن تعود إليه أو إلى ما يقرب منه .

فإذا ارتفعت قيمة القمح لنقص كمياته مثلاً ، لم يؤثر هذا الارتفاع كثيراً في طلبه ، وفقاً لما تقتضيه الخاصة الأولى السابق ذكرها : فمن كان يستهلك في اليوم أربعة أرغفة مثلاً لا يحمله هذا الارتفاع على تخفيض استهلاكه إلى ثلاثة أرغفة أو رغيفين ؛ بل يظل استهلاكه على ما كان عليه أو ينخفض انخفاضاً يسيراً .

(١) انظر الخاصة الثانية من خواص حاجات الانسان بآخر صفحة ١٦ وأول صفحة ١٧ ، وانظر

إملاح ما في هاتين الصفحتين من أخطاء . بقائمة الخطأ والصواب في آخر الكتاب .

لأننا بصدد مادة ضرورية لا تسد حاجة الفرد للغذاء بشكل تام إلا إذا تناول منها فى كل وجبة كمية معينة . - وارتفاع القيمة مع بقاء الطلب على ما كان عليه يغيرى المنتجين بزيادة الإنتاج من القمح ؛ فزداد كمياته شيئا فشيئا ؛ وتأخذ قيمته تبعاً لذلك فى الانخفاض حتى تعود إلى مستواها الطبيعى الذى تزحزحت عنه .

وإذا انخفضت قيمته لزيادة كمياته مثلاً ، لم يؤثر هذا الانخفاض كثيراً فى طلبه ، وفقاً لتقضييه الخاصة الثانية : فمن كان يستهلك فى اليوم أربعة أرغفة مثلاً لا يغيره هذا الانخفاض بزيادة استهلاكه إلى ستة أو ثمانية مثلاً ؛ بل يظل استهلاكه على ما كان عليه أو يزيد زيادة يسيرة لأننا بصدد حاجة طبيعية يكفى لإشباعها مقدار محدود تنعدم الرغبة بعد الحصول عليه . - وانخفاض القيمة مع بقاء الطلب على ما كان عليه يبطئ هم المنتجين ؛ فتقل كمياته شيئاً فشيئاً ؛ وتأخذ قيمته تبعاً لذلك فى الصعود حتى تعود إلى مستواها الطبيعى الذى تزحزحت عنه . فالقمح يختلف فى ذلك عن المعادن النفيسة اختلافاً جوهرياً .

فخصائصه تكفل رجوع قيمته إلى مستواها الطبيعى إذا تزحزحت عنه زيادة . أو نقصاً لسبب ما . على حين أنه ليس فى المعادن النفيسة من الخواص ما يكفل رجوع قيمتها إلى المستوى الذى تزحزح عنه .

وقيمة القمح قد تختلف اختلافاً كبيراً فى عام عنها فى العام السابق له ، تبعاً لاختلاف ظروف إنتاجه واختلاف العوامل الجوية المؤثرة فى محاصيله ... وما إلى ذلك . ولكن ميله إلى الرجوع إلى المستوى الطبيعى يجعل متوسط قيمته فى مرحلة تشتمل على عدد كبير من السنين متفقاً مع متوسط قيمته فى المرحلة السابقة لها أو قريباً منه . على حين أن الإنتاج العادى للمعادن النفيسة لا يقوى على إحداث فرق كبير بين قيمتها فى عام وقيمتها فى العام السابق له كما تقدم بيان ذلك (١) . ولكنه يحدث فرقاً كبيراً بين متوسط قيمتها فى مرحلة تشتمل على عدد كبير من السنين ومتوسط قيمتها فى المرحلة السابقة لها . لأن

توالى استخراجها، وعدم وجود ما يكفل رجوعها إلى مستوى خاص، يجعلان قيمتها في ترحح مطرد. وطبيعى مع هذا أن يكون الفرق كبيرا بين متوسط قيمتها في مرحلة ما ومتوسط قيمتها في مرحلة سابقة لها.

فإذا فرض أن المستوى الطبيعى (١) لقيمة القمح هو ١٠٠، فإن التغيرات التى تحدث في قيمته باختلاف السنين تسير على مثل الوتيرة الآتية:

(المرحلة الأولى ومدتها عشر سنين)

رقم السنة : ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠
قيمة القمح فيها : ١٠٠ ١٥٠ ١٣٠ ١١٠ ١٠٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠ ١٢٠ ١١٠
(المرحلة التالية ومدتها عشر سنين كذلك)

رقم السنة : ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠

قيمة القمح فيها : ١٠٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠ ١٢٠ ١١٠ ١٠٠ ١٥٠ ١٣٠ ١١٠

فعلى الرغم من كبر الفرق بين قيمة القمح في كل عام وقيمه في العام السابق له، فإن متوسط أثمانه في المرحلة الأولى (أى ما ينتج من قسمة مجموع الأثمان على عدد السنين، وهو ١٠٩ في المثال الذى فرضناه) مساو لمتوسط أثمانه في المرحلة التالية لها. وذلك لأن ثمنه - كما يظهر ذلك بالتأمل في القوائم السابقة - يحوم حول المستوى الطبيعى (١٠٠)، ويميل دائما إلى الرجوع إليه كلما ترحح عنه.

وأما التغيرات التى يحدثها الإنتاج العادى للمعادن النفيسة في قيمتها فتسير على مثل هذه الوتيرة :

(المرحلة الأولى ومدتها عشر سنين)

رقم السنة : ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

قيمة المعادن النفيسة فيها : ١٠٠ ٩٨ ٩٧ ٩٥ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٨ ٨٦ ٨٣

(١) أنظر ما يقصده علماء الاقتصاد بكلمة الثمن الطبيعى لشيء أو المستوى الطبيعى لقيمه.

(المرحلة التالية ومدتها عشر سنين كذلك)

رقم السنة : ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠

قيمة المعادن النفيسة فيها : ٨٠ ٧٩ ٧٧ ٧٦ ٧٤ ٧٢ ٧٠ ٦٩ ٦٧ ٦٦

فعلى الرغم من أن الفرق بين قيمة المعادن النفيسة فى كل عام وقيمتها فى العام السابق له ليس شيئاً مذكوراً ، فإن متوسط قيمتها فى المرحلة الأولى (أى ما ينتج من قسمة مجموع الأثمان على عدد السنين ، وهو ٩٢ فى المثال الذى فرضناه) يختلف كثيراً عن متوسط قيمتها فى المرحلة التالية (وهو ٧٣ فى المثال الذى فرضناه) . وذلك لأن قيمتها فى ترحزح مطرد ، وليس بها من الخواص ما يكفل رجوعها إلى مستوى خاص .

وعلى هذه الأسس أقام المنتصرون لهذا رأى نظريتهم ، فذهبوا إلى أن قيمة القمح أدنى إلى الثبات من قيمة الذهب والفضة ، وأنه لذلك أكثر منها صلاحية لقياس قيم الأشياء .

غير أنه بالموازنة بين مزايا القمح وعيوبه يظهر فساد نظريتهم هذه . وذلك أن للقمح ، بجانب المزايا السابق ذكرها ، مثالب كثيرة تجرده من معظم الشروط التى يجب توافرها فى المقياس الصحيح ، وتقصربه عن إدراك الشأو الذى بلغته المعادن النفيسة فى هذه السيل . فمن ذلك :

١ - اختلاف نوعه باختلاف المناطق . وذلك أن اختلاف الأقاليم فى الجو والتربة ووسائل الرى . . . وما إلى ذلك قد جعل لكل منها نوعاً خاصاً من القمح يختلف عن غيره فى طعمه ولونه وعناصره الغذائية . . . وهلم جرا . فالقمح الاسترالى غير القمح الأمريكى ، وكلاهما يختلف عن القمح المصرى . . . بل إن ثمت فروقا غير يسيرة بين القمح الصعيدى والقمح البحرى ، وبين القمح « البلى » (الذى يزرع فى المناطق التى تسير على نظام رى الحياض) والقمح « المسقاوى »

(الذى يزرع فى المناطق التى تسير على نظام الرى الصينى) .

ومن الواضح أن اختلاف نوع المادة على الصورة التى وصفناها يؤدى إلى اختلاف قيمتها باختلاف الأمكنة، وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحا إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة فى جميع المواطن (١) .

٢ - أن قيمته ضئيلة بالنسبة إلى وزنه، فبينما يساوى كيلو الجرام من الذهب نحو ١٢٠ جنيتها مصرياً (٢)، إذ يكيلو الجرام من القمح لا يساوى أكثر من بضعة مليات (٣) .

وصالة قيمته بالنسبة إلى وزنه تؤدى إلى كثرة تكاليف نقله، فتكاليف نقل القمح - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - قد تصل إلى ٣٠ ٪ من قيمته الأصلية فى المسافات القريبة وإلى ١٠٠ ٪ فى المسافات البعيدة؛ على حين أن تكاليف نقل الذهب والفضة لا تتجاوز ١ ٪ من قيمتهما مهما بعدت المسافة .

ومن الواضح أن كثرة تكاليف النقل تجعل قيمة الشيء تختلف اختلافا كبيرا باختلاف الأمكنة . وهذا هو الواقع بصدد القمح . فقيمة القمح الأسترالى بأستراليا نفسها أقل كثيرا من قيمته بمصر أو بآنجواترا مثلاً؛ بل إن ثمت فرقا غير يسير بين قيمته بأجرانه فى الريف المصرى وقيمته بساحل روض الفرج أو ساحل أثر النبي أو الإسكندرية . - وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحا إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة فى جميع المواطن (٤) .

(١) أنظر آخر صفحة ٢١٠ وأول صفحة ٢١١ . وانظر ما تمتاز به المعادن النفيسة بهذا

العدد، بصفحة ٢١٥ .

(٢) تبلغ زنة الجنيه المصرى من الذهب ٨.٥ جرامات .

(٣) تبلغ زنة الأردب من القمح نحو ١٥٠ كيلو جراما، وثمن أردب القمح بمصر اليوم

(٧ - ٨ - ٢٩) يتردد بين ١٢٩ قرشا للهندي التجاري و١٤٣ الهندي النواتى .

(٤) أنظر آخر صفحة ٢١٠ وأول صفحة ٢١١ . وانظر ما تمتاز به المعادن النفيسة بهذا العدد

بصفحة ٢١٤ - ٢١٥ .

٣ - مرونة إنتاجه وخضوعه إلى حد ما لإرادة الانسان . فمن الممكن فى أى إقليم زيادة محصوله فى عام ما زيادة كبيرة أو نقصه نقصا كبيرا عما كان عليه فى العام السابق ؛ وذلك زيادة المساحة المزروعة أو نقصها أو زيادة الإنفاق عليها أو نقصه .

ومن الواضح أن هذا يجعل قيمة الشيء تختلف اختلافا كبيرا باختلاف الأزمنة ، فإذا عن^١ للناس لسبب ما زيادة محاصيل القمح كثرت كميات المعروض منه فتتخفص قيمته ؛ وإذا عن لهم لسبب ما نقص محاصيله قلت الكميات المعروضة منه فتزداد قيمته ؛ وهكذا تظل قيمته بين مد وجزر وارتفاع وهبوط تبعاً لأهواء الناس وما يغونه من ربح . وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحا إلا إذا كان هو نفسه ثابت القيمة فى جميع الأزمنة (١) .

٤ - خضوع إنتاجه لعوامل طبيعية متقلبة لا سيطرة للإنسان على كثير منها : كالأمطار وفيضان الأنهار وحالة الجو والرياح وما يصيب النبات من آفات ... وهلم جرا .

ولا يخفى أن خضوع إنتاج المادة لعوامل هذا شأنها يجعل محصولها متقلبا وكمياتها مختلفة باختلاف السنين . واختلاف الكميات على هذه الصنورة يحدث اختلافا كبيرا فى القيمة باختلاف الأزمنة ، وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحا إلا إذا كان هو نفسه متحد القيمة فى جميع الأوقات (٢) .

(١) أنظر آخر صفحة ٢١٠ وأول صفحة ٢١١ . هذا وعلى الرغم من أن المعادن النفيسة تنفق مع القمح فى إمكان زيادة محصولها عن المتاد بزيادة الإنفاق على المتاجم الموجودة منها أو كشف مناجم جديدة ، فإن هذه الزيادة لا تتم عادة بنفس السهولة التى تتم بها زيادة محصول النعم عن طريق زيادة الإنفاق على الأرض أو زيادة المساحة المزروعة . فلامادن النفيسة من هذه الناحية أقل مرونة من القمح ، فقيمتها أدنى من إلى الثبات .

(٢) أنظر آخر صفحة ٢١٠ وأول صفحة ٢١١ . ولا يخفى أن مبلغ تأثير الإنتاج فى المعادن النفيسة بهذه الطائفة من العوامل أقل كثيرا من مبلغ تأثير القمح بها . فمحصولها العادى أقل تقلبا من محصوله ، وقيمتها تبدأ لذلك أدنى إلى الثبات من قيمته

هـ - أنه يغنى بالاستهلاك وتفسد مادته بتقادم العهد، فمهما اتخذ من وسائل الحيلة لا يمكن الاحتفاظ به سائما أمداً طويلاً. وهو من المواد التي يتمثل استهلاكها في إبادتها وتحولها إلى قري أو إلى مواد أخرى. فكل محصول جديد يظهر منه لا يكاد يجد أمامه شيئاً من المحصول القديم إذ يكون معظمه قد فنى بالاستهلاك.

فالكميات المعروضة منه في قلب مطرد تبعاً لذلك؛ إذ تزداد زيادة كبيرة كلما ظهر المحصول الجديد، ثم تأخذ في التناقص حتى تكاد تنعدم في آخر العام. - وتقلب كميانه على هذه الصورة يؤدي إلى تقلب قيمته واختلافها اختلافاً كبيراً باختلاف الأزمنة خضوعاً لقوانين العرض والطلب (١). - وقد تقدم أن مقياس القيمة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان ثابت القيمة لا يتأثر باختلاف الزمن (٢).

فقيمة القمح تختلف اختلافاً كبيراً باختلاف الأمكنة والأزمنة. صحيح أن به من الخواص ما يكفل رجوع قيمته إلى مستواها الطبيعي إذا تزحزحت عنه لسبب ما كما تقدم بيان ذلك (٣). ولكنها لا تعود إلى هذا المستوى إلا بعد أن تقطع مراحل اضطراب كثيرة تحت تأثير العوامل السابق ذكرها (٤)، ولا تكاد تعود إليه حتى تزحزح عنه مرة ثانية... وهكذا دواليك.

فالمعادن النفيسة، على ما بها من عيوب، أ كثر صلاحية من القمح في قياس القيمة. فقيمتها - وإن كانت عرضة للاختلاف باختلاف الأمكنة والأزمنة كما

(١) أنظر أثر العرض في الثمن بصفحة ١٧٠ وتوابعها.

(٢) أنظر آخر صفحة ٢١٠ وأول صفحة ٢١١. وأنظر ما يمتاز به المعادن النفيسة بهذا الصدد

بصفحة ٢١٧.

(٣) أنظر صفحتي ٢٢٣، ٢٢٤.

(٤) صفحات ٢٢٦ - ٢٢٩.

أدبرنا إلى ذلك فيما سبق (١) - أدنى كثيرا إلى الثبات من قيمته .
ذير أنه لا تتم صلاحيتها لهذه الوظيفة ما لم يعالج هذا العيب أو تخفف آثاره
على الآتى . - وهذا ما سنعرض له فى الفقرتين التاليتين .

- ١٦ -

علاج المقياس المعدنى

علامات تغير القيمة الذاتية للنقود : الأرقام القياسية Index-Numbers

ذكرنا أن بالمعادن النفيسة عيين : أحدهما اختلاف قيمتها باختلاف
الأمثلة ، والآخر اختلافها باختلاف الأزمنة ؛ ولكن ظهر لنا أن العيب الأول
لا يؤبه له ولا يضيرها كثيرا فى قيامها بوظيفتها ، لضعف الفروق التى يحدثها فى
قيمتها من جهة ، ولضبط هذه الفروق وإمكان تقديرها والوقوف على مبلغها
من جهة أخرى (٢) .

فلم يبق إذن ما يحتاج فيها إلى علاج إلا تغير قيمتها بتغير الأزمنة .

وعلاج هذا التغير يتوقف قبل كل شيء على معرفته وتقدير مداه ، أى على
وجود علامة ترشدنا إلى ما يحدث من تغير فى القيمة الذاتية للنقود ونقفنا على
مبلغ هذا التغير . ومن الواضح أن ليس ثمة علامة مباشرة ترشدنا إلى ذلك .
فالنقود المعدنية بشكلها الحاضر تتغير قيمتها الذاتية بدون أن يترك هذا التغير
أى أثر ظاهر فيها . فالقطعة ذات الجنيه المصرى مضروب عليها أن قيمتها جنيه
مصرى ، وتظل قيمتها الشرعية جنبها مصريا مهما تغيرت قيمتها الذاتية .
نبأى علامة نهتدى إلى ما يطرأ من تغير على القيمة الذاتية للنقود ونقف
على مدى هذا التغير ؟

لا سبيل إلى الوقوف على ذلك إلا عن طريق أثمان الأشياء . فقد تقدم أن

(١) انظر صفحات ٢١٨ - ٢٢٢ . (٢) انظر صفحات ٢١٨ - ٢٢٢ .

كل تغير يطرأ على قيمة النقود يؤدي إلى تغير عكسي في أثمان الأشياء (١). فإذا حدث أن تغيرت أثمان جميع الأشياء في اتجاه واحد (ارتفاع أو انخفاض) ونسبة واحدة، كان ذلك دليلاً على أن تغيراً عكسياً بنفس هذه النسبة قد حدث في القيمة الذاتية للنقود.

لأن تغير أثمان جميع الأشياء بنسبة واحدة لا يمكن أن ينشأ إلا عن أحد أمرين: أولها أن أسباباً ذاتية، أي أموراً تتعلق بالعرض والطلب، قد طرأت على جميع الأشياء واقتضت تغير قيمتها بنسبة واحدة، بدون أن يحدث تغير في القيمة الذاتية للنقود. وثانيهما أن القيمة الذاتية للنقود هي التي تغيرت بنسبة ما ونشأ عن تغيرها تغير عكسي بنفس هذه النسبة في أثمان جميع الأشياء... والامر الأول مستحيل الوقوع. لأن الأشياء يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً في طبيعة إنتاجها وأساليبه، وفي مبلغ نفعا للإنسان وتعلق الرغبة بها، وفي مدى تأثيرها بالعوامل الطبيعية والإنسانية، وفي العوامل المؤدية إلى وفرتها أو ندرتها... وهم جرا. فلا يعقل مع هذا الاختلاف أن يطرأ عليها جميعها في وقت واحد أسباب ذاتية (أي أمور تتعلق بكمية المعروض منها وكية المطلوب) تقتضي تغير أثمانها في اتجاه واحد ونسبة واحدة... فلم يبق إذن من تعليل معقول لهذه الظاهرة إلا أن تكون نتيجة لتغير القيمة الذاتية للنقود.

فإذا حدث أن ارتفعت أثمان جميع الأشياء أو انخفضت بنسبة واحدة كان ذلك علامة قاطعة على أن تغيراً عكسياً بنفس هذه النسبة قد طرأ على القيمة الذاتية للنقود.

غير أن هذه العلامة لا يمكن حدوثها في الواقع. وذلك لأن تغير القيمة الذاتية للنقود بنسبة ما لا يترتب عليه تغير عكسي بنفس هذه النسبة في أثمان جميع الأشياء إلا إذا بقيت العوامل الأخرى التي تؤثر في الأثمان على الحالة التي كانت عليها قبل أن تتغير القيمة الذاتية للنقود، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أكثر

من مرة (١). لأنه إذا حدث كذلك تغير في عامل آخر بالنسبة إلى شيء ما ، بأن تغيرت مثلاً كمية المعروض منه أو كمية المطلوب ، فإن ثمن هذا الشيء يتأثر حينئذ من ناحيتين : ناحية التغير الذي طرأ على القيمة الذاتية للنقود وناحية التغير الذي طرأ على كمية المعروض منه أو كمية المطلوب . فيؤدي تعدد المؤثر إلى نتيجة أخرى غير النتيجة التي كانت تحدث لو لم يكن هناك إلا المؤثر الأول وهو تغير القيمة الذاتية للنقود . - ومن الواضح أن العوامل الأخرى التي تؤثر في الأثمان ، وعلى الأخص عوامل العرض والطلب ، في تغير مطرد . فكمية المعروض من شيء ما وكمية المطلوب منه لا تكاد واحدة منهما تستقر على حال . فمن المستحيل إذن أن تتغير القيمة الذاتية للنقود وتبقى العوامل الأخرى التي تؤثر في أثمان الأشياء على الحالة التي كانت عليها قبل أن يحدث هذا التغير ؛ ومن المستحيل تبعاً لذلك أن ترتفع أثمان جميع الأشياء أو تنخفض في وقت واحد وبنسبة واحدة . - فالعلامة التي نحن بصدد الكلام عنها علامة نظرية لا يمكن أن تحدث في الواقع .

ولذلك لجأ العلماء إلى طريقة أخرى لمعرفة ما يطرأ من تغير على القيمة الذاتية للنقود وللوقوف على مدى هذا التغير . وقد أطلقوا على هذه الطريقة اسم «الأرقام القياسية Index Numbers» .

وخلاصتها أن تختار طائفة من الأشياء تتوافر فيها شروط خاصة سيأتي بيانها ، ويحدد ثمن كل منها في السنة التي يراد اتخاذها أساساً للوازنة ، ثم يؤخذ المتوسط الحسابي لأثمانها (بأن تجمع الأثمان ويقسم المجموع على عدد الأشياء) ويجعل هذا المتوسط معادلاً لرقم ١٠٠ حتى تسهل الموازنة وترجع الإحصاءات إلى نسب مئوية . ويتخذ هذا الرقم (١٠٠) « رقماً قياسيًّا » للسنة الأساسية . فإذا أردنا الموازنة بين قيمة النقود في هذه السنة وقيمتها في سنة أخرى ومعرفة

ما طرأ عليها من تغير في هذه السنة الأخرى والوقوف على مدى هذا التغير،
 حددنا أثمان الأشياء السابقة نفسها في هذه السنة الأخرى، وأخذنا المتوسط
 الحسابي لهذه الأثمان، ثم حولنا هذا المتوسط إلى رقم مئوي متناسب مع متوسط
 السنة الأساسية الذي جعلناه معادلا لرقم ١٠٠. فإذا كان متوسط أثمان الأشياء
 في السنة التي اتخذناها أساسا ٢٢٠ مثلاً، ومتوسطها في سنة أخرى ١١٠، وفي
 سنة ثالثة ٤٤٠، وفرضنا أن السنة الأساسية هي سنة ١٨٠٠، والسنة الثانية هي
 سنة ١٨٥٠، والسنة الثالثة هي سنة ١٩٠٠، فإننا نجعل المتوسط الأساسي وهو
 ٢٢٠ معادلا لمائة، ونحول المتوسطين الآخرين إلى أرقام مئوية متناسبة مع هذا
 المتوسط الأساسي؛ فيصبح الرقم القياسي لسنة ١٨٥٠ هو ٥٠ (٢٢٠ تعادل ١٠٠
 ∴ ١١٠ تعادل ١٠٠ × ١١٠ ÷ ٢٢٠ أى ٥٠) والرقم القياسي لسنة ١٩٠٠ هو
 ٢٠٠ (٢٢٠ تعادل ١٠٠ × ٤٤٠ ÷ ٢٢٠ أى ٢٠٠)؛
 وترتب النتائج السابقة في الوضع المختصر الآتي:

(السنة)	(رقمها القياسي)
١٨٠٠	١٠٠
١٨٥٠	٥٠
١٩٠٠	٢٠٠

ومعنى هذا أن متوسط أثمان هذه الأشياء قد هبط في سنة ١٨٥٠ إلى نصف
 ما كان عليه في سنة ١٨٠٠، وارتفع في سنة ١٩٠٠ إلى ضعف ما كان عليه في
 سنة ١٨٠٠.

وكل تغير في متوسط أثمان الأشياء السابق ذكرها يتخذ الاقتصاديون
 علامة على تغير متناسب معه تناسباً عكسياً في القيمة الذاتية للنقود. ففي الأمثلة
 السابقة يتخذ نزول الرقم القياسي لسنة ١٨٥٠ إلى ٥٠ دليلاً على أن القيمة الذاتية
 للنقود قد ارتفعت في سنة ١٨٥٠ إلى ضعف ما كانت عليه في سنة ١٨٠٠، ويتخذ
 ارتفاع الرقم القياسي لسنة ١٩٠٠ إلى ٢٠٠ دليلاً على أن القيمة الذاتية للنقود قد

انخفضت في سنة ١٩٠٠ إلى نصف ما كانت عليه في سنة ١٨٠٠ وهكذا .
هذا هو مجمل « الأرقام القياسية » وكيفية إجرائها ووجوه دلالتها على تغير
القيمة الذاتية للنقود . وسنعرض لتفصيل هذا الإجمال في النقاط التالية :

١ - دلالة الأرقام القياسية على قيمة النقود وعلى نفقات المعيشة : كما تستخدم
الأرقام القياسية للوقوف على ما يطرأ على القيمة الذاتية للنقود من تغير ، تستخدم
كذلك للوقوف على ما يطرأ من تغير على نفقات المعيشة ، وبخاصة نفقات
المعيشة في طبقة العمال . فكل تغير في الرقم القياسى لسنة ما يتخذه الاقتصاديون
علامة على تغير متناسب معه تناسباً طردياً في نفقات المعيشة بالنسبة للسنة التي
اتخذت أساساً . ففي الفروض السابقة يتخذ هبوط الرقم القياسى لسنة ١٨٥٠ إلى
٥٠ دليلاً على أن نفقات المعيشة في سنة ١٨٥٠ قد هبطت إلى نصف ما كانت عليه
في سنة ١٨٠٠ ، ويتخذ ارتفاع الرقم القياسى لسنة ١٩٠٠ إلى ٢٠٠ دليلاً على أن
نفقات المعيشة في سنة ١٩٠٠ قد ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه في سنة ١٨٠٠ .

٢ - الأسس التي يقوم عليها اختيار الأصناف في الأرقام القياسية : تقوم
طريقة الأرقام القياسية - كما تبين ذلك فيما سبق - على اختيار بعض أصناف
والموازنة بين متوسطات أثمانها في مختلف السنين . وينبغي أن يتوافر في هذه
الأصناف شروط كثيرة تختلف باختلاف الغرض الذى يقصد من الأرقام
القياسية .

فإن كان الغرض منها معرفة تكاليف المعيشة ومدى اختلافها باختلاف
السنين والعصور ، وجب أن تختار الأصناف من المواد التي تشتد الحاجة إليها
ويكثر استهلاكها بين طبقات العمال والفلاحين الذين يمثلون أغلبية الشعب
والذين تعمل هذه الاحصائيات من أجلهم بوجه خاص : كالخبز والبيض
والتوابل والجبن والزبد والزيت والمنسوجات القطنية ... وما إلى ذلك (١) . فهذه

(١) من الواضح أن هذه الاصناف تختلف باختلاف الأمم ، فحاجات الطبقة العاملة في مصر

المواد هي التي تستنفد معظم دخلهم . فتكاليف حياتهم لا يظهر تغيرها إلا إذا حدث تغير في أثمان هذه المواد . أما الكاليات وضروريات الطبقات الراقية فلا ينبغي أن يقام لها وزن ، لأن تغير أثمانها لا يكاد يؤثر في تكاليف الحياة للطبقات العاملة .

وإن كان الغرض من الأرقام القياسية الوقوف على القيمة الذاتية للنقود ومدى اختلافها باختلاف السنين والعصور ، وجب أن يتوانر في الأصناف المختارة شرطان أساسيان :

(أولهما) أن تكون ممثلة لمختلف فروع الإنتاج . فلا تغادر مظهراً من مظاهر الإنتاج الهامة (الزراعة ، الصناعة ، النقل ، استخراج المعادن ، منتجات الصيد ... الخ) ولا نوعاً من أنواع المحاصيل (الحبوب ، الفواكه ، المزروعات النسيجية ، الأنعام ، اللحوم ، منتجات المناجم ، الصناعات البخارية ، الصناعات الكيميائية ، أدوات البناء ... الخ ... الخ) حتى نختار منه صنفاً يمثل بقية أصنافه في مختلف النواحي الاقتصادية ويعنى تتبع أسعاره عن تتبع أسعارها . وإن تعذر وجود صنف واحد يمثل طائفته على هذه العمرة ، اخترنا أكثر من صنف حتى يتحقق هذا الشرط .

(وثانيهما) أن يختلف بعضها عن بعض اختلافاً جوهرياً في مبلغ نفقها للإنسان ، وتعلق الرغبة بها ، وظروف إنتاجها وأساليبه ، والعوامل المؤثرة في وفرتها وندرته ... وهلم جرا ؛ وبذلك يكون لكل صنف منها صنف آخر من بينها مضاد له في جميع هذه النواحي . وستظهر أهمية هذين الشرطين في النقطتين التاليتين .

٣ - تمثيل الأصناف لمختلف فروع الإنتاج : تقوم طريقة « الأرقام القياسية »

ملا غير حاجات الطبقة العاملة في إنجلترا أو فرنسا . ومن الواجب مراعاة هذه الفروق في اختيار الأصناف .

على اختيار بعض أصناف والموازنة بين أثمانها فى مختلف السنين . وعلى الرغم من ذلك ، فإننا نبنى على هذه الموازنة نتائج عامة ، ونستنبط من هذه الأصناف المحدودة أموراً يظهر فى بادىء الأمر أنه لا يصح استنباطها إلا إذا استرعىنا جميع الأصناف . وذلك أننا نتخذ الفرق بين متوسط أثمان هذه الأصناف فى سنة ما ومتوسطها فى سنة أخرى دلالة على حدوث تغير عكسى فى القيمة الذاتية للنقود بمقدار هذا الفرق : ونتيجة كهنه يظهر لأول وهلة أنه لا يصح استنباطها إلا إذا كان أساس الموازنة أثمان جميع الأشياء لا بعضها .

ولكن توافر الشرط الأول الذى ذكرناه فى النقطة السابقة (١) يسمح لنا أن نزل هذه الأصناف المحدودة منزلة جميع الأصناف ، وأن نستنبط من ملاحظة أثمانها ما يستنبط عادة من ملاحظة أثمان جميع الأشياء . فقد ذكرنا فى النقطة السابقة أن طريقة الأرقام القياسية لا تكون صحيحة إلا إذا اختيرت أصنافها بحيث تكون ممثلة لمختلف فروع الإنتاج : فينبغى أن لا نغادر مظهرها من مظاهر الإنتاج الهامة ولا نوعاً من أنواع المحاصيل حتى نختار منه صنفاً يمثل بقية أصنافه فى مختلف النواحي الاقتصادية ويغنى تتبع أسعاره عن تتبع أسعارها . ومن الواضح أنه مع توافر هذا الشرط تصبح هذه الأصناف المحدودة بمنزلة جميع الأصناف ، فيرشدنا تغير أثمانها أو متوسط أثمانها إلى نفس الحقائق التى يرشدنا إليها تغير أثمان جميع الأشياء أو متوسط أثمانها .

٤ - تساقط الفروق الناشئة عن الأسباب الذاتية : إذا ظهر فرق بين « الرقم القياسى » لسنة ما و « الرقم القياسى » لسنة أخرى ، كان معنى ذلك أن متوسط أثمان الأصناف التى جرت عليها الموازنة قد اختلف فى السنة الثانية عما كان عليه فى السنة الأولى بمقدار هذا الفرق . وهذا الاختلاف لا يخرج أسبابه عن الأمرين الآتين :

(الأول) أن أموراً ذاتية ، أى عوامل تتعلق بالعرض والطلب ، قد طرأت

على هذه الأصناف ، أو على بعضها فانقضت تغير قيمتها ، ونشأ عن ذلك ما ظهر من فرق بين المتوسطين .

(والثاني) أن القيمة الذاتية للنقود قد تغيرت وترتب على تغيرها تزحزح متوسط الأثمان عما كان عليه .

غير أن اختيار الأصناف على الصورة التي ذكرناها آنفا يجعل الاحتمال الأول غير صحيح . فقد ذكرنا أن طريقة الأرقام القياسية لا تكون صحيحة إلا إذا اختيرت أصنافها بحيث يختلف بعضها عن بعض اختلافا جوهريا في نفعها للإنسان ، وتعلق الرغبة بها ، وظروف إنتاجها وأساليبه ، والعوامل المؤثرة في وفرتها وندرتها ... ؛ وبذلك يكون لكل صنف منها صنف آخر من بينها مضاد له في جميع هذه النواحي . فاختيارها على هذه الصورة يؤدي إلى تساقط الفروق الناشئة عن أسباب ذاتية ؛ ونعني بالتساقط أن يسقط بعضها بعضا فلا يظهر لها أثر . فإذا حدث من الأسباب الذاتية ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة صنف منها لا بد أن يحدث ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الصنف المضاد له ، أو بعبارة أدق : إن الأسباب الذاتية التي تؤدي إلى ارتفاع قيمة صنف منها تؤدي هي نفسها إلى انخفاض قيمة الصنف المضاد له . فكل فرق ينشأ عن سبب ذاتي في ناحية ما يقابله فرق مضاد له في ناحية أخرى ، وبذلك تساقط جميع الفروق الناشئة عن أسباب ذاتية ، أي يسقط بعضها بعضا ، فلا يظهر لها أثر في المتوسط .

وإذا استبعد الاحتمال الأول ، لم يبق إلا الاحتمال الثاني ؛ أي إن كل فرق يظهر بين متوسط أثمان هذه الأصناف في سنة ما ومتوسط أثمانها في سنة أخرى لا يمكن أن يكون ناشئا إلا عن تغير في قيمة النقد . ولذلك يتخذ الاقتصاديون تغير الأرقام القياسية في السنين المخولفة علامة قاطعة على تغير عكسي في القيمة الذاتية للنقود .

هـ - إهمال الفروق الضئيلة : إذا كان الفرق بين الرقم القياسي لسنة ما والرقم.

القياسى لسنة أخرى ضئيلا ، وجب إهماله ، ولا يصح اتخاذه دليلا على اختلاف القيمة الذاتية للنقود فى هاتين السنتين . لأن طريقة الأرقام القياسية لا تكون ميزانا دقيقا كل الدقة إلا إذا توافر فى الأصناف المختارة الشرطان السابق ذكرهما توافرا كاملا ؛ بأن كانت هذه الأصناف بمثابة تمام التمثيل لجميع الأشياء ، ومتقابلة فيما بينها تقابلا يودى إلى تساقط جميع الفروق التى تنشأ عن أسباب ذاتية . وغنى عن البيان أن هذين الشرطين لا يمكن أن يتوافرا فى الواقع توافرا كاملا . فمهما عينا باختيار الأصناف فلن تخلو من نقص يتعلق بمبلغ تمثيلها للأصناف الأخرى أو بمبلغ تقابلها على الصورة السابقة . فطريقة الأرقام القياسية شبيهة إذن بميزان تقريبى غير دقيق الإحساس . فينبغى أن يهمل كل ما تسجله هذه الأرقام من فروق ضئيلة ولا يقام وزن إلا للفروق الكبيرة الواضحة ؛ كما ينبغى أن تهمل الذبذبة اليسيرة فى ميزان غير دقيق ، ولا يتخذ رجحان إحدى كفتيه دليلا قاطعا على الفرق بين الثقلين ما لم يكن هذا الرجحان ظاهرا .

٦ - عدد الأصناف فى الأرقام القياسية ونوعها : لسا بهذا الصدد مقيدتين بأصناف خاصة ولا بعدد ثابت . فذلك يختلف باختلاف الأغراض التى من أجلها تتخذ الأرقام القياسية ، وباختلاف البلاد التى تستخدم للوقوف على شأن من شئونها ، وباختلاف وجهة نظر العلماء وتقديرهم . فالأصناف التى تقاس بها نفقات المعيشة تختلف فى نوعها وعددها عن الأصناف التى تقاس بها القيمة الذاتية للنقود كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق (١) . والأصناف التى تقاس بها نفقات المعيشة فى بلد ما تختلف كذلك فى نوعها وعددها عن الأصناف التى تقاس بها هذه النفقات فى بلد آخر (٢) . واختلاف وجهة نظر الاقتصاديين فى مبلغ تمثيل الأصناف لفروعها ، وفى مبلغ تقابلها على الصورة التى شرحناها آنفا ، وفى أمور

(١) أنظر صفحة ٢٣٤ (رقم ٢) وصفحة ٢٣٥ .

(٢) أنظر آخر صفحة ٢٣٤ (وتعليق رقم ١) وأول صفحة ٢٣٥ .

أخرى كثيرة، قد أدى إلى اختلاف كبير في اختيارهم للأصناف وتحديد عددها. فبينما نرى مثلا أن عدد الأصناف التي اتخذها الأستاذ سوربوك Sauerbeck أساسا للموازنة في الأرقام القياسية قد بلغ خمسة وأربعين صنفا، إذ نجد عدد الأصناف التي تستخدمها جريدة الإيكونوميست Economist لهذه الغاية قد هبط إلى اثنين وعشرين.

٧ - اختلاف الأصناف في أهميتها للاستهلاك : تختلف هذه الأصناف بعضها عن بعض في أهميتها للفرد ومقدار ما يستهلك من كل منها. فتوسط ما يستهلك الفرد شهريا من الخبز مثلا يبلغ ثمنه نحو ثلاثين قرشا، على حين أن ما يستهلكه شهريا من الملح أو التوابل لا يتجاوز ثمنه بضعة مليات.

فإذا كان الغرض من الأرقام القياسية الوقوف على نفقات المعيشة، لا يسعنا إغفال هذه الفروق؛ وإلا تعرضت نتائج حسابنا للزلل والبعد عن الحقيقة. فينبغي أن تقوم الموازنة على أثمان الكميات التي تستهلك عادة من كل صنف، بدلا من أن تقوم على أثمان وحدات معينة كالرطل والأقة. فإذا فرضنا مثلا أن متوسط ما يستهلكه العامل شهريا من الخبز ثلاثون أقة ومتوسط ما يستهلكه من الملح أقة واحدة، جعلنا أساس حسابنا في الخبز ثمن ثلاثين أقة وفي الملح ثمن أقة واحدة. لأننا لو اتخذنا أساس حسابنا ثمن وحدة معينة من كل منهما كأقة واحدة مثلا لأدى ذلك في كثير من الأحوال إلى نتائج خاطئة لا تتفق مع الواقع. فإذا فرضنا مثلا أن ثمن أقة الخبز في السنة الأساسية كان عشرة مليات وثمان أقة الملح في هذه السنة كان عشرين مليا، ثم ارتفع ثمن الخبز في سنة أخرى إلى الضعف على حين أن ثمن الملح قد انخفض إلى النصف، إذا فرضنا ذلك وأغفلنا ما بين المادتين من فرق في مبلغ المستهلك من كل منهما، فأتخذنا أساس حسابنا ثمن وحدة ثابتة كأقة واحدة، لأدى ذلك إلى حكم خاطيء بصدد نفقات المعيشة. فيبدو لنا أنها لم تتغير في السنتين المذكورتين؛ مع أن الواقع أنها زادت في السنة الأخرى زيادة كبيرة عما كانت عليه في السنة الأساسية؛ لأن المادة التي انخفض

ثمنا إلى النصف، وهى الملح، لا يستهلك منها الفرد إلا كمية يسيرة؛ على حين أن المادة التى ارتفع ثمنها إلى الضعف، وهى الخبز، يستهلك منها الفرد كميات كبيرة؛ فانخفاض ثمن الأولى لا يكاد يعوض شيئا من الارتفاع الذى حدث فى ثمن الثانية. ويظهر ذلك بالنظر فى الجدولين الآتين:

الطريقة الخاطئة القائمة على إغفال ما بين الأصناف

من فروق فى الاستهلاك

(الصنف) (ثمن الآلة بالمليم فى السنة الأساسية) (ثمنها فى السنة الأخرى)

الخبز ١٠ ٢٠

الملح ٢٠ ١٠

$$١٥ = ٢ \div ٣٠ \quad ١٥ = ٢ \div ٣٠$$

فمتوسط الأثمان واحد فى السنتين، وبذلك نستخلص هذه النتيجة الخاطئة: وهى أن نفقات المعيشة لم تتغير فى السنة الأخرى عما كانت عليه فى السنة الأساسية.

الطريقة الصحيحة القائمة على مراعاة ما بين الأصناف

من فروق فى الاستهلاك

(الصنف) (الكمية التى تستهلك شهريا) (ثمنها بالمليم فى السنة الأساسية) (ثمنها فى السنة الأخرى)

الخبز ٣٠ آفة ٣٠٠ ٦٠٠

الملح آفة واحدة ٢٠ ١٠

$$٣٢٠ \quad ٦١٠$$

$$٣٢٠ \div ٢ = ١٦٠ \text{ متوسط الأثمان فى السنة الأساسية.}$$

$$٦١٠ \div ٢ = ٣٠٥ \text{ متوسط الأثمان فى السنة الأخرى.}$$

ومن هنا يظهر أن نفقات المعيشة قد زادت زيادة كبيرة فى السنة الأخرى عما كانت عليه فى السنة الأساسية. وهذا هو ما يتفق مع الواقع.

أما إذا كان الغرض من الأرقام القياسية الوقوف على القيمة الذاتية للنقود، وجب إغفال ما بين الأصناف من فروق بهذا الصدد. لأن تأثير الأثمان بارتفاع قيمة النقود أو انخماضها متحد في جميع الأصناف، لا يختلف باختلاف أهمية الأشياء للإنسان أو مبلغ المستهلك من كل منها.

٨ - النسب المئوية في الأرقام القياسية : ذكرنا فيما سبق أن الطريقة الشائعة في الأرقام القياسية هي أن يحدد ثمن كل صنف في السنة التي يراد اتخاذها أساسا للوزنة، ثم يؤخذ المتوسط الحسابي لجميع الأثمان، ويجعل هذا المتوسط معادلا لرقم ١٠٠، وتحول متوسطات الأثمان في السنين الأخرى التي يراد موازنتها بالسنة الأساسية إلى أرقام مئوية متناسبة مع متوسط السنة الأساسية. والغرض من هذا تسهيل الموازنة ورجع الاحصائيات والنتائج إلى أرقام ونسب مئوية واضحة الدلالة (١).

غير أن ثمة طرقا أخرى تختلف عن هذه الطريقة في تفاصيل الأسلوب وإن اتفقت معها في الأسس والغاية. ومن أشهر هذه الطرق الأخرى الطريقة التي تسير عليها صحيفة « الإيكونوميست Economist » . وخلصتها أنها تجعل ثمن كل مادة في السنة التي تتخذها أساسا للوزنة معادلا لرقم ١٠٠، وتتخذ مجموع الأثمان وهو ٢٢٠٠ (٢٢ × ١٠٠) (٢) الرقم القياسي لهذه السنة. وعلى هذا الأساس تحول أثمان الأشياء في السنين الأخرى إلى أرقام مئوية متناسبة مع أرقام السنة الأساسية : فإذا كان ثمن صنف ما في السنة الأساسية ٧٥ قرشا مثلا وثمانه في سنة أخرى ١٥٠ قرشا، يحمل ثمنه في السنة الأساسية ١٠٠ وفي السنة الأخرى مائتين. وتجري الموازنة بطريق مباشر بين مجموع الأثمان في السنة

(١) أنظر آخر صفحة ٢٣٢ و صفحة ٢٣٣ .

(٢) لأن عدد الأصناف التي تجعلها حريية الإيكونوميست أساسا للموازنة هو اثنان وعشرون كما سبقت الإشارة إلى ذلك بأول صفحة ٢٣٩ .

الأساسية (٢٢٠٠) ومجموعها فى السنين الأخرى .

٩ - المتوسط الحسابى والمتوسط الهندسى لاثمان الأصناف : ذكرنا أن الطريقة الشائعة تقوم على الموازنة بين « المتوسط الحسابى » لاثمان الأشياء فى السنة التى اتخذت أساسا « والمتوسطات الحسابية » لاثمانها فيما عداها من السنين (والمتوسط الحسابى هو ما ينتج من قسمة مجموع الاثمان على عدد الأصناف)^(١) . ولكن بعض الاقتصاديين يرى أن يكون أساس الموازنة « المتوسط الهندسى » لاثمان الأشياء لا « المتوسط الحسابى » (وإخراج المتوسط الهندسى تضرب الاثمان بعضها فى بعض ويؤخذ لحاصل الضرب الجذر المائل لعدد الأصناف : فإن كان عدد الأصناف اثنين أخذ الجذر التربيعى لحاصل ضرب الاثمان بعضها فى بعض ، وإن كانت ثلاثة أخذ جذره التكعيبي ... وهكذا) . وحجته فى ذلك أن المتوسط الحسابى يؤدى أحيانا إلى نتائج خاطئة . فإذا كان ثمت صنفان ثمن كل منهما مساو لثمن الآخر فى السنة الأساسية ، ثم زاد ثمن أحدهما فى سنة أخرى إلى الضعف ونقص ثمن الآخر إلى النصف ، فإن النتيجة المنطقية المتوقعة مع الواقع هى أن لا يتغير متوسط ثمنيهما : لأنهما كانا متساويين ، وقد زاد أحدهما بنفس النسبة التى نقص بها الآخر ، فيتساوى الفرقان ، ولا يتغير المتوسط . ولكننا إذا اتخذنا المتوسط الحسابى أساسا لموازنتنا ، فإننا نصل ، فى مثال كهذا ، إلى نتيجة كاذبة تسجل فرقا ظاهرا بين متوسط الاثمان فى السنة الأساسية ومتوسطها فى السنة الأخرى ، كما يظهر ذلك فيما يلى :

(الصنف) (ثمنه فى السنة الأساسية) (ثمنه فى السنة الأخرى)

٢٠٠	١٠٠	١
٥٠	١٠٠	ب
٢٥٠	٢٠٠	

(١) انظر آخر صفحة ٢٣٢ وصفحة ٢٣٣ .

٢٠٠ ÷ ٢ = ١٠٠ متوسط الأثمان في السنة الأساسية.

٢٥٠ ÷ ٢ = ١٢٥ متوسط الأثمان في السنة الأخرى.

وخير طريقة يراها هذا الفريق من العلماء لاتقاء هذه النتائج الخاطئة، هي أن يتخذ « المتوسط الهندسي » للأثمان أساسا للموازنة. فإذا استبدلنا في المثال السابق المتوسط الهندسي بالمتوسط الحسابي، فإننا نحصل على النتيجة المتفقة مع المنطق والواقع، كما يظهر ذلك فيما يلي :

(الصف) (ثمنه في السنة الأساسية) (ثمنه في السنة الأخرى)

١	١٠٠	٢٠٠
ب	١٠٠	٥٠

$$\sqrt[2]{100 \times 100} = 100 \text{ متوسط الأثمان في السنة الأساسية.}$$

$$\sqrt[2]{50 \times 200} = 100 \text{ متوسط الأثمان في السنة الأخرى.}$$

١٠ - « أثمان الجملة » و « أثمان القطاعي » : إذا كان الغرض من الأرقام القياسية الوقوف على نفقات المعيشة في الطبقات العاملة واختلافها باختلاف السنين والعصور، ينبغي أن نتخذ « أثمان القطاعي » أساسا للموازنة. لأن هذه الطبقات تشتري حاجاتها « بأثمان القطاعي » لا « بأثمان الجملة ». فتكاليف حياتها تنغير تبعاً لما يطرأ على « أثمان القطاعي » من تغير.

أما إذا كان الغرض الوقوف على القيمة الذاتية للنقود، وجب أن نتخذ أثمان الجملة أساسا للموازنة. لأن أثمان القطاعي يعوزها الضبط، وتتاثر كثيراً بالظروف المحلية، وتختلف باختلاف طبقات المستهلكين، وباختلاف الأحياء، وأهواء التجار. وغنى عن البيان أن أثماننا هذا شأنها في الاضطراب وعدم الضبط والخضوع للأهواء لا يصح أن يوثق بها في قياس القيمة الذاتية للنقود: فمن المجازفة اتخاذ تغيرها دليلاً على تغير قيمة النقد. وعلى العكس من ذلك أثمان الجملة: فهي مضبوطة، وخاضعة إلى أكبر حد لقوانين العرض والطلب، وعامة

لا تختلف فى البلد الواحد باختلاف الأحياء أو المستهلكين أو التجار ، ومعروفة للاقتصاديين لأنها تسجل من حين لآخر فى البورصات والجمارك . وأثمان هذا شأنها يطمأن إليها فى قياس القيمة الذاتية للنقود .

١١ - الموازنة بين السنين وبين المراحل : ذكرنا أن الطريقة الشائعة هى أن تتخذ سنة ما أساسا للحساب ، فيوازن بين متوسط الأثمان فيها ومتوسطها فى أى سنة أخرى ، ويستدل من الفرق بين المتوسطين على حدوث فرق عكسى بين هاتين السنتين فى القيمة الذاتية للنقود (١) .

ولكن بعض الاقتصاديين يرى أن تجرى الموازنة بين المراحل لا بين السنين المفردة ، فيعمد إلى مرحلة تشتمل على عدد كبير من السنين ، ويحدد الرقم القياسى لكل سنة منها ، ثم يستخرج متوسط هذه الأرقام ، ويتخذ هذا المتوسط أساسا للحساب ، أى يجعله الرقم القياسى الأساسى للمعادل لمائة ، فيوازن بينه وبين متوسط الأرقام القياسية لمرحلة أخرى تشتمل على عدد مامن السنين ، ويستدل من الفرق بين المتوسطين على فرق عكسى بين هاتين المرحلتين فى القيمة الذاتية للنقود .

وهذه الطريقة أدق من الطريقة الأولى وأدنى منها إلى الصحة . وذلك لأن القيمة الذاتية للنقود - كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق - يظهر تغيرها بشكل واضح بالموازنة بين حالتها فى مرحلة تشتمل على عدد ما من السنين وحالتها فى مرحلة أخرى ، لا بالموازنة بين حالتها فى سنة وحالتها فى سنة أخرى (٢) .

هذا إلى أن تغير متوسط الأثمان فى سنة ما عن متوسطها فى سنة أخرى قد يكون راجعا إلى حوادث استثنائية حدثت فى إحدى هاتين السنتين . فإجراء الموازنة بين المراحل لا بين السنين المقررة أنفى للشك وأقطع فى الدلالة على تغير القيمة الذاتية للنقود .

(١) أنظر آخر صفحة ٢٣٢ وتوابعها .

(٢) أنظر صفحات ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

ومن أشهر من سار على هذه الطريقة الأستاذان مارش March الفرنسى وسويريك Sauerbeck الانجليزى ، وقد اتخذ أولهما أساس الموازنة المرحلة المبتدئة من سنة ١٩٠١ والمنتية بسنة ١٩١٠ ، واتخذ ثانيهما المرحلة المبتدئة بسنة ١٨٦٧ والمنتية بسنة ١٨٧٧ .



هذا ، وعلى ضوء الأرقام القياسية ، غنى كثير من العلماء بكشف التغيرات المختلفة التى طرأت على القيمة الذاتية للنقود من أوائل القرن التاسع عشر إلى الوقت الحاضر . وسنورد فيما يلى مثالا لذلك مما وصل اليه الأستاذ ليتون Layton بهذا الصدد (١) .

(السنة) (رقمها القياسى)

(أساس الموازنة : المرحلة المبتدئة	٢٣٥	١٨٠٠
بسنة ١٩٠١ والمنتية بسنة ١٩١٠ .	١٠٧	١٨٥٠
فالرقم القياسى لهذه المرحلة هو	١٤٨	١٨٧٣
(١٠٠	٨٠	١٨٩٦

ومعنى ذلك أن أثمان الأشياء فى أول القرن التاسع عشر كانت مرتفعة عما كانت عليه فى المرحلة الأساسية (١٩٠١ - ١٩١٠) بنسبة ٢٣٥ إلى ١٠٠ ؛ ثم أخذت تهبط فى النصف الأول من هذا القرن حتى بلغت فى منتصفه (١٨٥٠) إلى أقل من نصف ما كانت عليه فى أوله ؛ ثم أخذت ترتفع فى الربع الثالث من هذا القرن حتى بلغت زيادتها فى سنة ١٨٧٣ إلى نحو الثلث بالنسبة لما كانت عليه فى منتصفه ؛ ثم أخذت تهبط فى الربع الأخير حتى وصلت فى سنة ١٨٩٦ إلى أدنى مستوى بلغته فى هذا القرن .

وعلى العكس من ذلك القيمة الذاتية للنقود : فالأرقام القياسية السابقة تدل

(١) نرسل الأستاذ ليتون إلى هذه الأرقام القياسية من طريق المرجع بين الأرقام القياسية للاستاذ ستانلى جيفونس Stanley Jevons والأرقام القياسية للاستاذ سويريك Sauerbeck .

على أن قيمة النقد كانت في أول القرن التاسع عشر منخفضة إلى أقل من نصف ما كانت عليه في المرحلة الأساسية (١٩٠١ - ١٩١٠) ؛ ثم أخذت ترتفع في النصف الأول من هذا القرن حتى بلغت في منتصفه (١٨٥٠) إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه في أوله ؛ ثم أخذت تنخفض في الربع الثالث من هذا القرن حتى وصلت إلى نحو ثلثي ما كانت عليه في منتصفه ؛ ثم أخذت ترتفع في الربع الأخير حتى وصلت في سنة ١٨٩٦ إلى أرقى مستوى بلغته في هذا القرن .

- ١٧ -

وسائل علاج المقياس النقدي

إذا ظهر على ضوء « الأرقام القياسية » أن تغيراً في اتجاه ما وبنسبة ما قد حدث في القيمة الذاتية للنقد، فما هي الوسائل التي ينبغي اتخاذها لعلاج هذه الحالة ؟

قد اقترح الاقتصاديون بهذا الصدد وسائل كثيرة لم تبرأ واحدة منها من العيوب ؛ ومن أهمها الوسائل الثلاث الآتية :

١ - أن تعمل الحكومة على تغيير وزن القطع النقدية ، فزيده أو تنقصه .
 القدر الذى يتفق مع القيمة الجديدة . فإذا ثبت لها أن القيمة الذاتية للنقد الذهبية قد زادت إلى الضعف مثلاً ، نقصت من وزن كل قطعة منها بمقدار النصف : فإذا كانت زنة الجنيه الذهبى ٨٥ جرامات مثلاً ، جعلت زنته ٢٥ و ٤ ؛ لأن القيمة الذاتية لأربعة جرامات وربيع قد أصبحت الآن ، بعد أن ارتفعت قيمة الذهب إلى الضعف ، معادلة لما كانت تساويه ثمانية جرامات ونصف قبل أن يحدث هذا الارتفاع . وإذا ثبت لها أن القيمة الذاتية للنقد الذهبية قد انخفضت إلى النصف مثلاً ، زادت من وزن كل قطعة بمقدار الضعف : فإذا كانت زنة الجنيه الذهبى ٨٥ جرامات مثلاً ، جعلت زنته ١٧ جراماً ؛ لأن القيمة

الذاتية لسبعة عشر جراماً قد أصبحت الآن ، بعد أن انخفضت قيمة الذهب إلى النصف ، معادلة لما كان يساويه ثمانية جرامات ونصف قبل أن يحدث هذا الانخفاض .

وبهذه الطريقة يتقى كثير من الاضطرابات التي يحدثها في التعامل تغير القيمة الذاتية للنقود . فيسدد المدينون ديونهم بنقود لا تختلف في قيمتها الشرعية المضروبة عليها ولا في قيمتها الذاتية وقوتها الشرائية عن النقود التي اقترضوها ، وإن اختلفت عنها في الوزن ؛ ويسير التعامل في البيع والشراء وغيرهما على أساس نقدي صحيح متلائم مع التغير الذي حدث في قيمة المعادن النفيسة ، بدون أن يشعر الجمهور بهذا التغير وبدون أن يتكبد في هذا السبيل أية خسارة أو يتعرض إلى أي ارتباك .

غير أن لهذه الطريقة ، بجانب هذه المزايا ، مثالب كثيرة :
منها أنها تختم على الحكومة ، كلما ظهر لها تغير في القيمة الذاتية للنقد ، أن تعمل على جمع ما بأيدي الناس من نقود وصهرها وإعادة سكها في صورة تنفق مع الحالة الجديدة . وغنى عن البيان أن مشروعاً كهذا يقتضى جهداً جباراً ونفقات باهظة ؛ وخاصة لأن القيمة الذاتية للنقود لا تستقر مدة طويلة على حال واحدة .
هذا إلى أن الحكومة - مهما بذلت من جهد في هذا السبيل - فلن تستطيع جمع كل ما بأيدي الناس من نقود . فيترتب على ذلك أن يوجد في التداول نوعان من النقود : أحدهما النقد الجديد ، المتفقة قيمته الذاتية مع قيمته الشرعية ؛ وثانيهما النقد القديم الذي تختلف قيمته الشرعية عن قيمته الذاتية . وسيظهر لنا ، حينما نعرض « لقانون جريشام (١) » ، ما يترتب على ظاهرة كهذه من نتائج سيئة يفوت بعضها على الحكومة الغرض الذي ترمى إليه من وراء هذا التغير .
٢ - أن تعمد الحكومة ، كلما تبين لها تغير في القيمة الذاتية للنقود ، على تغيير قيمتها الشرعية بالصورة التي تنفق مع حالتها الجديدة ، بدون أن تدخل أي

تعديل على وزنها أو شكلها المادى . فإذا تبين لها أن القيمة الذاتية للنقود قد ارتفعت إلى الضعف مثلاً ، أصدرت قانوناً بأن القيمة الشرعية لكل قطعة نقدية قد أصبحت من الآن فصاعداً تساوى ضعف القيمة القديمة : فالجنيه يتعامل به على أنه جنيهان ، والريال على أنه ريالان ... وهكذا . وإذا تبين لها أن القيمة الذاتية للنقود قد انخفضت إلى النصف مثلاً أصدرت قانوناً بأن القيمة الشرعية لكل قطعة نقدية قد أصبحت من الآن فصاعداً تساوى نصف قيمتها القديمة : فالجنيه يتعامل به على أنه نصف جنيه ، والريال على أنه نصف ريال ... وهكذا . وهذه الوسيلة تبرأ من كثير من عيوب الوسيلة السابقة . فهي قليلة التكاليف ، إذ لا تتطلب أكثر من إصدار قوانين مالية ومراقبة تنفيذها ، على حين أن الوسيلة الأولى تقتضى الحكومة جهوداً جارية ونفقات باهظة .

غير أنها ، على الرغم من ذلك ، تحدث ارتباطاً كالت شديدة وتؤدى إلى بطء كبير فى التعامل . فكل عملية اقتصادية (بيع ، شراء ، تسليف ، تسديد ديون ، دفع مرتبات أو أجور ، خصم ، سحب كيالات أو شيكات ... الخ) تتطلب عملية حسابية يقدر فيها الفرق بين القيمة المضروبة والقيمة التى صدر بها القانون الجديد . ويزداد هذا الارتباك عند عامة الشعب والدهماء من الناس . وقد يجعل كثير من هؤلاء ما صدر من قوانين بهذا الصدد ، أو يخفى عليهم مرماها وطرق تطبيقها ، فيتنهز المحتالون هذه الفرصة لاستغلالهم وابتزاز أموالهم ، فيضطرب التعامل وتسوده الفوضى ، ويصبح الفرد من عامة الشعب فى بلده كأجنبي فى ملكه يجعل تفاصيل نقدها .

٣ - أن تكتفى الحكومة بإصدار نشرات دورية تبين فيها حالة القيمة الذاتية للنقود ، بدون أن تلجأ إلى تغيير الوزن أو تغيير القيمة الشرعية . وهذه النشرات تكون مجرد بيانات اقتصادية عارية من قوة الإلزام . فيعمل بها فى حالة اتفاق الطرفين ، وفى تسديد الديون ، وتحول المحاكم الحق فى الأخذ بها إذا اقتضت الحال فى الفصل فى المنازعات الاقتصادية ... وهم جرا .

وهذه الطريقة تبرا من مثال الطريقتين السابقتين . ولكنها تتيح في البلد الواحد نوعين من التعامل فيما يتعلق بقياس القيمة : أحدهما يجري على النظام القديم ، فيقدر فيه النقد بحسب قيمته الشرعية المضروبة عليه ؛ والآخر يجري وفقاً لما تنص عليه النشرات الاقتصادية المذكورة ، فيقدر فيه النقد بحسب قيمته الذاتية . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من اضطراب في السوق وارتباك في الشؤون الاقتصادية .

- ١٨ -

ضرب النقود المعدنية

اجتازت النقود المعدنية ، فيما يتعلق بطريقة ضربها ، ثلاث مراحل :
١ - ففي أقدم مرحلة كانت تستخدم المعادن النفيسة في صورتها الطبيعية ، أى في صورة سبائك غير مضروبة ولا محدودة الوزن . فكانت قيمة السلعة تقدر بقطعة معدنية تزن كذا من الجرامات أو الدراهم . . . ، وعلى المشتري أن يسلم للبائع في مقابل سلعته هذا القدر من المعدن . ولذلك كان استيفاء الثمن يقتضى عمليتين : وزن المعدن للحصول على ما يساوى قيمة السلعة ؛ ونقده للتحقق من سلامته وخلوه من الزيف .

وقد سار كثير من الأمم في عصورها النقدية الأولى على هذا الأسلوب ، وظل متبعاً عند بعضها إلى عهد قريب . فقد ظل التجار في الصين ، إلى زمن غير بعيد ، يحملون في نطقهم (١) « موازين المعادن » ليقدروا بها أثمان ما يبيعونه و « أحجار الفرز » ليتحققوا بها من سلامة النقد .

ولا يخفى ما تؤدى إليه طريقة كهذه من بطلان في التعامل وإسراف في الوقت والمجهود وتعرض أحد المتبادلين للغبان .

(١) التعلق جم نطاق ، مثل كتاب وكتب ، وهو ما يشهد به الوسط .

٢ - ولذلك عدل الناس عن هذا الأسلوب وجعلوا النقود فى صورة قطع محدودة الوزن والقيمة ومطبوعة على بعض أطرافها علامات خاصة تدل على ضمان الحكومة أو بعض السيوت المالية أو التجارية لوزنها وجودة معدنها . ويظن أن أول من اخترع هذا الأسلوب ملك من ملوك الليديين ، وأن ذلك كان فى أواسط القرن السابع قبل الميلاد .

وقد ظل كثير من الأمم يسير فى نظامه النقدى على هذا الأسلوب إلى عهد ليس ببعيد . فقد كانت النقود المعدنية بالصين - إلى زمن قريب - متمثلة فى سبائك من هذا النوع تحمل فى الغالب طابعا فى بعض أطرافها للدلالة على ضمان بعض المحلات التجارية لوزنها وجودة نوعها .

وكان لاختراع هذا الأسلوب أثر جليل فى نشاط الحركة الاقتصادية وتسهيل عمليات التبادل . فقد أصبحت بفضلها قطع النقود محدودة الوزن والقيمة ومضمنة النوع بما تحمله من طابع حكومى أو تجارى ، فلم يعد الناس فى حاجة إلى وزن المعدن ونقده ، بل أصبحوا يكتفون بعهده . ولا يخفى ما تؤدى إليه هذه الطريقة من تيسير للشئون الاستبدالية واقتصاد فى الوقت والمجهود .

غير أن قطع النقود لم تكن فى هذه المرحلة ذات شكل أسطوانى منتظم كما هو شأنها فى العصر الحاضر ؛ بل كانت فى صورة سبائك بيضية أو مكعبة غير منتظمة الشكل . ونقود هذا شأنها يصعب حملها وعدّها وإدخالها .

هذا إلى أن العلامة الحكومية أو التجارية لم تكن مستغرقة إلا لجزء يسير من مساحتها . فكان من السهل انتقاص كمية معدنها بدون أن يظهر لذلك أثر فيها . ولذلك اضطّر الناس إلى الرجوع إلى طريقة وزن الأثمان للتحقق من سلامة القطع النقدية بهذا الصدد ، فعادت الصعوبة التى أشرنا إليها فى الأسلوب الأول .

٣ - وهذا هو ما حمل الأمم المتقدمة على اختيار الشكل الحالى من النقود . فهو يتمثل فى أسطوانة من المعدن محدودة الوزن والقيمة ومضروب عليها بشكل بارز أشكال وكلمات يدل بعضها على قيمتها وتستغرق جميع مساحتها : وجهها

وظهرها وإطارها ، بطريقة لا يمكن معها تحويلها أو انتقاص شيء منها بدون أن يترك ذلك أثراً في نقوشها . ولقدوة هذا النوع من النقود وكال صلاحيته للغاية التي اخترع من أجلها ، لم يدخل على شكله تغيير يذكر من مبدأ نشأته إلى العصر الحاضر .

« القيمة الاسمية ، و « القيمة المعدنية ، للنقد (١)

وجوب تساويهما في النقود الأساسية

لكل قطعة نقدية مضمونة على الشكل السابق ذكره قيمتان : إحداهما « القيمة الاسمية » أو « القيمة الشرعية » وهي القيمة المنقوشة على أحد وجهيها ؛ وثانيتهما « القيمة الذاتية » أو « القيمة المعدنية » وهي ما تساويه في السوق كمية ماثلة لوزنها من معدنها .

فالقيمة الشرعية أو الاسمية للجنه المصرى مثلاً هي المنقوشة عليه ؛ أما قيمته الذاتية فهي مايساويه في السوق كمية ماثلة لوزنه من معدنه ، أى ما يساويه في السوق ٨٥ جرامات من الذهب .

وأهم شرط ينبغي توافره في النقد الأساسى للدولة (٢) هو أن تكون قيمته الشرعية مساوية تمام المساواة لقيمه الذاتية .

وذلك أن للنقد الأساسى ثلاث وظائف لا تتحقق واحدة منها بشكل كامل

(١) قد نفدت البحوث المتعلقة بهذا الموضوع والموضوعات التالية له حتى نهاية هذا الجزء كثيراً من أهميتها وقادتها بعد أن سادت النقود الورقية وأصبح معظم الاعتماد عليها في الحياة الاقتصادية . ولذلك ستمر مروراً سريعاً على هذه الفقرات .

(٢) يقابل « النقد الأساسى » نوع آخر يسمى « النقود الكمية » ، وسيأتى الكلام عنه في الفقرة التالية .

صحيح إلا إذا توافر هذا الشرط: إحداهما أنه وسيلة مباشرة للحصول على الأشياء؛ فهو بمثابة صك على الدولة تعهد فيه لحامله أن له الحق فى مقابلة أن يحصل من الأشياء النافعة على ما يساوى قيمته المدونة عليه. وليس فى نظمنا وشرائعنا الحاضرة سلعة أخرى يستطيع الفرد أن يحصل فى مقابلهما بطريق مباشر على ما يحتاج إليه. - وثانيها أنه وسيلة لتحديد المديون وإبراء الذمة من الالتزامات المالية بالقدر المساوى لقيمتها. وليس ثمة سلعة أخرى غير النقود يعترف القانون بصلاحياتها لأداء هذه الوظيفة؛ ولذلك يحكم على التاجر أو صاحب المصنع بالإفلاس متى حلت مواعيد ديونه ولم يكن لديه من النقود ما يكفى لسدادها ولو كان لديه من البضائع والآلات ما يزيد قيمته عنها. - وثالثها أنه يمثل الجزء من الثروة معادل لقيمتها، فيدخر على هذا الأساس للانتفاع بما يمثله وقت الحاجة وزيادة الثروة الفردية بالقدر المساوى للقيمة المضروبة عليه. - وغنى عن البيان أنه إذا لم يتوافر فى النقد الأساسى الشرط السابق، بأن كانت قيمته الشرعية غير مساوية لقيمتها الذاتية، اختلت جميع هذه الوظائف، فلا يستطيع القيام بواحدة منها على الوجه الكامل.

فالحكومة التى تضرب على قطعة من نقدها الأساسى أن قيمتها كذا تعهد بذلك لكل فرد بأن تحقق له ما يساوى هذه القيمة سواء استخدمها فى الوظيفة الأولى أو الثانية أو الثالثة. - فإذا كانت لا تساوى فى الواقع هذه القيمة، أى لم يكن فيها من المعدن ما يساوى هذا القدر، فإن الحكومة فى هذه الحالة تكون قد ارتكبت جرما كبيرا، واستغلت ثقة الأفراد بتعهداتها، فغررت بهم، وفوتت عليهم قسطا من المنافع والوظائف التى كانوا ينتظرون أن يحققها لهم النقد.

ويسمى النقد المتوافر فيه هذا الشرط، أى المتفقة قيمته الشرعية مع قيمته الاسمية «نقدا جيدا» Bonne. أو «عادلا» Droite.

أما النقود الأساسية التى لا يتوافر فيها هذا الشرط فلها حالتان:

(الحالة الأولى) أن تكون « قيمتها المعدنية » أكبر من « قيمتها الاسمية » ، أى أن تكون القيمة المدونة عليها أقل مما تساويه في السوق كمية مساوية لوزنها من معدنها ؛ كأن يكون الثمن الذى يباع به في السوق ٨٥٥ جرامات من الذهب . (وهو وزن الجنيه المصرى) أكثر من جنيه مصرى . وفى هذه الحالة يسمى النقد « نقداً قويا » Monnaie Forte .

وهذا النوع من النقود لا يعقل أن تقدم على ضربه حكومة رشيدة ؛ لأن ضرب نقود تزيد « قيمتها المعدنية » عن « قيمتها الاسمية » يسبب لها خسارة بمقدار الفرق بين القيمتين ؛ فالحكومة التى تقدم على عمل كهذا يكون مثلها مثل مصنع يعمل قضباناً حديدية تزيد قيمة ما فيها من معدن عن الثمن الذى يحدده لبيعها ؛ وهذا قصارى ما يصل إليه السفه وخطل التدبير . - فظاهرة كهذه لا تحدث إلا عن جهل من الحكومة بأسعار المعادن النفيسة في الأسواق ، أو على أثر ارتفاع طرأ ، بعد ضرب النقود ، على قيمة الذهب والفضة .

ومهما يكن السبب الذى تنشأ عنه هذه الحالة ، فليس ثمت ضرر كبير منها . وذلك لأن « النقود القوية » لا نلث أن تختفى بطبعها من التداول . فمضى علم الجمهور أن قيمة المعدن المشتملة عليها قطعة نقدية أكبر من « قيمتها الاسمية » فإنه يفضل بيعها في أسواق المعدن لينففع بالفرق بين القيمتين : فمضى كان ثمن ٨٥٥ جرامات من الذهب مثلاً أكثر من جنيه مصرى ، فإن كل من يملك جنيهاً مصرياً (وهى قطعة وزنها ٨٥٥ جرامات من الذهب) يفضل بيعه بالوزن في سوق الذهب على استخدامه نقداً ، ليربح الفرق بين « قيمته الاسمية » و « قيمته المعدنية » .

ويترب على اختفاء « النقود القوية » من التداول واتجاهها شطر أسواق المعادن ، أن تقف جميع الأضرار التى تنجم عن استخدامها نقوداً من جهة ، وأن تكثر من جهة أخرى كمية المعروض من معدنها في الأسواق ، فتأخذ قيمته في الانخفاض حتى تعادل مع قيمة النقد .

(الحالة الثانية) أن تكون « قيمتها المعدنية » أقل من « قيمتها الاسمية » ،

أى أن تكون القيمة المدونة عليها أكثر مما تساويه فى السوق كية مساوية لوزنها من معدنها: كأن يكون الثمن الذى يباع به فى السوق ٨٥٥ جرامات من الذهب (وهو وزن الجنيه المصرى) أقل من جنيه مصرى . وفى هذه الحالة يسمى النقد « نقدا ضعيفا » Monnaie Faible .

وهذه الحالة - على عكس الحالة الأولى - محتملة الوقوع ، لأن ضرب نقود تقل قيمتها المعدنية عن قيمتها الاسمية يحقق - فى ظاهر الأمر على الأقل - ربحا للحكومة بمقدار الفرق بين القيمتين . فقد تعتمد بعض الحكومات عن نزق وسعيا وراء هذا الربح الظاهر إلى انتهاج هذه السيل . وقد حدث هذا فى التاريخ أكثر من مرة .

و « النقد الضعيف » يعجز عن تأدية أية وظيفة من وظائف النقود (١) على الوجه الكامل . فالحكومة التى تعتمد ضربه ترتكب جرماً كبيراً فى حق الشعب ، إذ تغرر بأفراده ، وتستغل ثقتهم بتعهداتها أسوأ استغلال ، وتقوّت عليهم قسطاً من المنافع التى ينتظرون أن يحققها لهم النقد .

هذا إلى أن « النقد الضعيف » - على العكس من « النقد القوى » - يميل إلى الاستئثار بالسوق والبقاء فى التداول . فمن أهم خصائصه ، كما سيتبين ذلك من دراستنا لقانون جريشام (٢) ، أنه يتغلب على جميع الأنواع الأخرى من النقود ، ويطردها من التداول ، ويحتكر السوق لنفسه . فمضى قذف به فى أمة ما ، شاعت أضراره فى جميع مظاهر الحياة الاقتصادية ، ورسخت جنوره فى الأسواق للدرجة يتعذر معها استئصاله أو وقف تناوجه .

وخير وسيلة اهتدى إليها الاقتصاديون لانقضاء هذا الانحراف وآثاره ، أن تسير الحكومة على مبدأ « حرية ضرب النقود » Frappe libre وذلك بأن يباح لكل فرد أن يحول ما يملكه من سبائك معدنية إلى نقود ، بأن يقدمها إلى « دار

(١) أنظر هذه الوظائف بصفحة ٢٥٢ .

(٢) أنظر نقرة ٢١ .

السكة» (إدارة ضرب النقود) فتضربها له نقودا مساوية في وزنها وقيمتها الاسمية للنقود التي تضربها الحكومة نفسها. فإذا حدث، في أمة تسير على هذا المبدأ، أن القيمة الاسمية للنقد كانت أعلى من قيمته الذاتية، هرع الناس إلى شراء المعدن وتحويله إلى نقود، لأن ذلك يحقق لهم ربحا بمقدار الفرق بين القيمتين. فتأخذ كميات الذهب المعروضة في النقص وكميات النقد المضروب في الزيادة، فنتيجة قيمة الأول إلى الصعود وقيمة الثاني إلى الهبوط وفقا لقوانين العرض والطلب وقوانين القيمة الذاتية للنقود (١)؛ ولا تنفك هذه في صعودها وتلك في هبوطها حتى تلتقيا، فتساوى القيمتان، ويتخلص النقد من صفة الضعف التي كانت به، وينجو الناس من آثارها الضارة.

- ٣٠ -

النقود المكلمة

وعدم مساواة قيمتها الذاتية لقيمتها الاسمية ونتاج ذلك

تدعو الحاجة في كل أمة أن تضرب الحكومة، بجانب النقود الأساسية التي يتوافر فيها الشرط المتقدم ذكره في الفقرة السابقة، أي التي تتفق قيمتها الاسمية مع قيمتها الذاتية، نوعا آخر من النقود لا يتوافر فيه هذا الشرط، أي تقل قيمته المعدنية عن قيمته الشرعية. وتتخذ هذه النقود عادة من النحاس والبرونز والنيكل والفضة. وتسمى «بالنقود المكلمة، Monnaie de Billon, Monnaie d'Appoint؛ لأن الغرض منها تسهيل التعامل وتكلمة الأثمان. فيوجد بمصر مثلا، بجانب النقد الأساسي وهو الجنيه ونصف

(١) أنظر القانون الرابع من قوانين العرض والطلب بصفحة ١٧٠ وتوابها والامل الأول من عوامل تثير القيمة الذاتية للنقود بصفحة ١٨٣ وتوابها.

الجنيه الذهبيان (١) ، طائفة كبيرة من النقود المكملة : منها الفضى كالربال ونصفه وربعه والقطعة ذات القرشين (٢) ؛ ومنها النيكلى كالقرش ونصفه والقطعة ذات المليمين (٣) ؛ ومنها البرونزى كالليم ونصف المليم (٤) . وهذه القطع جميعها تقل قيمتها المعدنية عن قيمتها الشرعية : فالربال مثلاً ليس به من الفضة ما يساوى $\frac{1}{5}$ جنيهه .

وقد ترتب على عدم تساوى القيمتين فى النقود المكملة كثير من النتائج الاقتصادية والقانونية ، ومن أهم هذه النتائج ما يلى :

١ - أن القانون لا يحتم على الفرد قبولها فى معاملاته إلا بقدر محدود . وهذا على عكس النقود الأساسية ؛ فإنه لا يسع فردا الامتناع عن قبول أى مبلغ منها . فالقانون المصرى رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ لا يضع حداً للمبلغ الذى يتحتم قبوله من القطع الذهبية ذات الجنيه ونصف الجنيه ، ولكنه لا يحتم قبول ما عداها إلا لنهاية مائتى قرش فى النقود الفضية وعشرة قروش فى النقود النيكلية أو البرونزية .

٢ - أنه لا يباح للأفراد تحويل المعادن إلى هذا النوع من النقود ؛ أى لايسرى عليه مبدأ « حرية الضرب » الذى ألمعنا إلى وجوب الأخذ به بصدد النقود الأساسية (٥) . إذ لو أبيع ذلك فى « النقود المكملة » للجا جميع الناس إلى ضربها

(١) بن الجنيه المصرى ٨٥٥ جرامات ، ونصف الجنيه ٢٥٥ جرامات ؛ وفى كل منهما من الذهب ٨٧٥ من الألف من وزنه .

(٢) بن الريال ٢٨ جراماً ونصف الريال ١٤ جراماً ، وربع الريال ٧ جرامات ، وتزن القطعة ذات القرشين ٢٥٨٠٠ جرامات . وفى كل قطعة منها من الفضة $\frac{1}{100}$ من الألف من وزنها .

(٣) بن القرش ٥٥٥ جرامات ، ونصف القرش ٤ جرامات ، وتزن القطعة ذات المليمين ٢٥٥٠٠ جرامات . وتتألف كل منها من مزيج من النيكل والنحاس (٢٥٠ جزء من النيكل و ٢٥٠٠ من النحاس) .

(٤) بن المليم ٤٠٠ جرامات ، ونصف المليم ٣٥٣٣٣ جرامات . ويتألف كل منهما من مزيج من النحاس والفضة والزنك (٩٥٠ نحاس ، ٤٠ فضة ، ١٠ زنك) .

(٥) انظر آخر صفحة ٢٥٤ وأول صفحة ٢٥٥ .

تحقيق الربح من الفرق بين قيمتها الاسمية وقيمتها المعدنية، فتتواءم بها الأسواق، يضطرب النظام النقدي، ويخرج هذا النوع عن الغرض المقصود منه وهو تكملة الأثمان وتسهيل التعامل، ويتخذ ضربه حرفة وتجارة.

٣- أن الحكومة لا تضرب من هذه النقود إلا القدر الذى تراه ضروريا تسهيل التعامل وتكملة الأثمان فى التداول الداخلى.

٤- أن هذه النقود لا تقبل إلا فى المعاملات المحلية. أما الشئون الخارجية لا يمكن تسويتها إلا بالنقد الأساسى الذى تتعادل قيمته الذاتية مع قيمته الاسمية. وذلك لأن النقود المكملة، تعتمد فى قيمتها على قوة القانون لا على قيمة ما تشتمل عليه من معدن. وقانون كل دولة لا يسرى إلا على سكانها فى داخل حدودها.

- ٢١ -

قانون جريشام

يقرر هذا القانون أنه « إذا جرى التداول فى بلد ما بنوعين من النقود أحدهما جيد والآخر ردىء، فإن النوع الردىء يتغلب على الجيد ويطرده من السوق يستأثر بالتعامل ».

وينسب هذا القانون للسير توماس جريشام Sir Thomas Gresham (١٥١٩-١٥٧٩) المستشار التجارى للملكة الانجليزية اليصابات؛ لأنه أول من وضعه فى صيغة واضحة دقيقة، ودعمه بأدلة قوية، وكشف عن كثير من مواطن صدقه؛ وإن كان قد فطن إلى بعض مظاهره سنة ١٣٩٦، أى قبل جريشام نحو مائتى سنة، نيكولا أرسيم Nicolas Oresme^(١)؛ بل ألمع إليه فى القرن

(١) مستشار شارل الخامس ملك فرنسا. وقد قرر هذا المعنى بصدد اجتماع « نقد ضعيف » (نقل قيمته المدنية عن قيمته الاسمية) مع « نقد عادل » (تتعادل قيمته المدنية مع قيمته الاسمية).

الخامس قبل الميلاد ، أى قبل جريشام بنحو عشرين قرنا ، الشاعر الإغريق أريستوفانيس Aristophane (١) .

ويرجع السبب فيما يقرره هذا القانون من تغلب النقد الرديء على النقد الجيد وطرده إياه من التداول ، إلى أن الجمهور متى علم أن كليهما شرعى ومقبول فى التعامل الداخلى استخدم النوع الرديء فى معاملاته العادية ، واحتفظ بالجيد للارتفاع به فى تحقيق غايات اقتصادية أخرى لا يقوى الرديء على تحقيقها : فيستأثر الرديء بالسوق الداخلى ويختفى الجيد من التعامل .

وترجع أهم الغايات الاقتصادية التى يحتفظ الجمهور بالنقد الجيد لتحقيقها إلى الأمور الثلاثة الآتية :

١ - الاكتناز : فالفرد يفضل اكتناز النقود الجيدة على اكتناز النقود الرديئة ؛ لأن الثروة التى يمثلها النوع الأول أكبر فى قيمتها الذاتية من الثروة التى يمثلها النوع الثانى ، وأكثر منها ثباتا ، وأشد مقاومة لعوامل التقلب والانحراف . وإلى هذا العامل يرجع السبب فى اختفاء جزء كبير من النقود المعدنية ، وبخاصة الذهبى منها ، فى سنى الحرب العظمى ، واستئثار النقود الورقية بالسوق .

٢ - المعاملات الخارجية : فالنقود الرديئة تعتمد فى قيمتها على قوة القانون أكثر من اعتمادها على كمية المعدن المشتملة عليه . وقانون كل دولة لا يسرى إلا على سكانها وفى داخل حدودها . أما الأجانب فلا يمكن تسوية حسابهم وتسديد ديونهم إلا على أساس القيمة الذاتية للنقد ، أى قيمة ما يشتمل عليه من

(١) أقدم شعراء « الكوميديا » (الملاة) اليونان وأنبيهم ذكرا . وقد ورد هذا بقصته المسرحية الشهيرة لآلى سماما « الضفادع » فى سياق نقده لآمل أثينا . فقد ذكر أن سلوكهم حيال الكرام والفضلاء من الناس يعقبه سلوكهم حيال النقود القديمة الجيدة . فهم يفضلون عليهم السفلة والأوغاد كما يفضلون التعامل بالنقود الرديئة الجديدة . وذلك أنه اجتمع بأثينا فى ذلك العهد نوعان من النقود : نقود قديمة جيدة كانت مضروبة من المعادن النفيسة ونقود جديدة رديئة ضربت من النحاس . - (انظر فصل الكوميديا بمؤلفى تاريخ الأدب المسرحى) .

معدن . ولذلك يستخدم الناس النقود الرديئة في التعامل الداخلى حيث ينزها القانون منزلة النقد الجيد ويرغم الأفراد على قبولها بقيمتها الاسمية ؛ ولكنهم يحتفظون بالنقود الجيدة لاستخدامها في التعامل الخارجى حيث تزيد في قيمتها وقوتها الشرائية عن النقود الرديئة ؛ فتسرب النقود الجيدة إلى خارج الدولة ، وتستأثر النقود الرديئة بالتعامل المحلى .

وإلى هذا العامل كذلك يرجع السبب في اختفاء جزء كبير من النقود المعدنية ، وبخاصة الذهب منها ، في سنى الحرب العظمى ، واستئثار النقود الورقية بالسوق .
٣ - بيع النقود على أنها معدن : ففى علم الجمهور أن القطعة الجيدة تساوى في أسواق المعدن أكثر مما تساويه القطعة الرديئة ، مع اتحادهما في القيمة الاسمية ، فإنه يفضل بيعها بالوزن ليربح الفرق بين القيمتين . فإذا كان بمصر مثلاً قطعتان للريال المصرى إحداهما ذهبية والأخرى فضية ، وكانت الأولى جيدة والأخرى رديئة . بأن كانت كمية الذهب المشتملة عليها الأولى تباع في أسواق المعادن الداخلية أو الخارجية بأكثر من ريال فضى ، فإن كل من يملك ريالاً ذهبياً يفضل بيعه بالوزن في سوق الذهب على استخدامه نقداً ليربح الفرق بين قيمته وقيمة الريال الفضى . - وبذلك يحتج بالتدريج النقد الجيد من التداول ، ولا يلبث الردىء أن يستأثر بالسوق .

وسند كر ، حينما نعرض في الفقرة التالية لنظام المعدنين ، حالات كثيرة كان لهذا العامل فيها الأثر الأكبر في اختفاء النقود الجيدة من السوق .

هذا ، ويتحقق ما يقرره قانون جريشام في حالات كثيرة أهمها ما يلى :
١ - إذا اجتمع نقد قديم قد انبرى من كثرة الاستعمال والتداول مع نقد جديد .

وهذه هى الحالة التى كشف على ضوءها السير توماس جريشام القانون الذى نحن بصده . فقد ضربت في عهد المسكة الانجليزية اليصابات نقود جديدة لتحل

عمل النقود القديمة التي كانت قد انبرت من كثرة الاستعمال والتداول ومن انتفاص الناس لكميات المعدن المشتملة عليه . ولكن لم تلبث هذه النقود الجديدة أن اختفت من التداول الداخلي واستأثرت القديمة بالتداول .

ولانقضاء هذه الحالة ينبغي أن لا تترك الحكومة النقود مدة طويلة في حركة التداول ، بل تعمل من حين لآخر على سحب القديم منها وتجديد ضربه ، حتى تظل جميع النقود في حالة جيدة ، فلا يجتمع منها في التداول نوعان مختلفان ، ولا يتعرض التعامل للارتباك الذي ينجم عن ذلك .

٢ - إذا اجتمع نقدان مختلفان قوة : بأن كان أحدهما « ضعيفا » والآخر « عادلا » أو « قويا » ، أو كان أحدهما « عادلا » والآخر « قويا » (١) . ففي هذه الحالة يتغلب أضعف النقدين على الآخر ويطرده من السوق : فيتغلب « الضعيف » على « العادل » و « القوي » ، ويتغلب « العادل » على « القوي » . وقد ضربنا فيما سبق أمثلة لهذه الظاهرة (٢) ، وسنضرب لها أمثلة أخرى في الفقرة التالية .

٣ - إذا اجتمعت نقود ورقية منحة القيمة أو متقلبة السعر مع نقود معدنية تفضلها في الثبات وتزيد عنها في القيمة الذاتية . ففي هذه الحالة تختفي النقود المعدنية من التعامل وتستأثر الورقية بالسوق .

وهذا هو ما حدث في سني الحرب العظمى . فالنقود الذهبية الأساسية اختفت اختفاء تاما من التداول . والنقود المكملة نفسها (٣) - على الرغم من كثرة كمياتها وكثرة ما كان يضرب منها طوال مدة الحرب - أصبحت نادرة للدرجة اضطرت معها الحكومات إلى إصدار أوراق نقدية بقيم صغيرة لتحل محلها . ففي

(١) النقد الضعيف هو ما يزيد قيمته الاسمية عن قيمته الذاتية ، والقوى عكسه ، والعادل هو ما تساوت فيه القيمتان . انظر صفحات ٢٥٩ - ٢٥٤ .

(٢) انظر صفحات ٢٥٣ - ٢٥٥ ، ٢٥٨ (تعليق رقم ١) ، ٢٥٩ (رقم ٣) .

(٣) انظر فقرة ٢٠ بصفحة ٢٥٥ وتوابها .

مصر مثلاً أصدرت الحكمة ، ورقى ضرورة ، (١) أحدهما بخمسة قروش
والأخرى بعشرة قروش ؛ وفى فرنسا أصدرت الحكومة أوراقاً نقدية بفرنكين
وفرانك واحد ونصف فرانك ، بل أصدرت أوراقاً بعشرة سنتيمات (١ و ٥ من
الفرانك) وخمسة سنتيمات .

- ٢٢ -

النظم النقدية : نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين

ذكرنا أن النقود المعدنية تنقسم قسمين :

نقود أساسية قانونية وهى التى تساوى قيمتها الاسمية مع قيمتها الذاتية ، أو
المفروض فيها على الأقل تساوى القيمتين . وهى التى تمثل وحدة النقود فى الدولة ،
وهى كذلك المقياس القانونى الذى تنسب إليه قيمة النقود الأخرى وقيم الأشياء ؛
ويحكم القانون قبولها بدون قيد فى المعاملات وتسديد الديون وما إلى ذلك .
ونقود مكملة تقل قيمتها الاسمية عن قيمتها الذاتية ، ولا يحكم القانون على
الفرد قبولها إلا بقدر محدود (٢) .

والنقود المكملة تمثل أجزاء صغيرة من النقد الأساسى ؛ والغرض منها هو
مجرد تسهيل التعامل وتكملة الأثمان .

ولذلك تتخذ بما عدا الذهب من المعادن ؛ إذ يتعذر ضرب نقود ذهبية تمثل
قيماً صغيرة . فلو ضربت قطع ذهبية يساوى كل منها قرشاً واحداً مثلاً لبلغت من
الصغر درجة يصعب معها تداولها والتعامل بها .

ولتحقيق الغرض المقصود من النقود المكملة ، وهو تسهيل التعامل وتكملة
الأثمان ، يراعى فى ضربها أن تقل قيمتها المعدنية عن قيمتها الشرعية ؛ إذ لوروعى

(١) انظر ما يقصده الاقتصاديون من كلمة « ورق ضرورة » بصفحة ١٩٤ .

(٢) انظر صفحات ٢٥٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ .

فيها تساوى القيمتين لكبر حجم بعضها لدرجة يصعب معها حملها والتعامل بها .
فلو وضع في القرش المصرى مقدار من النيكل يساوى في سوق المعدن ١٠٠ .
من الجنيه ، أو في المليم مقدار من البرونز يساوى في سوق المعدن ١٠٠٠ .
من الجنيه ، لكبر حجم هذه القطع بالنسبة لقيمتها لدرجة لا يسهل معها حملها
وتداولها .

أما النقود الأساسية فلا تتخذ إلا من الذهب والفضة ، لأن تمثيلها لقيم كبيرة
ووجوب المساواة بين قيمتها الاسمية وقيمتها المعدنية يجعلان من المتعذر اتخاذها
من معدن آخر . فلو اتخذ الجنيه المصرى من البرونز أو النيكل مثلا وروعى في
ضربه أن تساوى قيمته الاسمية مع قيمته المعدنية لبلغ وزنه عشرات الأرتال ،
فيصعب حمله وتداوله . هذا إلى أنه لا يتوافر فيها عدا الذهب والفضة الشروط
التي ينبغى توافرها في المقاييس الأساسية للقيمة كما سبقت الإشارة إلى ذلك (١) .

وقد اختلفت الدول في نقودها الأساسية . فبعضها يتخذها من معدن واحد
من هذين المعدنين ؛ وبعضها يتخذها من المعدنين معا ، فيضرب نوعين من النقود
الأساسية : نوع ذهبي وآخر فضي . - ويسمى النظام الأول « نظام المعدن
الواحد ، Mono-métalisme ونسعى النظام الثانى « نظام المعدنين » Bi-Métalisme .
ومعظم الدول سارت على نظام المعدن الواحد الذهبى (إنجلترا ، البرتغال ،
ألمانيا ، ممالك اسكندنافية ، فنلندا ، رومانيا ، النمسا ، روسيا ، اليابان ، يرو .. الخ) ؛
وكثير من الممالك الآسيوية سار على نظام المعدن الواحد الفضى (٢) .

أما نظام المعدنين فلم يحتفظ به أمدا طويلا إلا لإسبانيا والولايات المتحدة
والهند و « ممالك الاتحاد اللاتينى » (ويطلق هذا الاسم بصدد النقد على فرنسا
وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا واليونان) . وكان سير هذه الدول على نظام المعدنين

(١) انظر صفحات ٢٠٩ - ٢١٨ .

(٢) وفي ذلك يقول جاز باتيست سائى إن الجنس الأبيض يؤثر المعدن الأصفر على حين أن الجنس
الأصفر يؤثر المعدن الأبيض .

نظريا في معظم الأحيان أكثر منه عمليا كما سيظهر ذلك (١) .
ولكل من هذين النظامين محاسن ومساوئ ؛ ومحاسن كل منهما هي مساوئ
الآخر والعكس بالعكس :

فمن محاسن نظام المعدنين ومساوئ نظام المعدن الواحد مايلي :

١ - أن ضرب النقود الأساسية من معدنين يؤدي إلى كثرة الكميات المتداولة منها في السوق . وقد تقدم أن كثرة كميات النقود يؤدي إلى ارتفاع أثمان الأشياء (٢) ، وأن ارتفاع أثمان الأشياء يؤدي إلى الرخاء الاقتصادي ، إذ يساعد على نشاط الحركة التبادلية ، ويعود بالخير على طوائف التجار والصناع والملاك ، ويعمل بطريق غير مباشر على تحسين حالة العمال ؛ وبالجملة يستفيد منه كل منتج في الأمة (٣) .

على حين أن اتخاذ النقود من معدن واحد يؤدي إلى قلة كمياتها . وقد تقدم أن قلة كميات النقود يؤدي إلى انخفاض أثمان الأشياء (٤) ، وأن انخفاض أثمان الأشياء ينذر بالآزمات ويؤدي إلى الخمول في شتى مظاهر الحياة الاقتصادية (٥) .

غير أن هذا يمكن التغلب عليه بالإكثار من كميات النقد الأساسي ذي المعدن الواحد ، فتزيد الحكومة من كمية المتداول منه حتى تصل بها إلى القدر الذي يتطلبه نشاط الحركة الاقتصادية .

٢ - أن ضرب النقد الأساسي من معدن واحد يجعل الاثمان عرضة للتغيرات الفجائية : فترتفع ارتفاعا فجائيا كلما زادت كميات هذا المعدن أو

(١) انظر آخر صفحة ٢٦٥ وأول صفحة ٢٦٦ .

(٢) انظر صفحتي ١٨٤ ، ١٨٥ . (٣) انظر صفحات ٢٠٠ - ٢٠٦ .

(٤) انظر صفحتي ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٥) انظر صفحتي ٢٠٠ ، ٢٠١ .

نقصت قيمته الذاتية، وتنخفض انخفاضاً فجائياً كلما نقصت كميته أو زادت قيمته الذاتية لسبب ما (١). ولا يخفى أن التغيرات الفجائية في الأثمان تحدث أزمات سيئة الأثر في الحياة الاقتصادية.

على حين أن اتخاذ من معدنين يجعل التغيرات التي تطرأ على قيمة أحدهما ضعيفة الأثر في أثمان الأشياء. لأن كل اضطراب يلحق قيمة أحدهما يخفف من وقعه ما تكون عليه حينئذ قيمة النقد الآخر من ثبات؛ إذ يندر أن تضطرب قيمتهما معا في وقت واحد. ولذلك تظل الأثمان بآمن من التغيرات الفجائية العنيفة، والحياة الاقتصادية في وقاية من الأزمات الحادة.

غير أن هذا العيب يمكن التغلب عليه بتغيير كميات النقد ذى المعدن الواحد بالقدر الذى تتطلبه مقتضيات الأحوال؛ فتبسط الحكومة يدها في ضرب النقود أو تقبضها حتى تصبح كمياتها متلائمة مع ما يقتضيه نشاط الحركة الاقتصادية. فما دامت كمية النقد متعادلة مع مطالب هذه الحركة، لا خوف على أثمان الأشياء أن يصيبها تغير فجائى كبير من جراء اختلاف القيمة الذاتية للمعدن المتخذة منه النقود (٢).

ومن مثالب نظام المعدنين ومحاسن نظام المعدن الواحد ما يلي :

١ - أنه يصعب العمل على إبقاء قيمتهما الاسمية مساوية لقيمتيهما الذاتية. لأن القيمة الذاتية لكل منهما عرضة للتغير، تبعاً لتغير كمياته وكميات المعدن المتخذ منه. فالعمل على إبقاء قيمتهما الاسمية مساوية لقيمتيهما الذاتية يقتضى الحكومة، كلما حدث تغير في القيمة المعدنية لواحد منهما، أن تسحب النقود المستخدمة منه في التداول وتعيد ضربها في الصورة التي تتلاءم مع القيمة الجديدة. وهذا يقتضيها مجهوداً جباراً ونفقات طائلة؛ إذ إنها لا تكاد تفرغ من إصلاح نقد

(١) انظر العوامل التي تؤثر في القيمة الذاتية للنقود وما تحدثه من تغير في أثمان الأشياء. بصفحت

١٨٢ - ٢٠٠. (٢) انظر صفحات ١٩٧ - ١٩٩.

منهما حتى تتغير قيمة النقد الآخر ، فتسلك حياله ما سلكته حياال النقد الأول ... وهكذا دواليك . فتضطر أن تقف قسماً كبيراً من جهودها على موضوع النقود وإصلاح خللها ، وقبلها تنجح في هذه السيليل كما سبقت الإشارة إلى ذلك (١) . فنظام المعدنين يحدث الاضطراب في النقود الأساسية للدولة ويجعلها عرضة لأن تعرف من أهم شرط ينبغي توافره في النقد القانوني وهو اتفاق القيمة الاسمية مع القيمة المعدنية (٢) .

على حين أنه لو لم يكن أمام الحكومة إلا نوع واحد من النقود الأساسية لسهل عليها العمل على تحقيق هذا الشرط . لأن وحدة المعدن ، وقلة التغيرات التي تطرأ على كميته ، وتركيز الجهود في ناحية واحدة ، كل ذلك يسهل على الحكومة التدابير التي ينبغي اتخاذها لتبقى القيمة الاسمية للنقود متعادلة مع قيمتها الذاتية .

٢ - أنه إذا تغيرت القيمة الذاتية لأحدهما وجرى التعامل بهما معاً ، فإن ذلك يحدث ارتباطاً كبيراً في قياس قيم الأشياء وتقدير أثمانها . إذ يصبح حينئذ لكل شيء ثمنان مختلفان . ثمن إذا قوّم بأحد النقدين وثن آخر إذا قوّم بالنقد الثاني . فإذا كان لدينا مثلاً نوعان من الجنيه المصري أحدهما ذهبي والآخر فضي ، وانخفضت القيمة الذاتية للجنيه الفضي لسبب ما مع بقاء قيمة الذهبي على ما كانت عليه ، فإن الشيء الذي لا يساوي إلا جنيهاً واحداً إذا قدر بالنقد الذهبي يصبح حينئذ مساوياً لأكثر من جنيه إذا قدر بالنقد الفضي . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من ارتباط في التعامل واضطراب في الحياة الاقتصادية .

٣ - أن كل تغير يطرأ على القيمة الذاتية لمعدن منهما يجعل أحد النقدين « نقداً رديئاً » بالنسبة إلى الآخر . فإذا ارتفعت القيمة الذاتية للذهب مع بقاء القيمة الذاتية للفضة على ما كانت عليه أو مع نقصها ، فإن هذا يجعل النقد الفضي رديئاً بالنسبة إلى النقد الذهبي ؛ وإذا حدث العكس أصبح النقد الذهبي رديئاً

بالنسبة إلى الفضى . - وقد ظهر لنا من قانون جريشام (١) أنه إذا جرى التداول في بلد ما بترعين من النقود أحدهما جيد والآخر ردىء، فإن الردىء يتغلب على الجيد ويطرده من السوق . - فالدول التى تسير نظريا على نظام المعدنين معرضة في معظم الأحيان لأن يجرى تعاملها في الواقع بنقد واحد هو أردوهما . وقد تبين من دراستنا لقانون جريشام ما تحدته هذه الظاهرة من نتائج سيئة في الحياة الاقتصادية .

ومن أجل ذلك كانت تضطر الدول ذات المعدنين إلى أن تتخذ من حين لآخر إجراءات شديدة لحفظ التوازن بين نوعى نقودها، وكانت لاتكاد تغفل من أزمة حتى تواجهها أزمة أخرى .

ومن أظهر الأمثلة لذلك ماحدث بهذا الصدد في فرنسا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر . فقد كانت نقودها الأساسية متخذة في ذلك العهد من الذهب والفضة معا . واتفق في سنة ١٨٥١ أن انخفضت القيمة الذاتية للذهب لزيادة كمياته في فرنسا وفي العالم أجمع على أثر كشف مناجم كاليفورنيا وأستراليا . فأصبح كيلو الجرام من الذهب لا يساوى إلا ١٥ كيلو جراما من الفضة بعد أن كان يساوى من قبل ١٥ و ٥ كيلو جراما . وانخفضت تبعا لذلك القيمة الذاتية للنقود الذهبية الفرنسية ، فأصبحت « نقوداً ضعيفة » بالنسبة إلى النقود الفضية . فلم تلبث النقود الفضية أن اخفت من التداول واستأثرت النقود الذهبية بالسوق تحت تأثير العوامل التى ذكرناها في قانون جريشام ، وبالأخص بيع النقد القوى بالوزن . فكان كل من يملك في ذلك العصر نقوداً فضية يفضل بيعها بالوزن في سوق المعدن على استخدامها نقوداً ليتنفع بالفرق بين قيمتها الاسمية وقيمتها الذاتية مقدرة بالذهب . فكان في استطاعة الفرد إذا كان لديه نقود فضية وزن ١٥ كيلو جراما مثلاً ، أى ٣٠٠٠ فرنك فضى (الفرنك الفضى كان يزن حينئذ ٥ جرامات ، فثلاثة آلاف فرنك فضى كانت تزن إذن ١٥ كيلو

جراما) ، أن يبيعها بالوزن* في أسواق الفضة الخارجية ، فيحصل في نظيرها على كيلو جرام كامل من الذهب (كيلو الجرام من الذهب كان لا يساوى في ذلك الوقت إلا ١٥ كيلو جراما من الفضة كما سبقت الإشارة إلى ذلك) ، ثم يبعث بهذا الكيلو من الذهب إلى دار السكة بباريس (إدارة ضرب النقود) ليضربه نقودا ، فتحوله له إلى ٦٢٠ قطعة ذهبية ذات خمسة فرنكات ، أى إلى ٣١٠٠ فرنك ذهبي (القطعة الذهبية ذات خمسة الفرنكات كانت تزن في ذلك العهد ٦١٣ و ١ جراما ، فكيلو الجرام كان يمكن تحويله إلى ٦٢٠ قطعة تقريبا من هذا النوع) ، فيحصل على ربح قدره مائة فرنك . ولذلك تسربت النقود الفضية من التداول واتجهت شطر أسواق الفضة في الخارج ، فحلا الجر للنقود الذهبية الرديئة واستأثرت بالسوق ، وأدى ذلك إلى جميع النتائج السيئة التي أشرنا إليها في دراستنا لقانون جريشام .

ولعلاج هذه الحال عمدت الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع دول الاتحاد اللاتيني وهي إيطاليا وبلجيكا وسويسرا (معاهدة ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٦٥) إلى انتقاص كمية الفضة في نقودها الفضية ، أى إلى تغيير مبلغ نقاوتها . فبعد أن كان في كل قطعة فضية ٩٠٠ جزء من الألف من وزنها فضة والباقي من مواد أخرى ، نقصت كمية الفضة إلى ٨٣٥ جزءا من الألف وزادت كمية المواد الأخرى إلى ١٦٥ جزءا . ولذلك نقصت القيمة الذاتية لكل قطعة فضية بمقدار ٧٠٪ . كما كانت عليه . فانحدرت قيمتها الذاتية إلى مستوى أدنى كثيرا من مستوى قيمتها الشرعية ، وأصبحت لذلك من « النقود المكتملة (١) » ، وأزالتها الحكومة هذه المنزلة . ومن أجل هذا وقف يبيعها بالوزن ؛ لأن هذه العملية أصبحت حينئذ تسبب خسارة للبائع بعد أن كانت مورد ربح . وبذلك عاجلت الحكومة الفرنسية التخلص النقدي الذي تعرضت له نقودها الفضية ، وقضت على جميع النتائج الضارة التي أدت إليها سيادة النقد الرديء .

(١) انظر معنى هذه الكلمة بصفحة ٢٥٥ وتوابعها .

غير أنها - رغبة في الاحتفاظ بنظام النقدين - قد استثنت من هذا التعديل قطعة فضية واحدة، وهى القطعة ذات خمسة الفرنكات، فأبقت على صفحتها القانونية، وهى صفة « النقد الأساسى » ولم تغير شيئاً فى وزنها ولا فى نقاوتها. فاحتفظت هذه القطعة بخصائص « النقد القوى »، واستمرت تبعاً لذلك فى اختفائها من التداول واتجاهها شطر أسواق الفضة فى الخارج. ولكن اختفاءها لم يكن ليجلب ضرراً كبيراً بمقدار اختفاء القطع الأخرى، فقد كان من الممكن الاستغناء عنها، لوجود قطعة ذهبية بنفس قيمتها تقوم مقامها؛ على حين أنه لم يكن ثمة مندوحة عن القطع الفضية الأخرى ذات القيم الصغيرة (القطعة ذات الفرنكين والقطعة ذات الفرنك الواحد ... الخ) إذ لم يكن لها نظير من القطع الذهبية.

ولكن حدث فى سنة ١٨٧١ أن انقلب الوضع. فقد قلت الكميات المستخرجة سنوياً من الذهب إلى نصف ما كانت عليه، لأشرف مناجم استراليا وكاليفورنيا على النفاذ، وزادت الكميات المستخرجة من الفضة زيادة غير يسيرة على أثر كشف المناجم الفضية فى غرب أمريكا. فارتفعت القيمة الذاتية للذهب وانخفضت قيمة الفضة؛ حتى أصبح من المستطاع أن يحصل الإنسان فى نظير كيلو جرام من الذهب على نحو ٢٠ كيلو جراماً من الفضة. فأصبحت بذلك النقود الذهبية « نقوداً قوية »، والفضة « نقوداً ضعيفة » على عكس ما حدث سنة ١٨٥١. فأخذت النقود الذهبية فى الاختفاء، واستأثرت النقود الفضية الرديئة بالسوق على النحو الذى شرحناه آنفاً.

ولوقف هذه الأضرار عمدت الحكومة الفرنسية بالاتفاق مع دول الاتحاد اللاتينى (وكانت حينئذ تتألف من إيطاليا وبلجيكا وسويسرا واليونان - معاهدة سنة ١٨٧٨) إلى علاج حاسم؛ فقررت وقف ضرب النقود الفضية. فلم يجد الناس حينئذ فائدة من بيع الذهب بالوزن واستبداله بالفضة، إذ لم يكن فى استطاعتهم بعد هذا القرار تحويل الفضة إلى نقود.

فالموازنة بين نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين وتقدير محاسن كل منهما ومساوئه ، يبين أن نظام المعدن الواحد هو أمثلهما طريقة وأقلهما ضررا وأدناهما الى طبيعة الأشياء .

غير أن كل شيء قد تغير في الوقت الحاضر ؛ فخرجت معظم الدول في التعامل عن قاعدة النقود المعدني فضيه وذهبيه ، وأصبح معظم الاعتماد الآن على النقود الورقية . وقد كانت هذه في المبدأ مرتبطة بالنقود المعدنية ، ولكنها أخذت تتحرر منها شيئا فشيئا ، حتى كاد معظمها يتم استقلاله ، إذ أصبح له سعر إجباري ، ولم يعد لحامله الحق في المطالبة بدفع قيمته ذهبيا . ومن ذلك الحين أخذت وظائف النقود المعدنية تضاعف شيئا فشيئا حتى كادت الآن تكون مقصورة على تكملة الأمان ، وتسوية الحساب في المعاملات الصغيرة العاجلة ، وتسديد بعض الديون الخارجية ، وتكوين جزء من الرصيد المحتفظ به في خزائن البنوك لضمان النقود الورقية .

(انتهى)

(الأخطاء وصوابها)

(أولا) أخطاء العبارات :

وقع خطأ في العبارة الواردة بالأسطر الثلاثة الأخيرة من صفحة ١٦ وبالسطرين الأولين من صفحة ١٧ ، وصوابها ما يأتي : أو المعنوية . فتقل الرغبة في الشيء كلما حصل الإنسان على جزء من هذا المقدار حتى يصل إلى آخره فتسد حاجته منه وتعدم رغبته فيه . فإذا تبادى في الحصول عليه بعد ذلك تحولت الرغبة إلى ألم . فحاجة الإنسان إلى الشرب مثلا يكفي لإشباعها مقدار محدود من الماء ، كلما شرب الإنسان كمية منه قلت رغبته حتى يصل إلى آخره فتسد حاجته وتعدم الرغبة . فإذا تبادى في الشرب بعد ذلك أخذت رغبته في الماء تتحول إلى ألم ربما أفضى إلى الموت .

ووقع خطأ في العبارة الواردة في الأسطر الخامس والسادس والسابع بصفحة ١٧ ، وصوابها ما يأتي : فإذا تناولها الشخص انعدمت رغبته في الطعام ، فإذا تبادى في الأكل أخذت رغبته تتحول إلى ألم . وقس على ذلك بقية حاجات الانسان .
(ثانيا) أخطاء المفردات :

(صفحة)	(سطر)	(خطأ)	(صواب)
١٨	٣	حاجة منهما	حاجة منها
٢١	١٣ ، ٢٣	هذه الخاصة	هاتين الخاصتين
٦٣		بين السطرين الثاني والثالث سقط هذا العنوان : -١- تعريفه ومظاهره .	
٧٨	١٣	ثلاث مراحل ساد في كل منها	مرحلتين ساد في كل منهما
١١٤	٧	الإنسانى قام	الإنسانى من هذا النوع قام
١٨٧	٢٤	في الفقرة ١٢	في الفقرة ١٤
٢٠٨	٢٤	(٢) انظر ص ٢٠٧	(٢) انظر ص ٢٠٨
٢٤٤	٢٠	السنين المقررة	السنين المفردة

وهذا عدا بضعة أخطاء تافهة لا تغيب عن ذهن القارئ .



فهرس



(الموضوع)	(الصفحة)
مقدمة : أغراض الكتاب وخطته	٤، ٣
الفصل الأول : فى التعريف بالاقتصاد السياسى	٦٢ - ٥
أولاً - الثروة	٢٥ - ٥
١ - المنفعة	٨ - ٥
٢ - الأشياء المادية والأعمال الإنسانية والصفات النافعة	٩، ٨
٣ - المجهود وعلاقته بالثروة	١٠
٤ - القيمة والفرق بينها وبين الثروة	١٤ - ١٠
٥ - حاجات الإنسان وخواصها	٢٣ - ١٤
٦ - ثروة الأمة وأنواعها	٢٥ - ٢٣
ثانياً - دراسة الاقتصاد السياسى لمسائله	٥٨ - ٢٥
١ - أغراض الاقتصاد السياسى	٢٦
٢ - قوانين الاقتصاد السياسى	٣٠ - ٢٧
٣ - آراء العلماء فى قوانين الاقتصاد السياسى	٣٧ - ٣٠
٤ - الفرق بين قوانين الاقتصاد السياسى وقوانين العلوم الطبيعية.	٣٨ - ٣٧
٥ - الشعبة التى ينتمى إليها الاقتصاد السياسى	٤٢ - ٣٩
٦ - الانتفاع ببحوث الاقتصاد السياسى من الناحية العملية	٤٤، ٤٣
٧ - علاقة الاقتصاد السياسى بما عداه من البحوث	٤٦ - ٤٤
٨ - تاريخ الاقتصاد السياسى	٥٣ - ٤٦

(الموضوع)	(الصفحة)
٩ - تسمية هذا العلم باسم الاقتصاد السياسى	٥٥ ، ٥٤
١٠ - فروع البحوث الاقتصادية	٥٨ - ٥٦
ثالثا - مسائل الاقتصاد السياسى	٥٨ - ٦٣
الفصل الثانى : الإنتاج	٦٣ - ١١٥
١ - تعريفه ومظاهره	٦٣ - ٦٥
٢ - عوامل الإنتاج	٦٥ - ٦٨
٣ - العامل الأول : الطبيعة	٦٨ - ٧٨
٤ - طرق استغلال الطبيعة فى الإنتاج وتطورها	٧٨ - ٨٥
٥ - قوانين الإنتاج المتعلقة بالطبيعة ، (قانون التحديد الكلى ، قانون تحديد الغلة فى مدة معينة ، قانون الغلة المتناقصة ، قانون الغلة المتزايدة)	٨٥ - ٩٣
٦ - العامل الثانى : العمل ، تعريفه وأنواعه وأهمية كل نوع منها فى الإنتاج	٩٣ - ٩٥
٧ - ضرورة العمل فى الإنتاج وفى سد حاجات الانسان	٩٥ ، ٩٦
٨ - التعب وعلاقته بالعمل وقوانينه	٩٦ - ١٠٥
٩ - العامل الثالث : رأس المال ، تعريفه وأنواعه والأهمية النسبية لكل نوع منها	١٠٥ - ١٠٩
١٠ - رأس المال والثروة	١٠٩ ، ١١٠
١١ - كيف ينتج رأس المال	١١٠ - ١١٢
١٢ - أهمية رأس المال والعوامل التى تؤثر فى مبلغ إنتاجه	١١٢ ، ١١٣
١٣ - منشأ رأس المال	١١٣ ، ١١٤

(الصفحة)	(الموضوع)
١١٥ - ٢٦٩	الفصل الثالث : الاستبدال
١١٥ ، ١١٦	١ - تعريفه ومظاهره وغايته وعلاقته بالإنتاج
١١٦ - ١٢٩	٢ - أساليب الاستبدال وتطورها : نظام الهدايا الملزمة ونظام المقايضة ونظام النقود
١٣٠ - ١٣٣	٣ - نطاق الاستبدال وتطوره
١٣٣ - ١٤٥	٤ - أسس القيمة الاستبدالية : نظرية المنفعة ونظرية العمل
	٥ - قانون العرض والطلب :
١٤٥ ، ١٤٦	الصيغة القديمة لقانون العرض والطلب ونقدها
١٤٦ - ١٦٢	الناحية الأولى : أثر الثمن في كل من الطلب والعرض :
	(القانون الأول) أثر الثمن في الطلب . - (القانون الثاني) أثر الثمن في العرض
١٦٢ - ١٧٢	الناحية الثانية : أثر كل من العرض والطلب في الثمن : عوامل تغير الطلب والعرض ؛ (القانون الثالث) أثر تغير الطلب في الثمن ؛ (القانون الرابع) أثر تغير العرض في الثمن
١٧٢ ، ١٧٣	٦ - قوانين العرض والطلب ذات أثر مؤقت
١٧٣ - ١٧٥	٧ - تضافر قوانين العرض والطلب على حفظ التوازن
١٧٦ - ١٨٢	٨ - المنافسة الحرة وشروطها ووجوب توافرها لتحقيق قوانين العرض والطلب
١٨٢ - ٢٠٠	٩ - تأثير الثمن باختلاف القيمة الذاتية للنقود ، والعوامل المؤثرة في هذه القيمة
٢٠٠ - ٢٠٦	١٠ - أثر ارتفاع الائتمان في الرخاء الاقتصادي والعمل على تخفيض سعر النقد لرفع الائتمان

(الموضوع)	(الصفحة)
١١ - مقاييس القيمة وتطورها	٢٠٧ - ٢٠٩
١٢ - الشروط التى ينبغى توافرها فى المقياس النقدى	٢٠٩ - ٢١١
١٣ - النقود غير المعدنية ومبلغ دقتها	٢١١ - ٢١٣
١٤ - النقود المعدنية ومبلغ دقتها	٢١٣ - ٢٢٢
١٥ - البحث عن مقياس آخر غير المعادن النفيسة : موازنة بينها وبين القمح	٢٢٢ - ٢٣٠
١٦ - علاج المقياس المعدنى : علامات تغير القيمة الذاتية للنقود و الأرقام القياسية .	٢٣٠ - ٢٤٦
١٧ - وسائل علاج المقياس النقدى	٢٤٦ - ٢٤٩
١٨ - ضرب النقود المعدنية	٢٤٩ - ٢٥١
١٩ - القيمة الاسمية والقيمة المعدنية للنقد : وجوب تساويهما فى النقود الأساسية	٢٥١ - ٢٥٥
٢٠ - النقود المكتملة وعدم مساواة قيمتها الذاتية لقيمتها الاسمية وتأتج ذلك	٢٥٥ - ٢٥٧
٢١ - قانون جريشام	٢٥٧ - ٢٦١
٢٢ - النظم النقدية : نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين	٢٦١ - ٢٦٩
الأخطاء المطبعية وصوابها	٢٧٠

Bibliotheca Alexandrina



0425022